ملحق العدد 92
نوفمبر 2021

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على لائحة تأييد لمخطط عمل الحكومة

مجلس الأمة

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل في ختام جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية :

أعضاء مجلس الأمة ينخرطون في مسعى إرساء دعائم الجزائر الجديدة

خلال عرضه لمخطط عمل الحكومة ، الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان يؤكد :

مخطط عمل الحكومة .. مخطط ذو طابع عملي ومبني على تشخيص دقيق وبنظرة إستشرافية

66 تدخل شفوي وكتابي لأعضاء مجلس الأمة

رؤساء المجموعات البرلمانية يدعون الى مواصلة الإصلاحات من أجل إرساء دولة القانون وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتكريس مبدأ الطابع الاجتماعي للدولة

جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة 04

أهم محاور المخطط 09

قراءة في مخطط عمل الحكومة
تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة 10

الجلسات

الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان يؤكد :
المخطط ذو طابع عملي ومبني على
تشخيص دقيق وبنظرة إستشرافية 12

تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة مخطط عمل الحكومة
الأوضاع الإقتصادية والمحلية
في صلب انشغالات أعضاء مجلس الأمة 20

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية
ضرورة مواصلة الإصلاحات من أجل إرساء دولة
القانون وإعادة بناء الإقتصاد الوطني 74

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:
..بعث الاقتصاد الوطني عبر إعطاء أولوية للثالوث الاقتصادي 76

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي :
..ضرورة التأسيس لمرحلة زراعية جديدة 79

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:
.. إيلاء العناية اللازمة لمناطق الظل والمناطق الحدودية 82

رد السيد الوزير الأول على انشغالات أعضاء مجلس الأمة
«برنامج الحكومة... برنامج تنموي ونهضوي» 84

لائحة حول مخطط عمل الحكومة
«مخطط يؤسس لمرحلة جديدة يُميّزُها الشروع الفعلي في تنفيذ
البرنامج الإنتخابي الرئاسي الواعد للسيد رئيس الجمهورية 96

كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة
في ختام جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة
أعضاء مجلس الأمة ينخرطون
في مسعى إرساء دعائم الجزائر الجديدة 102

الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان يصرح للصحافة:
البرنامج الحكومي سيعطي للجزائر انطلاقتها
الحقيقية في مسار بناء الاقتصاد المنشود 104

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الامين طالب

الصور :
مصلحة السمعي البصري
المصوران :
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية**
للنشر والإشهار (anep) رويبة

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

من الإستقلال السياسي إلى الإستقلال الاقتصادي

براغماتي، واقعي واستشرافي تلكم هي الصفات الي يمكن توسيم بها مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي صادق عليها البرلمان بغرفتيه معطيا بذلك إشارة بداية تنفيذه ميدانيا. براغماتية هذا المخطط الذي سطرته حكومة الوزير الأول، وزير المالية، السيد ايمن بن عبد الرحمان تكمن في كونه ركز على الأولويات. هذه المنهجية ستجعل من هذا المخطط واضح الأهداف مما سيسمح من اقتصاد في الجهد والمال والوقت وهي إمكانيات ستوجه نحو قطاعات وميادين أكثر حاجة اليها.

وهذا ما يقودنا للحديث عن الميزة الثانية لمخطط عمل حكومة الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان ألا وهي الواقعية. ما تم عرضه وبرمجته بعيد عن النوايا والتمنيات مبني على سياسة الممكن دون الانسياق في خطاب ديماغوجي وشعوبي الذي قد يكون له مفعول الحقنة المهدئة لفترة معينة، لكن سرعان ما يزال مفعولها ويصطدم كلا من الجهاز التنفيذي والشعب بالأمر الواقع الذي لا مفر منه... لذا عملت الحكومة على اعتماد لغة صريحة وواضحة وعلى سياسة تأخذ في الحسبان حجم الإمكانيات المتوفرة وما يفرضه المحيط الدولي على جميع الأصعدة.

ما سبق أبلغ دليل على ارتباط مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بالواقع المعاش على الصعيدين الداخلي والخارجي غير مكتفي بالتشخيص بل يعتمد على اقتراح الحلول الناجعة المبنية على اصلاح وتقويم الاختلالات والتعامل مع ما يفرضه المحيط الدولي اقتصاديا وسياسيا.

هذا المخطط اذن هو مسعى عملياتي منسق هدفه الاستجابة لتطلعات المواطنين عبر تجسيد التزامات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية...مسعى مؤسس على لغة صريحة وواضحة تسمي الاسماء بمسمياتها، ضمن مقاربة جديدة تهدف الى تجسيد أسلوب جديد للحوكمة يقوم على شفافية النشاط العمومي، تمت ترجمته من خلال المحاور الخمس التي بني عليها وهي تعزيز دولة القانون وتشديد الحوكمة، إنعاش وتجديد اقتصاديين، تنمية بشرية أمثل وسياسة اجتماعية مدعمة، سياسة خارجية نشطة واستباقية. وفي الأخير تعزيز الأمن والدفاع القوميين.

الأسلوب الجديد للحوكمة تبينه المنهجية المتبعة والمتمثلة في اعتماد «أوراق طريق» قطاعية تعدها كل دائرة وزارية، كما ستوضع له «آلية لمتابعة وتقييم التنفيذ».

اما الإنعاش الاقتصادي الذي تسعى الحكومة لتحقيقه على المدى القصير فمغزاه وضع الجزائر في منأى عن كل الاضطرابات والوصول إلى اكتفاء ذاتي في كافة المجالات او كما قال السيد الوزير الأول، وزير المالية: «إذا كان أسلافنا قد نجحوا في تحقيق الاستقلال السياسي فان الحكومة ستعمل هي على تحقيق الاستقلال الاقتصادي».

الحكومة ستعمل بالمقابل على الحفاظ على الامتيازات الاجتماعية وعلى الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وفاء الروح ثورة أول نوفمبر ولبيانه المؤسس للدولة، بمواصلة دعم أسعار المواد الأساسية، على ان يتم مستقبلا احداث آلية تسمح بتوجيهه لمن هم في حاجة اليه حقا.

بالمقابل وعلى الصعيد الخارجي ستعتمد الحكومة على سياسة خارجية نشطة واستباقية من اجل تحقيق هدفين. أولهما استعادة الجزائر لمكانها الريادي في المحافل الدولية بما يليق بمكانتها الإقليمية والجهوية و هي سياسة ستكون في خدمة المصلحة الوطنية و توظف لخدمة الشأن الداخلي على غرار الدبلوماسية الاقتصادية ضمن امتداد سياسة التقويم الوطني التي التزم بتجسيدها رئيس الجمهورية على الصعيد الداخلي، بحيث سيكون العمل الدبلوماسي في خدمة السياسة الشاملة للتجديد الوطني وبناء جمهورية جديدة.

ولتحصين هذه الخيارات وضمان تجسيدها لابد من ضمان الأمن والاستقرار و هما محددان أساسيان لتحقيق التنمية على المستوى الداخلي و البروز على الصعيد الخارجي. في هذا السياق، تصبو الحكومة الى مواصلة عصرنة الجيش الوطني الشعبي وتطوير قدراته مع «تعزيز جهود ضمان تأمين الحدود الوطنية ومحاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما سيساهم الجيش الوطني الشعبي في التنمية الاقتصادية وتدعيم وسائل وقدرات الدفاع السيبراني لتأمين الأنظمة المعلوماتية لمجمل مؤسسات الدولة وأجهزتها.

التحرير

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:

..بعث الاقتصاد الوطني عبر إعطاء أولوية للثالوث الاقتصادي

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي :

..ضرورة التأسيس لمرحلة زراعية جديدة

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:

.. إيلاء العناية اللازمة لمناطق الظل والمناطق الحدودية

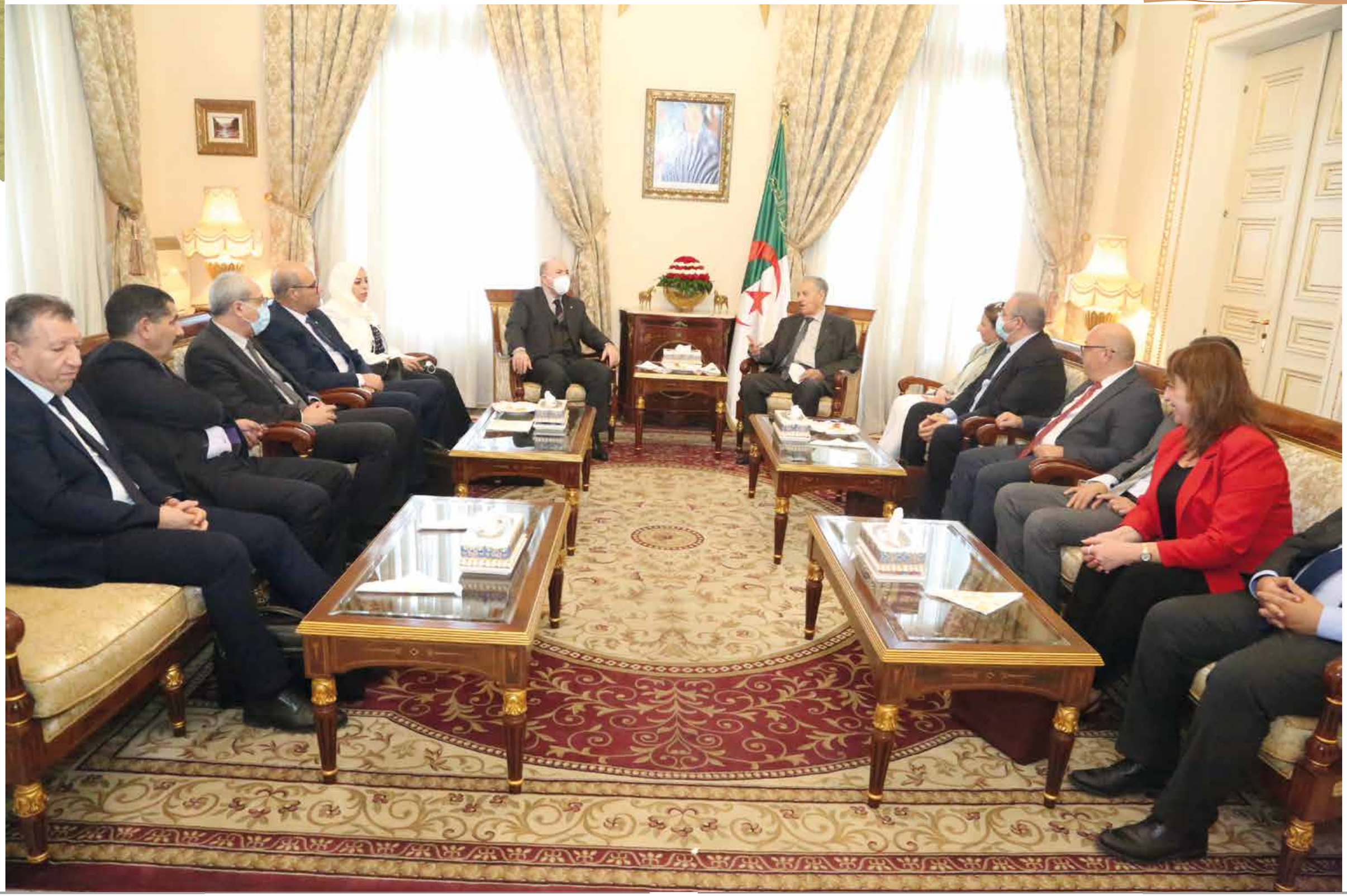

شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، ولهذا الغرض خصص المجلس جلسات علنية يومي 21 و 22 سبتمبر 2021، والتي ترأسها السيد صالح قوجيل ، رئيس جلس الأمة ، وحضرها الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان وطاقمه الوزاري.

وقد استهلت جلسات المناقشة يوم الثلاثاء 21 سبتمبر 2021، بعرض الوزير الأول ، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان لمخطط عمله على أعضاء المجلس والذي يرتكز على خمسة محاور وفق مقاربة تشاركية:

أولا: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة؛

ثانيا: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين؛

ثالثا: من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة؛

رابعا: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

خامسا: تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

عقب ذلك، فُتح المجال للسيدات والسادة أعضاء المجلس لمناقشة مضمون المخطط، وهذا بطرح تساؤلاتهم وانشغالاتهم، وتقديم مقترحاتهم بخصوص الخطوط العريضة للمخطط..

واستأنفت الجلسات يوم الأربعاء 22 سبتمبر 2021، حيث خُصّصت جلستها الصباحية لمواصلة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فيما خُصّصت جلستها المسائية للاستماع لتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس، وكذا للاستماع لردود السيد الوزير الأول، وزير المالية على مضامين مداخلات ومقترحات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ورؤساء المجموعات البرلمانية حول ذات المخطط..

ليختتم مجلس الأمة أشغاله بإصدار لائحة حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، طبقا للدستور (المادة 106) منه، ومقتضيات القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة..

أهم محاور المخطط

أولا: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة

■ عصرنة العدالة وتعزيز استقلالية القضاء والمبادئ التي تَضْمنُها وفق ما ينص عليه الدستور

■ إرساء حوكمة متجددة من أجل مزيد من الأداء والشفافية ومواصلة مسار أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد.

■ إصلاح تنظيم الإدارة العمومية ومراجعة أنماط تسييرها في إطار التحول الرقمي.

■ ترسيخ وتعزيز وحماية مقومات الهوية الوطنية والذاكرة.

ثانيا: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين

■ عصرنة النظام المصرفي والمالي وإصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية.

■ تحسين جاذبية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي.

■ إصلاح الشباك الوحيد بتوسيع صلاحياته لأداء دور حقيقي بتقديم خدمات للمستثمرين.

■ تعزيز إدماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية.

■ تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله.

■ تشجيع المبادرة من خلال رفع التجريم عن فعل التسيير.

■ عصرنة قطاع الفلاحة والصيد البحري وتنمية المناطق الريفية.

■ ترقية الصناعة الصيدلانية ودعم التنمية الصناعية للقطاع وتعزيز الإنتاج المحلي للأدوية.

■ تهيئة الظروف لانطلاق صناعة سينمائية حقيقية.

■ ضمان تزويد المواطنين بالمياه عبر كامل التراب الوطني ومواصلة الربط بين السدود واستغلال المياه الباطنية النائمة وصيانة الشبكات وتعزيز إجراءات اقتصاد الموارد المائية ومحاربة تبذيرها.

ثالثا: من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة

■ تطوير المنظومة الصحية وتحسين نوعية التعليم وضمان جودة التعليم العالي والتكوين المهني وتكييفهما مع متطلبات سوق الشغل.

■ رفع القدرة الشرائية وتدعيمها وتحسين التكفل بالفئات الأكثر هشاشة وحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

■ مواصلة السياسة الوطنية للسكن وحشد الموارد المالية لها والحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد وضمان استدامتهما.

■ إنشاء أقطاب امتياز وحاضنات في الجامعات لتشجيع البحث العلمي.

■ الحفاظ على التراث الثقافي وتفعيل دوره.

رابعا: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية

■ تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة للسياسة الخارجية.

■ مواصلة الدفاع عن سيادة الدول ودعم القضايا العادلة والمشروعة.

■ وضع الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020/2024.

خامسا: تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين:

■ مواصلة عصرنة الجيش الوطني الشعبي وتطوير قدراته.

■ تعزيز جهود ضمان تأمين الحدود الوطنية ومحاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

■ مساهمة الجيش الوطني الشعبي في التنمية الاقتصادية.

■ تدعيم وسائل وقدرات الدفاع السيبراني لتأمين الأنظمة المعلوماتية لمجمل مؤسسات الدولة وأجهزته

تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة

تعتزم الحكومة في مخطط عملها تكييف التشريع مع أحكام الدستور التي تكرس قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وترسيخ دولة القانون، مع إرساء حوكمة متجددة ترتكز على الفعالية والشفافية.

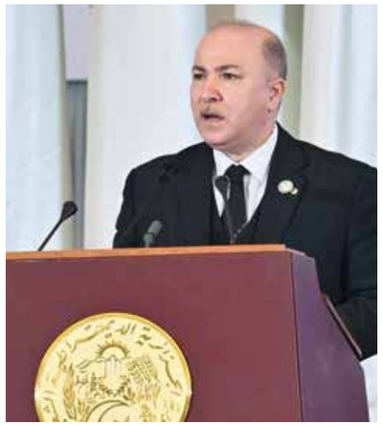

ويتضمن مخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج رئيس الجمهورية والتزاماته ال54، أهم محاور تكييف القوانين التي تحكم حرية الاجتماع والتظاهر وترقية الحركة الجمعوية وممارسة نشاط الأحزاب السياسية وحرية الصحافة وأمن الأشخاص والممتلكات، مع الأحكام الدستورية الجديدة، إلى جانب مواصلة الإصلاح الشامل للعدالة من خلال ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومساواة الجميع أمامها ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية.

وبخصوص عصرنة العدالة وتعزيز الحريات، فإن الحكومة التي تولي عناية بالغة للمرفق العام للعدالة، قد اعتمدت في برنامجها سياسة تقوم على إجراء الإصلاحات العميقة المنبثقة عن الدستور بغرض ترسيخ دولة القانون وإرساء أسس عدالة حديثة ومستقلة وقوية مؤسسة على معايير الجودة والفعالية وذلك من خلال مراجعة القانونين العضويين المتعلقين على التوالي بالقانون الأساسي للقضاء والقانون الذي يحكم المجلس الأعلى للقضاء ومراجعة ميثاق أخلاقيات مهنة القاضي ووظيفة التفتيش وكذا إصلاح المجلس الأعلى للقضاء من خلال تكليفه بجميع المسائل المتعلقة بتسيير المسار المهني للقاضي وتحسين الوضع الاجتماعي للقاضي وحماية المتقاضي والمجتمع من أي خطأ قضائي..

كما تلتزم الحكومة بمواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين جودة وفعالية العمل القضائي والمرفق العام للعدالة، من خلال عدة نقاط ومن أهمها إصلاح نظام تكوين القضاة وتعزيز التأطير وإنشاء نظام تحفيزي ملائم للمعلمين ومراجعة النظام الأساسي لمستخدمي الضبط من أجل ترقية وتعزيز المهنة وجذب الكفاءات لتلبية متطلبات العدالة الإلكترونية، مع مراجعة أنماط التسيير وتحسين جودة العمل القضائي والمرفق العام للعدالة وكذا مراجعة الإطار التشريعي الذي يحكم مجلس الدولة بجعله هيئة نقض قضائية.

وسيتم أيضا تكريس الحق في التقاضي على درجتين على مستوى المحاكم الإدارية التي سيتم تنصيبها قبل نهاية سنة 2021، إعادة النظر الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، مراجعة إجراءات المثول الفوري وإدخال أنماط جديدة للحكم في المجال الجزائي على غرار الاعتراف بالذنب، إصلاح محكمة الجنايات بما يجعلها أكثر فعالية وتخفيض التكاليف وتخفيف العبء على الخزينة العمومية ومراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتحصيل التكاليف القضائية والغرامات الجزائية وكذا استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التبليغ والإخطار ومراجعة الأحكام المتعلقة بعقوبة العمل للصالح العام وإدخال عقوبات أخرى بديلة عن السجن.

وبالموازاة مع ذلك، تعتزم الحكومة تسهيل الولوج إلى العدالة، لاسيما من خلال مراجعة الإطار القانوني للمساعدة القضائية على مستوى الجهات القضائية الإدارية ومراجعة الإجراءات المتعلقة بها على مستوى المحكمة العليا، كما تلتزم بتعزيز الآليات التي تسهل الولوج إلى العدالة، لاسيما من خلال إدراج الوساطة غير القضائية.

وتتعهد الحكومة بتحسن أداء نظام السجون من خلال مراجعة قانون تنظيم السجون بهدف إضفاء الطابع الفردي على العقوبة بشكل أفضل واللجوء إلى نظام تخفيضها التلقائي وإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجريمة تضم الفاعلين في المجتمع المدني، مع تعزيز مستخدمي السجون وتحسين ظروف الحبس والتكفل الصحي بالمحبوسين.

مرونة عميقة لإنشاء الجمعيات والأحزاب والتظاهر السلمي

وفي الجانب المتعلق بالممارسة الكاملة للحقوق والحريات، فستقوم الحكومة بمراجعة وتحيين جملة من النصوص التشريعية وكذا النصوص التطبيقية عند الاقتضاء، بهدف ترسيخ الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، من المقرر أن يتم إضفاء مرونة عميقة على الإطار القانوني، بالنسبة لإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، وممارسة حقوق الاجتماع والتظاهر السلمي، مع الامتثال الصارم للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتتعهد الحكومة في مخطط عملها بإقامة الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء الاجتماعيين كأداة مميزة للحوكمة، حيث ستعرض القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للبلاد وتناقش بكل ثقة وشفافية وبروح من الشراكة والتشاور والتفاهم.

وفي هذا الإطار، ستعكف الحكومة على بروز مجتمع مدني حر وديناميكي، قادر على أداء دوره الكامل كمرافق ومقيم للعمل العمومي الموجه لخدمة المواطن حصريا، حيث سيتم تكييف وتحيين القانون المتعلق بالجمعيات وتعزيز ظهور مجتمع مدني حر ومسؤول.

أما بالنسبة لحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، فستجري الحكومة مراجعة عميقة للإطار القانوني الذي يحكم هذه الحقوق، حيث سيتم تكييف الإطار القانوني الذي ينظم الاجتماعات العامة التي ستصبح مستقبلا خاضعة لنظام التصريح ومدعمة بحق الطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

وفيما يتعلق بحرية الصحافة فإن عمل الحكومة سيرتكز على مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بتنظيم قطاع الاتصال ومهنة الصحافة بهدف مواءمة عملها مع الدستور الجديد وتطوير الاتصال المؤسساتي بغرض استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات بلاده، مع مواصلة الحملة التوعوية في إطار مخطط الاتصال الخاص بجائحة كوفيد19-.

من جهة أخرى، يحظى أمن الأشخاص والممتلكات باهتمام بالغ لدى الحكومة التي ستعمل على تعزيز الموارد البشرية والمادية لمصالح الأمن، من أجل إحباط أي محاولة المساس بحقوق الأشخاص والممتلكات والمجتمع، مع تجريم بعض الأفعال الجديدة التي تضاعفت في المجتمع وتعزيز النظام الجزائي في مجال مكافحة حرائق الغابات والتخريب الاقتصادي.

كما تتعهد الحكومة بتعزيز نظام الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، من خلال تكييف وسائل الإنذار والتدخل مع المخاطر والتهديدات الجديدة، لاسيما من خلال اقتناء طائرات قاذفة للمياه.

حوكمة متجددة من أجل المزيد من الفعالية والشفافية

تسعى الحكومة في مخطط عملها إلى إرساء حوكمة متجددة من أجل ضمان المزيد من الفعالية في الأداء والشفافية، وتلتزم في هذا الإطار بتدعيم علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك من خلال، مراجعة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بين غرفتي البرلمان والحكومة.

وفي سياق متصل وبهدف وضع إطار معياري ذي جودة يضمن جودة الحوكمة، تتعهد الحكومة بالقيام في أقرب الآجال، بإعداد النصوص التشريعية الجديدة المنبثقة عن الدستور واحترام مسار إعداد القوانين وآثارها المالية، لاسيما من خلال توسيع المشاورات الحكومية وعبر إشراك الخبراء والمتخصصين وكذا مختلف المتدخلين، طبقا لدليل إعداد النصوص التشريعية التي سيتم وضعه لهذا الغرض، إلى جانب تكريس مبدأ «الأمن القانوني» لضمان استقرار القوانين والأوضاع القانونية للأشخاص والهيئات.

وبخصوص ضمان التسيير الفعال والشفاف للأموال العمومية، فتعتزم الحكومة إصلاح الجباية والميزانية والمحاسبة والأملاك الوطنية والجمارك، وإصلاح عمليات الدعم من أجل استهداف أفضل من خلال الانتقال من نظام المساعدات الشاملة إلى نظام المساعدات الاستهدافية لفائدة الأسر المحرومة، مما سيمكن من التحكم في الاعتمادات التي يتم حشدها سنويا وترشيدها.

كما ستواصل الحكومة أعمالها من أجل مكافحة الفساد، بجميع أشكاله، من خلال إصلاح مصالح الدولة وأخلقة عمل السلطات العمومية وضمان شفافيته.

وقد أعربت الحكومة في مخطط عملها عن عزمها على مواصلة مكافحة الفساد والمحاباة والمحسوبية، لاسيما من خلال إصلاح قانون الوقاية من الفساد ومكافحة.

فضلا عن ذلك، ستقوم الحكومة بمراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما واستكمال مشروع القانون المتعلق بقمع مخالفة تشريع وتنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، من أجل تفضيل التسوية الودية عن الإجراءات الجزائية وذلك قصد تعزيز القدرات المالية للدولة.

وبهدف ترسيخ القيم الأخلاقية وتجديد الإطار القانوني المطبق على الموظفين العموميين، فإن الحكومة ستعمل على وضع منظومة قانونية للوقاية من تضارب المصالح في الحياة العامة، كما ستحرص على أن يكون الالتحاق بوظائف الدولة على أساس المؤهلات والجدارة والكفاءة والنزاهة حصريا وذلك من خلال تأطير صارم لمسابقات التوظيف والدعوة للترشح للالتحاق بهذه الوظائف.

وإلى ذلك، تشكل عصرنة الإدارة والوظيفة العمومية التي تقتضي إصلاح تنظيم الإدارة العمومية ومراجعة أنماط تسييرها، محورا يحظى بالأولوية في مخطط عمل الحكومة، حيث يشمل ذلك إصلاح تنظيم الإدارة العمومية والشروع في وضع تصور شامل حول إشكالية تنظيم الإدارة المركزية وفروعها وكذا تنظيم المؤسسات والهيئات والهياكل العمومية، بهدف الخروج برؤية ومخططات تتكيف مع التغيرات والتحولات الناجمة عن متطلبات عصرنة الإدارة العمومية وتطوير منظومة المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير تقييم السياسات العمومية وتحسين نظام المتابعة والمراقبة والتدقيق

أما فيما يتعلق بالشق الخاص بتحقيق «تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة»، فقد أشار البيان إلى أن هذا الهدف يرتكز على «تطوير المنظومة الصحية وتحسين نوعية التعليم وضمان جودة التعليم العالي والتكوين المهني وتكييفهما مع متطلبات سوق الشغل» مع «رفع القدرة الشرائية وتدعيمها وتحسين التكفل بالفئات الأكثر هشاشة وحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات

الخاصة»، كما يرتكز المحور المذكور أيضا على «إنشاء أقطاب امتياز وحاضنات في الجامعات لتشجيع البحث العلمي»، علاوة على «الحفاظ على التراث الثقافي وتفعيل دوره».

وأكد المخطط على أهمية «مواصلة عصرنة الجيش الوطني الشعبي وتطوير قدراته» مع «تعزيز جهود ضمان تأمين الحدود الوطنية ومحاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود»، كما شدّد أيضًا على «مساهمة الجيش الوطني الشعبي في التنمية الاقتصادية وتدعيم وسائل وقدرات الدفاع السيبراني لتأمين الأنظمة المعلوماتية لمجمل مؤسسات الدولة وأجهزتها».

من جانب آخر، وبهدف تحقيق سياسة خارجية «نشطة واستباقية»، أكد مخطط عمل الحكومة على ضرورة «تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة للسياسة الخارجية»، علاوة على «مواصلة الدفاع عن سيادة الدول ودعم القضايا العادلة والمشروعة»..

الوزير الأول، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان يعرض مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة

في جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، قدم الوزير الأول، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان مخطط عمل الحكومة، أمام أعضاء المجلس .

حيث أكد أن مشروع عمل الحكومة إلى آفاق 2024 جاء مرتكزا على برنامج السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والتزاماته الأربعة والخمسين. مراعيا في إعداده تثمين المكتسبات من البرامج التي تم إنجازها والعمل على إنهاء ما تبقى منها، وكذا إجراء التصويبات الضرورية على البعض منها، وتسجيل العديد من البرامج والنشاطات الجديدة التي ستعمل الحكومة من خلالها على تجسيد البرنامج التنموي والنهضوي الطموح الذي تبناه رئيس الجمهورية، ومواصلة ورشات الإصلاحات التي أطلقها في مختلف المجالات في سبيل بناء الجزائر الجديدة.

فالمخطط تضمن الأولويات الواجب إنجازها، بناء على تشخيص دقيق للواقع وبنظرة إستشرافية ارتكزت على دراسة التطورات السابقة وأخذت في الحسبان التحولات السريعة التي يعرفها العالم وكذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان يؤكد :

المخطط ذو طابع عملي ومبني على تشخيص دقيق وبنظرة إستشرافية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد،
إمام الخلق وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
- السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عملا بأحكام الدستور، لاسيما المادتين 105 و 106 منه، يسعدني أن أحضر بينكم اليوم، لأعرض عليكم محاور مخطط عمل الحكومة التي شرفني رئيس الجمهورية بقيادتها.

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يحتوي هذا المخطط على الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة إلى آفاق 2024، ويرتكز على ما جاء في برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي تضمّن إلتزاماته الأربعة والخمسين (54).

وقد راعينا في إعداده تثمين المكتسبات من البرامج التي تم إنجازها والعمل على إنهاء ما تبقى منها، وكذا إجراء التصويبات الضرورية على البعض منها، وتسجيل العديد من البرامج والنشاطات الجديدة التي سنعمل من خلالها على تجسيد البرنامج التنموي والنهضوي الطموح الذي تبنّاه السيّد رئيس الجمهورية، ومواصلة ورشات الإصلاحات التي أطلقها في مختلف المجالات في سبيل بناء الجزائر الجديدة.

إن هذا المخطط هو عبارة عن الخط التوجيهي لعمل الحكومة، تضمن الأولويات الواجب إنجازها، مخطط ذو طابع عملي تم إعداده بناء على تشخيص دقيق للواقع وبنظرة إستشرافية ارتكزت على دراسة التطورات السابقة وأخذت في الحسبان التحولات السريعة التي يعرفها العالم وكذا الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد.

مخطط بعيد عن النوايا والتمنيات، حيث سنلتزم بالعمل على تنفيذه بكل صدق وشفافية ومصارحة، مخطط نهدف من خلاله إلى معالجة الإختلالات الهيكلية الكبرى الناجمة عن تراكمات سنوات عديدة من غياب الرؤية، وهيمنة سوء التسيير وما ترتب عنه من إهدار لمقدرات الأمة وسوء استغلال ونهب ممنهج لثرواتها ومواردها.

- السيد رئيس مجلس الأمة،

- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
لقد تمحور مخطط عمل الحكومة، الذي هو بين أيديكم، حول 5 فصول أساسية وهي كالآتي:

الفصل الأول: **تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة؛**

الفصل الثاني: **من أجل إنعاش وتجديد إقتصاديين؛**

الفصل الثالث: **من أجل تنمية بشرية أمثل وسياسة إجتماعية مدعمة؛**

الفصل الرابع: **من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛**

وأخيرا الفصل الخامس: **تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.**

.. مواصلة العمل على تكريس قيم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

فأما الفصل الأول الذي جاء، كما ذكرت، تحت عنوان تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، فيتضمن مواصلة العمل على تكريس قيم الحرية والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، هذه المبادئ المكرسة دستوريا، وعليه تلتزم الحكومة بتكييف التشريع مع الأحكام الدستورية بالموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية المتضمن إصلاح شامل للعدالة، بما يحقق استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها وضمان مساواة الجميع أمام القضاء.

كما تلتزم الحكومة بالعمل على توفير جميع السبل والآليات والوسائل من أجل ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات.

فضلا عن ذلك، يتضمن مخطط عمل الحكومة، العمل على تجديد الحوكمة لإضفاء المزيد من الفعالية في الأداء وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة.

إن مسألة الحوكمة تتمحور بشكل أساسي حول بعدين رئيسيين: الإصلاحات الهيكلية العميقة الكفيلة بتعزيز سيادة القانون بالارتكاز على المؤسسات والثقافة المؤسساتية؛ وإعادة ثقة المواطن بالسلطات العمومية وتعزيز ثقافة المواطنة وفق تصور جديد في إدارة الشأن العام، وإعادة تكوين الفضاء العام (espace public) بعمق حول الممارسات الجيدة والمبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة.

وضمن هذا المنظور، تلتزم الحكومة بتعزيز العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يخدم الصالح العام والمساهمة في تنفيذ ما جاء به هذا المخطط.

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إننا واثقون بأن تعزيز كفاءة مؤسسات الدولة، لن يتحقق إلا بتبني تسيير أكثر فعالية للمالية العمومية بإعتبارها عنصرا أساسيا في عملية إصلاح الإدارة العمومية.

ومن شأن هذه الإصلاحات أن تسهل التعبئة الفعّالة والتخصيص الأمثل وكذلك الاستخدام الفعّال والشفّاف والمسؤول للموارد العمومية، ضمن هذا الإطار، ستواصل الحكومة الإصلاحات العميقة التي باشرتها الدولة، لاسيما:

■ الإصلاحات الميزانياتية بالشكل الذي يضفي أكثر شفافية على تسيير ميزانية الدولة ومحاربة التبذير؛

■ الإصلاح العميق للإدارة الجبائية (إدارتي الضرائب والجمارك) وعصرنتها من أجل محاربة التهرب الضريبي والغش والتهريب وغيرها من الممارسات التي تضر بالاقتصاد الوطني، وكذا إضفاء الشفافية من أجل المساهمة في أخلقة الحياة العامة؛

■ عصرنة إدارة الأملاك الوطنية وتحيين سجلات أملاك الدولة وكذا عصرنة النظام المحاسبي للدولة؛

وذلك من أجل أن تستجيب هذه الإصلاحات لمتطلبات مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم

وكذا مرافقة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى الرامية إلى بناء نموذج إقتصادي جديد مبني على التنويع.

لقد حظيت مسألة أخلقة الحياة العامة باهتمام خاص ضمن مخطط عمل الحكومة باعتبارها عاملا مهما لاسترجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، هذه الثقة التي تعتبر أساس نجاح أي سياسة عمومية أو برنامج تنموي.

وضمن هذا المنظور، تلتزم الحكومة بالعمل على تكثيف الوقاية من الفساد وتعزيز مكافحته دون هوادة، كما تلتزم بالعمل على إسترجاع الأموال المنهوبة باستعمال جميع الآليات والطرق الكفيلة بذلك، مثلما تلتزم من جهة أخرى باسترجاع العقار الصناعي والسياحي المنهوب وإعادة إدماجه ضمن الإحتياطات العقارية للدولة من أجل إعادة إستغلاله ضمن البرامج التنموية المسطرة.

كما سيرتكز عمل الحكومة على عصرنة الإدارة العمومية من خلال إصلاح شامل للوظيفة العمومية وتحديثها وتسريع التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات العمومية وكذا وضع الآليات الضرورية لمتابعة السياسات العمومية وتقييمها.

.. تبني نموذج اقتصادي جديد أساسه إنتاج الثروة وخلق مناصب الشغل واستغلال مقدرات الأمة وخيراتها

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إن تغيير النموذج الاقتصادي من نموذج مبني على الريع ومرتبط بمداخيل النفط وتحت رحمة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، إلى إقتصاد متنوع أساسه إنتاج الثروة وخلق مناصب الشغل، والإستغلال الأمثل لمقدرات الأمة وخيراتها ومواردها وإرادة أبنائها المخلصين وكفاءتهم، هو أيضا حجر الزاوية في بناء الجزائر الجديدة.

وعليه وبموجب الفصل الثاني من المخطط، إعتمدت الحكومة مقاربة متكاملة تجمع بين التوجهات الاستراتيجية الكبرى الخمسة الآتية:

أولا: وضع قاعدة وأسس الإنعاش والتجديد الإقتصاديين عن طريق تعزيز البنى التحتية والدعائم الأساسية المتمثلة في:

■ إصلاح عميق للنظام المالي والمصرفي وعصرنته كبديل أساسي لنظام التمويل التقليدي للاقتصاد وكذا باعتباره مصدر ثقة للمعاملات الاقتصادية وحركة الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال؛

■ إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية وإخضاعها لعقود نجاعة صارمة؛

■ تحسين مناخ الإستثمار والعمل على ترقية جاذبية الاقتصاد الوطني للإستثمارات باعتباره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل؛ مناخ ملائم للمقاولاتية يسمح للمؤسسات بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في بيئة شفافة وآمنة؛

■ معالجة جذرية لمسألة العقار الصناعي، عن طريق تطهيره وتحسين استغلاله؛

■ العمل على إدراج القطاع الموازي في قنوات النشاط الرسمية؛

■ تطوير المؤسسات الناشئة والتعجيل بمسار التحول الرقمي من أجل الإنتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة.

ثانيا: هيكلة الإقتصاد حول أهم القطاعات الاستراتيجية الرافعة للنمو والتنمية الإقتصادية والاجتماعية وتطوير هذه القطاعات.
وفي هذا الإطار ستلتزم الحكومة بتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية المتضمن تطوير واستغلال الثروات المنجمية عن طريق إنجاز عدة مشاريع مهيكلة.

كما ستعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الطاقوي للبلاد عن طريق وضع نموذج طاقوي جديد مبني على انتقال طاقوي يعتمد على مزيج طاقوي متوازن في آفاق 2030، حيث تعكف الحكومة حاليا على إعداد قانون الإنتقال الطاقوي الذي سيتم الكشف عنه في الأشهر القادمة.

وإلى جانب ذلك، ستعمل الحكومة على تطوير الشعب الصناعية الواعدة، كالصناعات الإلكترونية، والصناعات الكهرومنزلية، والصناعات الغذائية.

ويشكل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد هدفا إستراتيجيا للحكومة التي ستواصل العمل على تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي حيث تهدف إلى زيادة المساحات المسقية المقدرة ب 200 ألف هكتار وكذا مساحات السقي بالتقطير لتصل إلى 500 ألف هكتار في آفاق 2024، كما يستهدف القطاع رفع الإنتاجية من الحبوب إلى معدل 32 قنطار في الهكتار.

وفي نفس الإطار، ستعمل الحكومة على تنمية الزراعات الإستراتيجية، كالسلجم الزيتي، والصوجا، والذرى، مما سيسمح بتغطية أكثر من 30 % من الإحتياجات الوطنية في آفاق 2024 وكذا التخفيف من عبء فاتورة الإستيراد.

فضلا عن ذلك سيكون لتنمية المناطق الريفية والمساحات الغابية والصحراوية والمناطق الجبلية وكذا الهضاب العليا مكانة هامة ضمن المقاربة الشاملة الخاصة بتطوير قطاع الفلاحة باعتباره من القطاعات الحيوية التي تعول عليها الدولة كثيرا في إنجاح مسار التنويع الإقتصادي.

وضمن هذا المسعى دائما، تلتزم الحكومة بتنمية وتطوير العرض من المنتجات الصيدية من أجل رفعه من 104 آلاف طن سنة 2021 إلى أكثر من 166 ألف طن في آفاق 2024 علاوة على رفع نسبة صيد سمك التونة.

وقد وضعت الحكومة قطاعات أخرى ضمن الخيارات الإستراتيجية الكبرى التي تعول عليها كثيرا في إنجاح النموذج الإقتصادي الجديد، ألا وهي الصناعة الصيدلانية، حيث تهدف الحكومة من خلال مخطط عملها إلى زيادة نوعية وكمية الإنتاج، مما سيساهم في تحقيق أمن الصحي أفضل من جهة، وفي تقليص فاتورة الواردات، من جهة أخرى، حيث يُتوقع اقتصاد أكثر من 500 مليون دولار في سنة 2021 وحدها.

وجدير بالإشارة أن قطاعات أخرى لا تقل أهمية، قد أخذت حيزا هاما في مخطط عمل الحكومة مثل قطاع السياحة وإقتصاد الثقافة.

ثالثا: سياسة تجارية تهدف إلى تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وتوفير كل عوامل النجاح من أجل زيادة الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز قدرات التصدير خاصة اللوجيستية، وتسهيل الإجراءات لترقية فعل التصدير وكذا تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر.
كما ستعمل الحكومة على تطهير المجال التجاري وعصرنة أدوات وآليات الرقابة والضبط من أجل التحكم في التوزيع ومحاربة كل أشكال المضاربة والممارسات الاحتكارية.

رابعا: لقد تعهد رئيس الجمهورية في برنامجه بتغيير آليات دعم إنشاء المؤسسات المصغرة من المقاربة الاجتماعية التي كانت سائدة والتي ساعدت على زيادة روح الاتكالية وثقافة الريع إلى مقاربة اقتصادية محضة للتشغيل مبنية على الفكر المقاولاتي، وعليه ستواصل الحكومة العمل على توفير محيط ملائم لإنشاء المؤسسات بكل أحجامها (الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة) وتطوير الكفاءات وكذا مواءمة التكوين مع سوق العمل.

خامسا: من الطبيعي أنه لا يمكن لأي قطاع أن ينمو ويتطور دون بنى تحتية ملائمة. ولهذا ستعمل الحكومة على تثمين الاستثمارات الكبرى للدولة والهياكل القاعدية الموجودة وضمان استغلالها الأمثل، وكذا:

■ تحسين نوعية ربط المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين والمؤسسات بمختلف شبكات الإتصال والتواصل وتعميم شبكة الأنترنيت بالتدفق العالي والعالي جدا؛

■ العمل على تخفيض التكاليف اللوجيستية الباهظة التي تعيق القدرة التنافسية للمنتوجات سواء من جانب الاستيراد أو من جانب التصدير، عن طريق بناء منصات لوجستية جديدة، مع التأكيد على توزيعها العادل حسب خصوصيات كل منطقة بالإضافة إلى تطوير شبكة السكة الحديدية وتطوير أسطول الملاحة البحرية وكذا تعزيز قدرات التخزين، من أجل ضمان إمداد فعال لضبط الإنتاج الفلاحي والصناعات الزراعية؛

■ والعمل على رفع تحدي الأمن المائي، الذي ازدادت حدته مع التغيرات المناخية التي يعرفها العالم، وذلك بترشيد إستغلال الموارد المائية وزيادة قدرات التخزين من 10 إلى 12 مليار متر مكعب في السنة وزيادة قدرات إنتاج المياه عن طريق التحلية إلى 3.8 مليون متر مكعب يوميا في آفاق 2024.

. السيد رئيس مجلس الأمة،
. السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إن الحكومة تولي في مخطط عملها، أهمية قصوى لمسألة التنمية البشرية ودعم التماسك الإجتماعي وهو ما جاء به الفصل الثالث، من خلال:

■ تعزيز رأس المال البشري وترقية مكوناته الأساسية والمتمثلة في:

– تطوير منظومة الصحة لضمان خدمات صحية ذات تغطية وجودة في ظل إحترام كرامة المرضى؛

– تحسين جودة التعليم عن طريق إصلاحات بيداغوجية مع ترقية تعليم فروع الرياضيات والرياضيات التقنية والعلمية والإعلام الآلي مع إصلاح منظوم التقييم والتدرج والتوجيه فضلا عن تحسين جودة التأطير وتحسين حوكمة المنظومة التربوية؛

– ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع والتشجيع على تكوين النخب وتطوير أقطاب بحث وإبداع مرجعية قادرة على تلبية حاجيات القطاع الاقتصادي والإجتماعي من موارد بشرية ذات جودة عالية بما يستجيب لمتطلبات سوق الشغل؛

– تحسين نوعية التكوين والتعليم المهنيين من أجل تكييفه مع حاجيات سوق العمل عن طريق تعزيز التعليم التقني والعلمي والتكنلوجي وربطه بالقطاع الإقصادي.

– الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وترقيته من أجل نقله إلى أجيال المستقبل وتفعيل دوره الاقتصادي والإجتماعي والتربوي.

– ترقية النشاطات البدنية والرياضية، عبر ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي والرياضة الجماهيرية واكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها ورياضة النخبة وذوي الهمم.

– وأخيرا، استكمال المخطط الوطني للشباب ووضعه حيز التنفيذ، انطلاقا من كونه سيجمع في إطار حوكمة موحد ومتناسق، كافة الأجهزة المتعلقة بالشباب في الميادين ذات الأولوية، لاسيما، التربية والتكوين وتدعيم قدرات الشباب، والمقاولاتية والإبتكار، والمواطنة والمشاركة في الحياة العامة.

أما بخصوص تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، فتلتزم الحكومة بالاستجابة بشكل فعال لاحتياجات تنقل الأشخاص ونقل البضائع عبر تطوير أنماط نقل عصرية تستجيب لمواصفات الأمن وربح الوقت والتكلفة وحماية البيئة، وستواصل جهود فك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والصحراء.

كما ستعمل الحكومة على تطبيق سياسة حقيقية للتهيئة العمرانية من شأنها ضمان محيط حضري وريفي كفيل بتوفير إطار معيشي ذي نوعية يراعي متطلبات التنمية المستدامة.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم باعتباره آلية مثلى للتخطيط والاستشراف، بالإضافة إلى مراجعة مخططات تهيئة الإقليم للولاية وكذا تكييف مخطط تهيئة وتطوير إقليم البلدية.

وأما بخصوص البيئة والتنمية المستدامة فستولي الحكومة أيضا أهمية بالغة لحماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيئي والتكنولوجيات الخضراء، وتسريع تنفيذ الإقتصاد الدائري، وكذا مكافحة التلوث بمختلف أنواعه.

تجسيد بناء الجزائر الجديدة مرهون بمدى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وبعث التنمية عبر جميع مناطق الوطن

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن تجسيد بناء جزائر جديدة مرهون بمدى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية محلية مستدامة والقضاء على الفوارق بين المناطق، والعمل على إيجاد آليات وسبل بعث التنمية فيها وتأهيلها وتنمية المناطق التي تحتاج إلى مرافقة خاصة، والمسماة بمناطق الظل، التي وضع لها السيد رئيس الجمهورية برامج خاصة وأولاها أهمية قصوى في برنامجه، حيث تلتزم الحكومة بتطبيقها.

وفي هذا الصدد، سمحت المجهودات التي قامت بها السلطات العمومية إلى غاية الآن بتمويل برنامج يضم 24216 عملية بمبلغ قدره 310 مليار دينار، خلال سنتي 2020 و 2021، كما بلغ عدد المشاريع التي انتهت بها الأشغال أكثر من 13135 مشروع عبر 1343 بلدية.

وتتعلق هذه المشاريع خاصة بعمليات التزويد بمياه الشرب، والربط بشبكات الكهرباء والغاز وشبكات التطهير، وترقية الصحة الجوارية، وفك العزلة، وإنجاز مساحات للعب وفضاءات للترفيه.

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد أولت الحكومة في هذا المخطط أهمية قصوى للسياسة الاجتماعية تكريسا للعقيدة الراسخة للدولة الجزائرية في تبني سياسة إجتماعية تستجيب لمتطلبات التكفل بالفئات الهشة لاسيما ذوي الهمم والمسنين، ودعم التماسك الاجتماعي في ظل المساواة والعدالة الاجتماعية، فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على ضمان استهداف أمثل للدعم وتعزيز شفافيته، لاسيما من خلال إستكمال «السجل الإجتماعي الموحد».

كما تلتزم بالعمل على الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وكذا القيام بإصلاح شامل يضمن الحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد واستدامتهما ويعزز فعاليتهما.

ومن بين محاور السياسة الاجتماعية للدولة، يجدر ذكر حق المواطن في الحصول على سكن لائق وفق الصيغ المكيفة الموجودة حاليا، أو تلك التي ستنشأ، مع إعطاء الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، وذلك بفضل استكمال البرامج الجاري إنجازها وتسليمها والتي تقارب 843 ألف مسكن المتبقية من البرامج السابقة، كما ستعمل على تسليم ما يقارب 580 ألف مسكن في الفترة 2021 - 2024.

.. تكريس النهج الإستباقي في العمل الدبلوماسي لإضفاء مزيد من الفعالية على مسار اتخاذ القرار

أما الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان من أجل سياسة خارجية نشطة وإستباقية، فستعمل الحكومة على توظيف الجهاز الدبلوماسي من أجل الإستفادة بشكل أمثل من فضاءات التبادل الحر واتفاقيات الشراكة، كما ستعمل على تكريس النهج الإستباقي في العمل الدبلوماسي من خلال المتابعة المستمرة للتغيرات التي يشهدها العالم لإضفاء مزيد من الفعالية على مسار اتخاذ القرار.

فضلا عن ذلك ستعمل الحكومة على التكفل بانشغالات الجالية الوطنية بالخارج وتدعيم تدابير تأطيرها الديني والثقافي، وكذا العمل على استقطاب الكفاءات الوطنية بالخارج للمساهمة في التنمية الوطنية.

.. تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين عبر مواصلة عصرنة العتاد واحترافية أفراد الجيش الوطني الشعبي

أما الفصل الخامس الذي جاء تحت عنوان تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فإن الجيش الوطني الشعبي، سيواصل جهوده الرامية إلى عصرنة عتاده وإحترافية أفراده حتى يتمكن من أداء واجباته السيادية في ظل الإحترام الصارم لمهام الدفاع الوطني التي يخولها له الدستور، وطبقا لتعليمات وتوجيهات، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني.

وسوف يحظى الجيش الوطني الشعبي وكافة مصالح الأمن بدعم الحكومة في عمليات مكافحة فلول الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجريمة السيبريانية والمتاجرة بالمخطورات والتهريب والهجرة الغير شرعية في ظل إحترام التزامات بلادنا في مجال ترقية السلم والأمن على المستويين الجهوي والدولي.

الخط التوجيهي لعمل الحكومة .. سيترجم إلى أوراق طريق قطاعية ستسمح بمتابعة وتنفيذ البرنامج على أرض الواقع

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

اسمحولي، قبل أن أختم هذا العرض، بالتذكير بأن هذا البرنامج يمثل الخط التوجيهي لعمل الحكومة، ويتضمن الخطوط العريضة لأهم محاور برنامج عملها إلى آفاق 2024، حيث سيترجم إلى أوراق طريق قطاعية تعدها الدوائر الوزارية المعنية التي تعكف حاليا على إعداد مصفوفات النشاطات الخاصة بها، تتضمن بالتفصيل، آجال التنفيذ الخاصة بكل نشاط، وكذا الأهداف المُعبّر عنها بمؤشرات كمية دقيقة بالأرقام والنسب، بالإضافة إلى التقديرات المالية متى كان ذلك ممكنا، مما سيسمح بمتابعة وتقييم مدى تنفيذ البرنامج على أرض الواقع.

وسوف تتاح لكم فرص أخرى مستقبلا، لمناقشة ترجمة هذه المحاور إلى مخططات قطاعية تتضمن الأهداف الكمية والمخصصات المالية، وهذا بمناسبة عرض مختلف قوانين المالية التي ستعرض عليكم خلال فترة تنفيذ هذا المخطط إلى آفاق 2024.

كما أعلمكم بأننا قد وضعنا على مستوى مصالح الوزير الأول، آلية دائمة ومستمرة للمتابعة والتنفيذ ووفق إطار منهجي مدروس.

وعملا على تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة، يمكنكم الاطلاع على التقارير الدورية التي ستنشر على مواقع الوزارة الأولى وكذا مواقع كل الدوائر الوزارية.

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أجدد لكم التعهد باسم الحكومة على العمل بأقصى جهد وبكل صدق وإخلاص من أجل التنفيذ الفعلي لكل ما جاء به هذا المخطط الطموح الذي وضعناه بين أيديكم وملتزمون به أمام الله، وأمام الشعب الجزائري الأبي، وأمام السيد رئيس الجمهورية، وأمامكم أنتم نواب البرلمان بغرفتيه.

كما أؤكد لكم مرة أخرى عزمنا وإرادتنا على تعزيز التنسيق الكامل مع السلطة التشريعية، والاستماع لكل الآراء وحتى الانتقادات، من أجل أن نرفع معا التحديات التي تواجهها بلادنا وكلي ثقة في تعاون الخيرين والمخلصين من أبناء وطننا الغالي ونخبته، وسنلتقي قريبا بإذن الله تعالى، لنرى معا ثمار تنفيذ هذا المخطط بظهور معالم الجزائر الجديدة، جزائر آمنة ومستقرة ومتطورة ومزدهرة يفتخر بها أبناؤها بين الأمم وهو ما نتطلع ونصبو إليه جميعا.

وفقنا الله جميعا لخدمة البلاد والعباد،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

استهلت الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 22 سبتمبر 2021، لمناقشة مخطط عمل الحكومة بتلاوة فاتحة الكتاب على روح الفقيد ،رئيس الدولة السابق و رئيس مجلس الأمة الأسبق، المجاهد عبد القادر بن صالح-رحمة الله عليه-..

الأوضاع الإقتصادية والمحلية في صلب انشغالات أعضاء مجلس الأمة

بعد استماعهم لعرض الوزير الأول، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان، شرع أعضاء مجلس الأمة بطرح انشغالاتهم وإعطاء أرائهم حول مخطط عمل الحكومة.

وقد تنوعت مواضيع النقاش بين الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد والتأثيرات السلبية لوباء كورونا على النشاط الاقتصادي الوطني وتبعاتها على التنمية المحلية، وكذا الظروف الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن وتراجع القدرة الشرائية. إلى جانب المشاكل الإقليمية والمحلية لمختلف ولايات الوطن، وقد بادر أعضاء المجلس باقتراح الحلول المناسبة نظرا لمعرفتهم للواقع المعاش من جهة ، وإيمانهم بالمساهمة الجماعية في دعم كل ما من شأنه تغيير حياة الجزائريين نحو الأحسن.

1 - السيد عبد القادر مولخلوة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم والسيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام والحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،

إسمحوا لي، في بداية مداخلتي، أن أتقدم بالتهاني للسيد الوزير الأول، ، وطاقمه الحكومي، على الثقة التي حظوا بها من قبل السيد رئيس الجمهورية، ونتمنى لهم كل التوفيق والسداد.

السيد الرئيس،

لقد قطعنا شوطا كبيرا في بناء المؤسسات الدستورية للدولة، بفضل النية الصادقة في القول والعمل للخيرين من أبناء هذا الوطن وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، هذا ما شهدناه من خلال المحطة الانتخابية التي تكللت بانتخاب المجلس الشعبي الوطني وقريبا ـ إن شاء الله ـ المجالس الشعبية المحلية.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا تدخلات زملائنا بالمجلس الشعبي الوطني، وكذا السيد الوزير الأول، حيث كانت جل التدخلات تتمحور حول كيفية تطبيق المخطط من حيث التمويل والفترة الزمنية وترتيب الأولويات.

نفس الملاحظات التي نسجلها ونضيف إلى ذلك إشكالية هامة متمثلة في الكفاءة والجاهزية، نحن نعلم جيدا أننا نحتاج إلى وقت كافٍ من أجل تعافٍ الإدارة من مرض البيروقراطية والمحسوبية والتخاذل والمكائد، في ظل الرقمنة الحقيقية والعلمية الجادة.

كما نثمن قرار رئيس الجمهورية برفع التجريم عن فعل التسيير.

وفي هذا الصدد، نطلب التسريع في تعديل القوانين وملاءمتها مع القرار الشجاع والهادف من أجل دفع عجلة التنمية التي هي في تعطل تام، كما نطلب كذلك تنظيف الإدارة من المندسين الذين يحملون أفكارا هدامة بالية وحادقة داخل الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة.

كما نطلب الإسراع في إصدار قانوني البلدية والولاية الجديدين، ومن خلاله توسيع صلاحيات المنتخب المحلي بما يجعل لديه قوة الاقتراح والتنفيذ.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الاستثمار، فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نرى ونطلب:

ـ تحديد استراتيجية بعيدة المدى ونظرة استشرافية واعدة للاستثمار المحلي إلى غاية 2050، إن شاء الله، والتركيز على المشاريع القومية، كما نطلب تحرير المبادرات الاقتصادية ورفع القيود الإدارية التي كبحت الاستثمار وجعلته رهينة للبيروقراطية المقيتة والتي لا تتناسب إطلاقا مع الآليات المعتمدة في الاقتصادات المتطورة.

ـ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية.

ـ كما نطالب أيضا بإيقاف عملية ضخ الأموال بحجة تطهير المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لا تقدم النتائج المرجوة، مع المطالبة بفتح رأس مال هذه المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص باستثناء المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي والسيادي.

ـ إعادة الاعتبار لدور ووظيفة غرف التجارة والصناعة في مجال الاستثمار، وعدم تركها مجرد غرف تسجيل إداري.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الجانب المالي والجبائي:

ـ نطلب بمراجعة قانون النقد والقرض مع إعطاء صلاحيات كبرى للبنك المركزي.

ـ إصلاح جبائي عميق ومراجعة شاملة للمنظومة المصرفية، التي يطغى عليها الطابع الإداري الجامد والمعرقل للاستثمار الخلاق للثروة.

ـ أما فيما يخص إنشاء البنوك الجزائرية بالخارج كان بالإمكان شراء أو اقتناء أصول البنوك الموجودة بالخارج والتي هي في حيز الخدمة وتفادي تكاليف إضافية دون جدوى.

أما في ما يخص قطاع السياحة:

السيد الرئيس،

نحن نطلب ونلح في طلبنا على ضبط القواعد والتشريعات المتعلقة بالعقار السياحي، الذي أصبح رهينة للبيروقراطية وتداخل الصلاحيات بين المصالح وخاصة المصالح الفلاحية، فعوض متابعة هذه المصالح قطاعها والاهتمام بالأراضي الخصبة وتطوير قطاعها، راحت تتدخل في عقارات سياحية ذات قيمة مالية وتجارية، إذا استغلت في مجالها الحقيقي، مع العلم، السيد الوزير الأول، أن هذه العقارات تتمتع بكل الأطر القانونية من مراسيم تنفيذية وقواعد تعمير مصادق عليها.

ـ كما نطلب ـ السيد الوزير الأول ـ تسوية أراضي العرش تسوية حقيقية وجادة.

ـ تسوية البنايات في إطار القانون 08 ـ 15.

ـ وكذا وضع آلية قانونية لتسيير الحظيرة السكنية الهامة، وخاصة تلك المبنية بصفة جماعية، وإنشاء مؤسسات صغيرةتقوم بعملية الصيانة والتسيير للأجزاء المشتركة.

ـ تسوية السكنات بصيغة (LSP) العالقة على مستوى التراب الوطني، والتي أصبحت عائقا وهاجس للمستفيدين منها.

ـ تثمين الأملاك العمومية ومنح الاستثمار داخل هذه الأملاك، مع المحافظة على الطابع العمومي الذي تمتاز به..

2 - السيد عبد الوهاب بن زعيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، ولكي نكون متفقين، نحن طريقنا، هو خدمة الشعب والجمهورية، لكن تختلف أولوياتنا عن أوليات الحكومة، بحكم أننا منتخبون من طرف الشعب، ودورنا هو أن نتكلم عن حقوقه وهمومه.

السيد الوزير الأول،

بكل بساطة، أين هي حقوق الشعب والمواطنين و«المحقورين» والمهمشين؟ ولنبدأ بمئات آلاف الشكاوي والعرائض والطلبات التي هي مكدسة لدى الإدارات، دون جواب بنعم أو بلا، وهنا أطرح ما جاء في بعض هذه الشكاوي والانشغالات.

السيد الوزير الأول،

أين حقوق الناس؟ أين حقوق عمال الشبكة الاجتماعية؟ أين حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؟ أين حقوق عمال عقود ما قبل التشغيل؟ أين الإدماج الذي وعدوا به؟ أين حقوق متقاعدي الجيش والحرس البلدي والمعطوبين؟ أين حقوق العمال في التقاعد النسبي مثل الوزراء؟ أين هو الحق في التوظيف بالنسبة للأساتذة وبالنسبة للدكاترة؟ أين حقوق الأئمة؟ أين حقوق الصحافيين جنود القلم والكلمة الحرة والوطنيين الذين هم الآن جنود للدفاع عن الشعب والدولة من أعداء الخارج؟ لأن الحرب الآن هي حرب الكلمة والإعلام، سواء كانوا من القطاع الخاص، ممثلا في الجرائد الإلكترونية الخاصة، التي تغلق كل يوم بسبب غياب الإشهار العمومي أو العامة.

سيدي الوزير الأول،

أعود إلى المخطط وإثرائه، أين مشاريع المدن الذكية والنموذجية؟ أين مشاريع الذكاء الاصطناعي والتي أصبح العالم يسير بها الآن؟ أين خطوط النقل والطرق السيارة بين الولايات؟ أين هي مشاريع الكهرباء الكبرى والمستشفيات العصرية؟ أين قانون الاستثمار؟ متى تقلع هذه الجمهورية؟ متى تقلع هذه الجمهورية؟ مازلنا فقط في دعم وتصحيح الأخطاء والأوضاع وترقيع البرامج القديمة، أين البرامج الضخمة الجديدة؟ أين المدن الجديدة؟ أين القرى السياحية الكبرى؟ أين المستثمرون الأجانب؟ أين ميناء جن جن؟ متى ينطلق؟ أين المدينة الجديدة بوغزول؟ أين مشاريع القطارات الكبرى بين المدن؟ أين الميترو؟ أين مراكز البحث العلمي؟ أين مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة البديلة؟ أين قوانين ومشاريع صناعة السيارات والصناعات الغذائية والتحويلية والصيدلانية؟ أين مشاريع المياه الضخمة؟

سيدي الوزير الأول،

هنا أقول إن المشكل ليس أن نتشارك مع الدول الكبرى والعظمى، وليس لنا أي عقدة للإنجاز مع الشركات الكبرى، كل ذلك ليس بمشكل، أن تربح هذه الدول وأن نطور بلدنا، نحن اليوم 42 مليونا وكل عام الكثافة السكانية تزداد وتزداد معها المتطلبات والمشاكل، لا يمكن أن نعتمد فقط على برامج تنموية محلية صغيرة، الجزائر كبيرة وعظيمة ووجب علينا أن نطمح إلى الأعظم والأكبر، أعتقد بأنه حان الوقت لفتح الأبواب لاندماج اقتصادي مع العالم المتقدم، مع الدول التي تملك إمكانيات اقتصادية كبيرة، نحن لا نملك حتى وكالة بنكية في الخارج، لا في إفريقيا ولا في أوروبا، ماذا ننتظر؟

هذا الغلق سيرجعنا إلى الوراء، فالحفاظ على السيادة يبدأ برفاهية الشعب، سيدي الوزير الأول، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة فمدننا ينقصها الكثير، إما النهضة الكبيرة والثورة الصناعية والاقتصادية الجديدة، وإما أننا سنبقى نعاني من أزمة البطالة وأزمة اقتصادية كبيرة.

السيد الوزير الأول،

أرجو ألا تكون مثل سلفك، ويدخلوك في إنتاج المراسيم التنفيذية كل أسبوع، والتي نهايتها نشرة أخبار الثامنة من نفس اليوم، ويوهموك بأن الأعمال تسير وأن الأمور تتحرك، والحقيقة أنهم يتلاعبون فقط، مرسوم من وراء مرسوم وتعليمة وراء تعليمة، وقانون من وراء قانون، والجميع يعرقل الجميع!!

السيد الوزير الأول،

إني ناصحكم ومصارحكم، ولو أردت نفاقكم لقلت كلاما آخر قد يعجبكم.

السيد الوزير الأول،

الميدان ثم الميدان؛ ما الذي يمنعكم من أن تستقبلوا المستثمرين والصناعيين والوطنيين والأجانب كل أسبوع لحل مشاكلهم ووضعهم على الطريق في كل المجالات؟!

أين المشكلة في أن تتابعوا المشاريع في الميدان وفي كل الولايات؟!

أعلم أن التحديات كبيرة، والشعب ينتظر منكم الكثير، ومن حقه الملموس، لذلك كل قرار أو مرسوم أرسل من ورائه من يؤكد لك أنه قد نفذ عبر كامل الجمهورية، ويجب أن يحس المواطن بالملموس والملموس فقط، الملموس في الأسواق وأسعارها، الملموس في الأجور، الملموس في التنمية، الملموس في توفير المياه، الملموس في الحياة اليومية.

السيد الوزير الأول،

الحكم في أيديكم، الأختام في أيديكم، الاعتمادات في أيديكم، البنوك المركزية والموانئ في أيديكم، الحل والربط في أيديكم، بمعنى آخر المسؤولية كاملة في أيديكم للانطلاق بالسرعة القصوى.

في الأخير، أجدد طلبي بالعدالة الاجتماعية لكل المواطنين على حد سواء، أكانوا مسؤولين أو موظفين عاديين، وأجدد طلبي على أن يكون سن التقاعد هو 60 سنة للجميع، لا مزايا أخرى في هذا الموضوع، ولكي نكسب ثقة الشعب وجب المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فهناك من يتحصل على راتب بقيمة 40 مليونا ـ سيدي الوزير ـ وهو لا يفعل أي شيء، والذي يأخذ راتبا بقيمة 5 آلاف دينار ومليون سنتيم ـ كعمال الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل ـ هو من يعمل وصاحب راتب 40 مليونا لا يعمل شيئا!!

السيد الوزير الأول،

العدل أساس الملك، إن العهد كان مسؤولا، رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، بداية دعوته كانت العدل والمساواة، فتبعه الناس بقلوبهم وعقولهم واقتنعوا بدعوته، لأنه أعاد إليهم حياتهم وكرامتهم، الناس البسطاء والضعفاء و «المحقورون» والمظلومون والمهمشون الذين لا حول لهم ولا قوة هم أمانة في رقبتك سيدي الوزير، وفي رقبة الحكومة.

أخيرا، حان الوقت، إفتحوا الحدود البرية والجوية والبحرية، مع احترام البروتوكول الصحي وليس هناك أي سبب مقنع لترك الحدود مغلقة.

السيد الوزير الأول،

الدولة قوية وستبقى واقفة وشامخة، لكن المواطن ضعيف ويموت، أتمنى من الحكومة أن تكون قوتها في رفع الغبن عن المواطن.

أخيرا، يقول الشاعر الفلسطيني غازي الجمل:
إن يهدموا كل المآذن حولنا
نحن المآذن فاسمع التهيلا

هذا فقط، حتى أقول إن الجزائر ستبقى قبلة مسلمة عربية إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3 - السيد أحمد بوزيان:

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول وطاقمه الحكومي،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مستهلا بحمد الله الأول بلا ابتداء والأخر بلا انتهاء، ومصليا ومسلما على عين الرحمة الربانية، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار بصلاة وسلام دائمين ما تعاقب الليل والنهار، وما توالى الصوم والإفطار.

وإن كان من بد، فلا بد من تهنئة الحكومة الجديدة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول، متمنيا لهم التوفيق والسداد، وتجاوز الأزمات وما ذلك على الله بعزيز، خصوصا إذا صحت العزيمة، وتظافرت مع الكفاءة، والأمران مع بعض قد توافرا، فلم يعد من شك في ذلك، ونحن نرفع أكف الدعاء بالفلاح والنجاح.

كما لا ننسى زميلتي وزملائي، الذين تم انتخابهم على رأس الهياكل، راجيا من الله أن يكونوا في أريحية لتقديم ما يجب تقديمه لخدمة الوطن أولا وأخيرا.

أبدأ كلمتي بديباجة صغيرة، وأستسمح السيد الرئيس.

لست أبالغ، ولا أخال أنه يخالفني سامع هذه الكلمة، وإني جازم قاطع أن ما تمر به البلاد في هذه الآونة، لم يسبق لها أن مرت به من قبل، فقد تظافرت عليها المحن من الداخل والخارج، فقد تستمرء خيانة وغدر الغريب لكن تصير غصة حينما يخونك الشقيق والحبيب، وتجد هذه الخيانة صداها فيمن تحسب أنهم أبناؤك ومن صلبك.

وإني هاهنا أرمز وألوح لخيانة قد لا تشرحها العبارات المطولات، ولا المجلدات الضخمة، من هول ما تجده الجزائر شوكة في حلقها وهي التي كانت عونا للإخوة والأصدقاء والأشقاء، فلنكن يدا واحدة لمجابهة الرياح العاتية، وهذا دأبنا كلما أدلهمت الخطوب وأرادت أن تشتتنا، فإذا بنا كتلة واحدة غير قابلة للتجزيء.

أرجع إلى مداخلتي لأقول:

إن مخطط عمل الحكومة يفترض أن يتحرى الدقة والموضوعية، ويتجنب

الإنشائيات والبلاغيات، فهو برنامج عمل وليس برنامجا انتخابيا لحزب سياسي يسعى لإقناع المواطنين واستثارة عواطفهم.

من هنا، فأول ملاحظة أدلي بها على المخطط، هو اعتماده على اللغة الفضفاضة في أغلب فصوله وعناصره ومباحثه، وقد تمنيت أن يكون مخطط عمل هذه الحكومة في ظل الجزائر الجديدة الموعودة بادرة تشير إلى ترك الممارسات السابقة التي تعد مرحلة مواجهة البرلمان مجرد شكليات وطقوس فرضها الدستور.

إن هذه الملاحظة التي أشدد عليها أرى أنها جوهرية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قابل الأيام، حتى نؤسس لممارسات تتسم بروح المسؤولية والالتزام تجاه الوطن والمواطن أولا، ثم تجاه النواب ورئيس الجمهورية ثانيا.

لذلك نأمل أن يتغير هذا النهج الشكلي في تقديم مخطط الحكومة، ولا ضير أن تكون في جلسات مغلقة أو ورشات عمل بإشراك التكنوقراط والخبراء.

ومن بين الملاحظات التي رصدناها ـ سأكتفي بإثنتين أو ثلاث ـ في هذه الوثيقة وقفنا على:

ـ في الفصل الأول المعنون بـ: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة:

لفت انتباهي نقطة هامة والمتمثلة في حماية المتقاضي والمجتمع من أي خطأ قضائي وإدخال عقوبات أخرى بديلة عن السجن، وهذه نجدها بادرة حسنة تستحق الثناء في انتظار منظومة القوانين والتطبيقات التي تصب فيها، وحبذا لو تلتزم الحكومة بالمضي قدما في وضعها حيز الإجراء.

ـ في النقطة الخاصة بإعداد النصوص التطبيقية للقوانين المصادق عليها:

نتمنى أن تسرع الحكومة في وضع رزنامة لإنهاء هذا المشروع، فالمنظومة القانونية مثقلة بالنصوص غير واضحة المعالم من حيث التطبيق.

ونثمن ما تضمن في المخطط من إيلاء الأهمية للعلاقة بين البرلمان وأعضاء الحكومة، وبالخصوص الالتزام بتسيير استقبال أعضاء الحكومة للنواب، على أن تنجز مجموعة قوانين في هذا الصدد لتنظيم هذه الأمور وألا تترك للأخلاقيات غير المضبوطة، فهذه التزامات ومسؤوليات تجاه الوطن والمواطن وليس مجرد مجاملات وحسن معاملة.

ـ في الفصل الثاني الموسوم بـ: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين:

بما أن هذا هو الجانب الحيوي الذي يهم المواطن بالدرجة الأولى، بل هو المحك الأول الذي تحاسب عليه الحكومة ومن خلاله يتبين مدى رضا المواطن على أدائها، فإننا وإن وجدنا فيه الكثير من النقاط الإيجابية الطموحة والمبشرة، غير أننا لم نجد في هذا الصدد أي إشارة إلى المضي فيما يسمى بالشمول المالي، والشفافية في التعاملات المالية في جميع ميادين الاقتصاد والتجارة، ومن أهم عناصر الشمول المالي تقييد التعامل بالنقد العيني أو السيولة ما أمكن، فهل تفكر الحكومة في تطبيق هذا الأمر؟ هل نحلم بيوم يصبح فيه البنك شريكا اقتصاديا ويتعامل المواطنون بالصكوك والسندات؟!

وقبل أن أختتم كلمتي، هناك نقطة أساسية فيما يخص تعزيز الهوية الوطنية، فلا يخفى على أحد أن الهوية الوطنية ليست مجرد تاريخ يسرد، وإنما هي أساسا إعادة الأمل للمواطن بأن يحظى بالكرامة والعيش بعزة في دولة القانون والعدل، حيث تعود له الثقة في دولته، وحينها سيعتز بهويته ووطنيته؛ وهنا أشير إلى ضرورة التركيز على التاريخ القريب الذي صنع المصير المشترك لهذا الوطن العزيز، ومواصلة الإعلاء من نضالات الشعب في القرنين الأخيرين، حيث افتك سيادته واستعاد هويته بالتضحيات والدماء. ومن هنا يتطلب الأمر إحياء مشروع تجريم الاستعمار، وتجريم من يهوّن من نضالات الشعب ورموزه وثوابته، وأغتنم سانحة وجود السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، لأرفع تظلم بعض أعضاء الهيئة التنفيذية لولاية تيارت الذين تمارس عليهم ضغوطات من قبل منتخبين بغير وجه حق، لتمرير ما يرغبون في تمريره، وكشاهد على ذلك ما تعرض له مدير الصحة للولاية من ضغط، لا يشرف مهمة المنتخب ولا يشرف الدولة الجزائرية الجديدة التي نطمح إليها، مع أن هذا المدير ذو كفاءة وقد أدار أزمة الجائحة بحنكة واقتدار.

ونحن ها هنا إذ نشخص الداء ونرفع الانشغالات بكل أمانة لا نرمي إلى التشهير بأحد، وفي الآن ذاته لا نبتغي الترويج للشعبوية التي لا نرضاها خارج المجلس فضلا عن داخل حرمه.

فعلى الدولة الجزائرية المنشودة أن تحمي إطاراتها وكفاءاتها من ادعاء بعض المتاجرين بقدسية الانتماء إليها.

وإن كانت لابد من خاتمة فإني ألتفت إلى الطبقة الهشة ـ السيد الوزير الأول ـ التي أراها عن قرب في المقاهي والمتاجر والأسواق وقد أرقهتها القدرة الشرائية واستنزفت جيوبها ونخرت لحومها وعظامها، ومع ذلك مازالت ترى الجزائر فوق كل اعتبار، لذا على الدولة أن تنظر إليها كذلك بعين الاعتبار.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

4 - السيد يوسف مصار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الأخ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام والصحافة،
سلام الله عليكم جميعا وأسعد الله صباحكم.
السيد الوزير الأول،

صحيح أن الظرف الصحي الذي تمر به بلادنا اليوم هو صعب للغاية بسبب مخلفات وتأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) ومتغيراته الخطيرة على كل المستويات، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها؛ كل هذه الأمور في غاية الصعوبة والتعقيد، لكن المهمة غير مستحيلة بالنظر إلى توفر الإرادة السياسية والعزيمة القوية على التغيير نحو الأحسن والأفضل الموجودة لدى السيد رئيس الجمهورية، وهذا يجعلنا نطمئن ونتفاءل بغد أفضل؛ فقط يجب شحذ الهمم واستغلال القدرات المتاحة وتشجيع وتحفيز الكفاءات وزرع الطاقة الإيجابية في أفراد المجتمع ومحاربة الإشاعات المغرضة والأفكار الانهزامية والنظرة السوداوية وزرّاع الفتنة.

السيد الوزير الأول،

بصفتي مجاهدا وعضو جيش التحرير الوطني، أدعو من هذا المنبر الإخوة الرفقاء من الأسرة الثورية وكل الخيريّن من أبناء هذه الأمة الجزائرية المجاهدة إلى المزيد من الدعم والمرافقة الإيجابية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، الواعد بغد أفضل، وبصفتي أيضا رئيسا للجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، فإنني أثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، لاسيما ما تعلق بالفصل الخامس منه والخاص بتعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

فالتحديات الأمنية الراهنية والتهديدات التي تشهدها حدودنا الغربية والجنوبية والشرقية، وغيرها من المخاطر المحدقة ببلادنا، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية والجريمة السيبرانية وغيرها، تستلزم منا جميعا الحذر واليقظة والاستعداد التام لأي طارئ وتأدية المهام التي يخولها الدستور للجيش الوطني الشعبي، وكذا تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.

لهذا، ندعو إلى بذل المزيد من الجهد ومواصلة أعمال العصرنة والاحترافية والتكوين وتطوير الصناعة العسكرية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة، ابتغاء إلى التفوق وبسط هيبة الدولة والتصدي لكل من تسول له نفسه مجرد التفكير في المساس بأمن واستقرار الجزائر وشعبها، أرض الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

السيد الوزير الأول،

ينبغي هنا الإشادة ببعد النظر والحكمة الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في التأكيد على أهمية تطوير وعصرنة الجيش الوطني الشعبي، وتعزيز العمل الدبلوماسي الذي

يدخل في إطار الأمن القومي، في مختلف توجيهاته وتعليماته، وكذا من خلال ما جاء في الفصل الخامس من مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

إسمحوا لي في ختام مداخلتي هذه أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والإكبار إلى جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، قيادة وأفرادا بجميع الأسلاك، على الأعمال التي يقومون بها ووقوفهم الدائم إلى جانب أخواتهم وإخوانهم من أبناء الشعب الجزائري، لاسيما في أوقات المحن والشدة؛ وأترحم، بالمناسبة، على شهداء الواجب الوطني من أبناء الشعب الجزائري والمؤسسة العسكرية والأمنية الذين سقطوا ضحية الإجرام والإرهاب في مختلف ربوع وطننا المفدى، ونؤازر أسرهم في مصابهم الجلل.

كما ندعم خيارات ورؤية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في التأسيس لجمهورية جديدة، ونثمن ونبارك ونرافق مخطط عمل الحكومة هذا، من أجل تنفيذ البرنامج الرئاسي الطموح والواعد، الذي نعتبره أحد دروع حماية الجزائر من كل المخاطر المحدقة والمحتملة؛ والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5 - السيد مومن الغالي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
تحية طيبة ملؤها السلام والإيخاء.

لا شك أن مخطط عمل الحكومة طموح ويحمل نوايا حسنة تبشر بخير واعد، لكن ذلك كله سيظل منقوصا إن لم تول الحكومة الاهتمام والتركيز على 3 محاور أراها مناسبة:

1. الإصلاح التربوي.
2. الإصلاح الإداري.
3. الإصلاح الاقتصادي.

أستهل حديثي بالإصلاح التربوي:

الاهتمام والاستثمار في العنصر البشري، مثلما فعلت وتفعل الدول المتطورة التي اقتنعت أن الثروة الحقيقية ليست البترول ولا الغاز ولا المعادن الموجودة في باطن الأرض، رغم أهميتها، لكن الثروة الحقيقية هي ما نملكه من طاقات شبانية قادرة على صناعة الغد، لو أنها تجد العناية اللازمة والاستثمار في مواهبها وطموحاتها. وانطلاقا من ذلك، نلفت عنايتكم، سيدي الوزير الأول، إلى ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة على مستويات عدة، منها:

1. المدرسة.
2. الجامعة.
3. المسجد.

وكل المرافق التي تساهم في تكوين الكوارد (الإطارات) الوطنية والقادرة على العبور ببلادنا نحو التطور، لذلك وجب علينا الاعتناء بالمنظومة التربوية، وفق المرجعية الوطنية وإصلاح الخلل الذي جعلنا نركز على الكم على حساب الكيف، والقضاء على الاكتظاظ الذي يرهق التلاميذ والمربين، فبعض الدول ـ سيدي الوزير ـ وصلت من 12 إلى 18 تلميذا في القسم، لكن للأسف مازالت أقسامنا تفوق 35 إلى 40 تلميذا، وهنا أثمن قرار وزارة التربية الأخير وهو التخلص من ثقل المحفظة التي قصمت ظهور التلاميذ، ونوصي الوزارة خيرا بأجور المعلمين والأساتذة، حتى لا تكسر ظهورهم غلاء المعيشة ولهيب الأسعار.

أما الجامعة، فللجامعة حديث يفرغ المحاضر، وأمام الكم الهائل من المتخرجين أمام التحصيل العلمي والثقافي، نوصي الحكومة أن تولي حرصا أكبر على نوعية التكوين الذي يقدم إلى طلابنا، والاهتمام أكثر بالبحث العلمي الذي يعد معيارا لتطور الشعوب والدول في العالم، ويتعين على الحكومة تنظيم ورشات مختصة لربط التكوين الجامعي بعجلة الاقتصاد وسوق الشغل، كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام أكثر بالمسجد ليؤدي دوره في بناء المجتمع الوسطي، وأعيد «المجتمع الوسطي» وتحرير المسجد من الخطاب التقليدي ودعم السادة الأئمة ماديا ومعنويا وحمايتهم من الحاجة والفاقة، ليكونوا النماذج القادرة على التأثير في الشباب ، خاصة الواقع تحت تهديد الضياع والانحراف و«الحرڤة».

معالي الوزير الأول،

وحرصا منا على نجاح عمل الحكومة، نلفت انتباهكم إلى ضرورة الإصلاح الإداري، ومن خلاله محاربة العراقيل والبيروقراطية الإدارية التي لا تزال على عهدها في إرهاق كاهل المواطنين، وهنا نقف عند مشروع الرقمنة فمازلنا متأخرين في هذا المجال، إنّ زمن كثرة الوثائق والملفات والطوابير أمام الهيئات والمؤسسات قد ولّى وأصبح من الضروري استثمار الوقت والجهد لتهسيل حياة المواطنين.

سيدي الوزير الأول،

ندرك جيدا وعيكم بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية وشبح البطالة، في ظل الظروف الوبائية، وهو ما يحتم علينا ومن منطلق خبرتنا الميدانية دعم الفريق الحكومي ببعض الاقتراحات:

ـ وضع الثقة في الطاقات الوطنية، لاسيما في القطاع الخاص، ليكون شريكا في القطاع العام.

ـ وضع الثقة أيضا في المئات، بل الآلاف من رجال الأعمال الجزائريين الذين ظلت أيديهم بيضاء من الفساد، بل كانوا ضحية الاقصاء والتهميش خلال العهود السابقة، وكذا ضبط المنظومة القانونية والاستفادة من دروس الماضي، للحفاظ على حقوق وواجبات الجميع.

ـ تشجيع الاستثمار الأجنبية مع شرط نقل التكنولوجيا كمنبع.

ـ الاعتناء أكثر بالفلاحة، وهنا سيدي الوزير، أطرح سؤالا: لماذا لم نحقق الأمن الغذائي رغم وجود كل المقومات؟

ما هو سبب ارتفاع أسعار الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع؟

كذلك، تسجل الدبلوماسية الجزائرية هذه الأيام حضورا دوليا منقطع النظير، لكن يبقى من مهامها المشاركة في تفعيل الاقتصاد الوطني، من خلال الترويج والبحث عن مكانه في السوق العالمية.

جائحة كورونا، كشفت لنا كثيرا من العيوب، منها: وجود هياكل صحية دون روح.. الجزائريون في مثل هكذا نوائب، مثل الكورونا والحرائق شيء يحسب لهذا الشعب العظيم، لكن وجب وضع مخططات حماية لتفادي مثل هكذا مخاطر، فالأصل أولا الحماية، ثم بعد ذلك يأتي التضامن.

ما هو ردكم ـ سيدي الوزير الأول ـ عن جفاف المعلومة الاقتصادية من حيث مداخيل الدولة؟

ما هو رأيكم ـ سيدي الوزير الأول ـ في معدل الراتب للعامل الجزائري؟

أما الجانب المحلي، متى ينطلق مشروع بلاد الحدبة؟

الكهرباء الفلاحية منقوصة، خاصة في منطقتي الرملية والدرمون في ولاية تبسة، نقص المتوسطات والثانويات في الكثير من البلديات، الحويجبات، المزرعة، بجن، السطح، العقلة المالحة، الصفصاف.

نقص مياه الشرب يؤرق الساكنة، خاصة في الشريعة وبئر العاتر.

سيدي الوزير الأول،

في الأخير، هل تعاهد الحكومة الشعب والنواب على الرجوع إلى هذا المكان لعرض الحصيلة؟

إن كانت ثرية شجعناها وإن كانت منقوصة صوبناها.

ولكم مني كل الاحترام والتقدير.

6 - السيد حميد بوزكري:

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول الموقر،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التهنئة والترحيب بالسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي؛ وبعد العرض الذي نفضل به حول المحاور الكبرى لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المستمد من تعهداته (54)، فإن تدخلي سيتركز على جانب من المحاور التي جاء بها المخطط.

السيد الرئيس،

تأتي دعوة السيد رئيس الجمهورية، لإجراء الانتخابات المحلية المسبقة ليوم 27 نوفمبر القادم، استكمالا للبناء المؤسساتي للدولة الذي وعد به، ونظرا لأهمية الجامعات المحلية في هيكلة الدولة، ودورها في التنمية، فإن تهيئة الأدوات القانونية والمالية للمسؤول المحلي تعتبر شرطا أساسيا لتمكينه من أداء دوره المنتظر منه، والذي على أساسه يمكن تقييمه ومحاسبته.

إن مراجعة قانوني البلدية والولاية يعتبر أولوية، يجب على الحكومة والبرلمان التعجيل به، بعدما أثبتت الممارسة أن المنتخب المحلي يجد نفسه عاجزا عن تقديم الإضافة بسبب القيود والثغرات القانونية التي يتفق عليها الجميع، وواجهها معظم المنتخبين المحليين في الفترة الماضية، فيجب فتح نقاش واسع مع كل الفاعلين لتشريع دور الجماعات المحلية وبلورة تصور شامل للنصوص القانونية التي تؤطر وتنظم عمل هذا المرفق العمومي الهام.

كما أن موضوع المالية المحلية ومصادر تمويل الجماعات المحلية والجباية المحلية، كلها ملفات يجب أن تفتح للنقاش والإثراء من طرف مختلف الفاعلين، لوضع حد نهائي لحالة العجز المالي المزمن الذي تعاني منه معظم البلديات، الأمر الذي حيّد هذا المرفق عن دوره التنموي والاقتصادي، والخروج بنصوص قانونية فعالة تمكن الجماعات المحلية من الاستفادة من تحصيل الضرائب المحلية، وعوائد الأملاك الوطنية، وكذا الاستثمارات المحلية، ما يعطيها أريحية مالية مستدامة تمكنها من أداء دورها التنموي على الوجه المأمول.

السيد الرئيس،

يعاني قطاع البناء والأشغال العمومية من ارتفاع غير مسبوق في أسعار مواد البناء، بلغت نسبة 200 ٪ بالنسبة لحديد البناء، ونفس الأمر ينطبق على مادة الزفت الأساسية في إنجاز الطرقات، والحصى والقنوات البلاستيكية والخرسانية، وهي مواد أساسية لقطاع الأشغال العمومية، وما يترتب عن ذلك من تداعيات على أسعار المشاريع وتأخر تسليمها وتوقف إنجاز المنشآت الحيوية.

وفي ظل هذا الظرف العصيب الذي تمر به بلادنا، نتيجة جائحة كورونا والذي أثر سلبا وبشكل عام على عجلة التنمية وتسبب في اختلال التوازن المالي للمؤسسات، مما يتطلب تحيين تكاليف الأشغال، وفق الأسعار الجديدة لضمان إتمام الأشغال، وتسليم المشاريع في وقتها، لحماية المقاولين من خسائر فادحة هم ضحية لها.

في قطاع الفلاحة، أتحدث عن موضوع المستثمرات الفلاحية التي طالها الإهمال، رغم أن الحكومة راهنت عليها كقاطرة للقطاع، ورغم صدور قانون الامتياز الفلاحي وفتح الشراكة بصيغة 66 / 34 في المائة وصيغة 1 / 99 في المائة، من أجل وضع هذه المستثمرات على سكة الإنتاج، إلا أن الواقع يصدمنا بمستثمرات خاوية على عروشها، فإذا أردنا حقيقة النهوض بالقطاع الفلاحي، فإنه على الحكومة رفع اللبس الذي تتخبط فيه هذه المستثمرات، وتسوية عقودها وتمكين المستثمرين الحقيقيين من الاستفادة من هذه المستثمرات، والسعي لتمكين الفلاحين الشباب من الأراضي ومرافقتهم، حيث إن الكثير منهم يمارسون هذا النشاط في أراض مستأجرة، رغم أنها ملكيتها تعود للدولة.

وفي نفس الموضوع، لابد على الحكومة من العمل على توفير كل التسهيلات المالية واللوجستية لتشجيع تصدير منتجاتنا الفلاحية، خاصة للعمق الإفريقي، وعلى الحكومة أيضا التفكير بجدية لبعث تصنيع الأسمدة وكل ما يتعلق بالنشاط الفلاحي محليا لتخفيض فاتور الاستيراد، وطرحها في السوق بأسعار تنافسية.

وفي مجال الاستثمار، لقد رفع السيد رئيس الجمهورية، شعار التجديد الاقتصادي كعنوان للنهج الذي يجب اتباعه لإحداث نقلة اقتصادية، بعيدا عن حالة التخبط التي تعيشها الجزائر في هذا المجال بسبب مجموعة تراكمات قانونية ومالية وتسييرية، فقد بات من الضروري العمل الجاد على ترقية الاستثمار من خلال مراجعة القانون الإطار لهذا المجال، كما يجب العمل على رفع التجميد عن عدد من المشاريع ذات الصفة الحيوية، والعمل على رفع العراقيل البيروقراطية في معالجة ملفات الاستثمار، فكيف يمكن الحديث عن تنقية مناخ الاستثمار الذي ما يزال رهينة قرارات إدارية تتخذ حسب مزاج المسؤول في أبشع صور البيروقراطية.

السيد الرئيس،

لا تزال الحكومات المتعاقبة تخصص ميزانيات ضخمة بلغت 2000 مليار سنتيم سنويا، توجه لدعم وإنقاذ مؤسسات عمومية أثبتت فشلها، فكيف يعقل ونحن نتحدث عن التجديد الاقتصادي واقتصاد السوق، أن تقوم الدولة بالرعاية المالية على مدار سنوات لمؤسسات يفترض أنها مستقلة ماليا، لكنها ـ أقصد هذه المؤسسات ـ أثبتت فشلها وأصبحت عبئا على ميزانية الدولة؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر في هذه السياسة المعتمدة والتي تتنافى مع أبسط القواعد الاقتصادية المعمول بها في كل دول العالم؟

السيد الرئيس،

قبل أن أختم، أثمن قرار استحداث منحة البطالة، لكن هذا القرار يطرح سؤالا عن وضعية منتسبي شبكات الإدماج الاجتماعي، الذين يتقاضون منحة في حدود 6000 دينار، بينما منحة البطالة ستكون في حدود 8000 دينار. المفارقة، سيدي الرئيس، أن الفئة الأولى تزاول عملها، فكيف يعقل أن تكون منحة من لا يزاول أي عمل تفوق منحة شخص يؤدي عملا؟! مع العلم أن الفئة الأولى تم استثناؤها من الحق في الإدماج.

وأخيرا، أنقل انشغالات محلية، باختصار، وقد أثقلت كاهل ساكنة ولاية الشلف وطال أمد تحقيقها:

1. الطريق السيار الشلف ـ تنس، إلى متى يتحقق هذا المشروع الحلم؟
2. متى يتم إيصال الماء الشروب لساكنة دائرة بني حوة، من سد الكاف الدير؟
3. متى يتم بعث مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين تنس والشلف؟
4. ماذا عن مشروع مستشفى 60 سريرا بالزبوجة، الذي وعد بتسجيله لفائدة هذه الدائرة وبقي حبيس أدراج وزارة المالية؟
5. متى تحظى ولاية الشلف بالاعتمادات المالية التي تتناسب مع حجمها وكثافة ساكنتها، حيث إنها تعرف اختلالات تنموية، خاصة في المناطق الريفية التي لا تزال تعاني تأخرا فادحا في شبكات الطرق البلدية والربط بشبكات الماء الشروب، دون الحديث عن الربط بشبكة الغاز؟
6. وفي ملف السكن الريفي، أتمنى من الحكومة التركيز عليه وتشجيعه، نظرا للنتائج الإيجابية المحققة منذ اعتماده، والذي ساهم في تحسين ظروف سكان المناطق الريفية وربطهم بأرضهم.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7 - السيد عفيف سنوسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أتقدم بالتهنئة للسيد الوزير الأول، وطاقمه على المسؤولية التي شُرّف بها والمهمة التي كلّف بها لقيادة الحكومة ولتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، لإرساء عهد جديد في الممارسة السياسية وطرائق التسيير على مختلف المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية لتحقيق تطلعات المواطنين والتكفل بانشغالاتهم.

سيدي الرئيس،

لقد تكلمنا كثيرا عن الاستثمارات وعن الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية والتحريك الاقتصادي، وقد بذلت الحكومة المتعاقبة مجهودات كثيرة لاستقطاب المستثمرين الوطنيين والأجانب، لكنه وللأسف فإنه بالرجوع إلى أرض الواقع نرى العكس، مازالت الأوضاع على حالها، وما زالت البيروقراطية تضرب بجذورها، فالبنوك مازالت تعيش على الريع العمومي وعملها إداري أكثر منه اقتصادي واستثماري والبورصة مازالت لا وجود لها، حتى أن مقرها الموجود في شارع العقيد عميروش مهترئ ولا يوحي لك بأنه مركز مالي أصلا.

وللأسف، مازال المستثمرون، خاصة الأجانب، عازفين عن الاستثمار بالجزائر، وأعتقد أن بطء المعاملات المصرفية والثقل البيروقراطي وغياب المحيط الاستثماري وراء ذلك.

سيدي الرئيس،

بصفتي رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، أتقدم، باسمي وباسم أعضاء اللجنة، بالتهنئة والامتنان لذوي الاحياجات الخاصة وأصحاب الهمم والتحدي، صانعي أفراح الشعب الجزائري في طوكيو، والدورات السابقة، والذين غطوا عن خيبة أمل الرياضيين الأسوياء في الألعاب الأولمبية.

وأشكر بالمناسبة السيد رئيس الجمهورية ووزارة الشباب والرياضة، على التكريم الذي خصصوه لهم، كاعتراف ورد للجميل الذي قدموه تشريفا للجزائر ورفع علمها عاليا في سماء طوكيو.

وقد سمعت بأنهم يتقاضون منح الفوز أقل من تلك التي يتقاضاها الرياضيون العاديون، فإن كان هذا صحيحا فهو غير مقبول وغير منطقي وغير عادل، لهذه الفئة التي تستحق التكريم، لأنها تحدت الظروف، والإعاقة والمجتمع وظروفها غير ظروف الرياضيين العاديين؛ وبالتالي فهي أولى بالمنحة الكاملة وحتى في الحصول على مناصب عمل وسكنات.

وبالمناسبة، أود الإشارة إلى الظروف الصعبة التي تعاني منها فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب التحدي بصفة عامة، ذلك أن المنحة التي يتقاضونها قليلة جدا، خاصة بالنسبة للذين لهم عائلات. وأطلب من الحكومة إعادة النظر في القانون رقم 02 ـ 09 الصادر في 05 ماي 2002 والمتعلق بالمعوقين، من حيث التسمية، لأن كلمة معوق لا تليق بهم، ومن حيث الأحكام الواردة فيه حول حمايتهم وحقوقهم والامتيازات التي خصصت لهم.

سيدي الرئيس،

وفي قطاع السياحة، يعتبر العقار النقطة السوداء في تطوير ونمو هذا القطاع بالجزائر، لما يعترضه من عوائق وصعوبات أهمها النظر في إعادة تصنيف مناطق التوسع السياحي، وكذلك الطبيعة القانونية لهذه الأراضي والتي أغلبها مصنفة كأراضي فلاحية، مما يمنع المصالح المعنية بالموافقة على إنجاز مشاريع سياحية، وولاية مستغانم عينة من هذه المشاكل المطروحة.

السيد الوزير الأول،

نحن لا نتكلم عن الأراضي الفلاحية ذات المردودية العالية، المستغلة حاليا، وإنما عن تلك المهملة التي عندما يراها كل غيور على وطنه تدمع له العين وذلك بأننا ننتظر من سيادتكم إصدار تعليمات لحل هذه المشكلة بما يسمح به القانون وبما يحقق المصلحة للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

وبخصوص المياه الصالحة للشرب، فقد عكفت الدولة، خلال السنوات الأخيرة، على إنجاز محطات تحلية البحر، قصد دعم مخزون الماء في ظل شح تساقط الأمطار.

وإذا كانت ولاية مستغانم من الولايات المستفيدة من محطة التحلية لفائدة سكان الولاية وسكان ولاية غليزان، فإنها تعاني في نفس الوقت من أزمة في توفير الماء الشروب خلال فترات صيانة هذه المحطة، مما يخلق تذبذبا واختلالات وتذمرا لدى المواطنين، فما بالك ـ لا قدر الله ـ حصل عطل بها، نطلب من المصالح المعنية النظر وإيجاد حلول لهذا الإشكال.

سيدي الرئيس،

في الأخير، فإنني، وبصفتي رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، أدعم وأشكر جمال بلماضي، مدرب الفريق الوطني، وصانع أفراح الشعب الجزائري ومدخل السعادة لقلوبهم، على ما قدمه ويقدمه للكرة الجزائرية، ويكفيه فخرا أنه لم ينهزم في 29 مقابلة وحصل على التاج القاري.

ولكن للأسف، وكما قال هو، هناك أطراف مندسة تسعى لعرقلة نشاطه وعمله وكأنها تحاول ضرب الفريق، وإرغام المدرب على الرحيل.

ومن هنا نقول للسيد بلماضي، نحن كبرلمانيين معك في كل ما تقوم به؛ وبالمناسبة نطلب فتح تحقيق في المهزلة التي وقف عليها المدرب الوطني في ملعب تشاكر ومعاقبة من كان سببا في كارثة الملعب، والذي كان في حالة كارثية لا تليق بفريق وطني كبير كالجزائر.

وفي الأخير، أتمنى النجاح للفريق الحكومي في تجسيد هذا المخطط للدفع بالوضعية الحالية الراكدة؛شكرا والسلام عليكم.

8 - السيد عبد القادر جديع:

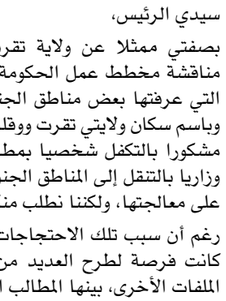

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية وأعضاء الحكومة؛ أهنئهم على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية، وعلى اختيارهم لحمل هذه المسؤولية الثقيلة في هذه الظروف الخاصة التي تمر بها بلادنا.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم، هو ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية والتزاماته الـ54، التي تهدف إلى بناء جزائر جديدة في مستوى التطلعات والآمال المشروعة للشعب.

لقد طرحت الحكومة اقتراح استرجاع الأموال المنهوبة عن طريق التسوية الودية من أجل دعم الخزينة، والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه ما هي الآليات القانونية والعملية التي تنوي الحكومة تطبيقها مع هذا الاقتراح؟

سيدي الرئيس،

لقد استمعنا إلى السيد الوزير الأول، وللأهداف الطموحة التي يسعى مخطط العمل هذا لتحقيقها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الخطة التي تنوي الحكومة اعتمادها لتغطية العجز الكبير في الميزانية، إذ تؤكد الإحصائيات أن العجز يصل إلى 25 مليار دولار، حسب أرقام قانون المالية التكميلي لسنة 2021، بعد انتشار فيروس كورونا واقتناء اللقاح، والعزم على بناء محطات جديدة لتحلية مياه البحر ومواجهة الجفاف الذي يضرب البلاد؟

فما هي مصادر تمويل هذا العجز؟ هل ستعتمد الحكومة على خيار التمويل غير التقليدي الذي وافق عليه البرلمان لمدة خمس سنوات، خاصة مع استبعاد خيار الاستدانة الخارجية؟

سيدي الرئيس،

بصفتي ممثلا عن ولاية تقرت وولاية ورقلة، فإنه من واجبي بمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة أن أسلط الضوء على الاحتجاجات الأخيرة التي عرفتها بعض مناطق الجنوب خلال هذا الصيف، وهنا أتوجه باسمي وباسم سكان ولايتي تقرت وورقلة، بالشكر للسيد رئيس الجمهورية، الذي بادر مشكورا بالتكفل شخصيا بمطالب شباب الجنوب ومتابعتها، وتكليفه فريقا وزاريا بالتنقل إلى المناطق الجنوبية والاطلاع على المشاكل المطروحة، والعمل على معالجتها، ولكننا نطلب منكم التعجيل، فأنتم لم تأتوا بعد.

رغم أن سبب تلك الاحتجاجات، هو انتشار البطالة وسط الشباب، إلا أنها كانت فرصة لطرح العديد من المطالب والتراكمات التي يعرفها عدد من الملفات الأخرى، بينها المطالب التنموية والخدماتية، كملف السكن، والصحة، والخدمات العامة.. فولاية الجنوب تعرف، رغم كل الجهود المبذولة، تأخرا كبيرا في البرامج السكنية، خاصة السكن الاجتماعي، والإعانات الموجهة للبناء

الريفي، والتجزئات الاجتماعية، التي يجري تسييرها، بطرق بيروقراطية.

كما أن التغطية الصحية كانت من المطالب الأساسية وهذا بسبب ضعف الهياكل وغياب التخصصات وبطء إنجاز الهياكل الصحية المسجلة منذ فترة لفائدة ولايات الجنوب، فولايات الجنوب الشرقي لا تزال تنتظر إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة الموعود منذ سنوات، والأمر ذاته بالنسبة لمستشفيات لم تنطلق بها الأشغال بكل من إليزي وجانت، وكذلك بالنسبة لمستشفى 320 سريرا بتقرت، الذي أصبح جاهزا من ناحية الأشغال والتجهيز إلاأنه لم يدخل الخدمة لحد الآن، ولأعلمكم أن مرضانا يموتون وليس هناك تشخيص، والآن لدينا مريضان نحن بصدد جلبهم إلى العاصمة، هذا حرام فالناس لا حول ولا قوة لهم.

إضافة إلى مشاريع المنشآت العامة مثل ازدواجية الطرقات والمرافق الشبانية ومرافق الترفيه، ومشكلة الجباية البترولية وأنا دائما ما أتكلم عنها، معالي الوزير، والتي لاتستفيد منها الولايات المنتجة للبترول، إذا لم تمنح لنا (la TAP) فماذا سيمنح لنا، الرمل؟! إضافة إلى مشاريع المنشآت العامة.

ويبقى ملف التشغيل الأكثر أهمية، بعد أن عجزت مختلف الهياكل المكلفة بهذا الملف عن زرع الثقة بين فئات البطالين ومؤسسات التشغيل، وعلى رأسها وكالات التشغيل.

ورغم التغيير الذي عرفته هذه الهياكل، سواء من خلال المسؤولين الذي يتم تغييرهم في كل مرة، أو من خلال إضافة أنظمة تسجيل شفافة للبطالين، في منظومة تسيير اليد العاملة بالجنوب، التي على رأسها نظام الوسيط، فقد بقيت التراكمات والاحتجاجات تلاحق مسيري قطاع التشغيل ومسؤولي وكالات التشغيل، بسبب ما يصفه البطالون بالضبابية وحديث عن المحاباة في التوظيف، خصوصا ما تعلق بالمناصب التي تفتح مرارا على مستوى المؤسسات البترولية، التي تقع أغلبها تحت مسؤولية مجمع سوناطراك، وكذا المؤسسات التي تنشط في إطار نظام المناولة، مع هذه الأخيرة.

وهناك أمر آخر، أطلب من معالي وزير الداخلية بالرد علينا، فنحن نراسلكم وأنتم لا تردون، نكلمكم وأنتم لستم موجودين، لا الأمين العام ولا الوزارة، نطلبكم هاتفيا ونبعث لكم إرساليات، هناك مشاكل في بلادنا كل يوم، عندنا فوضى، وأعلم أن التقارير تصل إليك، لقد مللنا الكذب على الناس، نبقى نكذب حتى نفقد مصداقيتنا!

الأمر الثاني، السيد وزير الشغل، التفت إلينا قليلا، فنحن نملك عصابة في مديرية التشغيل بورقلة وليست جهازا، نحن نرى المناصب تأتي ثم تؤخذ، ولا يتحصل عليها ولا واحد من أبناء الوطن!!

السيد وزير السكن، منذ 2015 سكنات» عدل «لم ينته إنجازها!! برنامج السكن الاجتماعي منذ 2016، وإذا لم تمنح للناس من سيسكنها، فنحن نملأ الخلاء، لذا يجب عليكم أن تساعدونا وتقوموا بنا فلا الطرقات موجودة ولا البناء، في حين أننا نلاحظ بأن برنامج السكن هنا بالجزائر يسير وعندنا متوقف! وشكرا.

9 - السيد سليمان زبان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

أولا، أغتنم هذه الفرصة لأترحم على كل شهداء الحرائق من مواطنين وأفراد الجيش الوطني الشعبي، وأفتح قوسا لأنوه بأوامر السيد رئيس الجمهورية، لتعويض المنكوبين في أسرع وقت، وهذا شيء كبير ولأول مرة.

سيدي الرئيس،

إن مخطط الحكومة الذي بين أيدينا لم يتخل عن المكتسبات التي تبنى عليها الدولة الجزائرية، بل إنه جاء بآليات جديدة عصرية لتعزيزها سواء في قطاع: التربية والتعليم، الصحة والوقاية، بناء السكنات، والتكفل بالطبقة الهشة في المجتمع.

ولأول مرة تخصص منحة للبطالة.

السيد الوزير الأول،

إن الشعب الجزائري يعقد عليكم أملا كبيرا، في تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، وإذا قمتم بتجسيده فنقول بأن حكومتكم نجحت أين أخفقت عدة حكومات سابقة، لأن عدة حكومات مرت من هنا وتغنت بالكثير ولكن لم تسجد أي شيء وذلك خاصة:

- بخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار الذي هو في جمود تام.

- إصلاح القطاع المالي والمصرفي، واستقطاب الأموال من السوق الموازية، سواء الدينار أو العملة الصعبة.

- تحسين التحصيل الجبائي لأنه يعتبر العمود الفقري في ميزانيات الدول المتطورة.

- إخراج قطاع المناجم - سيدي الوزير الأول - الذي ننتظره منذ زمن رغم ما تزخر به الجزائر من الجمود ويجب على هذا القطاع أن يشارك على الأقل بنسبة 20 % من المدخول العام للدولة الجزائرية.

- في الفلاحة، تسجيد ما أمر به رئيس الجمهورية بخلق مزارع عصرية شاسعة، قصد الاكتفاء الذاتي وخاصة زراعة الذرة، البنجر السكري والنباتات التي تستخرج منها زيوت المائدة حتى تقلص فاتورة الاستيراد.

- في قطاع السياحة، هذا القطاع الذي يدرّ الكثير على كل دول البحر الأبيض المتوسط، هذا القطاع عندنا هو في حالة سبات، لماذا؟! يجب أن يتحرك هذا القطاع، خاصة المتعاملين فيه، لقد سئمنا من وكالات السياحة التي تنتظر فقط مواسم العمرة والحج، في حين يجب عليها أن تحرك هذا القطاع وتفتح فروعا لها في الخارج، تستقطب السياح الأجانب، ولم لا منح الاعتماد إلى وكالات سياحية أجنبية، وتفتح فروعها هنا من أجل حلحلة هذا القطاع، خلال التسعينيات، كنت طبيبا في تيميمون، في ذاك الوقت لو أنك تقصد مطعما في الساعة الثانية عشرة، فإنك لن تجد مكانا جراء الاكتظاظ الذي يسببه السياح الأجانب، الآن ذهبوا ولم يعودوا!!

إذن، هذا القطاع، الذي من المفروض أنه يشغل ويخلق ثروة هو متوقف!

سيدي الوزير الأول،

لا يمكن أن نناقش مخطط عمل الحكومة دون أن أرفع لكم بعض انشغالات وتساؤلات شريحة واسعة من المواطنين آملين أن يتم الرد عليها.

السؤال الأول، متى يتم الإفراج عن استيراد السيارات؟ كذلك لقد صرح السيد رئيس الجمهورية، في الإعلام بأنه ستتم مراجعة القوانين الأساسية لبعض أسلاك الوظيف العمومي، هل حددت الحكومة زمانا لتنفيذ ذلك؟ وهل فتحت الورشات لذلك؟

السيد الوزير الأول،

هناك كلام كبير يقال في إعادة النظر في الآلية الحالية بمنح إعانات مباشرة للفئة الهشة عوض تدعيم المواد الأساسية

- هل هذه الفكرة مدرجة في مخططكم، على الأقل، على مستوى المدى المتوسط؟

ألم يحن الوقت - السيد الوزير الأول - للتفكير في تحويل المياه البطانية من الصحراء وربطها بالسدود للاستعمالات عند الحاجة ولا ننتظر عند حدوث جفاف حاد كالذي ضرب خلال الصيف، ويسود الشعب الهلع والفزع من العطش، علما بأن هناك دولة مجاورة تحول هذه المياه بجوارنا، ومن يقول بأن مياهنا لا تتسرب نحو ترابها؟!

كذلك، هناك بعض المشاكل، سيدي الوزير الأول، التي يعيشها المواطن، مثل:

1 - تسهيل الحصول على رخصة البناء، علما بأنه يطلب من المعني (عقد قضائي + الدفتر العقاري) الذي يصعب الحصول عليه لأن جل الأراضي في الشياع، خاصة في العاصمة وضواحيها وعليه يلجأ المواطنون للبناء دون رخصة ويصبح فوضويا.

في الأخير، السيد الوزير الأول،

إن مواطني ولاية البويرة وبجاية وبرج بوعريريج يعقدون أملا كبيرا في تجسيد مشروع السكة الحديدية الكهربائية، المزدوجة، التي تربط مدينة الشية بولاية بجاية مرورا بالبويرة وبني منصور في برج بوعريريج.

علما أن الدراسة انتهت بهذا المشروع وهي جاهزة واختيرت لها شركات الإنجاز في 2016 / 2017، وقد سمعنا خبرا مفرحا عنه بأن التجميد قد رفع عن المشروع، نتمنى ذلك.

كذلك في الصحة، كان مبرمجا مستشفى جهوي للأمومة والطفولة بولاية البويرة، علما بأن هذا الاختصاص غير موجود في الولايات المجاورة، لا المدية ولا المسيلة ولا برج بوعريريج ولا بجاية، وعليه سيكون مستشفى جهويا خاصة في هذا الاختصاص الحساس.

أخيرا، أتمنى لكم ولحكومتكم التوفيق؛ شكرا سيدي الرئيس على هذه الرخصة.

10 - السيدة نوارة سعدية جعفر:

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
زميلاتي، زملائي الإعلاميون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.
السيد الوزير الأول،

الجميع يدرك تمام الإدراك أن المهمة الملقاة على عاتقكم صعبة، لكن ليست مستحيلة، لما تتمتع به الجزائر من مؤهلات تساعدها على تجاوز الأزمة، صحيح أن التحديات كبيرة في هذه الظروف، التي تتميز بانتشار فيروس (كوفيد19) والتي انعكست آثاره الوخيمة على كل دول العالم، فالعبرة اليوم بالنسبة لبلادنا التي بذلت جهدا للتحكم فيه، وقد أبدى أعضاء السلك الطبي تفان، هذا التفاني ستظل الذاكرة الجماعية تحتفظ به.

العبرة هي استخلاص الدروس لتدارك النقائص وتعزيز المكاسب وتجسيد الأهداف الواردة في البرنامج، والتي تمس كل مجالات الحياة في زمن - السيد الوزير الأول - ازدادت فيه احتياجات الساكنة من شغل وصحة وثقافة وسياحة ونمو اقتصادي إلى غير ذلك، وزمن أيضا شحت فيه الموارد المالية وتعقدت وتشابكت فيه اقتصاديات العالم، لقد أبانت الجائحة أنانية الغرب، الذي انتهج سياسة «أنا وبعدي الطوفان» فالاعتماد على النفس هو أقوى سلاح لمواجهة الأزمة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

يرى الكثير من المختصين والمهتمين أن الرهان الأول يكمن في تهيئة الإقليم لتصحيح الاختلالات الخاصة بتوزيع السكان أو تموقعها، فآخر إحصاء للسكان يبين أن 63 ٪ من سكان الجزائر يتمركزون في الشمال على مساحة 4 ٪ من التراب الوطني، 28 ٪ في الهضاب العليا، على مساحة 9 ٪ من الإقليم، مناطق الجنوب التي تشكل 87 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد يتمركز بها 9 ٪ فقط من السكان، أعتقد أن الأولوية هي الإسراع في تفعيل المخطط الوطني للإقليم وتحيينه وفق المتطلبات الجديدة، هذا الإجراء سيوضح الرؤية أكثر ويسمح بتوزيع النمو توزيعا عادلا على مجمل ربوع الوطن تحقيقا لسياسة التوازن الجهوي.

أهم ما جاء في المخطط:

إستحداث آليات التقييم والمتابعة وكذلك الحكامة، فإحداث آليات للتقييم هو عنصر من عناصر الحكامة التي تتطلب الانضباط والشفافية والمشاركة، فالتقييم هو مفتاح التغيير، وأفضل طريق لتحقيق الأهداف المسطرة في المخطط لأنه يضمن الوصول إلى النتائج بعد التعرف على جوانب النجاح والإخفاق، ولهذا يجب أن يكون التقييم إلزاميا ودوريا ولامركزيا.

السيد الوزير الأول،

القوة البشرية في أي مجتمع هي مصدر ثروته الحقيقية، ولقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى وضع التعليم بكل أطواره ضمن أولوية الأولويات، وحققت في هذا المجال نجاحات لا ينكرها إلا جاحد، ومن لا يعترف وينكر بالجهود يعد عدميا والعدمية لا تخدم الأوطان.

السيد الوزير الأول،

قطاع التعليم العالي، لا يزال يحتاج إلى إصلاحات والمنظومة التربوية ككل، لسد النقائص والاختلالات التي تشوبها، فالإنسان لم يعد إبن بيئته الضيقة بل هو امتداد لبيئة عالمية، ومن لم يتكيف معها يظل في مؤخرة التصنيف.

كما قلت، المنظومة التربوية في حاجة إلى إصلاح مستمر، فالجامعة بقيت بعيدة عن النشاط الاقتصادي، وأثبتت عدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات سوق العمل، فالأمر يتمثل في تواضع ميزانية البحث، أقل من 1 ٪ فقط وكذلك هجرة الأدمغة وعدم القدرة على استقطاب الكفاءات الوطنية للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني ونقل التكنولوجيا.

هناك منظومة أخرى لا تقل أهمية عما سلف ذكره، فالمنظومة الإعلامية التي تعد المحرك الأساسي للفضاءات الأخرى، نجاحها يكمن في إقامة صحافة حرة ومسؤولة وذات مصداقية وفق القانون وأخلاقيات المهنة في زمن تعاظم الإعلام البديل الذي يتسم بالسرعة الفائقة في إيصال المعلومة الصحيحة منها والكاذبة.

إن الجزائر المتمسكة بمواقفها الثابتة إزاء القضايا العادلة تواجه اليوم تضليلا إعلاميا مغرضا وحربا إلكترونية شرسة، تستهدف المساس بوحدة البلاد ومؤسساتها وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي؛ بلادنا بحاجة إلى منظومة إعلامية قوية، تتسم بالحرية والمسؤولية والشفافية والالتزام بأخلاقيات المهنة، وهنا أطلب من السيد وزير الإعلام، إعادة طرح - طبعا - مشروع القانون الذي هو مبرمج، المتعلق بالإعلام وكذلك مشروع قانون الإشهار، نظرا لأهميته.

السيد الوزير الأول،

أختم بمسألة، أراها مهمة، لكن برنامج الحكومة لم يعطها الاهتمام اللازم، وهي قضية المرأة، أود أن أشير إلى حكمة تقول: «المرأة التي تهز المهد بيمينها تهز العالم بيسارها» وهذا لما تتسم به المرأة من حكمة وذكاء ومقدرة على تدبير الأمور وإدارة شؤون الحياة بثقة واقتدار، لكن عندما نتحدث عن الديمقراطية والعدالة، فيجب - السيد الوزير الأول - الاهتمام بهذا الموضوع، موضوع الأسرة والمرأة وإيلائه أهمية خاصة.

وأختم بالقول: ليس كل تعثر نهاية، فسقوط المطر أجمل نهاية، فالمطر يطهر القلوب ويطمئن النفوس ويزرع الثقة والأمل، أعانكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

11 - السيد الحاج عبد القادر قربنيك:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إذ أتدخل لمناقشة مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا، والذي يعبر ويجسد، أو بمعنى أدق يترجم الرؤية والتصور الواسعين، للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لجزائر جديدة، وذلك بوفائه بالتزاماته 54، المستلهمة من تطلعات الشعب الجزائري في حراكه المبارك الأصيل، وابتداء

من تعديل الدستور مرورا بالانتخابات التشريعية التي أفرزت برلمانا يعكس إرادة الشعب وانتخابات محلية والمتمثلة في البلدية والولاية، وبما تكتسيه من أهمية، كونها الخلية الأساسية وخط التماس المباشر مع المواطن وانشغالاته اليومية، وصولا إلى المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقضاء، ليكتمل بناء الصرح المؤسساتي للدولة والتفرغ لانعكاساتها التي نأمل أن تكون إيجابية بتظافر جهود كل الخيرين في هذا الوطن على كل الأصعدة.

سيدي الرئيس،

رغم أن هذا المخطط جاء شاملا في محاوره الخمسة، إلا أنه وجب تزويده بجداول زمنية لتجسيد محتواه والوصول إلى أهدافه وتحديد المخصصات المالية للتمويل لهذا المخطط، وذلك لإتاحة الفرصة للمؤسسة التشريعية والتي تتمثل في البرلمان بغرفتيه، بالاضطلاع بمهامه الدستورية في مراقبة مدى تجسيد محتوى هذا المخطط على أرض الواقع.

سيدي الرئيس،

إن هذا التدافع الإيجابي بين المؤسسات، في ظل احترام مبدإ الفصل بين السلطات، سيعزز دولة القانون أكثر وسيخلق مناخا عاما تسوده النزاهة والوضوح والمشاركة في اتخاذ القرار.

سيدي الرئيس،

لقد جاء هذا المخطط في ظرف يملي على كل الفاعلين، حكومة وسائر مؤسسات الدولة، استرجاع ثقة الشعب المنهوبة، التي لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال، فهي الهدف الأساسي والغاية المرجوة، إن الممارسات الماضية والتي كرست التسلط والفساد، ونهب المال العام وتعفن الحياة السياسية وعدم تكافؤ الفرص وتغول الرشوة والمحسوبية وتقليد المناصب على أساس الولاءات لا على أساس الكفاءات، أبت باستقالة هذا الشعب من المشهد السياسي وانزوائه ليصبح ملاحظا وليصحح هذا الأمر سلميا وحضاريا في حراك 22 فيفري.

سيدي الوزير الأول،

إسمح لي، أن أتطرق إلى بعض المحاور التي شملها مخططكم.

أولا، سيدي الوزير الأول، أرى أن المخطط قد أغفل تنمية المناطق الحدودية، إن هاته المناطق تمثل الجبهة الأمامية للتصدي إلى كل محاولات إغراق البلاد بالمخدرات، وأنا أتكلم من منطلق أنني قاطن بمنطقة حدودية غربية، وسوف أحكي لك، سيدي الوزير، وسأعطيك مثالا لترى مدى خطورة الوضع، هناك بلديات في الجنوب الغربي، البعض منها تعداد سكانها قرابة 10 آلاف ساكن، منهم ما يقارب 800 إلى 900 رب عائلة متواجد بالسجون، هؤلاء الناس قد أجرموا وللعدالة كامل الحرية أنها تطبق ما يمليه عليها القانون، لكن هؤلاء عائلات جزائرية، وهم أناس مستهدفون من طرف أناس وراء الحدود، لهذا فالمقاربة الأمنية على الحدود لا تكفي وحدها، الجيش الوطني الشعبي وجميع الأسلاك الأمنية تعمل بجد، وأنها تحارب هذا المد وهذا التغريق للوطن بالمخدرات، لكن يجب إيجاد مقاربات اقتصادية، والتجربة في كل البلدان التي كانت تعيش نفس المشكل التي كانت تحوي على الشرايين الكبرى للمخدرات، يجب إيجاد مقاربات اقتصادية لصون هذا الشباب، لأننا كمشرعين نرى هذا الشباب من زاوية أنه قدأخطأ وأجرم، سوف ينال جزاءه، لكن بإمكاننا أن نرى من زاوية أخرى بأنه ضحية جغرافية، خلق في هذا المكان الذي تنعدم فيه التنمية، ولذا وجب صون هؤلاء الناس، لأن هذا المشكل سيتحول إلى مشكل اجتماعي، هناك عائلات...

هل تتخيل، سيدي الوزير الأول، أن هناك 800 عائلة في بلدية صغيرة، سوف يكبر هناك السخط ولو أنه غير مبرر من الدولة، ويصبح لدينا مشاكل اجتماعية، هذه المشاكل ستنشرد هاته العائلات، ومن هنا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لكل الجرائم العابرة للحدود، للإرهاب لكل الممارسات، وإلى ضرب استقرار الوطن من المناطق الحدودية، لهذا، سيدي الوزير، يجب إيجاد طريقة لاحتواء هذه المناطق الحدودية، في مناطق الظل أو غيرها من المناطق، أي نتمنى أن المناطق التي يأتينا منها الخطر تصبح مناطق يأتينا الخير منها، إن شاء الله.

هناك ثروات منجمية موجودة عندنا على الحدود، وهنا السيد وزير الطاقة، يجب الانتقال إلى عين المكان، ونعطي الناس أملا... لا نتركهم يغرقون في هذا..

فيما يخص ـ سيدي الوزير ـ انتقال السياسة الموجهة للدعم، من غير المعقول أننا دائما نتبع سياسة عدم توجيه الدعم، لابد من توجيه العدم إلى مستحقيه من الفئات الهشة، فمن غير المعقول أن نزل بـ 5 نجوم يشتري السكر المدعم ويبيعه بثمن خيالي في النزل وأيضا كل المنتوجات المدعمة، فلابد أن يوجه الدعم.

في الانتقال الطاقوي، يجب المواكبة بخلق المناصب، وتوفير العامل البشري أولا، يجب على الجامعة أن تضع تخصصات في هذا التوجه، نتمنى أن يكونوا جاهزين في التكوين المهني وفي الجامعة، ويكون عندنا تخصصات لهذه الأشياء.

نحن متوجهون إلى انتقال طاقوي، إذن لابد أن تكون هناك تخصصات من المتوسط والثانوي حتى الجامعة والبحث العلمي والتكوين المهني كذلك، ويجب استيراد التكنولوجيا لتصنيع الألواح الشمسية في الجزائر، لأننا لا نملك ثروة كبيرة بإمكاننا أن نعيش بها والتي يمكن أن تكون بديلا عن الطاقة، يعني الأحفورية هي الطاقة الشمسية، وولاية النعامة هي خير دليل لأنها حصلت على أعلى مردودية للطاقة في العالم، والسيد الوزير على علم بذلك، يعني أننا نريد أن تكون قطبا لإنتاج الطاقة، وإذا سارت في المناطق السهبية فإننا نريد أن يكون فيه إنتاج الطاقة..

سيدي الرئيس، إسمح لي بدقيقة من فضلك... الموالون يعانون، سيدي الوزير، لقد وقفت وقلت إن الجزائر كانت تصدر القمح واليوم.. الآن نخاف أن يأتي يوم ونقول فيه إن الجزائر كانت تملك ثروة حيوانية كبيرة، وأصبحنا اليوم نستورد اللحوم، الموالون يعانون وقد حملونا رسالة لنوصلها إليكم، معالي الوزير، أنك تتخذ إجراءات استعجالية، غياب الرقابة في الأسواق، الأعلاف تجاوزت كل المعايير، بسعر 5000 دج، ورؤوس الأغنام لهؤلاء الناس، لهذه المؤسسات المصغيرة التي كونت نفسها، في السوق الموازية، والتي كونت نفسها نلاحظ بأنها تضمحل بسبب غلاء الأعلاف وغدا سيترتب عنه نزوح ريفي وكل المشاكل التي بالإمكان أن تكون، نتمنى، معالي الوزير، أن تأخذوا الأمر بعين الاعتبار، فالموالون يناشدونكم للإسراع بإيجاد حلول لغلاء الأعلاف، وشكرا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

12 - السيد فؤاد سبوتة:

لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد، وسنبقى على عهد الشهداء ما حيينا وعلى طريق المجاهدين الأبرار ـ أيضا ـ ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
دولة الوزير الأول،
معالي الوزراء،
السيدات والسادة الزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا،

القراءة المتأنية لمخطط عمل الحكومة، تؤكد على مسألة أساسية، هو وأنه رد ـ أي المخطط ـ على الكثير من التساؤلات التي يطرحها يوميا المواطن الجزائري ويطرحها أيضا الخبراء الاقتصاديون وحتى الساسة.

بالتالي، دولة الوزير الأول، لقد رفعتم السقف عاليا في أن تجدوا الحلول لكثير من المشاكل التي نعيشها حاليا، وتعلمون جيدا أن الظرف التي تمر به الجزائر ودول العالم أيضا صعب جدا بالنظر إلى جائحة كورونا، وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والعالمي، جائحة نعرف جيدا من أين بدأت لكننا لا نعرف أين ستنتهي؟

وبالحديث عن الكورونا، وقفة تقدير واحترام لكل الأطقم الطبية التي لاتزال في المستشفيات تواجه هذا المرض، والضرورة تقضي أن نعيد النظر في أجور الأطقم الطبية، وأيضا إعادة بعث الكثير من المشاريع المتوقفة في هذا القطاع.

الحديث عن قطاع الصحة يجرني أيضا للحديث عن قطاع مهم جدا وهو قطاع التربية، ونحن اليوم بدأنا موسما دراسيا جديدا، نحتاج فيه أيضا ـ دولة الوزير الأول ـ إلى إعادة النظر في المناهج التربوية التي أتعبت التلاميذ وأتعبت الأولياء وأتعبت الأسرة التربوية بأكملها. وفي كل مرة نتحدث عن هذه المسألة، فالضرورة تقتضي أننا نقف عند هذه المسألة وقفة جدية لأننا نتحدث عن أجيال المستقبل.

بالحديث عن المشاريع المتوقفة، أتحدث عن المشاريع العمومية التي هي في كل مرة ـ دولة الوزير الأول ـ يتم فيها ضخ الكثير من الأموال، مرة وإثنان وثلاثة، من دون فائدة، وأعتقد أنه من الواجب أننا نعيد بعث المشاريع الهامة المتوقفة منذ سنوات بفعل الأزمة المالية، ومن بين هذه المشاريع، منفذ الطريق السيار

الرابط بين ميناء جن جن والعلمة، وقد قلت في كثير من المرات أنه طريق حيوي، ليس فقط لولاية جيجل، بل لكل الجزائر، لأنه يربط بين ميناء جن جن والدولة الإفريقية كاملة. جاء في مخطط عملكم أيضا الحديث عن هذه المشاريع التي ـ قلناها سابقا ونتحدث عنها حاليا ـ إصلاح ما يمكن إصلاحه، نتحدث عن الطريق السيار « شرق ـ غرب» الذي أصبح يسجل يوميا حوادث مرور مميتة، فأنا أتساءل، أين هي الهيئة المسيرة لهذا الطريق؟! نحن نشهد يوميا وفيات في هذا الطريق، وفي كل مرة نرجع السبب إلى السائق، لكن هذا السائق الذي يسوق هذه السيارة في طريق غير صالحة أصلا للسياقة!! فالمسألة تحتاج أيضا إلى وقفة، دولة الوزير الأول.

جاء أيضا في مخططكم ـ وأنا أشيد به ـ هذه الجهود الدبلوماسية الجزائرية التي عادت من جديد، وأنا أقول وقد قلتها وأكررها، إن الجزائر تحتاج إلى منبر إعلامي، تسوق من خلاله صورة الجزائر الحقيقية، ونحن في بداية الطريق، لأن التكالب الدولي على الجزائر بدأ ولن ينتهي لا غدا ولا بعد غد، فيجب أن تتكاتف الجهود جميعا، من أجل أن ندافع عن هذا البلد كما يدافع عنه الجيش الوطني الشعبي، وهنا أوجه ـ أيضا ـ شكري الكبير لهؤلاء الذين يرابطون على الحدود الجزائرية التي تشهد الكثير من المشاكل، كما تعلمون، ونشد على أيديهم وندعمهم ونقول لهم إننا ها هنا معكم.

وأقتبس ـ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم ـ كلمة تقولها دائما، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بكل جدارة واستحقاق.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

13 - السيد غازي جابري:

بسم الله.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تجديد التهنئة والترحيب بأعضاء الحكومة؛ وبعد شكر السيد الوزير الأول، على عرضه المفصل لمخطط عمل الحكومة.

السيد الرئيس،

أستهل تدخلي بالبند الذي جاء في مخطط عمل الحكومة، والذي جاء تحت عنوان »الحوكمة المتجددة من أجل مزيد من الأداء والشفافية«.

وفيه عنوان يتعلق بالعلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي بادرة تستحق التنويه.

السيد الوزير الأول،

إن من أهم قواعد التعاون بين الحكومة والبرلمان هو التواصل السلس بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، لما فيه الصالح العام، ورغم أن الكثير من أعضاء الحكومة لمسنا فيهم الرحابة وسعة الصدر وحسن التجاوب، إلا أن بعض الوزراء لا يزال الوصول إليهم بعيد المنال، رغم ثقل حقيبتهم الوزارية.. أتحدث عن وزارة الداخلية، الذي يصعب الوصول إليه أو تحديد موعد للقائه، بل إن الصعوبة تعاظمت لدرجة أن التواصل مع رئيس ديوان السيد الوزير أصبح هو الآخر صعب المنال، رغم تكرار المحاولات عبر أكثر من طريق، وهذه الحالة تكررت مع أكثر من عضو من أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة الماضية، وهنا أفتح قوسا لأشكر السيد الوزير الأول، الذي كان دائم التعاون والتجاوب معنا عندما كان وزيرا للمالية، من خلال باب مكتبه المفتوح وإجاباته عن أسئلتنا وانشغالاتنا.

السيد الرئيس،

إجحاف في حق إطارات ولاية بشار، ولا والي واحد من ولاية بشار.

السيد الوزير الأول،

إذا كانت توجيهات السيد رئيس الجمهورية، تقضي بأن زمن الأبواب المغلقة قد انتهى، وإذا كان مخطط عملكم قد أفرد بندا للعلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن أول ما يجب البدء به لبلوغ هذه الغاية هو التزام أعضاء الحكومة بمبدإ التعاون بيننا، والذي تكون سلاسة التواصل أولى خطواته.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة:

بعدتوجيه تحية إكبار وتقدير للرياضيين من ذوي الهمم على النتائج غير المسبوقة، المحققة خلال مشاركتهم في طوكيو،

يعاني الكثير من منتسبي القطاع من عدم المساواة بين الفرق في الحصول على عقود الرعاية والتمويل من طرف المؤسسات الوطنية (والأمثلة حية وكثيرة)

رغم تطبيق رياضة كرة القدم الجزائرية للاحتراف منذ مدة، إلا أن ما تعانيه البطولة الوطنية يطرح أكثر من علامة استفهام، على غرار عدم تسقيف أجور اللاعبين والمدربين، كما أن البعض لا يكلف نفسه عناء دفع الضرائب، هذا دون الحديث عن افتقار الفريق الوطني (بطل إفريقيا) لملعب يتناسب مع حجمه وتاريخه، ويكفي التذكير بحالة ملعب تشاكر في آخر مباراة.

وأختم هذا الموضوع بتوجيه شكر خاص جدا للسيد وزير الشباب والرياضة على ردة فعله إزاء فضيحة الحافلة المخصصة لذوي الهمم، وحبذا لو أن ثقافة الإقالة عند كل تقصير يحذو حذوها بعض الوزراء في قطاعات أخرى على غرار السياحة والصحة.

السيد الرئيس،

أنتقل لتناول الشأن المحلي، وبداية أتحدث عن قطاع السكن بالولاية، التي تعاني من قلة الحصص السكنية المخصصة لها مقارنة بالطلب الهائل على مختلف الصيغ، حيث إن آخر برنامج استفادت منه كان سنة 2013.

وكانت آخر عملية لتوزيع السكنات سنة 2020، والتي جرت في ظروف بعيدة كل البعد عن الشفافية والأحقية، وقد قمت شخصيا حينها بمراسلة عدة جهات للتنبيه إلى هذه التجاوزات، وقامت وزارة السكن ـ وهي مشكورة ـ بإيفاد لجنة تحقيق إلى الولاية، التي وقفت على تسجيل أكثر من 200 مستفيد بغير وجه حق، مما أدى إلى تجميد عملية التوزيع.

ومن هذا المنبر أدعو السيد الوزير الأول، للتكرم بإسداء تعليماته للجهات المعنية من أجل تسريع عملية توزيع هذه الحصص السكنية على مستحقيها الذين هم في أمس الحاجة إليها.

السيد الرئيس،

وفي قطاع الموارد المائية، لقد سبق وأن زار العديد من وزراء القطاع الموارد المائية ولاية بشار، ووعدوا بإنجاز سد الزقاقات بدائرة العبادلة، التي لا يحتاج الحديث عن أهمية سهلها، وهنا أسأل أين وصل مشروع إنجاز هذا السد؟

وفي ذات القطاع، أستغل هذه المناسبة لأجدد طرح موضوع محطة تحلية المياه بدائرة العبادلة، وأذكر بموضوع هذه المحطة التي تم إنجازها وكان يفترض أن تدخل الخدمة ليستفيد منها ساكنة المنطقة، إلا أنه لم يحدث أن تم تشغيلها ولو ليوم واحد، رغم إيفاد لجنة تحقيق للوقوف عليها لكن لا نتيجة ظهرت لعمل هذه اللجنة.

قطاع التربية:

بعد توجيه تحية لأبنائنا ولمنتسبي القطاع، ونحن في أول يوم من العام الدراسي؛ أسأل السيد وزير القطاع عن مصير دار المعلم بولاية بشار؟ هذا المرفق الذي تم إنجازه بأموال طائلة منذ حوالي 20 عاما، إلا أنه وبكل أسف لم يتم استغلاله لغاية اليوم، بدعوى إشكالات تخص تسوية وثائق الأرضية التي أنجز عليها، ما ترك هذا الصرح عرضة للنهب والتخريب والتلف، فمتى يتمكن معلمو وأساتذة أبنائنا ببشار من الاستفادة من هذا المرفق واستغلاله؟

قطاع الأشغال العمومية:

إلى أي مدى وصل إنجاز الطريق المزدوج، والذي وعد به وزير الأشغال العمومية السابق والذي يربط ولاية بشار بدائرة العبادلة؟

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

14 - السيد محمد عمارة:

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد دولة الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
الفضليات والأفاضل، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
نساء ورجال الصحافة والإعلام،
السلام عليكم وجميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله، سيدي الوزير الأول، أنا وعلى غير العادة، سأدخل في صلب الموضوع، لأنه ليس هناك ما يقال، مخطط عمل الحكومة اطلعنا عليه ودرسناه جيدا، ونتمنى أن يحقق طموحات الشعب والشباب الجزائري.

في الحقيقة ـ السيد الوزير الأول ـ ما يعاب على هذا المخطط، كما أظن، أنكم ظلمتمونا قليلا، نحن سكان الحدود، فماذا تناول البرنامج بشأن المناطق الحدودية؟! لم نلحظ أي كلام بشأن الولايات الحدودية والمناطق الحدودية، في حين، السيد الوزير الأول، شبابنا يعاني في ظل ما يفعله» المخزن«الذي لم يترك لنا شيئا بسبب المخدرات، على الأقل يلزمنا برامج تنمية في هذه المناطق الحدودية، سيدي الوزير الأول، فصراحة شبابنا ضاع وأبناؤها كلهم داخل السجون، سيدي الوزير الأول، وقد استغلتهم عصابات المخدرات وهم يعانون، عائلاتهم تشردت، كما قال أحد الزملاء، هناك عائلات قد تشردت اليوم، سيدي الوزير الأول، يلزمنا برامج خاصة في المناطق الحدودية، أين يكون بمقدورنا المسايرة وتكون ولايتنا مواكبة لمصاف الولايات الشمالية وولايات كافة الوطن.

إضافة إلى هذا، فالمواطنون يعلقون آمالا كبيرة على هذا المخطط، في حين يلزمنا تنمية خاصة ـ كما كنت

أقول ـ وأضيف لك، سيدي الوزير الأول، وليكن في علم الأخوات والإخوة بأنه لاتوجد منطقة صناعية في ولاية النعامة، هناك تهيئة على مستوى عاصمة الولاية بمنطقة الحرشاية لمنطقة صناعية، لكن.. أبناؤنا وخريجو الجامعات والمعاهد، بطالون وليس لديهم مكان ليذهبوا إليه، سيدي الوزير الأول، وأظن أنه عندما يتم تشغيل هذه المنطقة الصناعية، فإنها ستخفف علينا وعلى أبنائنا فيما يخص التشغيل وما يشبه ذلك.

النقطة الثانية التي أردت أن أتكلم عنها، في مخطط عمل الحكومة، سيدي الوزير الأول، هي العلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهنا أفتح قوسا، سيدي الوزير الأول، مع احتراماتي لكل أعضاء الحكومة، لكن للأسف، السادة المدراء العامون، التابعون لقطاعات الحكومة، لا أحد فيهم يجيب عن اتصالات وانشغالات المواطنين، اليوم نقولها ونعيد، نحن لا نحتاج أي شيء لأنفسنا على السادة المدراء العامين أن يجيبوا على مصالح المواطنين، وعلى انشغالاتهم، فنحن لا ينقصنا شيء لأنفسنا يجيبوننا فقط.

كيف وأنت سيدي الوزير الأول، تجيب على اتصالاتي الهاتفية في حين مدير عام لا يجيب؟!

نحن نرفع انشغالات المواطنين فقط، لو كانت من أجل مصالحنا فلا تجيبوا على اتصالاتنا الهاتفية، لكن عندما يتعلق الاتصال بمشاكل المواطنين أجيبوا.

إنني أوجه رسالتي إلى بعض أعضاء الحكومة وكل المدراء العامين، ليجيبوا على اتصالاتنا الهاتفية، فأنا أطلبك من أجل مواطنينا وليس من أجل مصالحي الخاصة، أبدا.

أضيف أمرا آخر، سيدي وزير الداخلية المحترم، منذ 5 سنوات وأنا عضو في مجلس الأمة، عن ولاية النعامة، هل تعلم، سيدي وزير الداخلية كم من والي توافد على ولاية النعامة خلال هذه الخمس سنوات؟ خمسة ولاة، كيف لك أن تخلق تنمية؟! نطلب الهداية للجميع» الله يهدي الجميع« يا سيدي، يجب أن يمكث الوالي على الأقل مدة 3 سنوات حتى تمكن من تجسيد برامج التنمية، خمسة ولاة خلال خمس سنوات، مدة عهدتي كعضو في مجلس الأمة، هذه مبالغة سيدي وزير الداخلية!! لا، ليس هكذا، تأتون بوالي بعد أن كان رئيس دائرة لتمنحوه منصب وال لمدة عام ثم تحولونه إلىمكان ثانٍ، ماهذا؟!أتركوا لنا الوالي، فبقدر ما يستقر الوالي في الولاية يكون بمقدوره عمل شيء في البلاد، هذا من منظورنا، نحن المنتخبون..لا، لا، لا..

صراحة، سيدي وزير الداخلية المحترم، هذه الأمور يجب أن تتغير، وأنا لست أدعم لا واليا سابقا ولا واليا جديدا، ولا أي أحد! جل ما أريده هو انشغالات ولايتي ومواطنوها وكذا التنمية فيها وفقط!

سيدي الوزير الأول، على كل حال، أنا لدي الثقة التامة فيك، أخلاق، كفاءة، وكل شيء فيك، نقدرك على كل حال ونتمنى لك التوفيق.

عندي بعض الانشغالات، سيدي الوزير الأول، والطاقم الحكومي، فيما يخص ولايتي.

السيد وزير النقل المحترم،

نكن لك كل الاحترام، أنت كذلك، ونتمنى لك التوفيق، مطار الشيخ بوعمامة، المسمى على قائد الثورات الشعبية بمنطقة النعامة، في حين المطار مغلوق، لما هو مغلق؟! ألا يوجد طيران؟! ألاتملك النعامة مواطنين أكفاء يستغلون الطائرة؟! لا يا سيدي وزير النقل! هذه النقطة تحدثنا وتحدثنا عنها وسوف نتحدث عنها مجددا، من فضلك أوجد لنا حلا لهذا الأمر.

بالإضافة إلى هذا، ازدواجية الطريق رقم6 ، الذي تسبب في حادث مرور خطير الأسبوع الماضي، على كل حال، السيد الوزير الأول، كان قد شهده وقد أودى بحياة ما يقارب 14 أو 15 شخصا. التفتوا إلينا قليلا يا جماعة! فالمواطنون يضغطون علينا ـ أحسن الله عونهم ـ جميع أنواع المشاكل موجودة، نحن لا نقول أنتم تملكون... لكن ساعدونا، عليكم أن تلتفتوا إلينا وتساعدونا مواطنينا.

أيضا، خط السكة الحديدية ـ السيد وزير النقل ـ الذي يقسم عاصمة الولاية إلى نصفين، ولم يكن باستطاعة أي أحد أن ينظر في هذا الأمر، أبناؤنا يقطعون السكة الحديدية، وذلك يوميا، معاناة يومية يعانيها أبناؤنا، على مسافة 2 أو 3 كلم من السكة الحديدية، والتي لم تستطع الحكومة أو الدولة الجزائرية نقلها خارج المدينة!! عيب والله هذا عيب!! أمر آخر، وأظن أن الحديث لن ينتهي..

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الداخلية،

ونحن مقبلون على انتخابات محلية، ألم تكتشف السبب في مقاطعة الانتخابات والعزوف عنها؟! كما يقول المثل العربي» كي تشبع الكرش تقول للراس غني « مشكل المواطنين هو في جيوبهم، فالفقر عمّ، والحل يكمن هنا، وما يدفع الإنسان إلى مقاطعة الانتخابات هي مشاغل موجودة في رأسه، لا يعيش جيدا ولا يعيش حياة كريمة، فكيف تنتظر منه أن يذهب لينتخب؟! يجب أن يكون تفكيرنا في هذا الاتجاه، سيدي الوزير الأول، والتفكير يجب أن ينصب في هذا الاتجاه.

أيضا، الأمر الذي أريد أن أؤكد عليه فيما يخص ولايتي، سيدي الوزير الأول، هي التبعية، في جميع القطاعات نحن تابعون للناس، المالية تابعون إلى تلمسان، (GIF) إلى بشار، البنوك إلى سعيدة، لسنا مرتاحين، سيدي الوزير الأول.

وأذكر وأيضا، سيدي الوزير الأول، وقد وعدتني عندما كنت وزيرا للمالية، من أجل فتح فروع (CPA) و (BADR) في النعامة، حدث ولا حرج، إلى هذه الدقيقة لا يوجد شيء!

شكرا، وما على الرسول إلا البلاغ، سيدي الرئيس، وأقدم اعتذارتي على كل حال، هذا ما أردت قوله، بالتوفيق إن شاء الله.

15 - السيد الحكيم طمراوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء الكرام،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية دقيقة ومفصلية، وفي ظل مسار مؤسساتي توجته انتخابات رئاسية، كللت بدستور جديد أحدث نقلة نوعية في مجال الحقوق والحريات، وجعل من شعار «الجزائر الجديدة» واقعا مدسترا.

وإذا نبارك لكم توليكم هذه المهمة، بتكليف من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فإننا واثقون من شديد حرصكم على تنفيذ برنامج السيد الرئيس، بما يحقق طموحات الجزائريين ويستجيب لتطلعاتهم، لاسيما في الشق المتعلق بالبناء المؤسساتي وحماية الحريات والمكتسبات، وترسيخ الممارسة الديمقراطية ودولة القانون، دولة لا يظلم ولا يحاسب فيها أحد، إلا تحت طائلة القانون، خصوصا أن الدستور المعدل قد كرس استقلالية تامة للسلطة القضائية، باعتبارها الضامن والحارس للحقوق والحريات، ولذا فإننا نحث على تسريع مراجعة القوانين العضوية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، والإعلام وقانوني الأحزاب والجمعيات، طبقا للدستور الجديد.

كما نعتقد أن تجسيد التزامات السيد الرئيس يكون عبر تمكين المنتخب المحلي من الصلاحيات اللازمة عبر مراجعة قانوني البلدية والولاية، بما يجعل المنتخبين قوة اقتراح وتنفيذ، لا مجرد أدوات تابعة لجهاز ديمقراطي.

السيد الوزير الأول،

مخططكم طموح، ومن أجل تجسيده وإدراكه، لو أردتم ذلك، إحموا إطاراتنا ومدراءنا والوزراء جميعا، لأنهم يعملون في جو من الرعب، من أجل ذلك، يجب تحريرهم وحمايتهم، ما يمكنهم من اتخاذ القرارات بأنفسهم.

وبصفتي رئيس اللجنة القانونية في مجلس الأمة، نثمن قرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، القاضي الأول في البلاد بعدم تحريك الدعوى العمومية على أساس الرسائل المجهولة، وذلك لحماية الإطارات والمنتخبين لتشجيعهم على روح المبادرة دعما للتنمية، وفي هذا الإطار نطلب عدم تجريم أخطاء التسيير.

كما أولى مخطط عمل الحكومة عناية خاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة لتحرير المبادرات الاقتصادية، ورفع القيود الإدارية التي كبحت الاستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي تحديدا، مع ضرورة اعتماد التكنولوجيات والطاقة البديلة لتحرير الاقتصاد الوطني من تجاذبات الريع النفطي.

وانطلاقا من الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية، فإنه ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الطبقات الهشة ومراجعة الأجور والمنح لمحدودي ومعدومي الدخل وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

إن التنمية المستدامة أيضا، تقتضي دائما العناية بالمورد البشري، وذلك عبر تطوير منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة، بما يجعلنا نواكب الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي يشهدها العالم الآن، ويحمي مقومات الهوية الوطنية والذاكرة.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

لقد غابت لغة الأرقام عن مخطط عمل الحكومة ولم تتبين أدوات تنفيذها، كما أنها اكتفت بتحديد آفاق2030، وهو تاريخ قريب جدا، بل إنه أصبح من الماضي بالمنظور الاستراتيجي، وخبراء التخطيط والاستشراف ينظرون إلى آفاق2050، لبناء مستقبل الأجيال القادمة.

إن معالم الجزائر الجديدة ارتكزت على تنمية مناطق الظل وبعث التنمية في تلك الجهات، لاسيما الحدودية منها.

في هذا السياق، إن ولاية الطارف وعلى الرغم من المقدرات الطبيعية التي تزخر بها، فهي بحاجة ماسة إلى التفاتة مستعجلة وتدعيم مالي من الحكومة، للنهوض بها وتحويلها إلى قطب اقتصادي وسياحي رائد، باعتبارها بوابة الجزائر الشرقية ومعبرا دوليا، ينبغي أن يعود بالنفع على المستوى المحلي خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

لا يفوتني في السياق ذاته، تثمين مواقف الجزائر الخارجية، ومجهودات الجيش الوطني الشعبي خلال كل المحن التي شهدتها بلادنا في الفترة الأخيرة.

نرجو أن تعتمد حكومتكم هذه الملاحظات وتحدد الأدوات الكفيلة بتطبيق مخطط عملها، من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والنفع للبلاد والعباد؛ شكرا والله المستعان.

16 - السيد لزهاري نعيمي:

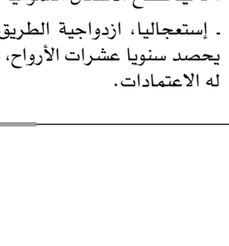

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على برنامج عمل الحكومة، والذي تلتزم من خلاله بما يضمن للمواطنين الحياة الكريمة، في كنف جمهورية جديدة، تستهل ابتداء بالتوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص.

وبصفتي عضوا عن ولاية البيض، أذكر بخصوصية هذه المنطقة المجاهدة التي سميت ذات يوم بالأوراس الثانية، بوابة الجنوب الغربي، تجمع تضاريس الهضاب العليا شمالا والصحراء جنوبا، تمتاز ببردها الشديد في الشتاء وحرها في الصيف، تعتمد على الرعي والزراعة، همشتها الحكومات السابقة، وهي اليوم تناشدكم الالتفات إليها بجدية، لاسيما في المطالب التالية:

ـ خفض تسعيرة الغاز، بالنظر إلى تسجيل 9 درجات مئوية تحت الصفر (- 9°).

ـ خفض تسعيرة استهلاك الكهرباء، بالنظر إلى درجات الحرارة صيفا البالغة 40 إلى 50 درجة.

ـ رفع منحة المنطقة التي أصبحت غير ذات قيمة.

ـ النظر في كيفية إدماج الشباب الحاصلين على عقود ما قبل التشغيل، في القطاع الاقتصادي، على غرار زملائهم المدمجين في قطاع الوظيف العمومي.

ـ مواصلة الحفاظ على مناصب الشغل عن طريق دعم المؤسسات المتعثرة، على غرار (SOBATI).

ـ تحفيز ودعم الاستثمار وتخليصه من البيروقراطية لإنجاز مصانع بالولاية، تمت عرقلتها لأسباب متعددة، منها: مصنع تمييع وتكرير الغاز ببلدية البنود، لوجود الكثير من الآبار، مصنع الإسمنت ببلدية الأبيض سيدي الشيخ، لوجود المادة الأولية، مصنع الأجر ووحدة تعبئة المياه المعدنية بالغاسول.

ـ تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية، التي تعتمد على موارد المنطقة، كالصوف والجلود.

أما في قطاع الأشغال العمومية:

ـ إستعجاليا، ازدواجية الطريق رقم 6 الرابط بين البيض وسعيدة، والذي يحصد سنويا عشرات الأرواح، خاصة شطر البيض ـ بوقطب، الذي لم ترصد له الاعتمادات.

- تعزيز النقل المدرسي بالنسبة للمناطق الريفية.
- توسعة المطار وجعله مطارا محوريا، نظرا لموقعه الاستراتيجي وتكثيف الرحلات والوجهات.

أما في قطاع التعليم العالي:

- دعم المركز الجامعي بخلق تحفيزات بسيطة من أجل استقرار التأطير.
- مضاعفة التخصصات وتهيئة الظروف المساعدة لترقيته إلى مصاف جامعة.
- إنشاء مدرسة وطنية عليا، تضمن تكوينا حسب اختصاص المنطقة، تكون مركز جذب للشباب من جميع أنحاء الوطن.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة:

- فإن الهياكل الصحية القائمة حاليا لم تعد تستجيب للتحول الديموغرافي والصحي الذي فرض نفسه والمطالبة بضرورة إنجاز مستشفى 300 سرير بمدينة البيض، والشروع في إنجاز مشاريع مستشفيات ببريزينة والأبيض سيدي الشيخ، وبوقطب والروقاصة، ووضع مستشفى دائرة بوعلام حيز الخدمة أصبح أمرا استعجاليا، إضافة إلى إنجاز عيادة للأمومة، مستقلة عن مستشفى محمد بوضياف، ودعم هذه الهياكل بمخبر جامع للتحاليل لتجنيب المريض عناء التنقل لمسافات تصل إلى 400 كلم أو أكثر.
- إنجاز مركز علاج وتشخيص مرض السرطان بالنظر إلى تفاقم أعداد المرضى وصعوبة تنقلهم خارج الولاية.
- التوصل إلى بروتوكول خاص بالإسعاف الجوي، يتم تفعيله بالنسبة للحالات.. نظرا لبعد المسافة بين الولاية والمستشفيات المستقبلة.
- دعم مدرسة التكوين شبه الطبي المتعثرة بدءا بمرسوم الإنشاء والإمكانيات المادية والبشرية.

أما فيما يتعلق بالفلاحة:

- **التسوية العقارية للأراضي الفلاحية، في إطار المستثمرات المنتجة دون سند قانوني.**
- توفير الأعلاف المدعمة على مدار السنة، وذلك بالنظر لحالة الجفاف وشح الأمطار.
- حماية الأراضي السهبية وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، بإنشاء وتوسعة المحميات وتكثيف الغراسة الرعوية في شكل محيطات، كالقطفة.
- ربط الاستثمارات الفلاحية والسكنات الريفية بشبكة الطاقة الكهربائية.
- إعادة تأهيل مناطق الحلفاء ومكافحة التصحر.
- دعم قدرات التخزين المنعدمة أساسا.
- مواصلة دعم سكان الريف وتحفيزهم لمساعدتهم على البقاء في مناطقهم.

وفي الأخير، أشكر السيد رئيس الجمهورية على تعيينه السيد الوالي الجديد، لما يقوم به للقضاء على البيروقراطية وتقربه من المواطنين؛ وشكرا.

17 - السيد محمد خليفة:

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
الإطارات المرافقة لأعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أسمح لنفسي وأستسمحكم، سيدي الرئيس، أن أنوه بالنتائج الإيجابية المحققة من طرف الحكومة - طبعا - تحت توجيهات السيد رئيس الجمهورية، على النتائج المحققة.

أولا: التحكم في الميزان التجاري الخارجي ووقف النزيف الذي كان سائدا للعملة الصعبة تحت مسميات وهمية.

ثانيا: النجاح في التغلب على تأثيرات جائحة كورونا والحد من انتشارها.

ثالثا: التحكم في الحرائق التي انتشرت مؤخرا في الكثير من ولايات الوطن وأد الفتنة في مهدها.

أما بخصوص مناقشة مخطط عمل الحكومة، الموضوع بين أيدينا، والمعد أساسا لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

بالنسبة للفصل الأول: صحيح أننا ندعم ونثمن الطموحات المستهدفة، نظريا، لتحقيق مقاربة جديدة للتسيير الحكومي، في ظل الشفافية وأخلقة الحياة العامة للدولة، ولكن الملاحظ هو عدم وضوح الآليات والجدول الزمني الذي يمكن أن تتحقق من خلاله هذه الأهداف المسطرة، مما يجعل تقييم نتائج عمل الحكومة من الصعوبة بمكان. وعليه، نقترح إرفاق البرنامج بجدول زمني لإصدار النصوص التطبيقية.

ثانيا: توضيح نوعية الإصلاحات المراد تحقيقها خاصة في قطاعي العدالة والاتصال.

ثالثا: توضيح كيفية ترسيخ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

بالنسبة للتسيير الفعال والشفاف للأموال العمومية: فإننا نسجل كذلك افتقار المخطط للآليات العملية والجدول الزمني لتحقيق الأهداف، وعليه نقترح ما يلي:

- محاربة الاكتناز النقدي بتغيير العملة ولو تدريجيا.
- وضع سقف زمني لرقمنة المصالح الجبائية والمالية.
- الإسراع في تعميم استعمال المعاملات المالية البنكية والإلكترونية.
- وضع سقف زمني لإصلاح إدارة الجمارك وأملاك الدولة.
- فصل التسيير المالي والإداري للجماعات المحلية عن التسيير الإداري والسياسي.

بالنسبة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد: فإن ذلك لن يتأتى إلا: بوضوح القوانين وشفافية التسيير وإعطاء القدوة الحسنة من أعلى هرم السلطة إلى أبسط موظف.

- إعادة الاعتبار لأعوان الدولة ماديا ومعنويا.
- إنشاء هيئة وطنية للتخطيط والاستشراف، تقوم دوريا باستقصاء آراء المواطنين وجمع اقتراحاتهم وإبداء آرائهم حول عمل الحكومة، حيث تتبع هذه الهيئة مباشرة لرئيس الجمهورية.
- إعادة النظر في مقاييس التأهيل للمناصب العليا، بالاعتماد أساسا على الكفاءة والجانب الأخلاقي لأن المثل يقول»: متى يستقيم الظل والعود أعوج«.

بالنسبة لعصرنة وإصلاح الإدارة العمومية نقترح:

- إعادة إنشاء مراكز ومعاهد التكوين الإداري عبر الولايات أوجهويا.
- تحديد جدول زمني لرقمنة الإدارة العمومية.
- إيلاء العناية اللازمة للأرشيف على مستوى كل الإدارات العمومية.
- تعزيز الاهتمام بالتاريخ الوطني، من خلال جعل نقطة مادة التاريخ الوطني نقطة إقصائية في جميع المواد.

بالنسبة لفصل الإنعاش والتجديد الاقتصادي:

إن كل الأهداف المحددة في المخطط عبارة عن عموميات، قد طرحت بنفس الشكل من طرف الحكومات السابقة، ولهذا لم يتحقق منها إلا الشيء القليل على أرض الواقع، فنظامنا المصرفي من أضعف الأنظمة في العالم، فضلا عن تميزه بعدم الشفافية والبيروقراطية، أما المنظومة الجبائية فإنها لا تزال شبه بدائية، أما عن مناخ الاستثمار فحدث ولا حرج. وعليه، إذا أرادت هذه الحكومة فعلا تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، فإنه ينبغي عليها تحديد الأهداف والآليات بدقة وموضوعية؛ ونقترح، آملين أن يكون اقتراحنا صائبا:

- فتح رأس مال المؤسسات المالية لكل المواطنين، مع حفاظ الدولة - طبعا - على 51 %.
- تحديد سقف زمني لرقمنة المؤسسات المالية.
- تثمين ما جاء في إصلاح الشباك الوحيد ونتمنى تحديد سقف زمني لتحقيق ذلك.
- تطهير الوعاء العقاري الصناعي.
- إسترجاع المؤسسات العمومية التي تم التنازل عنها وبقيت متوقفة عن النشاط أو حولت عن طبيعة نشاطها.
- تشجيع الخواص على إنشاء مناطق صناعية.
- تسهيل تحويل بعض الأراضي غير الصالحة للزراعة إلى نشاط سياحي أو صناعي خاصة في الجنوب.
- توسعة المحفظة الجبائية، من خلال إحصاء عام للمباني وإعادة النظر في دفتر شروط نشاط البنوك الخارجية.

- إعادة بعث الاستثمار العمومي مع فتح رأسماله لمشاركه الخواص، خاصة تلك الاستثمارات التي تقلص من فاتورة الاستيراد، والمثال على ذلك إنتاج المشتقات النفطية ومنها مادة الإسفلت (الزفت) التي تستورد منها الجزائر ما قيمته حوالي 350 مليون دولار سنويا، في حين أنه يمكن إنجاز مصنع لإنتاج هذه المادة في أقرب وقت ممكن والأمثلة كثيرة متى توفرت الإرادة، وليكن في علمكم أنه برمج مصنعان لتكرير البترول في كل من بسكرة وتيارت، وقد بدأت بمهما تسوية الأرضية ثم توقفت الأشغال بحجة الأزمة الاقتصادية.

كما أقترح عليكم إضافة إلى السكة الحديدية العابرة للصحراء، إعادة بعث الدراسة الخاصة بإنجاز قناة بحرية ومرفأ نحو حوض شط ملغيغ، بين ولايتي بسكرة ووادي سوف، لم له من مردود اقتصادي مستقبلي.

ولتحقيق فعالية أكثر وأسرع في إنجاز المشاريع الاستراتيجية، نقترح إعادة بعث مؤسسات إنجاز عسكرية وذلك لما تتميز به من صرامة وسرعة في الإنجاز.

وبالنسبة لوزارة العمل، يجدر بها الأمر أن تعيد النظر في تفعيل مصالحها لمراقبة نشاط المؤسسات، خاصة الأجنبية منها، نظرا لما تسببه هذه الأخيرة من تجاوزات على حقوق العمال وتلويث البيئة، ومثال على ذلك المؤسسات العاملة بمنطقة الشقة بولاية بسكرة، بلدية أوماش والتلاعبات الموجودة في عملية التوظيف وفي جلب إطارات لهذه المؤسسات،

لتكون بعيدة عن المنطقة؛ وبالتالي التلاعب في الصفقات وأمور أخرى، في منطقة الشقة بولاية بسكرة وغيرها..

بالنسبة للقطاع الصحي: فإننا نثمن المجهودات المبذولة لمحاربة وباء (كوفيد19) ، ونقدر النتائج الإيجابية المحققة، رغم فقداننا الكثير من الأحبة الذين افتقدناهم بسبب الوباء ونحسبهم عند الله من الشهداء، إلا أن القطاع لا يزال يحتاج إلى هياكل صحية جديدة تعوض الهياكل القديمة وتحقق حاجيات المستقبل، كما نؤكد على ضرورة الاستغلال الأمثل والجيد لكل الهياكل والأجهزة المتوفرة والتي بقيت معطلة كليا أو جزئيا بسبب تأثير أصحاب المصالح، كما هو الشأن لمركز الكلى بولاية البليدة وأجهزة السكانير (Scan-ner) في الكثير من المستشفيات مثل مستشفى طولقة ببسكرة، ومستشفى « بشير بن ناصر» بحجة العطب أو عدم وجود الطبيب، كما نتمنى أن تنجز مستشفيات جديدة، متخصصة تعيد للمواطن الجزائري كرامته في الحصول على خدمة صحية متميزة.

بالنسبة للتربية الوطنية والتعليم العالي: إن الإصلاحات التي تمت في عهد الحكومات السابقة لم تحقق إلا الفشل في نوعية التكوين، رغم أنها إيجابية كميا، ونفس الشيء في عهد الحكومة الحالية وأعطي أمثلة عن ذلك:

في السابق كان التأهيل لمناصب الإدارة والتفتيش لا يتحصل عليها إلا الذين تخطوا نصف المسار المهني، أما مؤخرا فقد أصبحت المسابقة تفتح للجميع بما فيها الجدد، مما أدى إلى نجاح أغلب الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة في التعامل مع أساتذة أكبر منهم سنا ومازالوا في سن العطاء التربوي.

شكرا سيدي الرئيس.

18 - السيد عبد الحليم لطرش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نقدر المجهودات المبذولة من طرف كل من ساهم في إعداد مخطط عمل الحكومة، المعروض أمامنا اليوم للنقاش.

السيد الوزير الأول،

لقد أجمع أغلب المتابعين لمحتوى هذا مخطط على أنه مخطط واعد وطموح نظريا، في انتظار ترجمة المحاور الكبرى التي جاء بها، إلى آليات تنفيذية من طرف القطاعات الوزارية المعنية.

وفي ظل تراكمات الأزمة المتشابكة التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والصحي، وتداعياتها المختلفة، من تآكل احتياطات الصرف وركود اقتصادي وانخفاض في مؤشرات النمو، بالمقابل، مازالت الجزائر تحافظ على استقلاليتها المالية والتي جنبتنا الذهاب إلى إجراءات غير مرغوب فيها لتمويل برامجها.

إن مقومات النهوض التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات مادية وبشرية، وتسجيل تلك الانطلاقة نحو مستقبل أفضل، تحتاج إلى رجال مخلصين على قدر المسؤولية الموكلة إليهم وفي مختلف المستويات، الذين على عاتقهم ترجمة هذا المخطط على أرض الواقع.

بداية، بمواصلة الضرب بيد من حديد ضد كل المفسدين في مختلف الميادين، ومحاربة الرشوة والمحسوبية والتبذير وسوء التسيير وتقليص الفروقات التنموية بين مختلف المناطق، ووضع كل شخص أمام مسؤولياته، وإبعاد الفاشلين من التسيير، ومعاقبة المتقاعسين في خدمة المواطن، والقضاء على بعض الاختلالات غير المبررة التي يواجهها المواطن في معيشته اليومية، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، وتحسين القدرة الشرائية.

كل هذا يعتبر أول خطوة لاسترجاع ثقة المواطن في مؤسساته، وهذه أولوية الأولويات، كما جاء في ردكم أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير الأول،

إسمحوا لي، بعجالة، أن أتطرق إلى بعض النقاط والتساؤلات بخصوص هذا المخطط:

1. بخصوص تقليص التحويلات الاجتماعية، فأنا أرى أنه من الواجب قبل ذلك العمل على تنظيم المجتمع والقضاء على كل ما هو فوضوي (التجارة - العمران - العقار - سوق العمل... وغيرها من القطاعات) حتى تتمكن الدولة من تشخيص الوضع والإحصاء الحقيقي للفئة المعنية بالدعم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يجب أن يقتصر توجيه التحويلات الاجتماعية وتقديمها نقدا للأسر على المنتوجات، ولكن هناك قطاعات عديدة يجب إعادة النظر في سياسات الدعم الاجتماعي المطبق بها وذلك دون الإخلال بالبعد الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما جاء بها بيان أو ل نوفمبر.

مثال على ذلك، إن الجزائر من الدول الأولى في العالم التي تقوم بإنجاز عدد كبير من السكنات لفائدة مواطنيها، لكن المنظومة التي تسّير بها هذا الملف لم ولن تقضي على الاختلال الموجود بين العرض والطلب.

والأغلفة المالية - كذلك - المخصصة لفائدة خدمات الطالب الجامعي، لا يقابلها في الميدان خدمات بحجم هذه الأموال الموجهة إليه، وقس على ذلك عدة قطاعات أخرى.

2. بخصوص استرجاع العقار الموجه للاستثمار، سواء كان (صناعي - سياحي - فلاحي) أظن أن الابتعاد عن الإجراءات القضائية التي تأخذ وقتا طويلا وتشعبات كثيرة، والتوجه إلى إجراءات إدارية، كفيل بالإسراع في عملية الاسترجاع، لأنه في البداية والنهاية هوعقار ملك للدولة الجزائرية.

3. إلى متى الإبقاء على تمديد العمل بقانون 08 في تسوية البنايات دون معالجة المشكل أساسا، والمطلوب النظر بجدية وبراغماتية لمعالجة هذا الملف؟

4. ماذا عن مشروع رخصة السياقة بالتنقيط، وحذف أرقام الولايات من ألواح ترقيم السيارات التي أعلنت عنها الحكومات السابقة؟

5. إلى متى تبقى السرقات العلمية هي العنوان البارز في التحصيل والبحوث العلمية والدراسات في قطاع التعليم العالي؟

6. متى يتم الاستغناء عن استيراد المنتجات الفلاحية)الحبوب بجميع أصنافها - الحليب - اللحوم - الزيت - السكر(ونحن قادرين على تحقيق الاكتفاء، بل التصدير إلى دول أخرى.

7. إن الخزينة العمومية تتكبد خسائر مالية معتبرة بالعملة الصعبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب خسارة عدة قضايا على مستوى التحكيم الدولي، سواء كانت قضايا تجارية أو صفقات شراكة أو حتى عقود رياضية لعدة أسباب، أهمها: نقص الخبرة في إبرام العقود والمعاهدات وحتى في

المرافعة أمام المحاكم الدولية. لذا نطالب بوضع قيود على الهيئات المعنية قبل إبرام أي عقد مع طرف أجنبي.

في الأخير، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها» وهنا وبعد الحرائق الكثيرة التي عرفتها البلاد خلال هذه السنة، وكذلك التغيرات المناخية التي نعيشها واتساع رقعة التصحر وزحف الرمال، فإني أقترح على الحكومة أن تجعل سنة 2022 سنة خضراء عن طريق التحضير لحملة تشجير كبرى، تنخرط فيها جميع مؤسسات الدولة وجميع أطياف المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

19 - السيد عبد الحق قازي تاني:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أسرة الصحافة،
بودي، بداية، أن أترحم بدوري على كل شهداء الحرائق وشهداء الواجب الوطني، وأنوه بالهبة الوطنية الكبرى التي أبانت عن وحدة الوطن الواحد الموحد، ووحدة الشعب مع جيشه.

سيدي الوزير الأول،

مداخلتي ستكون ارتجالية في أربع أو خمس نقاط، وأعتقد أنها ستصب كلها فيما يهم الجانب الاجتماعي وتداعياته على الساكنة وعلى الشعب بأكمله.

لا أعتقد أنه يشترط في كل واحد منا أن يكون خريج هارفرد أو أوكسفورد حتى يكون عارفا بالمشاكل، فمشاكل الشعب الجزائري معروفة، وهي مشكل السكن، مشكل الصحة، مشكل البطالة، مشكلة البيئة، الذي أصبح ظاهرا للعيان، ومشاكل أخرى، أنا سأتناول جزءا منها، وله علاقة بما جاء في مضمون مخطط عمل الحكومة، والذي أنتم مشكورون على تقديمه لنا بهذا الشكل وبهذه القمة والثبات، لكن ما يعاب عليه هو ما قيل من قبل الزملاء الآخرين، أنه ينتقص إلى الجدولة التقنية والزمنية وأيضا الأغلفة المالية المرصودة لها، وأنا أضيف عاملا آخر بالنسبة لي أراه مهما، وهو العامل البشري، فالعامل البشري - سيدي الوزير - مهم في كل القطاعات، فإذا لم يكن لنا في كل قطاع نخبة مكونة ومؤهلة، فمهما كان هذا المشروع ومهما كانت أهميته سوف يبقى طريح الأدراج، ليس على مستواكم، لأننا نعرف قدراتكم ونعلم مؤهلاتكم ونعلم أيضا مؤهلات السادة الوزراء، وإنما على مستوى الطاقم التنفيذي في الجهات الجهوية والمحلية وغيرها. من الدوائر التي غالبا مايغلب عليها الطابع الإداري والطابع البيروقراطي والتي تنعكس سلبا.

سيدي الوزير الأول،

أريد أن أبدأ بالصحة، وأعتقد أن كل الجزائريين متفقون وينوهون أيما تنويه بالمجهود الخاص الذي قام به السيد وزير الصحة، وكل الأطقم الطبية، من أعلى بروفيسور إلى أبسط عامل في هذا القطاع، ولهم منا كل الثناء والتقدير، لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع هشا، يحتاج إلى وثبة، يحتاج إلى تنظيم، يحتاج إلى تركيز، خاصة وأن هناك مستشفيات مقبلة على الفتح، لابد من توفير المناصب للتوظيف، كيف سنسّير 4 مستشفيات على مستوى وهران بسعة 240 سريرا مثلا؟ كيف سنسّير المستشفيات الأخرى إذا لم نؤهل من الآن المسيرين؟ المسيرون ليسوا فقط في السلك الطبي أو شبه الطبي إنما أيضا الذين يسيرون الدواليب الإدارية والتقنية منها، لأن أغلب الأجهزة معرض للعطل من أجهزة سكانير وأجهزة غاز الأكسجين، وقد تابعتم أزمة الأكسجين التي افتعلت في بعض الأحيان رغم وجودها لكنها بقيت هكذا!

إذن، هذا القطاع مهم، وقد ورد في مخطط عمل الحكومة إيلاؤه الأهمية، لكن نود أن تولى له أهمية أخرى، خاصة وأنه يلتهم لوحده ثلث ميزانية الدولة.

القطاع الآخر، سيدي الوزير، هو قطاع الصناعة، وللأسف مع تجميد قانون الاستثمار لم يعرف هذا القطاع تقدما لحد الآن، وأنا مكان الولاة، لا أحد يجرأ على اقتحام هذا المجال، لأنه لاتوجد قوانين حوله ونصوص تطبيقية، الآن (CALPIREF) لن يتحركوا، فكيف لنا أن يتحرك الوالي والآخرون بدورهم ليتقدموا إلى الأمام، وقانون الاستثمار غير متوفر؟! ونحن نعلم أن هذا المجال هو المخول الاقتصادي الوحيد المدر للثروة بعد الوظائف العمومية وغيرها. في حين والدولة لا تتمكن من تقديم مناصب الشغل لكل الساكنة ولكل حملة الشهادات الجامعية والطلبة وغيرهم من الوافدين، خاصة كما تكلم السيد الرئيس هذه الصبيحة، يضاف مليون نسمة إلى تعدادنا، فكيف يمكن لنا أن نواكب هؤلاء الشباب وهؤلاء الأطفال الوافدين دون تحريك عجلة الاقتصاد والتي هي مهمة؟!

الجانب الآخر الذي يُعول عليه هو الفلاحة، وقد قدم السيد وزير الفلاحة، عرضا مهما في المرة الفارطة وورد في مخطط عمل الحكومة ما بين مليون وتسعمائة إلى مليوني هكتار من الأراضي التي بدئ في استغلالها، وهذا ما يجب أن نعول عليه، وتكون له علاقة بالأمور التي تكلمت عنها - سيدي الوزير - ليكون بديلا لما نستورده من قمح وذرة وغيرها.. لذا لكم، سيدي الوزير، أن تهبوا بهذا القطاع لأنه من سيحل مشكلة الغذاء في الجزائر ويحل مشكلة الأعلاف التي تطرح بقوة، سعر الدجاج وحده وصل إلى 50 ألف سنتيم!! بالرجوع إلى التحويلات الاجتماعية، هل تتصورون، سيدي الوزير، أن صاحب الدجاج وهو من يربيه - واسمحوا لي، فأنا متأسف لأننا نزلنا إلى هذا المستوى - أن يقدم لنا اللحوم البيضاء بسعر معقول وهو يشتري الهكتار الواحد بـ 750 ألف سنتيم...

سيدي الوزير الأول،

أعود إلى وهران، التي - للأسف - لم تستفد رغم الأغلفة المالية، لم تستفد كثيرا من تحضيرات ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وأنا أدعو من هذا المنبر أن يكون هناك إنزال حكومي، ممثلا في السيد وزير الموارد المائية، وهران الآن رغم وجود محطة بسعة 500000 م3 إلا أنها معطلة ويجب فتح تحقق في هذا المجال، وأيضا نتجه نحو توفير المياه للساكنة، من أجل الأقطاب العمرانية الجديدة، والتي تعد من االمنشآت الهامة التي افتتحها السيد وزير السكن، لكنها تعتبر ناقصة.

نريد أيضا، من السيدة وزيرة الثقافة، أن تهتم بمدينة سيدي الهواري العريقة، التي يجب أن تكون نموذجا للمدينة.

السيد وزير السياحة،

على وزارة السياحة أن تخرج من تقليد التدشينات واتباع استراتيجية نروج فيها للسياحة في الجزائر، هذا البلد المهم، وبالتالي لابد من إعطائه الأهمية التي ستكون. وستسمح لوهران ولغيرها من المدن الأخرى بالاستفادة..

هناك أفكار كثيرة لكن نظرا لضيق الوقت.. شكرا لكم، سيدي الوزير الأول، سيدي الرئيس، على سعة الصدر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحية طيبة.

20 - السيد عمر بلحاج:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزملائه طاقم الحكومة كل باسمه،
وكذلك الإخوة والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وسلك الإعلام،
مرحبا بالجميع.
على كل حال أردت بهذا التدخل الوجيز أن أعرض بعض الملاحظات الخاصة، بطبيعة الحال بتخصصي القانوني.

سيدي الرئيس،

طبقا للمادة 106 من الدستور وبعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة، والاستماع إلى العرض القيّم الذي قدمه السيد الوزير الأول أمامكم اليوم حول هذا المخطط، وبعد المصادقة عليه من طرف أعضاء المجلس الشعبي

الوطني، فإنه يطيب لي أن أتقدم ببعض الملاحظات حول هذا المخطط وذلك إثراءا لمختلف المناقشات التي تقدم بها الزملاء.

لايسعنا - سيدي الرئيس - إلا أن نثمن ما جاء فيه، وننوه بالمجهودات المبذولة في إعداده برغم الظروف الوبائية التي تمر بها البلاد على غرار بلاد العالم، ورغم ضيق الوقت الممنوح للحكومة، باعتبار أنه عالج كل المشاكل التي تساعد على بناء الجزائر الجديدة، على ضوء برنامج السيد رئيس الجمهورية، والتزاماته 54 بحيث ضمّنه خمسة فصول وهي:

1 – تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة،

2 – من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين،
3 – من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة،
4 – من أجل سياسة خارجية نشيطة واستباقية،
5 – وأخيرا تعزيز الأمن والدفاع الوطني.

ولم يفوت ذكر الأرقام والمؤشرات في الملحق الذي فصل فيه كل ما يصبو إلى تحقيقه حول المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالإشارة إلى الفصل الأول الخاص بتعزيز دولة القانون، وتجديد الحوكمة، نجد أنه أعطى بعدا كبيرا للعدالة باعتبارها الحجر الأساسي في بناء دولة القانون، بحيث تعرض للإصلاحات العميقة التي ستحظى بها مختلف المؤسسات، تماشيا وتكييفا مع ما جاء به الدستور الجديد، فقد أعطى عناية خاصة لاستقلالية القضاء، وتحسين وضعية القضاة الاجتماعية لحمايتهم من أي انحراف، كما أعطى أهمية كبرى للإصلاحات التي ستلحق كل الهيئات القضائية كمراجعة القانون الأساسي للقضاة، والمجلس الأعلى للقضاء الذي أصبح هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية برئاسة السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا نيابة عن السيد رئيس الجمهورية باعتباره رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

السيد الرئيس،

إن الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في هذا المخطط هي إصلاحات واسعة وتحتاج إلى متابعة كبيرة وحرص شديد لتجسيدها في الميدان، وأخص بالذكر ما جاء في الفقرة 2-1 تحت عنوان تحسين جودة العدالة حيث انصب هذا الإصلاح على العنصر البشري كتكوين القضاة، وإعادة النظر في قانون سلك كتاب الضبط باعتباره عنصرا أساسيا في العمل القضائي، إضافة إلى بعض الأجهزة كمجلس الدولة والمحكمة العليا والسماح لإعادة النظر في بعض قراراتها، كالتماس إعادة النظر والاستدراك مع مراجعة إجراءات المثول الفوري الذي نقترح إلغاءه والعودة إلى إعطاء السلطة التقديرية لوكيل الجمهورية بتوجيه الدعوى العمومية إما للحفظ أو لإجراء الاستدعاء المباشر، أو التحقيق، مع الرجاء عدم اللجوء إلى الحبس المؤقت إلا ضمن الشروط التي يحددها القانون، ولا ننسى الإصلاحات الأخرى الواردة في مختلف الفصول ولا سيما الخاصة منها بالإنعاش الاقتصادي حيث يستوجب مباشرة إصلاح النظام المصرفي، ولاسيما البنوك التي لا تساعد على جذب الاستثمار على وضعها الحالي.

وفي الخلاصة، لا يسعنا سيدي الرئيس، إلا أن نبارك وندعم كل ما جاء في هذا المخطط ونتمنى أن يجسد في أرض الواقع مع تظافر كل الجهود.
عاشت الجزائر حرة معززة،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

21 - السيد إلياس عاشور:

السلام عليكم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
نحن في بداية مناقشة برنامج الحكومة الذي جاء من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.
وبهذه المناسبة نشكر السيد رئيس الجمهورية على الثقة الموضوعة في شخصك ونقدر كفاءتك لقيادة هذا الطاقم الحكومي وهذا من خلال تعاملنا مع شخصك في إطار لجنة المالية والتي التمسنا منها الاستماع والقدرة على أخذ القرارات التي تصب في الصالح العام.

وبهذا المنطلق أود أن أعطي بعض الملاحظات فيما يخص بعض القطاعات.

الجانب الاقتصادي: إن تشجيع وتثمين الإنتاج الوطني وحمايته للمنافسة غير الشريفة للمصدرين وهذا من خلال وضع ميكانزمات ومراجعة بعض بنود الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الورق والجلود وهذا لحماية الصناعة الجزائرية وحماية اليد العاملة من شبح البطالة.

إن هذا الخطر الذي يحدق بعدة مؤسسات بجائحة كورونا الأخيرة، هناك عدة مؤسسات تعاني وتعاني في صمت.

معالي الوزير الأول،

يجب أخذ الإجراءات اللازمة. إن تشجيع التصدير خارج المحروقات يتطلب عملا دبلوماسيا كبيرا، يتطلب تكوين إطارات في (marketing و Manage-ment) وعدم الانسياق في التوظيف في السفارات والقنصليات على جانب المكافآت والتخلي عن الكفاءات.

مقاومة لوبيات الاستيراد والسوق السوداء ليس بالشيء الهين، لكن يمكن استقطابهم في تحفيزات وتخفيف بعض إجراءات الإنتاج الصناعي محليا مثل ما قامت به وزارة الصحة سابقا والصيدلانية حاليا بإدماج 30٪، 40٪ حتى يمكن الذهاب لإنتاج محلي 100٪.

هناك جانب آخر، جانب قطاع السياحة، إن الجائحة الأخيرة التي عرفها العالم وخاصة الجزائر أعطت لنا الفرصة للتوجه للسياحة الداخلية «رب ضارة نافعة».

هذا التوجه إلى السياحة الداخلية برهن بأن إمكانيات بسيطة يبدع شبابنا في الترويج والترحيب بالسياح خاصة في مدن الجنوب مثل بشار، تمنراست والوادي. هذه السانحة يجب مرافقتها والترويج لها للعمل على تطوير ومرافقة المستثمرين بالتمويل اللازم لمنافسة دول الجوار.

هناك في نفس الوقت عدة مشاريع سياحية متوقفة، لأسباب عقار فلاحي، غابات، جهات أمنية مثلما يجري عندنا في بلدية الشريعة.

فيما يخص دراسة ومراجعة قانون التعمير في فترة ترؤسكم للحكومة يعتبر فرصة للاستشراف والتخطيط على المدى المتوسط والبعيد والتنسيق مع عدة قطاعات وحتى الأمنية منها؛ هذا القانون لم يراجع منذ التسعينات يعتبر المنعرج الذي يجب استغلاله لتطوير مدننا وتحقيق التنمية والعيش الكريم للمواطن.

إن أغلب المجمعات السكنية في المدن الجديدة تفتقد للمناطق الصناعية أو مناطق نشاطات بها مثل مدينة بوينان، مدينة سيدي عبد الله، وهذا أغلب قاطنيها الآن تحولت إلى (dortoirs).

مناصب العمل موجودة في العاصمة وفي الولايات المحيطة بها هذا ما يخلق حركة مرور ونعلم أن أغلب أصحاب هذه المساكن عندهم 5 ساعات في الطريق يوميا.

وهذا لنقص وسائل النقل.

سيدي، يرجى مراجعة القوانين... كانت هناك مخططات سابقا، منطقة صناعية، منطقة نشاطات تم إلغاؤها بموجب الحكومة السابقة، يرجى مراجعة هذه القوانين لتمكين الناس العمل في مكان سكنهم حتى نخفف قليلا.

إعادة بعث المنطقة الصناعية، نحن كسكان ولاية البليدة نطلب إعادة بعث المنطقة الصناعية لعين الرمانة التي تعتبر محور بين الطريق السيار شرق – غرب والطريق المؤدي إلى الميناء الجديد للحمدانية، والطريق رقم 01 المؤدي إلى جنوبنا.

هي عبارة عن منطقة صناعية بامتياز، يمكن الحديث عن عقار فلاحي، هو عقار فلاحي في منطقة جبلية ذو جودة قليلة جدا.

نطلب تسوية الشركات المتواجدة في المنطقة الصناعية بن حمدان والتي توجد بها عدة شركات وتستقبل عددا كبيرا من العمال.

نطلب تخصيص منحة للسكن للإطارات والأسلاك الأمنية الذين يعملون خارج ولاياتهم الأصلية ولم يتحصلوا على سكن وظيفي.

إن عدة إطارات، أسلاك أمنية وفي الإدارة يعانون من غلاء الكراء في المدن الكبيرة، ولا يوجد سكن وظيفي، مثلا نحن في مجلس الأمة على شكل منحة.

جانب الرياضة: إعادة بعث الاتفاقيات الموجودة بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة.

وهذا لاستغلال المرافق الرياضية التابعة لوزارة التربية من طرف الفرق الرياضية في البلديات التي تنعدم فيها المنشآت...

أتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة وشكرا.

22 - السيد خليل الزين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نحن بصدد مناقشة عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، أود أن أتدخل في بعض النقاط التي أراها مهمة لنجاح عمل الحكومة والتوصل إلى نتائج إيجابية.

لابد من توفر:
- أولا، الإرادة السياسية لاسترجاع ثقة المواطن في مسؤوله ودولته.
- إعادة هبة الدولة.
- تحسين القدرة الشرائية.
- مراجعة سلم الأجور للوظيف العمومي.
- تشجيع المسؤول المسير على أخذ المبادرة ورفع الخوف والرعب اللذين عاشهما في فترة معينة من جراء المتابعات القضائية عن طريق الرسائل المجهولة وما تركه من أثر في نفوس المسؤول المسير أدى إلى تجميد كل النشاطات والمبادرات واكتفاء المسؤول المسير بتسيير مساره العملي فقط وذهب ضحيتها المواطن.

وهنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس عبد المجيد تبون الذي أصدر تعليماته بعدم تجريم التسيير وعدم الأخذ بعين الاعتبار الرسائل المجهولة.

وهذا ما أعطى نفسا جديدا إلى المسؤول وهنا من هذا المنبر أقترح:

- وضع قانون خاص لحماية الإطارات المسيرة،

- وضع قانون ينظم المسار المهني والترقيات.

أما بالنسبة لدعم الإنعاش الاقتصادي: لا بد من بعث الاستثمار وتوفير العقار الصناعي وتهيئته وتسيير البنوك لمنح القروض وهنا أريد أن أشير إلى توحيد الرؤى بالنسبة لسعر المتر المربع الواحد للمناطق الصناعية على مستوى كل الولايات، أعطيكم مثالا: ولاية الطارف، سعر المتر المربع الواحد 12 ألف دينار بينما في الولاية المجاورة مثل عنابة بالدينار الرمزي.

لسنا نعرف هل الولايات الحدودية معاقبة؟ هذا ما نتساءل عنه، نطلب من معاليكم أن تراعوا المناطق الحدودية.

بالنسبة لقطاع السكن: فعلا، بذلت الدولة مجهودات جبارة في هذا القطاع وصرفت أموالا ضخمة من أجل إسكان المواطن، لكن نصطدم بواقع وهو المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكنات الاجتماعية، في هذه الحالة نرجو إعادة النظر في المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكنات الاجتماعية بحيث أنه أصبح لا يتماشى مع واقع المواطن الجزائري من حيث أجرته الشهرية والوضعية الاجتماعية.

نثمن نمط البناء الريفي، فعلا قضى على عدد كبير من أزمة السكن لكننا وجدنا في تسييره عيوبا كثيرة، سأوضح معالي الوزير، في هذه النقطة بالذات التي شغلت المواطن أن المواطن يأخذ قرار استفادة، لكنه مستفيد فقط على الورق ويحرم من جميع أنماط السكنات الأخرى لأنه مسجل في بطاقية المستفيدين من سكن ريفي، وبالتالي هنا نسجل بيروقراطية وتلاعب بمشاعر المواطن بحيث أنه يحمل شهادة استفادة ولا توجد قطعة أرض من أجل تحقيق مشروعه، لأن البلدية من المفروض أو الولاية قبل منح قرار الاستفادة توفير قطع الأراضي.

المواطن هنا ضحية ويصبح لا يستطيع الاستفادة من الأنماط الأخرى من السكن ويصبح المواطن معلقا بهذا القرار، لأنه ليس لديه أي مخرج للاستفادة من سكن.

على سبيل المثال، هذا كان سببا أساسيا في قطع الطرقات، في غلق البلديات، لدينا شباب بلدية الزيتونة، بلدية زريزر، بلدية الذرعان وغيرهم الذين يلجؤون إلى قطع الطرقات وغلق البلديات من أجل إسماع صوتهم لأنهم حرموا من السكن.

يوجد أيضا، معالي الوزير، 8 ملفات على مستوى مديرية أملاك الدولة لقاطني السكنات التابعة لأملاك الدولة منذ عشرات السنوات وهي مكدسة بغير دراسة، بولاية الطارف ينتظر سكانها الإفراج عن عقد إيجار، ناس تسكن فيها من وقت الاستعمار، خلقوا فيها، وعاشوا فيها، وينتظرون أن يموتوا فيها ولا يتحصلون على عقد إيجار.

أتمنى أن تدرس هذه الوضعية لمن حرموا من الاستفادة من السكنات، لأنهم موجودون في سكن غير مسوي الوضعية.

سيدي الوزير،

في برنامج الحكومة نسجل في قطاع الموارد المائية توفير المياه يعتمد بنسبة 60٪ على تحلية المياه والذي يعتبر مكلف جدا وللتقليل من ذلك نقترح ربط السدود ببعضها للحفاظ على المياه وتزويد كل الولايات.

لقد تم منح ولاية الطارف مركب رياضي متعدد الرياضات ببلدية الزيتونة ولاية الطارف، وتم منح 11 هكتارا ورخصة امتياز من طرف السيد الوالي لإنجازه، إلا أن سكان ولاية الطارف يناشدونكم تجسيد هذا المشروع لأنه فعلا سيخلق مناصب شغل كثيرة وينمي المنطقة ويبعدها عن العزلة.

بالنسبة للانتخابات وما نلاحظه نفور للمنتخبين والممارسات التي يقوم بها بعض الأمناء العامين بالبلديات بحيث هم الذين يشرفون على التأطير، يشرفون على العملية بأكملها وبالتالي أن المواطن أصبح يعرف أن الانتخابات معروفة نتيجتها عن طريق التأطير والأمناء العامين موجودين في بلدياتهم لعشرات السنوات لم يحركهم أحد، وبالتالي نحن نقترح إجراء حركة نقلية داخلية لهؤلاء الموظفين..

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

23 - السيدة لويزة شاشوى:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس،
يسعى مخطط عمل الحكومة الذي قدّمه الوزير الأول، إلى ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومواجهة التحديات التي ترجمتها الرؤية الشاملة للسيد رئيس الجمهورية، والمستوحاة من التطلعات التي عبّر عنها المواطنون والمواطنات بصورة واضحة.

إن مخطط عمل الحكومة هذا، والذي ندعم ما جاء فيه من تدابير، يقدم انتقاء اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا نأمل أن يتم تجسيده ووضعه حيز التنفيذ في آجال

مقبولة.

إن سمحتم - سيادة الرئيس - سأخصص مداخلتي على إشكالية الساعة في قطاع الصحة ألا وهي تأثير الوباء على نظامنا الصحي، ذلك أن الجائحة التي سببها كوفيد 19، والمستمرة منذ ما يقارب سنتين قد فرضت ضغطا كبيرا على الأنظمة الصحية في العالم.

ولمواجهة هذا المرض المعدي بشكل خاص والفتاك فإن بلادنا على غرار باقي دول العالم قد دفعت ثمنا باهظا ذلك أنه لغاية اليوم هناك 200 ألف و200 مصاب مع تسجيل 5720 حالة وفاة من بينها 480 حالة وفاة تابعة لمهنيي الصحة.

بالمناسبة، أغتنم هذه السانحة وأجدد أحر التعازي لأسر وعائلات ضحايا الجائحة، وأدعو الله أن يتغمدهم جميعا بواسع رحمته.

كما أعبّر في نفس الوقت عن عرفاني وشكري لمستخدمي قطاع الصحة على تفانيهم وعلى جهودهم الكبيرة وعلى التزامهم في المخاطرة بحياتهم.

منذ الاستقلال والرعاية الصحية في القطاع العام والخاص في ازدياد مستمر دون إرضاء المرضى ولا إقامة علاقة ثقة بين النظام الصحي والسكان، وبالرغم من النفقات الهائلة التي تحملتها الدولة ومؤسسات الضمان الاجتماعي وكذا العائلات والمواطنين، إلا أنه لا أحد راض عن ذلك.

من الواضح أن هناك قطيعة في الثقة بين المواطنين والمنظومة الصحية.

كما أن تطلعات الجزائريين - سيدي الرئيس - كبيرة بخصوص الإصلاحات التي ستقترحها الحكومة وعلى وجه أخص تلك التي ستلزمها لإخراج المنظومة الصحية من الوضع المتدهور الذي تعيشه.

إن رئيس الجمهورية قد أكد على ضرورة إيجاد مخطط صحي متكامل يضمن الرعاية الملائمة للمواطنين مع دراسة كيفية زيادة حصة القطاع الصحي للناتج المحلي الإجمالي وذلك قصد بناء مستشفيات ومراكز استشفائية جامعية تلبي المعايير الدولية وعلى تحسين البنية التحتية القائمة.

وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية، فإن نصيب الصحة في الناتج المحلي الخام قد ازداد بشكل ملحوظ في الجزائر بين 2005 و2017، حيث تضاعفت وارتفعت من 3.2٪ إلى 6.3٪ هل هذا يعني أن جودة الخدمات الصحية والحالة الصحية للمواطنين ورضى مستخدمي ومهني الصحة قد شهدت نفس الزيادة؟ لا شك أن بناء مستشفيات ومراكز استشفائية جامعية جديدة بات أمرا ضروريا، لكن ينبغي أن يتم ذلك في إطار سياسة صحية جديدة.

يجب أن يكون النمو النوعي لقدرات المستشفيات مصحوبا بتغيير في التسيير، في التأطير ومكانة المستشفيات في نظام الرعاية الصحية وذلك لكون النقائص والثغرات تكمن أساسا في غياب الكفاءات الحقيقية في التخطيط وفي التسيير وفي الصيانة، في الإعلام والتقييم، في التكوين وفي التنسيق النوعي وفي جميع مستويات المنظومة الصحية.

بعض المؤسسات والمصالح الاستشفائية بها معدلات جد منخفضة في شغل الأسرّة، مما يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الخدمات المقدمة.

هناك أيضا تصحر صحي حقيقي في الجنوب والهضاب العليا، حيث نسجل عجزا معتبرا لا سيما في توفير الخدمات المتخصصة وفي جودتها والحلول الجزئية المقدمة كالخدمة المدنية والتعاون التقني الأجنبي لم يسمح بتحقيق نجاحات دائمة.

التحديات الحقيقية التي تواجه منظومتنا الصحية هي أساسًا التحولات الديموغرافية والوبائية والتكنولوجية التي تتم في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي معقد.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى رؤية استراتيجية وسياسة صحية لمواجهة تحديات واحتياجات السكان وبيئة اجتماعية وعلمية وتقنية لا يمكن أن تتوقف عن التطور السريع.

ومن ثم فإن اعتماد سياسة جديدة للصحة، باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى وتتطلب انخراط جميع الفاعلين في مجال الصحة من خلال إشراك كافة الكفاءات البشرية ضمن ثقافة جديدة تقوم على التقييم والمساءلة على جميع المستويات وهذا يتطلب:

-1 القيام بإجراء مسح صحي على المستوى الوطني، وذلك قصد معرفة ما يعاني منه السكان ويموتون بسببه وما هي مسببات ومحددات المرض والوفيات حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية؟

إلى حد اليوم ليست لدينا أي فكرة واضحة عن كل هذا، ذلك أن آخر تقرير عن وضعية صحة الجزائريين يعود إلى 2003.

2 - إعداد حسابات وطنية للصحة بشكل منتظم لمعرفة نفقات كل من الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي والعائلات الجزائرية في مجال الصحة.

آخر تقرير موجود إلى حد الآن الخاص بحسابات الصحة يعود إلى 1985.

-3 إجراء دراسة حول اللجوء إلى العلاج لمعرفة كيف وأين يتلقى الجزائريون علاجهم وما مدى فعالية ونجاعة المرافق الصحية الموجودة وماهي حصة كل من القطاعين العام والخاص، وماهي مردودية المستخدمين في كل من المؤسسات الخاصة والعامة.

4 - القضاء على كل مظاهر البيروقراطية السيئة في تسيير القطاع والاعتماد على أسلوب التعاقد في ضبط العلاقات بين مختلف الفاعلين في منظومة العلاج الوطنية والتخلص من مخصصات الميزانية الإجمالية بين الضمان الاجتماعي والصحة مع إدخال نظام تمويل يقوم على أساس النجاعة وتحقيق الأهداف.

5 - تحديد قدرات الدولة في مجالات التخطيط والتنظيم والتقييم في جميع مكونات النظام الصحي بما في ذلك التكوين والبحث.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

يقتضي الأمر إيلاء الأهمية المطلوبة في كل محاور العمل هذه بالموازاة مع بعض الحالات المستعجلة التي ظلت قائمة منذ عشرات السنين كندرة التموين في الأدوية، كثافة الإقبال على الأقسام الاستعجالية بالمستشفيات ووضعية موظفي القطاع ورواتبهم.

هذه الاستعجالات مهمة ويجب التكفل بها بشكل منهجي وسريع ولكن يجب أن لا نصرف انتباه صانعي القرار عن مهمتهم الرئيسية وهي تحديد وتنفيذ سياسة صحية فعالة تتماشى مع رهانات وتحديات القرن 21، شكرا.

24 - السيد عبد الكريم قريشي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

إسمحوا لي، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول المحترم، على تقديمه لهذا المخطط الذي أحاط بالقطاعات التي تمس المواطن بنظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة التي ننشدها، سائلا الله لكم التوفيق والنجاح في تجسيد هذا المخطط قريبا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في ظل الظروف التي نعيشها، وما يحيط بنا من اضطرابات، وما يستهدفنا من سلوكات عدائية، فإننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتركيز على مقومات

الهوية الوطنية وتعزيزها بتكوين الإنسان الجزائري المتشبع بحبه لهذا الوطن الذي ليس لنا وطن سواه، وطن يمثل ماضينا وتاريخنا الضارب في أعماق التاريخ، وحاضرنا المبني على أخلاق حضارتنا ومبادئ السلم والأمن الجهوي والعالمي والدفاع عن القضايا العادلة في العالم ومحاربة الظلم والاستبداد والعبودية، ومستقبلنا الذي نسعى إليه من خلال العمل على بناء وحدة وطنية متماسكة نكون فيها كالجسد الواحد. همنا عزة الوطن وكرامته، وسعادة الجزائري ليحيا الحياة الكريمة وهو ينعم في الرخاء والازدهار والأمن والأمان بطموح عال لبلوغ أرقى درجات العلم والتحضر الاقتصادي والاجتماعي يكون التركيز فيه على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتنوعها وبمستوياتها المختلفة من الأسرة إلى مؤسسات التربية والتكوين والمسجد ووسائل الإعلام المختلفة ودعمها لتقوم بمسؤولياتها الثقيلة في بناء الشخص الذي يحمل على عاتقه بناء الوطن وتطوره، وفي ذات الوقت العمل على محاربة كل ما من شأنه أن يعرقل هذا المسار بكل ما أوتينا من قوة من خلال قوانين رادعة لا تسامح فيها مع من يريد النيل من هذا الوطن ووحدته من خونة ومجرمين وعملاء ومهربين ومفسدين ومتمردين في كل مؤسسات البلاد، الحاملين لتلك النظرة الضيقة في هذا البلد الفسيح الذي يسع للجميع من خلال خيراته التي حبانا الله بها، آملين من الحكومة الضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بهذا الوطن والتمييز بين أبنائه وفق منطق الجهوية التي مازالت تنخر في مؤسساتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن بلوغ ذلك يدخل ضمن اختصاصات القطاعات الوزارية المسؤولة على تكوين الإنسان، داعيا إياها إلى الانسجام والتناغم والتكامل فيما بينها ليتماشى ما نكونه مع الغايات النبيلة التي تنسجم والمبادئ الأساسية للدولة الجزائرية والمبينة في الدستور، وذلك من خلال عمل كل قطاع في مجاله دون هوادة وبتوقيت زمني محدد لتدعيم ماهو إيجابي وتصحيح الأخطاء التي علقت بتوجهات بعض من كانوا قائمين عليها، وكذلك ما لحق بالبرامج التعليمية في قطاع التربية والتعليم من أفكار وفلسفات لا تمت بصلة بالهوية الوطنية التي ننشدها، وإلا كيف نفسر ما عشناه من أحداث وتصرفات بعيدة كل البعد عن الدستور وبيان أول نوفمبر؟ من هذا المنطلق فإننا بحاجة إلى فسح المجال واستغلال كل الطاقات الوطنية التي تستطيع أن تعطي الإضافة وإرساء قواعد صلبة لتكوين ما نصبو إليه من أجيال تحمل على عاتقها تطور البلاد، بغرس قيم العلم والعمل لأنهما أساس كل تطور حضاري في ظل المنافسات العالمية التي ترتكز على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط الإنتاجي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في مجال السياسة الخارجية، ننوه بالثبات الذي تشهده ولاسيما التأييد المطلق لقضايا التحرر خاصة فلسطين والصحراء الغربية، منوها بما تشهده من حيوية نحن في أمس الحاجة إليها، داعيا إلى المزيد من الاهتمام بالعالم العربي وإفريقيا والمحيط المتوسطي، في ظل استراتيجية طويلة الأمد سياسيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا، وتحفيز سفاراتنا للمضي قدما في هذا الاتجاه.

وفي مجال الدفاع الوطني، نطالب بأن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم لما قام به للحفاظ على الدولة في ظل كل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة غربا وجنوبا وشرقا، ونؤكد على ضرورة تسخير كل الإمكانات لتطويره ليقوم بواجباته تجاه الوطن المفدى، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل وما تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير سلبا على الشعوب.

وقبل نهاية مداخلتي هذه، أود أن ألفت معاليكم إلى مجموعة من النقاط التي تشغل المواطنين أختصرها فيما يلي:

- نأسف لعدم تسجيل عملية لمستشفى الحروق بحاسي مسعود رغم وعد مكتوب من خلال سؤال كتابي لوزير القطاع.
- ما مصير الفرع الجهوي لمعهد باستور بورقلة؟
- نطالب بأن تكون الضريبة على النشاط المهني (TAP) غير ممركزة وخاصة بالنسبة لولايات الجنوب بغية مساعدتها في التنمية.
- متى تستكمل خطوط السكك الحديدية تقرت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، الأغواط؟
- متى يمكن رقمنة جهاز الضرائب؟ وهل من إجراءات في حق المتهربين من الضرائب؟
- عصرنة الإدارة بتفعيل الإدارة الإلكترونية، وتنفيذ الحكامة الإلكترونية للتنسيق بين القطاعات.
- ترقية التربية والرياضة بالجنوب لتدارك النقص الكبير، بالقضاء على العوامل المتسببة في ذلك.
- الإسراع بقانون الأيام الوطنية الذي وعد به وزير القطاع هنا، وخاصة مظاهرات 27/02/1962 بورقلة.
- إنشاء مجلس أعلى للفلاحة لتطوير القطاع ولاسيما في الجنوب لبلوغ الأمن الغذائي الذي ننشده.
- ما مصير مركز تخزين الحبوب بورقلة؟
- المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة باستغلال الطاقة الشمسية في المناطق الجنوبية.

وأخيرا، فإن هذه الملاحظات لاتنقص من قيمة هذا المخطط، بل نؤكد على دعمنا لمختلف الإجراءات التي حملها، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لانشغالات المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا في ظل ما يتربص بنا من مخاطر، شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

25 - السيد مصطفى جبّان:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
نيابة عن سكان ولاية تيسمسيلت أتقدم من هذا المنبر إلى السيد رئيس الجمهورية بالتشكرات الخالصة، على الأهمية البالغة والاهتمام الخاص بمناطق الظل.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الأشغال العمومية،

إن ولاية تيسمسيلت المجاهدة تصبو إلى قفزة نوعية في المجال الاجتماعي والاقتصادي ولن يتأتى ذلك إلا عبر خلق شبكة طرقات مهيكلة ولذلك نأمل في انطلاق مشروع الطريق المزدوج خميس مليانة - تيسمسيلت - تيارت والذي انتهت الدراسة به منذ سنة، إن هذا المشروع يجعل من ولاية تيسمسيلت همزة وصل مابين الشمال والجنوب الغربي خاصة عند ربطه بالطريق السيار الهضاب العليا، لأنه سوف يفك العزلة ليس على تيسمسيلت فقط، بل على ولاية تيارت وعين الدفلى والبيض وسعيدة والنعامة والأغواط وبشار لأنه طريق مختصر، وعليه، سوف تكون بدون شك حركية اقتصادية واسعة ونقطة تبادل تجاري.

سيدي الوزير،

أما المشروع الثاني، الذي يشكل أيضا مبتغى لنا فهو ازدواجية الطريق الولائي رقم19 (إجراءات التصنيف لطريق وطني جارية)، الذي سيربط تيسمسيلت بالطريق السيار شمال جنوب عبر مدينة قصر البخاري، وهذا المشروع سيعطي ثماره خاصة في مجال الفلاحة لأنه يمر بمحاذاة سد مغيلة المعروف بوعائه الفلاحي والحيواني.

كثر الكلام كثيرا حول هذا المشروع، واليوم أملنا في شخصكم كبير. وعليه، باسم سكان ولاية تيسمسيلت ندعوكم سيدي الوزير الأول، إلى أن يسجل التاريخ اسمكم في الانطلاقة الفعلية سيدي الوزير أعلم أنه ليس هناك أموال في الطريق المزدوج، الطريق الوطني رقم 14 وضعيته متدهورة، عندما يأتي الوزير ونقول به إذهب على طريق خميس مليانة، يقول لك لا! يعني الإسراع (Dégradation) الذي تقول له إذهب على طريق تيسمسيلت، يقول لك لا!

إن ولاية تيسمسيلت - سيدي وزير الداخلية - تتكون من 22 بلدية إلا أن 9 بلديات تستفيد من برنامج الهضاب العليا. وعليه، نطلب من سيادتكم تصنيف باقي البلديات ضمن برنامج الهضاب العليا لما له من فائدة على سكانها وبالأخص المجمعات السكنية الريفية والبرامج التنموية.

السيد الوزير الأول،

إن ولاية تيسمسيلت تعتبر ولاية الظل بامتياز، ومن هذا المنبر ندعوكم إلى برمجة زيارة رسمية إلى الولاية الرابعة، ولاية المجاهد الجيلالي بونعامة.

سيدي الوزير، ولاية تيسمسيلت فيها 7 بلديات من أفقر البلديات على مستوى القطر الجزائري وهي 70٪ جبلية.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الصحة، البروفسور بن بوزيد، أنت تعرف جيدا تيسمسيلت.

إن مستشفى مقر الولاية منذ القدم ومسجل في مخطط قسنطينة 1958، وعليه نلفت انتباه سيادتكم بأن الدراسة اكتملت بنسبة مئة بالمئة لمشروع إنجاز مستشفى 240 سريرا، كما نعلمكم أيضا سيادة الوزير أنه قد تم تسديد حقوق الدراسة.

سيادة الوزير الأول،

إن مستشفى عاصمة الولاية لم يعد يلبي حاجيات المواطنين، وعليه نطلب من سيادتكم الانطلاق لإنجاز المستشفى.

سيادة الوزير الأول،
السيد وزير الصحة،

إنه وللأسف نشهد لبعض دوائر ولايات الوطن تم تجسيد مشروع مستشفيات 240 سريرا فيها، وولاية تيسمسيلت لحد الساعة في قائمة الانتظار، وهنا التساؤل لماذا الكيل بمكيالين علما أن مستشفى 240 سريرا يكفي لتغطية كافة السكان في الوقت الحالي والولايات الحدودية؟

السيد الوزير الأول،
وزير السياحة،

يوجد حمام معدني منذ الستينات ببلدية سيدي سليمان دائرة برج بونعامة بمنطقة سياحية بامتياز.

كانت نسبة المياه تتراوح بين 06 إلى 10 لترات في الثانية، ومن أجل عصرنة هذا الحمام المعدني قمنا بحفر بئر ارتوازي على عمق 400 متر بتدفق 125 لترا في الثانية، من أجل تشجيع السياحة الحموية والجبلية ومعالجة الأمراض الجلدية، وقد قدمت عدة مؤسسات عمومية وخاصة قصد الاستثمار في المشروع إلى أننا اصطدمنا بإشكالية الوعاء العقاري التابع للغابات، حتى مدير الغابات أصبحنا نسميه (Avis défavorable) هو ومدير الفلاحة كلما تقوم بمشروع الجميع يعطي موافقته إلا هاتين المديريتين لا تمنحان الموافقة. وعليه، نلتمس من سيادتكم التدخل حتى نتمكن من استغلال هذا المشروع الذي يساهم في خلق مناصب شغل وتشجيع السياحة الحموية والجبلية.

السيد الوزير الأول،
السيد وزير الموارد المائية،

لابد من إيجاد حل تطبيقي لجميع ولايات الوطن لرفع التجميد على المشاريع التنموية من أجل القضاء على ندرة الماء الشروب.

السيد الوزير الأول،
السيد وزير العدل،

إن الوضع في القطاع يتطلب مراجعة بعض القضايا وهذا عن طريق إقامة أيام دراسية مع إشراك الجميع من قضاة ومحامين وأهل الاختصاص، من أجل تحسين جودة العدالة وعلى سبيل الذّكر الصك بدون رصيد فهي قضية تجارية وليست قضية جزائية، وهنا يمكننا أن نقضي على ظاهرة الشيك كضمان، ومنه يمكننا رفع العديد من القضايا التي هي أمام العدالة.

السيد وزير العدل،

بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبرى، نطلب منكم نظرة خاصة وعاجلة فكيف لنا أن نراها يوما بعد يوم وهي تفلس أمام أعيننا، لابد لنا جميعا أن نتحد لوقف هذا الإفلاس للمؤسسات العمومية على غرار كوسيدار و(ENGOA) والكثير من الشركات.

إن الجميع يعلم أن الحكومة السابقة لم تقم بأي إجراء وبقيت دار لقمان على حالها، ولهذا لا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي.

السيد الوزير الأول،

مازلنا نحلم بجزائر لا تزول بزوال الرجال، حيث لاحظ الجميع في السنوات الأخيرة حملة إنهاء مهام وتعيينات أصبحت تهدد استقرار مؤسسات الدولة، وخير مثال ما حدث على مستوى وزارة الموارد المائية وقطاع الطاقة والصناعة كذلك.

السيد الوزير،

لقد غيرنا أغلب المسؤولين والنتيجة نتحملها جميعا، فكيف لوزير يقوم بتغيير أغلب الإطارات، ويأتي وزير آخر ويقوم بنفس الإجراء، حيث أصبح التغيير لإطارات الدولة أمرا عاديا. وعليه، ندعوكم، سيدي الوزير الأول، لوضع قانون خاص يضبط طريقة التعيين وإنهاء المهام.

سيدي الوزير،

عندي نقطة في الأخير، الجزائر اشترت بواخر من إيطاليا لنقل المسافرين عبر الولايات الداخلية.

يعني كانت هذه البواخر تسير بين الجزائر، بجاية، تيبازة، وهران، عنابة، اشتريناها، واستعملت لـ 15 يوما ثم توقفت، والسلام عليكم وشكرا.

26 - السيد محمد زكرياء:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

يأتي مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وقد عرفت الجزائر أزمات مختلفة لا تكاد تتعافى من إحداها حتى تأتي أخرى ومع هذا فإن الجزائر استطاعت أن تواجهها بفضل مجهودات الدولة وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية وكذا الجيش الوطني الشعبي، والمواطنون المخلصون.

إن هذا المخطط وإن بدا طموحا إن لم نقل خياليا ليس مستحيل التطبيق ولو جزئيا كما يقال (وما لا يدرك كله لا يترك جله) ذلك متى توفرت الظروف الأخلاقية والمعنوية الأساسية ومتى خلصت النوايا ومتى ساهم الجميع في إنجازه ولم يقولوا «إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون» وقالوا من باب الإنصاف «أن لا تزر وازرة وزر أخرى» ومتى قام كل منا في مستوى ولايته بتوعية من انتخب لصالحه ليعلم أن له واجبات أخرى تتمثل في المساهمة لرفع راية هذا الوطن المفدى.

سيدي الرئيس،

يقترح هذا المخطط 5 فصول هامة وتدخلي يقتصر على اثنين منها:

الفصل الأول، يتعلق بتعزيز دولة القانون والحوكمة. هذا الموضوع طالما تحدثنا

عنه سابقا إلا أن دار لقمان على حالها رغم بعض التحسينات الملموسة الأخيرة التي لاتنكر بفضل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في بعض القطاعات إلا أن ذلك لا يرقى إلى المستوى المطلوب مما أحدث تذمرا لدى المواطنين، إن على مستوى العدالة أو الإدراة أو التوظيف وغير ذلك وكثيرا ما يكون ذلك راجعا إلى فرملة مبادرات المسؤولين مخافة أن يحاسبوا عليها ما لم تحرر هذه المبادرات في مختلف المستويات.

ونسجل بالمناسبة بكل ارتياح مبادرة الرئيس رفع التجريم عن التسيير على أن يتم ضبطه وتقنينه بإحكام.

في موضوع العدالة:

يلاحظ حاليا اكتظاظ ملحوظ على مستوى السجون وإقامة عدد معتبر من المراكز لذلك وهذا دليل على فشل منظومتنا التربوية وتخلي الأولياء والمجتمع إلا من رحم ربك، عن التنشئة الصحيحة لأولادهم وعلى الضغوطات النفسية التي يتعرض لها هؤلاء المنحرفون وعلى آفة المخدرات التي استفحلت بصفة رهيبة لدى الشباب مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة للحيلولة دون تفاقمها خاصة في هذه الظروف. ونتمنى أن تساهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر تجاه المغرب في تراجع رواجه في بلدنا.

وفي موضوع المخدرات ورغم خطورتها واستفحالها، وقد ضربت هذه الآفة أطنابها لدى الشباب وحتى الصغار والنساء فإنه لم ينل من هذا المخطط كما يبدو إلا سطرا ونصف.

سيدي الوزير الأول،

فيما يخص سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات:

لقد أكد هذا المخطط باهتمام الحكومة على أمن الأشخاص والممتلكات طبقا لما جاء في الدساتير السابقة وهذا ما يبعث على التفاؤل والاطمئنان.

ويجرني الحديث بالمناسبة عن ما وقع في وادي ميزاب في أحداث غرداية من اغتيالات ومساس بحقوق الأشخاص والممتلكات واعتداءات وسرقات وحرق وهدم إلا أن ذلك لم يحض إلى حد الآن – مع الأسف – بالاهتمام المطلوب رغم بشاعة هذه الأحداث.

تحتاج هذه الولاية إلى لفتة خاصة من طرف الحكومة وأذكر على سبيل المثال لا الحصر الجانب الفلاحي.

ومن المعلوم أن ولاية غرداية تحظى بإمكانيات فلاحية هامة إلا أنها تعاني من مشكل المياه رغم ما قامت به الدولة من إنجاز آبار لذلك إلا أنها تفتقد إلى العتاد الفلاحي لاستغلالها.

وهذا ما يعطل توزيع الأراضي غير المستغلة على الفلاحين بعنوان الامتياز، ويعطل كذلك الإنتاج الفلاحي الهام للولاية، الرجاء سيدي وزير الفلاحة إيجاد حل لهذا المشكل.

أخلقة الحياة العامة:

إن المواطن الجزائري الأصيل يدرك أن أي مخطط لا يؤخذ بعين الاعتبار التكوين البشري الواعي (بما فيهم جاليتنا في الخارج) وإعطاء الأهمية البالغة للمبادئ الأخلاقية السامية التي جاء بها ديننا الحنيف، والقيم التي ميزت الثورة التحريرية وإذكاء الحس المدني ودون معالجة الانحرافات التي نشاهدها كالمحاباة والمحسوبية والجهوية والفساد سوف تعتريه مختلف العقبات ونتائجها غير مضمونة لأن السلوك السوي والإخلاص وحب الوطن هم ضمان عزة الشعوب مصداقا لقول الشاعر:

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم

فأقم عليهم مأتما وعويلا

كما أن إعادة التأسيس للعمل المحلي وإعطاء الأهمية للمجتمع المدني خاصة في الميدان السياسي يتطلب الاستعانة بهيئات الأعيان في مختلف مناطق البلاد نظرا للتأثير الذي يتمتعون به لتعزيز الاستقرار المدني والسياسي.

الفصل الثاني، يعنى بالموضوع الاقتصادي والمالي:

لقد كشفت الأزمة أن كل نظام اقتصادي يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته وقيمه وأخلاقه ومع الواقع الدولي الاقتصادي بعد الحرب الباردة مآله الفشل والتبعية خاصة مع تراجع مداخيل المورد الأساسي أي المحروقات.

وعليه فإننا ندعو:

1 – للإسراع في تفعيل الميكانيزمات الفعالة التي جاء بها هذا المخطط لمحاربة الإشكالات المعرقلة للأعمال التجارية والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وهي البيروقراطية وقد أناخ سوءها بكلكله على مختلف القطاعات.

2 – التحكم الأمثل في الإنفاق العمومي وترتيب الأولويات.

3 – إعادة أساليب التعامل مع بلدان العالم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) لما لها من أثر على النمو الاقتصادي وعلى الإنتاجية ونقل المعرفة والتكنولوجيا والانفتاح التجاري خاصة الصادرات، شرط تنقية مناخ الأعمال.

4 – عدم التركيز في العمل الحكومي على المنظور المالي الذي يعتمد على الأرقام عند تنفيذ البرامج بقدر ما يتطلب إلى الإنجازات الميدانية القابلة للقياس من طرف المواطن.

5 – التريث في تطبيق عمليات رفع الدعم على المواد الاستهلاكية إلا بعد التأكد اليقيني من التصنيف رغم أهمية القضية التي تنزف المدخرات المالية للبلد لأن عواقبها حاليا ستكون خطيرة إلا إذا سلكت الحكومة أسلوب التدرج خاصة ونحن على أبواب الانتخابات المحلية.

شكرا والسلام عليكم.

27 - السيد محمود قيساري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والسلام عليكم وعلى الحاضرين.

أولا، الله يرحم شهداء الثورة ويرحم شهداء وضحايا الوباء، دون أن ننسى، الله يرحم المجاهد عبد العزيز بوتفليقة

أولا: نبدأ بالفصل بين السلطات.

سيدي، نلاحظ فيما سبق تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وازدراءها بكل ما تحمله الكلمة من معنى. كانت السلطة التنفيذية هي كل شيء وما عداها من السلطات سواء السلطة التشريعية أو السلطة القضائية لا شيء.

ولهذا نريد إعادة بناء التوازن وإعادة بناء الفصل بين السلطات بما يخدم الاستقرار في بعده الاستراتيجي.

تعزيز دولة القانون، لقد تطرقتم إلى دولة القانون، ومن هنا ننطلق إلى قانون الجمعيات والأحزاب وأخص هنا بالذكر الإدارة، وألح، يعني وزارة الداخلية، حيث نُذكّر وزارة الداخلية أن كل الأحزاب هي ملك لمناضليها وليس للإدارة أي رأي في ذلك، إلا بما يمليه القانون، لهذا نشدد أن هذا يدخل في صلب العمل الديمقراطي ويعني، إذا ذاب هذا التوازن وتدخلت الإدارة في الأحزاب بشكل غير ديمقراطي فهذا يضر بالبعد الديمقراطي للجزائر ويضر بصورة الجزائر في المحافل الدولية، ويصورها بأنها دولة شمولية.

ولهذا نلح على ضرورة أن تكون الإدارة.. وأخص بالذّكر وزارة الداخلية أن تلزم الحياد في التعامل مع الأحزاب.

الشيء الآخر، ندعو أيضا إلى محاربة الكراهية والعنصرية والجهوية في برنامجكم، يجب أن تتطرقوا إلى ذلك.

سيدي، ندعوكم إلى محاربة التنظيم الإرهابي «الماك» وامتداداته الفكرية، خاصة لدى الكثيرين في مفاصل الدولة ومراكز صنع القرار، ناهيك عن الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وما ينبثق عنها من فساد وإفساد، ونحن نعلم يقينا أن هذا التنظيم سيقف رأسا في محاربة تجسيد مخططكم ومخطط السيد الرئيس.

سيدي، ندعو إلى إدراج حماية الصحافيين فكريا في ضرورة فتح ورفع هامش الحرية والتعبير الحر، العمل الديمقراطي وكذا الهامش الاجتماعي، حيث نرى الصحافي أصبح اليوم يعد فقيرا مهمشا ولا يتمتع بأي حماية اجتماعية.

الشيء الآخر، التكفل بعمال الشبكة الاجتماعية وتطرق زملائي إلى ذلك، ومتقاعدي الجيش وجنود الاستبقاء 18 + 6، هذا الملف الذي أصبح يعني يؤرقنا، أصبح مقلقا، ندعوكم إلى التكفل به بما تملكه الدولة من إمكانيات وفي حدود الإمكانيات المالية والمدخرات.

سيدي، ندعوكم إلى ضرورة رقمنة إدارة الضرائب، ندعوكم إلى ضرورة توسيع القاعدة الضريبية.

– رفع التجريم عن التسيير، هذا نثمنه وقد ثمّنه زملائي من قبل.

– الحد من تهاوي سعر الصرف، سيدي، العام السابق، يعني، رأينا التضخم بنسبة 15 % الرقم رهيب، في حين أن قيمة الواردات حوال 0% في الجائحة.

من هو المستفيد من ذلك؟ لقد تضررنا كثيرا وتضرر عموم الشعب بهذا التضخم المرتفع، نرجو أن يتوقف، ونرجو أن نعرف من هو وراء هذا التضخم.

نحن نعلم أن الأسباب غير المباشرة هي الأموال التي تدفع لشراء المخدرات وتجارة السلع التي لاتستطيعون مراقبتها؛ ولكن يجب التركيز ووضع اليد على السبب الحقيقي لهذا التضخم المستمر وانخفاض قيمة الدينار بشكل سريع ومتسارع والذي يضر ـ بطبيعة الحال ـ في نهاية المطاف الشعب الجزائري والمواطن الجزائري.

– نطالب أيضا بعدم إقحام رجال الأعمال وعدم إقحام رأس المال في التجاذبات السياسية.

سيدي الوزير، ندعوكم أيضا إلى:

– محاربة كل القوانين، ندعوكم أيضا إلى محاربة كل القوانين والإجراءات التي ترخص للاحتكار المقونن، الاحتكار غير المقونن نحاربه وهذا متفق عليه.

الاحتكار المقونن، أننا نعطي السيارات لأحد يستورد السيارات، وآخر يستورد السكر، وآخر يستورد الدقيق، آخر يأتي بالسماد الذي ينعكس على سعر البطاطا وبالتالي هذا الاحتكار هو الذي في نهاية المطاف يعمل رأسا على تفقير الشعب الجزائري.

ولهذا يجب محاربة الاحتكار المقونن، الاحتكار المدروس والمحروس، هذا من ناحية.

إضافة في مجال السيارات نرى ببساطة سعر السيارات، خاصة السيارات الفرنسية في الدول المجاورة تقدر بـ 90 مليون، وفي الجزائر تقدر بـ 400 مليون، أين الخلل؟ وهذا السؤال موجه ليس موجها بالضرورة... ولكن إلى السيد وزير التجارة.

لماذا السيارات، نفس السيارة تقدر بـ 90 مليونا في الدول المجاورة وعندنا 400 مليون؟

خيرا، يا أخي! نحن نعلم أن التقاليد وتصرف الشعب الجزائري، يأخذ (يقتصد) من قوت يومه لشراء السيارات لضرورتها، ولهذا من يسرق الجزائريين؟ ومن يسرق هذا الفارق؟

يجب فتح تحقيقات معمقة حول سبب الارتفاع غير المبرر لسعر السيارات، نحن نرى أن التضخم كان 15٪ وتدهور قيمة الدينار كانت 15٪، يعني أن المواد التي تدخل في إنتاجها مواد مستوردة أو المواد المستوردة كلها يجب أن ترتفع بـ 15٪ ونحن لاحظنا أنها ارتفعت بـ 200٪، فيها الارتفاع غير المبرر.

من يقف وراء هذه السرقة الكبيرة؟ والتي في نهاية المطاف لأن الاحتكار هذا – مازال عندي مداخلة ولكن – يعمل على تحريك الشارع، ويهدد الأمن القومي، يجب أن نقف في وجهه.

تكلم السيد الوزير عن الاكتفاء الذاتي، ألا تلاحظ السيد الوزير أن العجز في الاكتفاء الذاتي هو حصرا في المواد المدعمة، الدعم العمومي؟ لذا نطالب أن يكون الدعم موجها للفئات الهشة والفقيرة دون غيرها، لا يجب أن يدعم الأغنياء. لم يتطرق برنامجكم إلى سياستكم في مواجهة تغيّر المناخ والمحافظة على البيئة مع تحيين الدراسات للبنى التحتية بما يتماشى وتغيّر المناخ وإقحام مكاتب الدراسات في التحيين، هذه المكاتب التي كانت تعاني التهميش والحقرة وإنجاز المشاريع المهمة دون إشراك مكاتب الدراسات، يعني تهميش (العلم)، والكثير من الشباب الذين لديهم مكاتب دراسات لم يتحصلوا على اعتمادهم، وزارة الأشغال العمومية، وزارة البناء ووزارة الري، لا تتعامل مع مكاتب الدراسات والشباب ليس لديهم اعتماد، وهذا الانشغال رفع إلينا.

أخيرا، قبل أن أختم – لم يبق لي الكثير – السيد الرئيس – لم يتطرق برنامجكم إلى تنمية الجنوب ونحن ننتظر، صندوق الجنوب مجمد وأعطيتمونا وعودا، ونحن ماضون فيها، لرفع التجميد عنه، ولكن فعليا لحد اليوم، هو وصندوق الهضاب العليا مجمدان خاصة الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FSDRS).

أما في الشأن المحلي، فمازلنا.. –هذه آخر كلمة– فمازلنا نطالب بفتح مستشفى للحروق بمدينة الأغواط وهذا مطلب شعبي..

– الانطلاق في مستشفى 240 سريرا بـ آفلو.

– المطلب الثالث الذي طال انتظاره، تدشين محكمة قصر الحيران التي انتهت الأشغال بها وحتى التأثيث لاستحداث مناصب الشغل.

– كما نطالب بتهيئة المناطق الصناعية التي هي في حالة مزرية.

وفي الأخير، نرجو أن تأخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار مع أننا سنقبل المخطط.

عاشت الجزائر شامخة ومسلمة وكفى، والله المستعان وشكرا.

28 - السيد عبد الرحمان مدني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أهنئ السيد الوزير الأول وطاقم الحكومة، على الثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجمهورية في شخصكم، وكذلك بمناسبة حلول الدخول المدرسي، نتمنى للأسرة التربوية ولأبنائنا التلاميذ سنة موفقة مكللة بالنجاح.

سيدي الوزير،

بادئ ذي بدء، لا يختلف اثنان على أن هذا البرنامج الذي بين أيدينا مس جميع قطاعات وشرائح المجتمع في وعود وتعهدات من قبل الحكومة، والذي يسعى لتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية للخروج بالبلاد من الأزمة المعقدة والتي تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للمواطن.

سيدي الوزير،

إن تغيير الحكومات والوزارات لا يبدي انشغالات المواطنين مادام المسؤولون المحليون والمعنيون بالتعامل مع المواطن يعتمدون على نفس الأسلوب في مواجهتهم، فإنه لا يشعر بالتغيير الحقيقي لذا...

سيدي الوزير،

إن تذبذب الأسعار وارتفاعها العشوائي يؤكد على انعدام الاستراتيجية العمومية والأفقية. وعدم انسجام بين السلطات المركزية والمحلية في تطبيق القرارات الفوقية على المستوى القاعدي وجعل المواطن رهينة للسمسرة والعبث لمصدر قوته وحياته اليومية.

سيدي الوزير،

ننظر إلى المشاكل التي تعانيها من قطاع فلاحي ويتوجب علينا من تخصيص لقاء بين الفاعلين في مختلف الشُعب من مختصين وخبراء في قطاع الفلاحة هذا لإيجاد حلول مناسبة.

سيدي الوزير،

في ولاية سعيدة التي أمثلها في مجال الاستثمار رغم مجهودات الدولة في إنشاء منطقة صناعية جديدة وثلاث مناطق نشاطات علما أنها توجد منطقتان صناعيتان مهملتان.

فمن وجهة نظري أن تكون هناك استراتيجية فعالة تضمن التنسيق بين النشاطات الصناعية الخاصة بها خاصة في مجال الصناعات التحويلية في قطاع الفلاحة الذي يميز هذه الولاية حتى نضمن فعالية الاستثمار وتثمين المنتوج الفلاحي الذي تزخر به.

سيدي الوزير،

قطاع آخر وهو قطاع الأشغال العمومية، استفادت ولاية سعيدة من الشطر الأول من الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين سعيدة والبيض والذي يبلغ طوله 20 كلم، نرجو استكمال الشطر الثاني بمسافة 18 كلم حتى يتسنى لنا القضاء على النقاط السوداء، بما كان يسمى سابقا بطريق الموت.

إضافة إلى أن ولاية سعيدة تعيش عزلة من ناحية استقطاب المستثمرين، لذا نرجو من سيادتكم النظر في هذا المشكل وذلك بربطها بالطريق السيار شرق – غرب.

وعن مجال السكن، وبعد زيارة الوزير السابق ومدير وكالة عدل ووضع حجر الأساس لمشروع 227 مسكنا بصيغة عدل، لم تنطلق الأشغال إلى يومنا هذا، نرجو منكم تخصيص حصة إضافية من سكنات عدل وذلك للطلب الكبير وكذلك صيغة السكن الاجتماعي نظرا للمستوى المعيشي للمواطن.

فيما يخص قطاع التربية، نحيطكم علما أنه تم دراسة مشروع بناء ثانوية ببلدية عين السلطان لذا نرجو منكم منح الغلاف المالي لإنجاز مؤسسات تربوية ببلدية بوثابت التي تفتقد لثانوية هي الأخرى حتى ننهي معاناة التلاميذ والتنقل للدوائر المجاورة.

قطاع لا يقل أهمية عن القطاعات السابقة وهو قطاع الصحة.

لا يفوتنا أن نشكر سكان سعيدة على الهبة التضامنية التي قاموا بها من أجل اقتناء مولد أكسجين ومن خلالهم أشكر كل الجيش الأبيض على المجهودات المبذولة.

سيدي الوزير،

إن قدرة استيعاب مستشفى الأمومة والطفولة حمدان بختة لم تعد تلبي الغرض لذا نسجل إنجاز مستشفى آخر والسلام عليكم، شكرا.

29 - السيد محمد عرباوي:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس المحترم،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من مقامنا هذا ومن هذا المقام الموقر نبارك للحكومة بمختلف طواقمها الوزارية، وعلى رأسها الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الثقة الكبيرة التي وضعها فيكم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

كما نثمن مخطط عمل الحكومة المرتكز خصوصا حول الاهتمام بالاقتصاد لدفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، وذلك من خلال الإنعاش الاقتصادي وتدعيم الأشخاص المساهمين فيه من القطاعين الخاص والعام للخروج السلس من التبعية للريع النفطي، ونحن نرى ذلك من المنظور الاستراتيجي، حيث أكبر اقتصادات العالم قائمة على القطاع الخاص والشراكة أحيانا مع القطاع العام، ولكن هذا ليس بالأمر الهين، وخصوصا وجود القطاع الموازي أو ما يُعرف بالسوق السوداء خارج إطار هذه المعادلة، وعليه نحن ندعو لتظافر الجميع، بما فيهم مختلف أشخاص المجتمع المدني، وندعو الله التوفيق والسداد لإنجاح هذا المخطط، ولكن بالمقابل دعوني أركز على بعض النقاط وبعض المطالب التي أرى لها أهمية كبيرة في مسار التنمية.

1 – لقد انخفضت قيمة الدينار، ومعه انخفضت بشدة القدرة الشرائية للمواطن، كما اتسعت دائرة البطالة وازدادت دائرة الفقر اتساعا، على الرغم من انتعاش الصادرات خارج إطار المحروقات. وعليه، أدعو الحكومة إلى إنجاز مخطط استعجالي للحيلولة دون تفاقم هذه الأخيرة.

2 – نظرا لاستفحال ظاهرة عدم وجود احتياط مالي لدى السلطات المحلية كصندوق محلي احتياطي لا مركزي خاص بالإصلاحات البسيطة للأملاك العامة، مثل الساحات العمومية، الإدارة العمومية والطرق أحيانا، فإنني أدعو الحكومة لإنشاء مثل هذه الصناديق كخزينة ماليا احتياطية لا مركزية، تستفيد منها الولاية في إصلاح الأضرار البسيطة التي تلحق الأملاك العامة، وهذا يدخل كذلك في إطار ترشيد النفقات، حيث هذه الإصلاحات تطيل من عمر هذه الأملاك.

بالمناسبة، معالي الوزير، هناك دول أقل شأنا منا وعندها صناديق وخزينة محلية... لحل تلك الأمور البسيطة ونجحت، نحن غارقون من أجل ساحة عمومية يجتمع فيها المتقاعدون، الطرقات ممتلئة، وعندما تتكلم مع مسؤول يقول لك لا توجد أموال تتكلم مع رئيس بلدية يقول لك لا توجد أموال، بودنا أن يكون صندوق لخزينة ولائية هو الذي يتكفل بهذه المشاكل البسيطة للولاية وشكرا.

3 – من باب الترفيه الاجتماعي للشباب، أدعو إلى توجه الحكومة مستقبلا نحو سياسة تشييد المسابح البلدية كمفر من الحر الشديد الذي أصبح يجتاح الوطن عامة وغليزان خاصة وفي هذه السنين الأخيرة ويعد ذلك خدمة اجتماعية لمن قدرتهم الشرائية لا تسمح لهم بالاصطياف.

معالي الوزير، أنتم تعرفون غليزان وحرارتها ويمكن أن نقول إنها ولاية نائية، وإذا تحدثت عن البلديات النائية، أنت تعرفها، أتكلم عن الرمكة، أتكلم لك عن حي التشكالة، أتكلم لك عن سوق الحد، أتكلم لك عن وادي السلام، لا يوجد مسبح بلدي لهؤلاء الشباب وهاته الشبيبة وهؤلاء الشباب لا بأس بهم، عندهم طاقة وتستطيع الجزائر أن تنجح معهم لا تنسى، سيدي الوزير، غليزان كان عندها البطل الإفريقي في السباحة.

الحرارة وليس لديهم مكان ليجتمعوا ويجلسوا والمسبح في ذلك الوقت لم يكن موجودا.

معالي الوزير، خذوا هذه بعين الاعتبار، بارك الله فيك.

4 – أطلب وبإلحاح شديد من الحكومة رفع التجميد عن التمويل المالي لمنطقة النشاطات بسيدي أمحمد بن عودة ولاية غليزان، حيث أن هذه المنطقة المتربعة على مساحة 50 هكتارا سوف تزيد من قوة النشاط الاقتصادي بالولاية وتساهم في الناتجين الوطني والمحلي، ناهيك عن التنمية المحلية للمدينة التاريخية سيدي امحمد بن عودة، حيث أن كل الدراسات الميدانية منجزة، ولا ينقص إنجازها العملي سوى رفع التجميد عن غلافها المالي المقدر بـ 650 مليون دينار.

هذه البلدية سيدي امحمد بن عودة معزولة وتقع في مكان لوحدها يعرفها الناس وكل الوطن، معروفة بدعوة سيدي امحمد بن عودة كسكس سيدي امحمد بن عودة، 50 هكتارا. الدراسات منتهية، كل شيء موجود، يبقى فقط أن يرفع عنها التجميد، نحتاج غلافا مالي بـ 650 مليونا والمستثمرون مستعدون والشباب مستعدون بودنا أن نسهل الأمور.

نحن نثمن توجه وزارة الثقافة والسيدة الوزيرة المحترمة نحو الصناعة السينمائية، وخصوصا تحرير مجالها للقطاع الخاص، ولكنني أقف عند نقطة بعث رئيس الجمهورية لإنتاج فيلم القائد العالمي الأمير عبد القادر، حيث أدعو وزيرة الثقافة إلى مزيد من التمهل قبل الانطلاق في إنتاج هذا الفيلم التاريخي الهام الذي يمثل تاريخا عظيما لبلد عظيم، فأبسط الأخطاء من شأنها الإنقاص من قيمة الجزائر قبل الإنقاص من قيمة هذه القامة النبيلة التي قدمت تشريفا كبيرا للجزائر. وعليه، نحن ننصح كذلك بحسن اختيار من يمثل الأمير عبد القادر، على أن يكون ذا سمعة عالمية كبيرة، حتى يصبح تاريخ الدولة الجزائرية العظيمة عالميا وليس فقط وطنيا.

وبارك الله فيكم وشكرا على كرم الإصغاء.

30 - السيد وحيد فاضل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،
زميلاتي، زملائي، في مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتضمن مخطط عمل الحكومة، جملة من المحاور تسمح بالتكفل بعدة قضايا وطنية ويتميز هذا البرنامج بتدابير وإجراءات من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للبلاد في ظل تقليص الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

غير أن هذا المخطط لا يحدد الرزنامة الزمنية لتطبيقه وعلى الأظرفة والمصادر المالية التي تسمح الإنجاز التدريجي للأهداف المسطرة في هذا المخطط والتي نستطيع مشاهدتها في أرض الواقع لأن طالما سمعنا وعودا في الماضي نتنبأ بتنويع الاقتصاد والابتعاد من التبعية للمحروقات.

إلا أن لازال اقتصادنا رهينة بنسبة فائقة لأسعار المحروقات.

فالواجب يكمن في وضع نمط اقتصادي جديد مبني على نظرة استشرافية موضوعية تتماشى والمتطلبات الموضوعية المالية الآنية دون التخلي عن المكاسب الاجتماعية المحققة لضمان انتقال مرن نحو منظومة اقتصادية عصرية.

تتحرر من التبعية للمحروقات والبحث على الحلول الملائمة للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى. وهذا يقتضي أخذ قرارات جريئة وتطبيق بكل صرامة المخطط الاقتصادي وتمويل برامج تنموية ذي مردودية عالية وبعث في نفس الوقت نموذج اقتصادي ناجع مبني على استرجاع قيمة العمل وإرساء قوانين لتحفيز الاستثمار المنتج خلاق للثروة ومناصب عمل لإعطاء الأمل للشباب وتقليص نسبة البطالة وخلق ديناميكية اقتصادية تنافسية آخذين بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في نسبة التضخم التي قلصت في الآونة الأخيرة القدرة الشرائية للمواطن.

كما نشاهد تدهور العملة الوطنية، حبذا لو تعطونا ـ سيدي الوزير الأول ـ لمحة عن الإجراءات التي تعتزمون تنفيذها على المدى القصير والمتوسط. من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن ووضع حد لتدهور العملة الوطنية.

يجب كذلك التركيز – حسب رأيي – على القطاع الفلاحي الذي يعد النشاط الأهم للسماح بانطلاقة اقتصادية خلاقة لثروة دائمة ومصدر مهم للعملة الصعبة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية.

فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة ومتنوعة تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية منتجة بعيدة على المؤسسات الوهمية الطفيلية التي ترتكز على المضاربة.

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي ـ سيدي الوزير الأول ـ يمكننا حقيقة الاكتفاء الذاتي والابتعاد الحقيقي من التبعية للمحروقات.

من الواجب كذلك أن نضع ميكانزمات لنجاعة من أجل إصلاح المنظومة الجبائية والبنكية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي باتخاذ قرارات صارمة وجريئة حتى إذا اقتضى الأمر تغيير الكتلة النقدية وهذا تفاديا لتكديس الأرواق النقدية. والتأكيد على رفع التجريم على فعل التسيير لحماية الإطارات الوطنية النزيهة من جهة، والسماح لتطبيق مخطط عمل الحكومة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة التي أتشرف بتمثيلها. فهاته الانشغالات حلولها مركزية وليست محلية.

فهذه الانشغالات تتمثل في قطاع الطاقة، حيث المطلوب رفع التجميد عن مشروع يتعلق بالغاز الطبيعي للجهة الغربية للولاية مع العلم أن ولاية سكيكدة ولاية تفتخر بوجود منطقة صناعية هامة يتم من خلالها تصدير الغاز، ولكن نسبة الغطاء من مادة الغاز تعتبر ضئيلة بالنسبة للمعدل الوطني.

الانشغال الثاني، المدينة القديمة تنهار، ما يسمى بحومة الطاليان (quartier Le napolitain) هو قلب المدينة حيث نشاهد يوميا انهيار لبعض العمارات وما ينتج عنه من مؤسسات ونحن نشاهد ونرى ما يحدث.

قد تم العقد مع شركة إسبانية (AKIDOS) لإعادة الاعتبار لهذا الحي وتم بعد ذلك فسخ العقد.

فالمطلوب سيدي الوزير الأول، تشكيل وفد وزاري له علاقة بهذا الموضوع لإنقاذ ما تبقى من هذا الحي العتيق وإيجاد الحلول الملائمة لهذا الوضع.

شكرا بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

31 - السيد أحمد بناي:

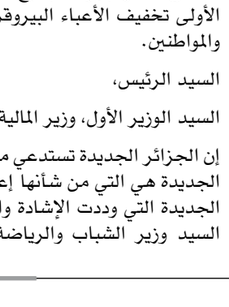

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نهنئ أعضاء الحكومة الموقرة على نيلهم ثقة السيد الرئيس ونتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

لقد جاء مخطط عمل الحكومة حاملا استراتيجية العمل الحكومي الموافقة لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتعهداته 54 وعليه فحكومة السيد أيمن بن عبد الرحمان تحمل حلم الجزائريين في البحث عن بدائل يمكن تجسيدها من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي على الرغم من صعوبة المأمورية في ظل وضع صحي فرضه وباء كورونا المميت ضرب جميع الدول البسيطة فهزّ الاقتصاد العالمي هزا وأثّر في مختلف مناحي الحياة.

السيد الرئيس،

لقد انتفض الشعب في 22 فبراير 2019 وتم انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في انتخاب 12 ديسمبر 2019، جرت في كنف الديمقراطية والنزاهة والشفافية.

ومنذ ذلك التاريخ، عكف السيد رئيس الجمهورية على فتح ورشات كبرى تجلت في إجراء مراجعة عميقة للدستور.

دستور زكاه الشعب الجزائري في غرة نوفمبر من العام 2020.

وأما ثاني المحطات الهامة في المسار المؤسساتي في الجزائر الجديدة، فكانت تشريعيات 12 جوان الماضي في انتظار إجراء انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة نهاية شهر نوفمبر 2021 لنستكمل بناء الصرح المؤسساتي على المستويين الأفقي والعمودي.

دون نسيان تشكيل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء، لنعرّج بعد ذلك وبتظافر جهود الجميع نحو ورشات إصلاحية وتغييرات تكون غايتها الأولى تخفيف الأعباء البيروقراطية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الجزائر الجديدة تستدعي ممارسات وسلوكات جديدة، ذلك أن الممارسات الجديدة هي التي من شأنها إعادة الثقة بين الشعب ودولته. ومن الممارسات الجديدة التي وددت الإشادة والتنويه بها هي الاعتذار الرسمي الذي قدّمه السيد وزير الشباب والرياضة عما طال فوجا من رياضيي ذوي الهمم،

العائدين من طوكيو بعد مشاركتهم الباهرة والجبارة وتشريفهم للراية الوطنية.

وأؤكد أن سلوك الاعتذار هذا، فضلا عن كونه جبرا للخواطر فإنه سلوك حميد ونابع عن معدن أصيل وبطانة صالحة.

بخصوص ملف الذاكرة، يتعين التنويه بالبعد الجديد الذي بلوره السيد رئيس الجمهورية في التعاطي مع ملف الذاكرة الوطنية للجزائريات والجزائريين كان آخرها تدشين النصب التذكاري المخلد لتضحيات وبطولات المنفيين الجزائريين إلى أقاصي الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي الغاشم بمناسبة الذكرى 59 لاسترجاع السيادة الوطنية. في دلالة بينة وواضحة وإشارة بالغة على احتضان الدولة لأبنائها وفي خطوة مصالحية أخرى مع جميع أبناء الوطن في الداخل والخارج.

بخصوص الاستثمار في الرأسمال البشري، إن خير الأمور العلم وأنه أهم كل مهم كما أن ثمرته في الدنيا والآخرة ولما كانت العلوم لا تنتشر في عصر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله.

وفي الأمثال الحكيمة، يقال: الناس على دين ملوكهم، فإنني أثمن وأنوّه بقرار السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي بإنشاء مدرسة عليا للرياضيات ومدرسة عليا للذكاء الاصطناعي ذلك أنه وبواسطة مثل هكذا مدارس تقوى شوكتنا ويشتد عودنا.

بخصوص رقمنة الإدارة: تنحو الإدارة في الجزائر الجديدة بخطى ثابتة ونحو مزيد من العصرنة والرقمنة وهو الأمر الملاحظ في العديد من القطاعات الوزارية كالتربية الوطنية، التعليم العالي، الداخلية، العدل، التجارة.

كما أن استحداث وزارة الرقمنة والإحصائيات من شأنه تبسيط كثير من الأمور، فضلا عن كون رقمنة الإدارة هي وسيلة للشفافية في تتبع حركة الأموال وملفات الأشخاص على حد سواء، وكذلك القضاء على التلاعبات والتصريحات الكاذبة بخصوص السياسة الخارجية.

ترتكز عقيدة السياسة الخارجية على مبادئ وأسس ثابتة يعلمها العام.... مبادئ لم تحد عنها الجزائر أبدا كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم قبول تدخل الغير في شؤوننا الداخلية، وهنا أجدد التأكيد على ما جاء في قرار مكتب مجلس الأمة المؤيد لقطع العلاقة الدبلوماسية مع المملكة المغربية بسبب السياسات العدائية المندفعة وغير المدروسة للنظام المخزني الذي أضحى يتبنى منطق البهائم السارحة نظام لا يميز بين تقرير مصير شعب مضطهد وبين شعب يعيش في أرض واحدة لدولة ذات سيادة.

ضف إلى ذلك نظام أضحى يجاهر وبصفة علنية بتغذيته للمنظمات وكيانات إرهابية.

الجزائر ستبقى شامخة، سامقة رغم كيد الكائدين، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

32 - السيد محمد سالمي:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السلام على الجميع.

السيد الوزير الأول،

في البداية، أتقدم إليكم بخالص التهاني على الثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتعيينكم وزيرا أول؛ تمنياتي لكم ولجميع الطاقم الحكومي بالتوفيق في تأدية مهامكم لخدمة الجزائر.

السيد الوزير الأول،

سأحاول اختصار مداخلتي في عدد من العناصر تخص مختلف القطاعات الوزارية في شكل انشغالات وتساؤلات وطنية ومحلية تتعلق بالدائرة الانتخابية التي أمثلها وهي ولاية تندوف.

نثمن توجه الدولة لاستغلال «المنجم النائم» (غار جبيلات) ونطالب بإعداد سياسة التشغيل الخاصة بهذا المعمل حتى لا نقع في المشاكل التي وقعت في ولايات جنوبية أخرى، على أن تستفيد منه المنطقة بأولوية قصوى، خاصة من ناحية التنمية والتشغيل.

الإسراع في إنجاز خط السكة الحديدية بشار – تندوف للحفاظ على الطريق الوطني رقم 50 باعتباره الشريان الوحيد بالنسبة لولاية تندوف.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرهون حتما بوجوب سن قوانين تحمي المسيرين وتحي روح المبادرة لديهم في إطار قانوني (الصفقات العمومية، قانون الاستثمار، قانون التصدير... إلخ).

نطلب من السيد الوزير الأول:

– إصدار تعليمة لفرض مراقبة الملف الأصلي عند استقرار أي صفقة عمومية وذلك لمحاربة ظهور مؤسسات وهمية.

– عصرنة البنوك وتوسيع انتشارها داخل الوطن وخارجه قصد تشجيع الاستثمارات الداخلية والتصدير.

– نلفت انتباه السيد الوزير الأول إلى ظاهرة أخرى تعرقل التصدير وحتى الاستيراد، وتتعلق بعدم تنظيف الموانئ من الرمال والترسبات في أحواضها كما هو الحال على سبيل المثال في ميناء مستغانم الذي كان عمقه 13 مترا فأصبح حاليا 7 أمتار!! وهي نفس الظاهرة التي تعاني منها معظم السدود.

– تفعيل البطاقية الوطنية للمعوزين وذوي الدخل الضعيف حتى يذهب الدعم مباشرة إلى مستحقيه، وهو مطلب سبق أن تعهدت به الدولة سابقا، أين وصلت هذه العملية دون التشهير بهم؟

نثمن ما ورد في مخطط عمل الحكومة في مجال تعزيز العلاقة التكاملية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الورق، غير أن الواقع هو غير ذلك في بعض القطاعات حيث نتمنى ألا يبقى ذلك مجرد كلام أو حبر على ورق، وأقصد بالذكر وزارة الداخلية التي يصعب الوصول إليها أو حتى تحديد موعد مع السيد الوزير أو إطارات الوزارة، رغم تكرار المحاولات أكثر من مرة، وكنت أتمنى أن يكون حاضرا أمامي حتى يسمع وكذلك المدراء العامون للمؤسسات الوطنية، وخاصة المدير العام لشركة الكهرباء والغاز. وفي هذا الصدد، أشكر تجاوب الوزير الأول وبعض الوزراء من خلال التجاوب والتعاون معنا في إيصال انشغالات المواطنين.

المسألة الأخرى هي مسألة الترتيب البروتوكولي، معالي الوزير الأول، في الجزائر الجديدة...

هل يعقل أن يرتب عضو مجلس الأمة أو ممثل مجلس الأمة، المؤسسة دستورية، في المرتبة الثامنة بعد ممثل الوالي أو رئيس المجلس الشعبي الولائي والأجهزة الأمنية حتى يمثل عضو مجلس الأمة؟

وجود صعوبات في تصدير بعض المواد التي حققنا فيها فائضا في الإنتاج، وأذكر على سبيل المثال مادة الإسمنت، لدينا فائض يقدر بـ 20 مليون طن سنويا، حيث تواجه عملية تصديره عدة عوائق منها:

– ضعف قدرة التخزين على مستوى الموانئ،

– ارتفاع أعباء الشحن وغيرها،

– مشكل تحديد السعر وضبطه، في ظل سيطرة شركة لافارج الفرنسية التي تبيع (37 دولارا للطن)، ويظنون أن فرنسا تصدر لفرنسا.

المؤسسات الوطنية غير قادرة على تخفيض السعر دون 37 دولارا للطن، مخافة اللجوء إلى المحاكم، أي مسؤول لشركة وطنية يخفض عن ذلك السعر الذي تبيعه فرنسا لفرنسا يدخله الشك.

وفي كل مرة نسمع ونرى أن بعض المؤسسات العمومية تطلب قروضا ومساعدات من الخزينة العمومية وتتحجج بقربها من الإفلاس!! مثل شركة الخطوط الجوية، سونلغاز، الجزائرية للمياه، شركات البناء مثل باتيميطال... إلخ. من الشركات الوطنية لماذا لا تفي الدولة بالتزاماتها وتسدد مستحقات هذه الشركات وما عليها من ديون تجاهها وبالتالي تعفيها من طلب القروض وتحميها من الإفلاس. للعلم معالي الوزير الأول أن ديون الشركات العمومية

تفوق عدة مرات القروض التي استفادت منها.

مع العلم أيضا أن الإدارة تتسبب في غالب الأحيان في إفلاس هذه الشركات بسبب عدم تسوية وضعيتها وعدم التزامها ووفائها في تسوية الصفقات الممنوحة لها في إطار الاستعجال مما يترتب عليه نتائج سلبية.

إن تأخر الرقمنة خاصة على مستوى الخزينة العمومية أثر سلبا على عملية تحويل المستحقات المالية من ولاية إلى أخرى التي تستغرق أكثر من شهر، في حين أنه في العالم تحول أموال طائلة من قارة إلى أخرى في رمشة عين معالي الوزير.

وجوب رفع التجميد عن اعتمادات الدفع الخاصة بالمشاريع التنموية في جميع الولايات لما لها من تأثير سلبي على المؤسسات المتعاملة والعمال والاقتصاد بصفة عامة.

السيد الوزير الأول،

ما المعنى الاقتصادي من تجميد المشاريع التنموية التي تكون فيها نسبة الإدماج الوطني أكثر من 98٪، فهذا ما نسميه الإرهاب الاقتصادي، لأننا بهذه الطريقة نغلق مصانعنا ونوقف الإنتاج الوطني ونسرح العمال ونعود إلى نقطة الصفر.

– إعادة النظر في إنهاء وتعيين إطارات الدولة.

السيد الوزير الأول،

هناك حقيقة متفق عليها وهي تأخر التنمية في مناطق جنوبنا الكبير ويعد أحد أهم أسبابه هو ضعف التأطير ونقص الكفاءة والتجربة لدى الإطارات معالي الوزير (فرنسا الاستعمارية جربت فينا النووي وأنتم تجربون فينا مدى نجاعة الإطارات الفاشلة).

– إعادة النظر في قانون 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية 2020 المتعلق بالرسوم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة.

– هل يعقل أن صاحب محطة البنزين ومحطة إنتاج الخرسانة، في أقصى الجنوب يسدد مثله مثل صاحب محطة حيدرة على سبيل المثال؟ هذا لا يتماشى مع سياسة الدولة في تشجيع المستثمرين في الجنوب، نحن ـ معالي الوزير ـ الدولة تخفض الضريبة وفي البيئة لا تخفضون...

– أين محل المناطق الحدودية في مخططكم هذا؟

الإسراع في إصدار مرسوم الإنشاء الخاص بالمعهد الوطني للتكوين المهني خلال الدخول الاجتماعي 2022-2021، حيث تم الانتهاء من إنجازه بنسبة 100٪...

– (نطلب تمكين الإطارات من أبناء الولاية في التعيينات في الوظائف العليا للدولة (وزراء، ولاة، سفراء، قناصلة، مدراء عامون..إلخ).

– رفع التجميد عن صندوق دعم الجنوب والهضاب العليا.

– نطلب إنشاء مركز أبحاث لتطوير الثروة الوطنية الاستراتيجية (المهملة حاليا) المتمثلة في شجرة الأرغان المتواجدة في الولاية.

– تخفيض المجال الجمركي الحالي.

– الإسراع في وضع منطقة التبادل التجاري الحر المنشأة حاليا في ولاية تندوف.

– في مجال الصحة؛ نطلب من الحكومة عند اقتناء التجهيزات الطبية اعتماد معيار أحسن عرض بدلا من أقل سعرا، لأن هذه الأجهزة تخص صحة وسلامة المواطن ، وكما يقال بالعامية: « لي يعجبك رخصو تخلي نصو « .

– نطلب تسجيل إنجاز مشروع مستشفى 120 سريرا بتندوف الذي تم إعداد دراسته.

– تسجيل عملية إنجاز مركز تصفية الدم بتندوف، حيث تم إنهاء مرحلة الدراسة.

– تدعيم ميزانية المستشفى المختلط الوحيد بالولاية.

– رفع التجميد عن الحي الجامعي 500 سرير، نظرا للضغط الذي أصبح يعاني منه الحي الجامعي المختلط.

– تسجيل برنامج سكني معتبر بنمط السكن الاجتماعي الإيجاري، باعتباره الصيغة المفضلة لدى سكان الولاية.

– دراسة إمكانية جلب الماء من المحيط الأطلسي عبر موريتانيا، في إطار التعاون والتكامل الإفريقي.

– نثمن تخصيص الدولة لأموال ضخمة لقطاع الموارد المائية بولايتنا ولكن لا أثر لذلك في الواقع، فلا تنمية تحققت ولا مشاريع حققت الهدف المرجو منها بسبب سوء التسيير للمسؤول الأول على القطاع بولايتنا، الذي عمّر في منصبه أكثر من 8 سنوات؛ لهذا نطلب إيفادنا لجنة تحقيق في هذا الموضوع).

33 - السيد عبد النور درڤيني:

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم (أزول فلاّون) .

تتزامن مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة مع إحياء تاريخ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، التي كانت ضحية انقلاب غداة الاستقلال فالترحم على روح هؤلاء الرجال مناضلي الحركة الوطنية الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل استقلال بلادنا وبناء الدولة الجزائرية.

كما تتزامن مناقشتنا هذه الأزمة السياسية المتعددة الجوانب، فلا يختلف أحد منا عن طبيعة خطورتها وتعقدها، فنحن نعيش ظروفا جد صعبة بما فيها جائحة كورونا والحرائق التي عاشتها الجزائر منذ شهر فهي أحوج ما تكون إلى تغليب الحكمة وإرساء الهدوء..

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

من هذا المنبر وبهذه المناسبة، أضم صوتي إلى صوت حزبنا (FFS)، للتنديد بهذه السياسة الكل أمني التي انتهجها أصحاب القرار في هذه الظروف لمعالجة هذه الأزمة الخانقة، وكذلك باللجوء الممنهج للحلول الأمنية والإدارية لمواجهة المطالب الشعبية التواقة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فلا نرى من هذا القمع إلا من شأنه أن يغذي أكثر التوجهات المتطرفة ويزيد من حالة الاحتقان مما يؤزم الأوضاع أكثر، سأعيد هذه الكلمة إلا من شأنه أن يغذي أكثر التوجهات المتطرفة وأبرز ما أقول، يزيد من حالة الاحتقان مما يؤزم الأوضاع أكثر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أندد من هذا المنبر بهذه الاعتقالات التعسفية التي تلاحق المناضلين السياسيين النشطاء الجمعويين وحتى الصحفيين، فبالله عليكم – سيدي الوزير – الأول هل من المعقول أن يتهم أحد الموظفين في ديوانكم ومصالحكم بالوزارة الأولى الشاب مجاهد شفيق موظف شريف وموظف مثالي بجناية المؤامرة ضد سلطة الدولة وتهديد الوحدة الوطنية، ذنبه الوحيد هو المشاركة في مسيرة سلمية مع آلاف المواطنين والمواطنات؟ لذلك سنتوجه بسؤال لاحقا لوزير العدل، حافظ الأختام حول هذا الموضوع، وباقي سجناء الرأي الذين يعانون من هذا الاضطهاد القضائي والتعسف البوليسي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا أظن أنه من الممكن أن نبني أسس دولة الحق والحريات ومنظومة حكم جديدة بمثل هذه التصرفات وبتجريم العمل السياسي فلذلك نطلب منكم بهذه المناسبة بأخذ إجراءات سياسية استعجالية قصد إرساء أجواء الهدوء والطمأنينة بالإفراج الفوري لسجناء الرأي وفتح المجال السياسي والإعلامي وخاصة ونحن عشية استحقاقات انتخابية محلية.

كنت أنتظر في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد وعلى مختلف الأصعدة، أن تتضمن الوثيقة التي بين أيدينا والتي تحمل عنوان مخطط عمل الحكومة، عرضا مفصلا للأرقام حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وأنا أبحث في كل الوثيقة عن معطيات حول مؤشرات التغييرات التي تود الحكومة تحقيقها لتخرج ملايين الجزائريات والجزائريين من معاناة شاملة ومن وضع سياسي يبين غياب الرؤية والتصور، وضعف السياسات العمومية التي تعيد إنتاج الفشل على كل المستويات.

إن قراءتي المتعددة للوثيقة، تبين أننا أمام إعلان نوايا فيه الكثير من التسويف، إعلان نوايا دون ذكر لا الآليات ولا الرزنامة ولا الموارد التي يتم فيها تجديد هذه النوايا، كما أنه من الضروري التذكير أن هذه الوثيقة تمت صياغتها بشكل أحادي، دون فتح أي نقاش وطني يشارك فيه كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ودون فتح الإعلام العمومي أو الخاص بغية تقييم الوضع الخطير الذي وصلنا له ومن تسبب فيه وكيف يمكن أن نتفادى الانهيار الشامل الذي يهدد بلادنا.

إننا أمام وثيقة تظهر جيدا غياب استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة في صرف الموارد ومحددة في آجال التنفيذ والإنجاز، ناهيك عن عدم تقديم أية حصيلة لكل ما سبق.

فالحكومات تتعاقب ومراسم تسليم المهام بين الوزراء تتوالى، ولا يوجد أي تقييم وأية حصيلة، فنحن في مسار عنوانه استوزر واعبث ولا وزر عليك، لأن آليات الرقابة الشعبية والبرلمانية غير مفعلة، والمجتمع المدني محاصر والمواطنة النشطة مجرمة.

كما أن البرلماني يمكن أن يتكلم ولكن ليس له الحق أن يحقق ولا أن يمارس الرقابة على عمل الجهاز التنفيذي. إنني لن أخوض في التفاصيل التقنية للمخطط، لأن ذلك يتطلب وقتا كبيرا لا يمنحه لنا المجلس، ولكن المستعجل اليوم هو أن تقوم الحكومة بنشر كل الأرقام لتعرف الجزائريات والجزائريون حقيقة الوضع والمتسببين فيه كأشخاص وكسياسات، وإمكانيات تجاوز ذلك.

إن الأزمة التي نعيشها ليست تقنية بل سياسية بامتياز، سياسة تتطلب رؤية واستراتيجية ومخطط ورقة عمل لأن الأزمة تتفاقم وقد تتعقد، وهي تتطلب إجابات سياسية وليست إدارية ولا أمنية، إجابات تجسد بقرارات سياسية صريحة وشجاعة بهدف ضمان انتقال سياسي ديمقراطي سلمي وسلس وبهدف بناء دولة الحق والقانون.

الدولة التي تجعل المواطن يؤدي كل واجباته ولا يفرط في أي حق من حقوقه، الدولة التي تفرض على الجهاز التنفيذي الخضوع للمساءلة وليس الهرولة وإنكار الواقع.

إننا نخشى في جبهة القوى الاشتراكية أن تمس الإجراءات المعلنة في الوثيقة بالطابع الاجتماعي للدولة والذي يعتبر مكسبا من مكاسب الثورة التحريرية، وهو أحد الثوابت الأساسية الواردة في بيان أول نوفمبر، إننا نؤكد أن الهشاشة الاجتماعية والبؤس والفقر وانهيار القدرة الاجتماعية حتى للطبقة الوسطى، تجعلنا نقول أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، كما ننبه ونحذّر في نفس الوقت من المساس بالسيادة الاقتصادية للبلاد وتعريض المؤسسات العمومية الكبرى للبيع لأوليغارشيا جديدة ومتجددة باسم الخوصصة وفتح رأس المال، دون أن يتم فتح نقاش حقيقي مع المجتمع كل المجتمع في تعدديته السياسية والنقابية والاجتماعية وهذا دون إقصاء ولا قمع ولا عنف.

هذا النقاش لا يمكن أن يحصل مع استمرار الانسداد السياسي الذي يهدد استقرار البلاد والعباد، في الوقت الذي تتعمق فيه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتزداد خطورتها وحدتها، فالواقع يكشف عن تدهور غير مسبوق في القدرة الشرائية للمواطنين، والارتفاع المقلق لنسبة الفقر، وتضخم متسارع وزيادة خطيرة لنسبة البطالة، وانهيار مستمر للعملة الوطنية.

الواقع، كل الخطابات المصابة بمرض الإنكار، فالخدمة العمومية والإطار المعيشي لمواطنينا يعرفان تراجعا مقلقا، فبالرغم من صرف مئات الملايير من الدولارات منذ أكثر من عقدين وإلى اليوم، فإن وضع القطاع الصحي، وقطاع الموارد المائية وقطاع التربية والتعليم العالي وغيرها من القطاعات تكشف عن حالة مخيفة ومرعبة.

إن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تجد بعض مؤشراتها في تدهور القدرة الشرائية واستفحال البطالة، وسيطرة السوق الموازية في الاقتصاد، وتحكم الأوليغارشيا في اقتصاد البازار بتواطؤ واضح من أجهزة حزبية وإعلامية تمارس الدعاية وتنشر خطاب الكراهية لمنع المجتمع من ممارسة السياسة بغية فرض ورقة طريق أمنية وإدارية تعمق الأزمة السياسية لتسهيل الاستمرار في نهب الثروات الوطنية.

إننا ندعو أصحاب القرار وعلى كل المستويات، إلى تغيير الطريق السياسي الذي نحن فيه، لأنه طريق مسدود، طريق يغذي خطابات كل المغامرين والمراوغين والناهبين للمال العام، إنه طريق قد يسهل على كل الأطراف الدولية الاستثمار في الفوضى، هذا الطريق هو طريق التائه الذي يسيره من كان أعمى البصر والبصيرة.

إننا ندعو أصحاب القرار إلى إعادة قراءة رسالة الراحل رئيس جبهة القوى الاشتراكية المرحوم المجاهد حسين آيت احمد في مارس 2012، رسالة تنبأت بالكثير مما عشناه ونعيشه، رسالة ختمها من دفن جثمانه الملايين من الجزائريات والجزائريين، بالقول «الوطنية اليوم هي الديمقراطية»، فلا سبيل للخروج مما نحن فيه.(إلا بتغيير شامل لمنظومة انتهت تاريخيا، ولا يمكن إلا أن تكون مصدرا لكل الأزمات، وهي الحليف الطبيعي لقوى الأمبريالية العالمية، ووحشية الشركات المتعددة الجنسيات المتشبعة بأديولوجية اقتصاد البازار واللبرالية المتوحشة، فلا وقت لا للتسويف ولا للتخويف ولا للتخوين، حان الوقت لبناء جزائر تقصي الإقصاء وتكره الكراهية، جزائر الوطنية هي الديمقراطية، جزائر اجتماعية، جزائر واحدة موحدة، جزائر كل الجزائريات وكل الجزائريين، جزائر المؤسسات التي تقطع من الشخصنة والعبث والافلات من العقاب...).

لا لا، آيت احمد، لا لا، نحن المهم في الحقيقة تحيا الديمقراطية وحرية التعبير وكل أطروحة لها أجوبتها في إطار ديمقراطي، نحن نعيش في مرحلة ديمقراطية كل واحد يعبّر عن رأيه بكل حرية.

الذي يفصل هو الشعب، هناك أغلبية وهناك أقلية، والأقلية لابد أن تحترم الأغلبية، والأغلبية لا بد أن تحترم الأقلية، لأن الأقلية يمكنها أن تكون هي الأغلبية والأغلبية يمكنها أن تكون غدا هي الأقلية.

نحن في مسار ديمقراطي حقيقي بكل معاييره، حرية التعبير ضرورية؛ ولكن لحرية التعبير أيضا حدودها وحتى المسؤوليات.

كل ممارسة مسؤولية عندها بدايتها وعندها حدودها لأنه لما تكون البداية لما تصل لحدود المسؤولية هناك مسؤوليات أخرى تقوم بدورها أيضا في السياسة هذا مفهومنا ونحن على كل حال بهذه المناسبة مرتاحون لكل النقاشات ولكل الأطروحات وعندنا كل الإمكانيات بإخلاص.

أجيب لما تكون المصلحة العامة محفوظة، نحن نحتاج للمناقشات ونحتاج للخلافات ونحتاج كذا ولكن في إطار منظم.

نحن على كل حال مرة أخرى، نرحب بالأخ عضو حزب(FFS) الذي كان غائبا منذ مدة واليوم حضر معنا وبهذه المناسبة ومرة أخرى نرحب به.

صحيح كان فيه اتصالات ولكنكم لم تحضروا الجلسات ولكن هذه مسؤوليتكم على كل حال نحن نرحب برجوعكم ومساهمتكم.

34 - السيد محمد بوبكر

السيد الوزير الأول

1 – تم اعتماد خطة عمل الحكومة بالأغلبية المطلقة بموافقة نواب المجلس التشريعي والمتمثلة في 318 صوتا، التي ستطبق وفقا لآليات رقابة صارمة تعتمدون عليها في حكومتكم لضمان التنفيذ الصارم والفعال لهذه الخطة وهي السبيل الوحيد لاستعادة ثقة المواطن، والتي تعتبر أولوية وطنية، في حين لم يتم الإعلان عن أي أرقام أو مواعيد نهائية في هذه الخطة، وعليه فإنه لدينا بعض التعليقات والأسئلة لنطرحها على حضرتكم.

أولا: فيما يخص إحياء المؤسسات الفاشلة وإعادة بعث نشاطها واستعادتها لتكون وسيلة للثروة وخلق فرص عمل للشباب، وإخضاعها لعقود أداء صارمة هو أمر واقع ومهم يجب مراعاته في المستقبل القريب.

ثانيا: بالرغم من أن لدينا 361 مؤسسة استشفائية و 14 مركزا صحيا و 13 مركزا للسرطان، والتي ظاهريا تبدو وكأنها تعمل بموجب نظام تعاقدي مع قطاع الصحة العامة وهيئات الضمان الاجتماعي، ولكن ما لاحظناه هو أن هذا النمط من الإدارة لم يتم تطبيقه أو العمل به على أرض الواقع، فمثلا المؤسسة الاستشفائية الجامعية أول نوفمبر بوهران التي تعتبر أول نموذج تجريبي للنظام التعاقدي، تستفيد فقط من إعانة مالية واحدة لا تسمح بالتسيير الأمثل لهذه الأقطاب المتخصصة.

2 – فيما يتعلق بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

بعدما أجرينا مناقشات مثمرة مع وزير الصحة، والذي نشجعه على مواجهته للتحديات الكبيرة من حيث الرعاية الصحية مثل: تطوير الصحة المحلية، اعتماد الطبيب المرجعي والاستشفاء المنزلي والجراحة المتنقلة، هذه الأخيرة تعتبر نادرة جدا في بلدنا، نقترح: دخول حيز الخدمة بشكل استعجالي لمستشفى الحروق الكبرى في وهران الواقع بحي ايسطو، بقدرة استيعاب تقدر بـ 120 سريرا، كما نقترح إنشاء مركز للصدمات بنفس المستشفى ليتم التكفل الأحسن والجيد بحالات الحروق لولاية وهران والولايات المجاورة لها.

- مراجعة القوانين الأساسية الخاصة لممارسي الصحة سيحول بطريقة إيجابية للغاية ويشجع ويعيد تشكيل جميع تخصصات أصحاب المآزر البيضاء.

- تعتبر الجلسات الوطنية للصحة المبرمجة على المدى القصير مبادرة جيدا.

3 – بخصوص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إقترح النقاط المهمة التالية:

– النهوض بعمل الأستاذ الباحث والباحث الدائم.

– تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الجهد الوطني للتعليم.

– تعزيز النشاط الوطني كبديل جزئي للتكوين في الخارج.

– تشجيع استثمار الدولة في المعدات العلمية والمنصات التكنولوجية والأرصدة الوثائقية.

– إن إطلاق المدرسة العليا للذكاء الإصطناعي للتدريب الهندسي والمدرسة العليا للرياضيات سيعزز بسرعة سوق العمل ويحفز القطاع الصناعي.

إذا تم تطبيق هذه النقاط سنرقى بجامعاتنا إلى مستوى الجامعات العالمية.

4 – أما بالنسبة لولاية وهران:

المطار الدولي أحمد بن بلة يعاني، 3.5 مليون مسافر سنويا في حين أن تقدم الأشغال مقدر بنسبة 92 ٪ والمنسوبة مهامها للمؤسسة الوطنية كوسيدار للبناء، والتي من المفروض أن تنتهي في ظرف 5 أشهر.

لجنة تقييم النقل أعطت الموافقة المبدئية لإنهاء الأشغال لكن هذا القرار راجع إلى وزارة المالية، كما نحيطكم علما أننا على مقربة من تاريخ بداية ألعاب البحر الأبيض المتوسط، المزمع تنظيمها بوهران شهر جوان 2022.

35 - السيد عبد القادر شنيني:

بسم اللهالرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس المحترم،
معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،
السلام عليكم.
سيدي الرئيس،
وما من يد إلا ويد الله فوقها، على غرار العالم، الجزائر تعيش الأزمة الاقتصادية والتغيرات، عالم أهلكته الأزمة الصحية بعد تفشي فيروس كورونا المتحور ولا نرى نور نهاية النفق الذي نمرّ فيه على غرار العالم، الجزائر عرفت أحداثًا بفعل فاعل في بلادنا أراد بها كيد الكائدين المساس بأمنها واستقرارها ووحدة ترابها.

فبدماء شهدائها التي رسمتها لحمة وتماسك شعبها وجيشها الأمين دوما يحرسها، خرجت الجزائر منتصرة.

جزائر كلما حل بها عسر إلا ويسر يتلوه.

سيدي الرئيس،

بخطى ثابتة، نمرّ لبناء جزائر جديدة بكل ديمقراطية اختار الشعب رئيسا، رئيس أوفى بعهده على دستور وبرلمان جديد إن صدقنا وموعدنا نوفمبر.

سيدي الوزير الأول،

من دون تفاصيل، جزائر جديدة، رهان كبير لا يتحقق إلا بالعدل واقتصاد رفيع.

عدالة عادلة حرة ومستقلة، عدالة الإنصاف والاجتهاد، عدالة مكافحة الفساد واسترجاع الثقة للشعب وأقول استرجاع الثقة للشعب، قال الله تعالى: «ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للتقوى».

أما الحوكمة السيد الوزير الأول، فهي أمانة بين أيديكم، بالمال نحقق آمالنا، كم من صوت تعالى من هذا المنبر لبناء اقتصاد قوي ومتكامل يقينا من ريع المحروقات المتحور.

كما شغل أنظارنا حول تذبذب الأسعار في الأسواق ونعمة المحروقات حبانا الله بها فلا نجعل منها نقمة.

نتمنى أن يحظى هذا القطاع بالعناية الكافية ولم لا إنشاء إدارة استشرافية بمعنى مجموع التفكير (Think talk) للآفاق الصناعية.

صناعة تضمن الحياة الكريمة والعدل الاجتماعي، كما توفر، دون شك، مناصب شغل لشبابنا وإطاراتنا بدل الزج بهم إلى الهجرة والمغامرة عبر البحار.

سيدي الوزير الأول،

بوابة إفريقيا الجزائر التي صادقت على إنشاء منطقة حرة إفريقية للتجارة فلنسرع في أشغال ميناء شرشال والطريق الوطني رقم 01 طريق الوحدة الإفريقية.

أما القطاعات الأخرى، المنتجة للثروة يجب ترقيتها وإعطاؤها القسط الوافر من الاهتمام والوقوف وأقول الوقوف بإمعان عند الزراعة، القطاع الأقل تكلفة في الاستثمار أكثرهم امتصاصا للبطالة وأوفرهم لجلب العملة.

سيدي الرئيس، الدول العظمى استثمرت العلم في الإنسان؛ وما لاحظناه في التربية والتعليم عندنا، التوجيه غير المنصف لحاملي البكالوريا هذا العام!

هل يعقل، سيدي الوزير، لمن تحصل على 17 في الرياضيات أن يوجه إلى شعب الأدبيات، سلمنا أمرنا إلى الكمبيوتر للّعب بالمعدلات، هل الكمبيوتر قادر على حل جميع المعادلات؟

سيدي وزير صحة،

مرضى السرطان يموتون في صمت، مرضى كورونا يموتون في صراخ وهلع طلبا للأكسجين مادة ضرورية ليست في كل الحالات قدرها الله بمقدار 23٪ في الهواء نعمة، جعلنا منها أزمة، والأزمة في نظري تكمن بقسط كبير في عدم معرفة استهلاك هذا الغاز لأنها تخضع إلى مقياس.

الصيانة عامل من عوامل التبديد، تبديد كميات كبيرة تسربت عبر الأنابيب مما يدل على سوء تسيير المستشفيات، الشيء الذي يلزمنا إعادة النظر في المنظومة الصحية بكاملها والرفع من أجور من دفعوا بأنفسهم درعا لحماية الجميع.

معالي الوزير،

نحبذ اقتناء المستشفيات مكثفات الأكسجين بسعة 5 لترات، لكن معدات تستعمل، تستغل منزليا.

مرضى العناية المكثفة أو ذوو أقل من 75٪ تكثفا من الأكسجين في الدم يحتاجون إلى مكثفات ذات سعة 10 لترات.

جائحة كورونا مستمرة واللقاح أضحى السبيل الأنجع لعودة الحياة، نحن نعلم أن اللقاح ليس بدواء، بل لاجتناب الحالات المستعصية وتخفيف الوفيات!

ملف السرطان يحتاج إلى النظر وأصبح من الأولويات.

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، ولاية غرداية عرفت تأخرا في جميع المجالات بعد الأحداث التي ألمت بها والجفاف.

الطريق الوطني رقم 01 يمر بها أصبح يحصد الأرواح، نتمنى أن تحظى ولايتنا ببرنامج خاص للالتحاق بركب التنمية في السكن والمياه والطرقات.

كما نأمل، كما استفادت الولايات المجاورة بمناصب شغل في سوناطراك، نأمل أن تحظى كذلك ولايتنا ببعض المناصب.

شكرا لكم وأتمنى لكم التوفيق والسداد.

36 - السيد أحمد دزيري:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أما بعد؛

بداية أترحم على روح رئيس الدولة، رئيس مجلس الأمة سابقا، المرحوم عبد القادر بن صالح، ونتضرع إلى الله عز وجل أن يرحمه برحمته الواسعة، إنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الوزير الأول،

نبارك الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم والطاقم الحكومي، كما نبارك ما جاء في برنامج مخطط الحكومة في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تجسيد الإنعاش الاقتصادي لعصرنة النظام المصرفي المالي وإصلاح القطاع العمومي وحوكمة المؤسسات العمومية، وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي وضرورة المضي قدما في دعم مسعى السيد رئيس الجمهورية.

وفي إطار المسعى العام الهادف إلى تفعيل عجلة التنمية –سيدي الوزير– أنت تطرقت لموضوع الحبوب؟ إنتاج الحبوب في الجزائر العاصمة وعلى مستوى الوطن، أقف عند هذه النقطة. لدينا مستثمرين في ولاية تيارت متحصلين على عقود الامتياز منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا، لم تمنح لهم الأراضي وعددهم 25 مستثمرا، وكذلك 42 مستثمرين صغار.

أود أن أخصص جانبا من تدخلي هذا لولاية تيارت، نظرا لما تعانيه من مشاكل عدة. السيد وزير الأشغال العمومية.

أولا: الطريق الوطني الرابط بين ولاية تيارت وولاية غليزان في شقه الرابط ببلدية زمورة في حالة كارثية وجد صعبة، مما ينجر عنه حوادث مرور خطيرة، يتطلب أخذه بعين الاعتبار.

السيد الوزير،

عندما تقصد ولاية وهران بسبب مرض لا يمكنك متابعة السير بسيارتك، فالحالة كارثية للطريق لا يمكنني وصفها، الطريق مسدود والمواطنون يرجعون اللوم علينا، إذ يقولون لنا ماذا فعلتم من أجلنا أنتم كمسؤولين منتخبين؟! لم تفعلوا أدنى شيء من أجلنا ولا حتى إيصال انشغالاتنا. سوف تفقد الثقة بين المواطن والمسؤول، وعندما يصل موعد الانتخابات البرلمانية فالمترشح يمكن أن لا يتحصل حتى على 20 صوتا، ويلتحق بكم هنا بـ 40 صوتا. نحن نود على الأقل أن تسجل مطالبنا، لدينا الثقة الكاملة فيكم السيد الوزير، التحقت بالحكومة أنت وطاقمك، (فيك الخير ونتمنى لك الخير)، نطلب أن تساعدوا كل الولايات وولاية تيارت بالأخص.

ثانيا: الطريق الوطني رقم 40 الذي يربط بين ولايات الهضاب العليا والولايات الأخرى، في شقه الرابط بين بوغزول وقصر الشلالة، مرورا بالمدية والجلفة على مسافة 60 كلم، ويسمى بطريق الموت فينبغي إعادة الاعتبار لهذا الطريق. بمجرد خروجنا من الجزائر العاصمة ومرورا بولاية المدية وعبر الطريق السيار، نحمد الله، لكن لما نمر بالشهبونية وسيدي لعجال والله يا سيدي الوزير، نستحي من المواطنين الذين يوقفوننا في وسط الطريق ويقولون لنا لماذا تذهبون إلى الجزائر ماذا تفعلون طريق كهذا لا يعبد وهو طريق تحصد به الأرواح يوميا جراء حوادث المرور؟!

السيد الوزير،

ثالثا: الطريق الوطني رقم 120 الذي يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر بدائرة قصر الشلالة، على مسافة 40 كلم، الذي عرف حالة تدهور تتسبب في كثير من حوادث المرور الخطيرة، والذي يعتبر المنفذ الوحيد للبلدية –سيدي الوزير– بلدية زمالة الأمير عبد القادر، التي تبعد عن ولاية تيارت بمسافة 160 كلم ولا نملك طريقا آخر وهذا الطريق متلف، معناه هذا الطريق هو الوحيد –سيدي الوزير– نطلب منكم إلتفاتة لإصلاح هذا الطريق في أقرب الآجال.

رابعا: هناك إقتراح طريق مسجل على مستوى الوزارة يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر، ببلدية الناظور، على مسافة 40 كلم، الذي يساهم في تنمية المنطقة مع فك العزلة عن سكان الريف.

مع العلم أنه توجد مدرسة ابتدائية بالمنطقة ينبغي ربطها بالطريق لأن هذه المنطقة تبعد عن البلدية بـ 40 كلم لتسهيل عملية التنقل، سيدي الوزير، لا عليه نقول بأن التلاميذ يدرسون بالقرب من المدارس (الدواوير)..

السيد وزير الفلاحة، أولا فيما يخص الثروة الحيوانية، بالنسبة إلى اللحوم الحمراء، نجد أن الموال يعاني من مشكل المواد العلفية، فهو يتحصل على نسبة 7٪ من هذه المواد خلال كل شهر، وعليه نفترح على سيادتكم جمع الحصص المخصصة له في حصة واحدة وذلك لتسهيل إجراءات تنقله، كما نقترح رفع نسبة الحصة إلى 15 ٪ بهدف رفع الغبن والمعاناة عن الموالين، لا سيما ونحن نعيش سنوات من الجفاف.

سيدي الوزير،

إن لم نحافظ على هذه الثروة الحيوانية سوف يأتي اليوم أين نضحي (عيد الأضحى) بالسمك ..ولا نجد هذه الثروة الحيوانية سيدي الوزير.

خامسا: يعاني فلاحو ولاية تيارت من إجراءات حفر الآبار، لا سيما وسيلة الحفر بحيث يشترط آلة الحفر «روطاري» مع العلم أن مختلف الولايات المجاورة تتم بها عملية الحفر بواسطة آلة «الدقاقة»، يحفر بآلة «الدقاقة» وعندما تريد أنت أن تحفر تواجهك البيروقراطية.

سادسا: بخصوص الكهرباء الريفية، نسجل في هذا الجانب تأخرا بولاية تيارت في عملية تزويد الفلاحين ومناطق الظل بالكهرباء الريفية، في حين أن بعض الولايات استفادت من هذا البرنامج، وهي على وشك الانتهاء.

السؤال المطروح: لماذا هذا التأخر سيدي الوزير؟

السيد الوزير الأول،

في قطاع الصحة، من منطلق «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، أغتنم هذه السانحة لأتقدم بخالص الشكر إلى الجيش الأبيض، في كامل التراب الوطني وبولايتنا (ولاية تيارت).

على وجه التحديد؛ إذا كانت المجهودات جبارة من قبل الطواقم الطبية وشبه الطبية والإدارة، ممثلة في السيد مدير الصحة لولاية تيارت، الذي كان في المستوى المطلوب هو وطاقمه. وفي هذا الصدد نأمل – السيد الوزير– بأن يرفع التجميد على مستشفى قصر الشلالة، تم فتحه تقريبا منذ 60 عاما، حالة المستشفى مهترئة فعندما يذهب المريض للعلاج يمرض.

السيدة وزيرة البيئة،

هناك أشغال بخصوص مركز تجميع ورمي النفايات المنزلية ببلدية الحمادية والحالة الكارثية، من روائح كريهة تصل إلى مئات الأمتار وحشرات ضارة وخطيرة، حيث أنك لا تستطيع تحمل الرائحة.

وعليه، من الواجب التدخل السريع للوزارة، فهذا المركز يبعد عن مقر البلدية بـ 10 أمتار، لا يمكنك الجلوس هناك سيدي الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة،

بلدية زمالة الأمير عبد القادر؛ البلدية الوحيدة على مستوى الوطن التي لا تملك ملاعب جوارية مغطاة بالعشب الاصطناعي.

ننتظر منكم الاستجابة لانشغالات هذه الشريحة الواسعة من المجتمع. قصد تمكين الشباب من تفجير طاقاتهم، والترويح عن أنفسهم، وشكرا.

37 - السيد محمد الطيب العسكري:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الفاضل، معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الأفاضل، معالي الوزراء، أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم جميعا.

أود في البداية أن أشير أن قوة وكفاءة حكومة، شيئا ما تكمن في استعدادها بالعمل من جهة مع البرلمانيين، لتأخذ بعين الاعتبار آراءهم ومقترحاتهم البناءة، والعمل كذلك من جهة أخرى مع كل القوات الفاعلة في المجتمع.

ولهذا الغرض، فإنه يسعدنا عندما يعلن السيد الوزير الأول، عن رغبته في العمل مع كل النوايا الحسنة لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين.

وهذا بلا شك سيجعل من الممكن استعادة ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واستئناف دوره كشريك يساهم في ظهور الممارسات السياسية الديمقراطية السليمة.

والهدف من كل هذا هو التنفيذ الجيد لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، ولتحقيق التقدم والازدهار لبلدنا على أساس العدالة الاجتماعية.

يعتبر مخطط عمل الحكومة أداة أساسية وضرورية لها أهمية كبرى لتحويل الالتزامات الطموحة لبلد ما إلى سياسات وبرامج ملموسة، ولهذا الغرض، يجب أن يسمح مخطط عمل الحكومة بالتوجيه الحقيقي والتحكم في الوقت لتنفيذه.

وللأسف الشديد، لقد لاحظنا بانتظام في الماضي وعبر المخططات المتتالية السابقة أن الكثير من المشاريع المخطط لها لصالح التنمية المحلية والوطنية قد شهد وما زال البعض منها يشهد الكثير من التأخر الكبير في التنفيذ؛ لذلك نطلب من أعضاء هذه الحكومة الحرص على تفادي إضاعة الوقت في تنفيذ هذا المخطط على مستوى كل قطاع.

ونسجل بارتياح أن السيد الوزير الأول، قد أعلن خلال عرضه، أن مخطط العمل هذا سيتجسد من خلال اعتماد خرائط طريق قطاعية، وأنه سيتم وضع آلية للمراقبة والتقييم للمتابعة الدورية والتقييم باستمرار لتنفيذ المخطط وهذا ما نتمناه.

أود أن أثير جانبا مهما للغاية لضمان الحوكمة الرشيدة والعصرنة من خلال إدارة إلكترونية لجميع القطاعات، وإتقان قطاع المالية والميزانية للدولة، وضمان تنمية اقتصاد البلاد في ظل ظروف جيدة، ويتعلق الأمر بإبراز الإمكانيات الرقمية في الجزائر.

ستساهم التكنولوجيا الرقمية بالفعل بطريقة حاسمة في نجاح التنمية المستدامة وستجعل من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ذكرتها منظمة الأمم المتحدة واعتمدتها سنة 2015 الدول الأعضاء ومن بينها الجزائر.

يجب أن يقدم مخطط عمل الحكومة هذا حافزا حاسما لصالح استغلال أفضل للإمكانيات الرقمية في الجزائر، والذهاب إلى أبعد من ذلك لمواجهة التحديات الثلاثة التالية:

– التحدي الأول: ضمان الوصول إلى الإنترنت، بأسعار معقولة وأنترنت آمن، وترويج لإنترنت مفتوح ومتعدد الثقافات،
– التحدي الثاني: بناء اقتصاد رقمي،
– التحدي الثالث: وضع التكنولوجيا الرقمية في خدمة أهداف التنمية.
لدي بعض الانشغالات والأسئلة أطرحها على بعض القطاعات.

قطاع المالية:

وكما أكد السيد الوزير الأول بوضوح، فإن إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي يشكلان حجر الزاوية في نجاح جميع الإصلاحات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بهذا الجانب، فقد بادرت وزارة المالية منذ عدة سنوات بإصلاحات طموحة تتعلق بشكل أساسي بإعادة تعريف نظام المالية العمومية لتحسين استخدام الموارد العمومية وإصلاح النظام المصرفي والمالي لدعم وخدمة الاقتصاد والأعمال.

أود أن أعرف إذا كانت هذه الإصلاحات الطموحة والتي بادرت بها الوزارة منذ عدة سنوات ستتجسد فعلا في هذا المخطط؟

وحسب الحصيلة التي نشرتها وزارة المالية في وثيقتها المنشورة عام 2020 بشأن إنجازاتها، هل القيود المختلفة التي واجهتها هذه الإصلاحات الجارية تم حلها أو سيتم حلها في مخطط عمل الحكومة؟

قطاع الصناعة:

إن إحياء قطاع الصناعة الصيدلانية الذي أتاح خفض فاتورة الاستيراد، مع تحقيق وفرة قدرها 500 مليون دولار لعام 2021. ولزيادة تخفيض فاتورة الاستيراد، سيكون من الحكمة تشجيع شركات الإنتاج الصناعي الأخرى، وهناك العديد منها في القطاعين العام والخاص، وخاصة تلك التي تحقق النمو وأذكر على سبيل المثال: تطوير واستخدام الطاقة المتجددة، الرقمنة، البحث العلمي والابتكار.

من المستحسن أيضا أن يتعاون قطاع الصناعة بشكل وثيق مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تحقيق مشاريع إنتاج مبتكرة للسوق الوطني والدولي، مما سيدفع القطاعين معا لإنشاء وحدات بحثية داخل المؤسسات الصناعية واستقبال طلبة الدكتوراه لتحضير أطروحاتهم داخل المؤسسة وبالتعاون مع المخابر البحثية الجامعية ومراكز البحث العلمي.

قطاع التكوين والتعليم المهنيين:

إن نظام التكوين المهني يلعب دورا رئيسيا في سوق العمل، وإن مرصد التشغيل والتكوين المهني في الجزائر يمثل أداة لدعم التغييرات والتحولات في سوق العمل والتكوين المهني.

هل يشمل مخطط عمل الحكومة استعمال واستغلال هذا المرصد للتجنب من تكوينا ثابتا كي يكون التكوين المهني يتماشى أكثر مع التوجهات الاقتصادية الجديدة؟...(وما هي كيفية حل مشكلة تكيف التكوين مع التشغيل من خلال استغلال مثل هذا المرصد؟

قطاع الداخلية والجماعات المحلية وقطاع النقل: إن القانون الخاص بتنظيم وسلامة حركة المرور رقم 05–17 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 04–01 المؤرخ في 19 أوت 2001، ينص على نظام رخصة السياقة بالتنقيط التي لها بعد تعليمي ووقائي وتحث السائق على امتلاك سياقة مسؤولة لكي يحتفظ بكامل النقاط؛ وللأسف الشديد لم يطبق القانون الجديد لعام 2017 لحد الآن، وأصبحت المرحلة الانتقالية طويلة جدا وما زالت السلطات الأمنية تطبق تحت رعاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، القانون القديم 04–01 المؤرخ في 19 أوت 2001، هل سيجسد نظام رخصة السياقة بالنقاط في هذا المخطط أم ما هو مصيره؟

وفي الختام، إننا ندعم ونبارك مخطط عمل الحكومة متمنيا للطاقم الحكومي كل التوفيق والنجاح والتحكم في الوقت لتنفيذه للصالح العام.

هنا تنتهي مداخلتي، أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

38 - السيد بوجمعة زفان:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والمحترم،
السيد الوزير الأول ووزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
سيدي الرئيس،

بعد تقديم واجب التعازي والمواساة لأهالي شهداء الواجب الوطني من عسكريين ومدنيين وكل ضحايا الحوادث والكوارث التي أصابت بلادنا في الفترة السابقة، وفي نفس الوقت نشيد بالوقوف المسؤول لمؤسسة الجيش الوطني الشعبي، وكافة الأسلاك الأمنية والحماية المدنية خاصة، وبالهبة واللحمة التضامنية لجميع فئات الشعب الجزائري مع المصابين والمتضررين من تلك الحوادث، حيث يعد ذلك برهانا قاطعا على وحدة ا لشعب وتضامنه.

سيدي الرئيس،

ونحن نناقش مخطط عمل الحكومة الذي يحدد آليات تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي هدفه الأساسي خدمة الوطن والمواطن من خلال بناء جزائر جديدة.

سيدي الرئيس،

حتى وإن لم يتضمن مخطط عمل الحكومة كل الأرقام الإحصائية فإنه يمكن التأكيد على الشروع في تجسيد هذا المخطط بداية من تزكية الشعب للتعديل الدستوري وتعديل قانون الانتخابات، ثم إجراء الانتخابات التشريعية وتعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة، والذي نتمنى لهم كل التوفيق والنجاح كما نذكر بترقية الولايات المنتدبة إلى ولايات كاملة الصلاحية وكذا ترقية العديد من الإطارات الشابة والمؤهلة من مختلف المناطق بما فيها مناطق الجنوب في مناصب عليا للدولة وما ترتب عن ذلك من نتائج وانعكاسات إيجابية على حياة المواطن الذي عاش ظروف صعبة بسبب جائحة كورونا وبسبب الحرائق التي شهدتها عدة ولايات والتي راح ضحيتها الكثيرين.

سيدي الرئيس،

في هذا المقام تجدر الإشارة إلى ما تضمنته مجلة مجلس الأمة في عددها الخاص بعنوان 541 يوما من الإنجازات والتحديات والموسوم بـ»لا صوت فوق صوت الشعب» وكذا مجلة الجيش الوطني الشعبي، من معلومات وحقائق تاريخية تدعم مسيرة التغيير نحو الأفضل وتحدد الطرق والأساليب المطلوب اعتمادها من طرف الجميع لتحقيق هذه الغاية، كما أنه وفي نفس الصدد تندرج التصريحات والتدخلات التي عبر فيها السيد رئيس مجلس الأمة، في اللقاءات التي أجرتها معه العديد من القنوات التلفزيونية، حيث كانت كلها تأكيدا على اهتمام وحرص هيئات الدولة على تجسيد الخريطة السياسية لبرنامج عمل الحكومة الذي يجسد برنامج السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

واعتبارا لكل ما تم إنجازه من مكاسب ومشاريع هامة لفائدة مواطني مناطق الجنوب التي تشهد في هذه الفترة ورشات ومشاريع تنموية كبيرة بالرغم من الصعوبة المالية التي فرضتها الظروف الحالية، فإن مواطني هذه المناطق يطمحون في إعطاء أهمية أكثر في هذا المخطط بتخصيص ميزانية أكبر لمواصلة التنمية التي تسمح بتخفيف المعاناة التي يعيشونها بسبب الظروف المناخية الصعبة وبسبب مستوى أداءات التسيير للقطاعات والهيئات المختلفة، حيث يتطلب الأمر بصفة خاصة إعفاء الفئات الضعيفة من تكاليف استهلاك الكهرباء والماء أو تحديد مبلغ رمزي لذلك خاصة خلال الأشهر من (ماي إلى سبتمبر) وكذا تخفيض تكاليف النقل الجوي وزيادة الرحلات وتدعيم مؤسسات قطاع الصحة بالتجهيزات الضرورية وبالأخصائيين وتدعيم قطاع الفلاحة بما يستلزم لتنويع وزيادة الإنتاج من أجل مواجهة الارتفاع المفرط لأسعار البقول وقطاع التجارة لتوفير المواد واسعة الاستهلاك وترقية التصدير وقطاع الأشغال العمومية بازدواجية وإعادة تهيئة الطرق الرابطة بين بلديات ودوائر الولاية مع الولايات المجاورة، وذلك للحد والوقاية من حوادث المرور وبما يسهل عملية توسيع وتنويع الاستثمار واستغلال المرافق المنجزة وإيجاد المزيد من الفرص لتوفير مناصب الشغل لفائدة شباب وسكان هذه المناطق.

وفي الختام، نثمن كل القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في المجالات المختلفة، لاسيما تلك المتعلقة بإسداء التعليمات لمراجعة عقود التعامل مع الشركات المناولة في مجال النشاطات الطاقوية. وكذا القرار التاريخي الهام الخاص بترسيم يوم 15 سبتمبر يوما وطنيا للإمام بمناسبة إحياء الذكرى السنوية لوفاة الشيخ العلامة السيد محمد بلكبير والتي أشرف عليها السيد وزير الشؤون الدينية بمعية مستشارين من رئاسة الجمهورية ووالي الولاية، وشكرا.

39 - السيد علي بلوط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
الطاقم الوزاري المرافق له،
السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور.

أتقدم في البداية بتهانينا الخالصة إلى الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمن، على الثقة التي خصه بها السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرا أولا، والتهنئة موصولة إلى كافة أعضاء الحكومة وأتمنى للجميع التوفيق في القيام بواجبهم الوطني.

إن مخطط عمل الحكومة محل المناقشة اليوم يأتي لرسم الطريق لمواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وتسعى لتنفيذه الحكومة لما فيه الصالح العام للبلاد، فهو يهدف إلى تعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وتطوير الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمار والحفاظ على استقرار وأمن البلاد.

إن من تداعيات أزمة كورونا الخانقة التأثير سلبا على الصعيد الاقتصادي الوطني وتحسبا لتدارك الهشاشة الهيكلية لنموذجنا الاقتصادي الناتج عن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات، فإن مخطط عمل الحكومة قد أشار إلى أن الدولة الجزائرية ستعمل على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد متخذة جملة من المبادرات والمعتمدة على سياسة استباقية ستساهم في التخفيف من وطأة الأزمة على الأنشطة الاقتصادية وكذا تعمل على وضع إستراتيجية ترمي إلى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وعصرنتها يعد حجر الزاوية لنجاح كل الإصلاحات الاقتصادية، وهذا ما ستعمل عليه الحكومة لتسخير القدرات الضرورية والصيغ الملائمة لتوطيد روابط الثقة وكذا تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التي تؤدي لإنشاء المؤسسات، كما أن مخطط عمل الحكومة محل المناقشة اليوم يؤكد التزام الدولة بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتكفل الخاص بالفئات السكانية الهشة، وتدعيم القدرة الشرائية، موضحا عن كل نجاح اقتصادي واجتماعي مبني على رأس المال البشري الذي يوجد في صميم كل التغيرات التي يجب أن تقوم بها الجزائر لمواجهة كل التحويلات المتعددة في العالم. وذلك بتحسين نوعية التعليم والبحث العلمي وتشجيع الابتكار وتنمية الكفاءات والملائمة بين التكوين والتشغيل. فيجب الشروع في التحولات الضرورية بهدف ضمان تعليم ذو جودة عالية وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعية الكفيلة بتلبية تطلعات المؤسسات من خلال إمدادها بالموارد البشرية التي تمكنها من تبوء مكانتها في السوق العالمية.

كما يجب مضاعفة استعمال المنح الجامعية في الخارج ورفع مستوى المبادلات الجامعية وعملية التوأمة بين الجامعات وتنويع الشراكة وتشجيع السياحة العلمية وتوجيه الجامعة نحو مهن المستقبل وتعليم الذكاء الإصطناعي.

إن إدراج الاهتمام بمناطق الظل في برنامج مخطط عمل الحكومة والذي يعد من أهم الالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، دليل قاطع على أن الدولة الجزائرية ورغم كل ما تمر به من ظروف اقتصادية بسبب الجائحة الصحية وتراجع مداخيل النفط، لا تخلف أبدا وعودها لرفع الغبن عن هذه الفئة الهشة التي تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الكريمة من غياب للطرق والمسالك وانعدام الكهرباء والماء الشروب والتغطية الصحية ونتمنى مواصلة الجهود حتى تكون هناك مساواة وتكافؤ للفرص بين جميع الجزائريين.

يمثل القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر مسألة حساسة واستراتيجية، إذ لا يمكن الحديث عن خطة جدية للتنمية الاقتصادية دون دفع القطاع الفلاحي وتطويره وفق مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات الوطنية، إن من أهم المشاكل التي تكمن في تراجع مردودية القطاع الفلاحي بالنسبة للفلاحين وملاك الأراضي الفلاحية هو ما انعكس على حجم الإنتاج بصفة عامة، فالتكاليف المرتبطة بالفلاحة شهدت منذ سنوات ارتفاعا متواصلا، إذ زادت تكلفة الأسمدة والتجهيزات الفلاحية وهذه الزيادة تجبر الفلاحين على الزيادة في أسعار البيع لتغطية تكاليف الإنتاج الإضافية التي تقلص من هامش الربح وتدفع الفلاحين إلى التفكير في مستقبل نشاطهم، كما أن محدودية الولوج إلى الأسواق الخارجية بقيت معضلة أساسية أمام نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، لذا يجب العمل على تحديد القوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتطوير سياسة تخصيص الأراضي وتطور أداء البنك الفلاحي لتحسين كفاءة الائتمان الفلاحي الجزائري وكذا ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية.

وفي إطار تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فإن تاريخ الجيش الشعبي الوطني يزخر بمواقف مشرفة في هذا المجال، فلم يقتصر دوره على معركة الدفاع أو البناء فحسب، بل تعداها إلى المشاركة في المجهود الوطني الرامي إلى الوقاية من الكوارث وإحتواء آثارها بعد حدوثها وحماية الأرواح والممتلكات. فقد ساهم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير في الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البحري والبري والجوي والحفاظ عليها من كل خطر أجنبي وكذا حماية المواطنين ذوي المؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وتعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه. كما أحرص على توجيه كل التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن الوطني على الجهود المضنية في إطار المهام التي خولها له الدستور.

وفي الأخير، أعرب على مساندتي لمخطط عمل الحكومة لارتياحي التام لمضمونه والذي تجسد فيه الدولة على الخيارات الوطنية ولكونها حجر الأساس لمرحلة جديدة تبني بعقلانية ونظرة حقيقية شاملة وشفافة لخدمة وطننا الجزائر. فقط سيدي الرئيس وقبل أن أختتم مداخلتي هذه، ولاية المدية تعاني من مشكل مادة الحليب بها معمل للحليب يشتغل به حوالي 50 عاملا دائم والمشكل المطروح يكمن في مسحوق الحليب، إذا كان ممكن إيجاد حل لهذا المشكل من طرف الوزارة المعنية وشكرا.

40 - السيد عبد المجيد مختار:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نهنئكم السيد الوزير الأول، على تجديد ثقة رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم وفي اختيار أعضاء الطاقم الحكومي لأداء هذه المهمة الشاقة والصعبة في ظل الظروف التي تعيشها بلادنا ونتمنى لكم التوفيق والنجاح، إن شاء الله.

كما أود أن أنوه بالهبة التضامنية للشعب الجزائري لمرافقته أعوان الدولة في مواجهة الحرائق التي عرفتها مجموعة من ولايات الوطن وكذا التبرعات التي أسهموا بها لاقتناء مولدات الأوكسجين لدعم مجهودات الجيش الأبيض في مستشفياتنا لإنقاذ أرواح مرضانا ونترحم على أرواح من وافتهم المنية من ضحايا جائحة كورونا وكذا ضحايا الحرائق من مواطنين وجنود، رحمهم الله جميعا.

السيد الوزير الأول،

بعد الاطلاع على المخطط المعروض أمامنا اليوم والذي يعكس دون شك حسن النية والإرادة الصادقة للحكومة في مواجهة الكثير من التحديات المعروضة على الساحة الوطنية داخليا وخارجيا.

حيث تم الاعتماد في هذا المخطط تقريبا على نفس المقاربة لمخطط الحكومة السابقة ما عدا بعض التحديثات لقضايا استجدت مؤخرا وأفرزتها الأحداث والأزمات التي عاشتها بلادنا في الآونة الأخيرة ونسجل نفس الملاحظات السابقة حول اقتصار هذا المخطط على أفكار ووعود نظرية تفتقد للأرقام وتحديد الآجال المنتظرة لتحقيق هذا البرنامج. وكذا الميكانيزمات الواضحة لتجسيد ذلك وعدم ذكر مصادر تمويل هذه الوعود.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن تأثير الجائحة العالمية لمرض كوفيد 19 أضحى جليا على اقتصادنا الوطني وبدأت تتجلى آثاره على الجبهة الاجتماعية بشكل واضح، مما زاد من معاناة المواطن في قوته وحياته اليومية.

إن الارتفاع الحاد لأسعار المواد الاستهلاكية ومواد البناء وغيرها وفي ظل انهيار القدرة الشرائية للمواطن، يجعلنا نشك أصلا في هذا الارتفاع الفادح، ومن يقف وراءه لافتعال الأزمات وعرقلة مجهودات الدولة للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، مما يتطلب منكم التدخل السريع لوضع إستراتيجية عاجلة لمواجهة هذه الأزمة ووضع حد لهذا الارتفاع الفاحش الذي يهدد الجبهة الاجتماعية واستقرار البلاد.

السيد الوزير الأول،

إن التنمية في ولاية باتنة تعرف تراجعا كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا لقلة الموارد المالية ومحدودية الاعتمادات القطاعية، مما زاد من حدة شكاوى وانشغالات المواطنين وخاصة في مجال المياه الصالحة للشرب واهتراء الطرقات ونقص التزود بالكهرباء والغاز والكهرباء الفلاحية والتغطية الصحية.

كما نسجل هنا إلحاح ساكنة الولاية دوما حول رفع التجميد على المشاريع المسجلة سابقا والمتمثلة في المستشفى الجامعي، التراموي، ملعب كرة القدم وتنشيط مطار الشهيد مصطفى بن بولعيد بتسجيل رحلات جديدة من شأنها بعث الروح في هذا المرفق.

وكذا رفع التجميد على مشروع محطة تصفية المياه بمدينة باتنة الذي أوشكت الأشغال أن تتطلق به بعد تحديد الغلاف المالي، لنتفاجأ بتجميده دون معرفة الأسباب.

كما نسجل أن الفلاحين في معظم مناطق الولاية يعانون من انخفاض منسوب مياه الآبار بفعل الجفاف الذي نعيشه في السنوات الأخيرة، مما يهدد مصادر رزقهم وإتلاف بساتين أغلبهم وينذر بانقراض الثروة الحيوانية والفلاحية بعدما سجلت في السنوات الماضي مراتب أولى وطنيا في العديد من الشعب الفلاحية.

ومن بين الحلول المقترحة في هذا المجال هو توسيع استغلال سدي بن هارون وكدية لمدور وتعميمه لبقية بلديات الولاية وتخصيص حصص للري الفلاحي علاوة على توفير المياه الشروب وتسهيل الحصول على رخص حفر الآبار.

وفي قطاع التربية، وبمناسبة الدخول المدرسي الجديد أنتهز الفرصة لأهنئ أعضاء الأسرة التربوية وأبناءنا التلاميذ بالمناسبة وأتمنى لهم سنة دراسية مكللة بالتوفيق والنجاح، إن شاء الله. وأسجل هنا انشغال واستياء جمعيات أولياء التلاميذ حول وضعية المرافق التربوية وخاصة الإكماليات والثانويات التي تعرف اكتظاظ غير مسبوق للأقسام تجاوز في بعضها 70 تلميذا في القسم الواحد، وخاصة المؤسسات الواقعة في كل من حي النصر بريكة طريق تازولت وحملة بباتنة تيمقاد، اريس واكمالية شيدي ببلدية مروانة هذه التي أصبحت غير قابلة لتمدرس التلاميذ نظرا لقدمها والتي أصبحت غير

وظيفية، وعليه فإن التدخل العاجل لمعاينة هذه المؤسسات وتسجيل مؤسسات جديدة أصبح أكثر من ضرورة.

السيد الوزير الأول،

لدي انشغال، لقد سبق وأن رفعنا إلى سيادتكم انشغال مواطني ولاية باتنة حول وضعية المحافظة العقارية نظرا لعدم سير عملية شهر العقود وتسليم الدفاتر العقارية لمدة تتجاوز خمس سنوات أحيانا مما خلف تذمرا كبيرا لدى المواطنين والموثقين وبشكل خاص محافظة باتنة ومحافظة دائرة مروانة؛ هذه الأخيرة التي خصص لها مقر ببانتة مركز وجعل مواطني أكثر من 15 بلدية يتنقلون أسبوعيا إلى مقر الولاية لمتابعة وضعية عقودهم في ظروف مزرية رغم وجود مقرات شاغرة على مستوى الدائرة وإن هذا التأخر انجر عنه عرقلة عملية التنمية وفتح باب الشبهات لبعض الممارسات غير المقبولة... (لذا نقترح إيفاد لجنة للتحقيق في هذا الأمر ووضع حد لهذه المعاناة.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت لا يمكن تحليل مخطط يحوي 83 صفحة وعدة فصول ورصد انشغالات المواطنين التي هي محور هذا البرنامج، ولب الرسالة التي نسعى لها جميعا. وتبقى حسن النوايا وبذل المجهودات المخلصة هي الوسيلة الوحيدة بعد توفيق من الله لأداء رسالة الشهداء وخدمة الوطن والمواطن. عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله).

41 - السيد امحمد قادوس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أهنئكم على الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم وفي طاقمكم الحكومي، نأمل من الله عز وجل أن يسدد خطاكم ويكللها بالنجاح والتوفيق.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا اليوم يرسم معالم الجزائر الجديدة التي تعهد بها رئيس الجمهورية، ومن أولوياته الاستثمار في الجانب البشري، الذي يلعب الدور الأسمى في التنمية الشاملة والمستدامة، لذا يجب التأكيد على ضرورة تحسين نوعية التعليم والتكوين والتكفل بانشغالات الأسرة التربوية، ورفع مستوى الموارد البشرية وتحسين معايير التمدرس والاهتمام بالطالب الجزائري، كما يجب التأكيد على ضرورية تحقيق المواءمة والتوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المستقبلية.

السيد الوزير الأول،

يعتبر القطاع الفلاحي من الأولويات أيضا، لأنه يمثل المحور الرئيسي والعمود الفقري الذي تتهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى، الانتاجية والخدماتية، فإن إنعاش النشاط الفلاحي يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد.

لقد عرفت الفلاحة واقعا مبهرا في السنوات الأخيرة، رغم المشاكل التي واجهها القطاع، وتأتي على مقدمة العراقيل عدم حصول الفلاحين على دفاتر عقارية للأراضي الفلاحية.

إن البيروقراطية التي تعرفها الإدارة تؤخر تسوية وثائق الفلاحين وهذا ما يؤدي إلى حرمانهم من الاستفادة من عدة امتيازات تساعدهم على مضاعفة إنتاجهم، كالقروض بأنواعها والأسمدة العضوية وكذا خدمة الدعم الطاقوي.

كما يدفع الفلاحون أموالا معتبرة في بناء البيوت البلاستيكية والسقي وشراء الأسمدة والبذور، رغم عدم حيازتهم لأي وثيقة تثبت ملكيتهم الكاملة للأراضي وتمنح هذه الوثائق للمستثمرين وتتم تسوية دفاترهم العقارية بسرعة ويمنح لهم الدعم من أسمدة والدعم الطاقوي والقروض رغم عدم استصلاحهم للأراضي.

السيد الوزير الأول،

إن نقص إنجاز المسالك الفلاحية، وحفر الآبار الموجهة للسقي وتوصيل الكهرباء كان له الأثر على الإنتاج الفلاحي، كما يعاني الفلاح من ظروف التخزين التي ما زالت بحاجة إلى تحسينها وكذا التسويق، وضرورة دعم شعبة زراعة البطاطا التي تعاني من قلة إمكانيات التخزين لحفظها كمخازن التبريد، كما أن منتجوها يشتكون من غلاء أسعار بذورها والنقص الكبير في اليد العاملة رغم التحفيزات التي يقدمونها.

نود السيد الوزير الأول، أن يتم تنظيم السوق وإنشاء سوق بيع البذور ووضع لجنة مراقبة العملية والتشجيع على إنتاجها محليا. كما تعرف قنوات السقي بولاية غليزان ندرة حادة في مياه السقي، إذ أصبحت معظم الأراضي الفلاحية تعاني من الجفاف، جراء هذا المشكل، والشيء الذي زاد من حدته شح الأمطار، وفي ظل القوانين التي تمنعهم من حفر الآبار وغياب مياه السقي أصبح الفلاحون يتساءلون عن مصير الأراضي التي كانت بالأمس القريب تكسوها حلة خضراء كساها اليوم الجفاف وشابهت الأراضي البور.

السيد الوزير الأول،

تعرف القدرة الشرائية للجزائريين انهيارا كبيرا جعل الكثير من المواطنين غير قادرين على تلبية حاجياتهم الأساسية وخاصة مع الدخول المدرسي والذي سيكون قاسيا على العائلات الجزائرية لما يعرفه من غلاء في الأسعار، وخاصة المستلزمات المدرسية.

إن إلتهاب الأسعار أثر على القدرة الشرائية التي باتت تعرف انهيارا كبيرا ولقد تعهدت الحكومة حسب ما تضمنه مخطط عملها بالرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتدعيمها، لذا فإننا نطالب بإيجاد الآليات والميكانيزمات للتحكم في السوق وضبط أسعار مختلف المواد الغذائية وكذا الخضر، ليس من خلال قرارات وإنما من خلال منشآت ومرافق تضبط السوق وتفعّل الراقبة. كما أننا نطالب بمراجعة أجور الموظفين ورفعها إلى أجر يحفظ كرامة المواطن الجزائري، وشكرا.

42 - السيد محمد يحياوي:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أتطرق للمحتوى، لابد أن نثمن المجهودات المبذولة في إعداد هذا البرنامج الذي يهدف بالنهوض بالبلاد في جميع المجالات، خصوصا المجال الاقتصادي متطرقا من خلاله إلى التجارة الخارجية وخاصة نحو الدول الافريقية، وملفتا إنتباهكم أن التجارة نحو إفريقيا كما تعلمون تختلف تماما عن التجارة نحو أروبا وآسيا.

بحيث عند مقارنتنا للميزان التجاري ما بين الصادرات والواردات خارج المحروقات نجد أكثر من 90٪ واردات عن طريق الموانئ من أروبا وآسيا وأكثر من 95٪ صادرات نحو إفريقيا عبر المعابر البرية، لذا بات لزاما علينا التأقلم مع السوق الإفريقية وليست السوق التي تتأقلم معنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

للتوضيح، إن عملية التصدير نحو إفريقيا تفرض على المصدر بيع السلع بعملة السيفا أو الأوقية الموريتانية وبعد ذلك يشترى الأورو أو الدولار بسعره من ذلك البلد المستورد بالصرف الذي يساوي صرف السكوار لدينا. ليقوم البنك

بصرفه للمصدر بالسعر المعتمد لدى بنوكنا، مما يكبد المصدر خسارة تقدر بـ 33 % من قيمة الفاتورة، هذا يعني عرقلة للتصدير وإضعافا للمصدرين الجزائريين أمام منافسيهم من دول أخرى هدفها الوحيد محاربة وعرقلة سياستنا الاقتصادية ودبلوماسيتها نحو إفريقيا.

وهنا أنبه بأن التعليمة الأخيرة رقم 2021 /06 الصادرة يوم 29 جوان2021 عن البنك المركزي والتي يختلف عنوانها عن مضمون نصها التطبيقي هي التي أحدثت الخلل، ومن هنا لابد أن نذكر بأن هذه التعليمة تتنافى تماما.

1 – تتنافى مع سياسة رئيس الجمهورية الاقتصادية التي تحث على رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات وخفض مستوى الواردات.

2 – تتنافى كذلك مع أمر رئيس الجمهورية أثناء الملتقى الاقتصادي، القاضي برفع نسبة العملة الممنوحة للمصدرين.

3 – كما أنها أرغمت ورغبت المصدرين على إنشاء شركات استيراد.

السيد الوزير الأول،

هل يعقل أن المورد الأجنبي يستفيد من عملة التصدير والمصدر الجزائر يحرم منها، بالرغم من أنه هو من جلبها. كما أن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا جاءت هاته التعليمة لتشجيع الاستيراد الذي ينهب الخزينة وعرقلة التصدير الذي يجلب العملة الصعبة للخزينة ويشجع الإنتاج؟ كما أنها عادت لتشجيع التهريب وإنعاش السوق الموازي مما يؤدي إلى انهيار قيمة الدينار، كما تدفع بالمصدرين إلى اعتماد تقليص الفواتير في الصادرات وهو نفس الضرر بالنسبة لتضخيم الفواتير في الواردات، لذا أطلب إعادة النظر في التعليمة.

السيد الوزير،

لا يفوتني كذلك أن أنقل لكم انشغالا أساسيا في بعث الحركة التنموية خاصة لما يتعلق الأمر بالاستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل بحيث ومنذ سنة على الأقل، فإن ملفات المستثمرين عالقة في ولايات الوطن في انتظار صدور مرسوم يحدد تشكيلة لجنة الاستثمار على المستوى الولائي.

كما أننا في الجنوب والهضاب العليا، نطالب بالتعجيل في الترخيص باستعمال قروض الدفع، الخاصة بالجنوب والهضاب العليا.

كما نرى من الضرورة الملحة فتح خط جوي يربط تندوف –نواقشوط، تندوف –مدريد، تندوف –أدرار، لما لهذه الخطوط من استراتيجية اقتصادية واجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص المناجم وبالأخص غار الجبيلات نثمن المجهودات المبذولة والواقعية من طرف الدولة والوزارة الوصية.

السيد الوزير الأول،

قد حملوني أهل تندوف رسالة مفادها بعد التحية والسلام أنهم يتمنون أن لا يكون حظهم من الجبيلات الغار فقط، بل المصنع أيضا والشغل والتشغيل ومناصب العمل، وألا يكون المنجم هنا والمصنع هناك والحساب البنكي من هناك.

السيد الوزير،

أنتم أدرى بالدراسة التقنو اقتصادية لكنني أنبه في حال إنشاء المصنع خارج تراب ولاية تندوف فإن أعباء النقل ستكون مضاعفة، بحيث أن نسبة الحديد 57٪ والنفايات 43٪، مع العلم أن أقرب نقطة إلى ولاية تندوف تبعد بـ 800 كلم.

كما أنبه أننا سجلنا تأخرا كبيرا في عملية استفادة التعاونيات الشبانية من استخراج الذهب بتندوف، لذا أطلب وبإلحاح على الإسراع بالافراج عن هذه العملية لعلها تخفف عنا عبئ البطالة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص محور السياسة الخارجية وبكل فخر واعتزاز نثمن الحنكة الدبلوماسية للسيد رئيس الجمهورية والتي من خلالها اتضح لنا العمل الدبلوماسي النشط والجاد محققا نجاحات على جميع المستويات نذكر منها على سبيل المثال:

– عدم المساومة في التطبيع،
– العمل مع المجتمع الدولي في كنف السلم والاستقرار ودعم القضايا العادلة،
– تقوية الاتحاد الإفريقي سياسيا واقتصاديا،
– العلاقة الأخوية مع دول الجوار واحتساب أمنها من أمننا القومي.

السيد الرئيس،

إن قرار قطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب قرار شجاع جاء بعد وقت طويل اتسمنا فيه بالحكمة والصبر وحسن الجوار يقابله من الطرف الآخر (المخزن) إعلام نتن ومحاولاته البائسة للمساس بوحدتنا والقضاء على الاقتصاد الوطني ونشر السموم في أوساط شعبنا والتهجم علينا في المنابر الدولية.

السيد الرئيس،

إن حرق الغابات بالأمس وبث الرعب والفتنة في شعبنا المتماسك سبقه ومنذ عقود مضت تدمير وحرق شبابنا وبنية مجتمعنا بالمخدرات وبإشراف وتوجيه مبرمج وممنهج.

السيد الرئيس،

إن هذا النظام كلما ازددنا حلما ازداد سفاهة ظنا منهم أن حكمتنا ضعف بحيث ينطبق عليهم قول الشاعر إذا أكرمت الكريم ملكته وإذا أكرمت اللئيم عليك تمردا، ولذا أقول أن قطع العلاقات الدبلوماسية غير كافية، بل يجب الرد على كل فعل جبان بعشر أضعافه.

وفي إنتظار قرار نوفمبري تاريخي نصد من خلاله الأعداء ونكبح به الحركة الصهيونية مهندسة المؤامرات.

لا يفوتني إلا أن أشكر وأشد على أيادي قواتنا المسلحة المرابطة على كل شبر من وطننا المفدى ونعلمهم أن من ورائهم شعبا يقول لهم نحن معكم فلو استعرضتم بنا البحر لأخذناه معكم ما تخلف منا رجل واحد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

43 - السيد ميلود حنافي:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والسلام على طه الأمين.
السيد الرئيس الموقر،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الرئيس،

سعيدا جدا أن أتواجد بينكم وحزين في نفس الوقت بعدما تركت أهلي ساكنة ولاية بشار بدون استثناء يصارعون العطش مما أدى إلى خروجهم إلى الشارع وفيهم ومنهم من سكن الحزن قلوبهم وفتت أفئدتهم بعدما فقدوا فلذات أكبادهم في حادثة حريق شاحنة لنقل البضائع هم صبية في سن الزهور خرجوا سعيا للحصول على لقمة العيش ولعدم وجود مصلحة لمعالجة الحروق بولاية بشار، تم إسعافهم وهم جثث هامدة شبه متفحمة إلى إحدى ولايات الشمال غير أن الموت اختطفهم تحت طائلة الاحتراق وكان أقرب لهم من وجهة الإسعاف التي تبعد حوالي 700 كلم دون مروحية تقرب إليهم العلاج البعيد إن لم أقل المستبعد.

حيث حملوني مسؤولية وأمانة إيصال صوتهم لكم يا «سادة» وهم على يقين، بأن تعييني في الثلث الرئاسي في مجلس الأمة من عمق القاعدة الشعبية ما كان إلا رغبة في نفس الرئيس لسماع صوتهم حتى ولو امتزج هذا الصوت في بعض الأحيان بالألم والأنين، وأمام هذا الوضع.

سؤالي إلى السيد وزير الصحة المحترم، أما آن الأوان أن نسابق الزمن قبل أن نتفاجأ بحوادث أخرى مماثلة؟ وبما أن الدولة الجزائرية صرفت أموالا ثقيلة تنوء بحملها العصبة من ذوي القوى لتضمن الأمن المائي في ولاية بشار إلا أن مشاريعها كانت عديمة الجدوى ولم تؤت أكلها لسبب بسيط هو أن العقول التي كانت مكلفة لم تقوى على حسن التدبير وعليه نحن نتناول بالنقاش مشهدا جديدا لمستقبل وطننا من خلال برنامج الحكومة الفتية الذي لا يمكن تحليله دون الوقوف على الظروف التي يأتي فيها هذا البرنامج.

السيد الرئيس،

ونحن في وقت يعلم فيه العام والخاص التحديات والرهانات التي تواجهها بلادنا على الصعيد الدولي من خلال جملة المؤامرات التي تحاك من هنا وهناك من أجل إضعاف الجزائر ولعل أهم مشاهد هذه المؤامرات تلك الحرب الرقمية الخفية التي تشنها الآلة الإعلامية الممنهجة في الخارج، تجمع فيها خبث الأعداء مع خيانة الأيادي الإجرامية من المنظمات الإرهابية التي أرادت ضرب الداخل بالداخل وهنا نشيد بداية بالحكمة المتبصرة لرئيس الجمهورية في هندسته لبعث الدبلوماسية الجزائرية في الإسم الوازن لوزير خارجيتنا، من جهة ثم خبرات جيشنا الشعبي الوطني في حماية الحدود حتى في هذه المعارك الرقمية الخفية والتي تستهدف أمن وسيادة بلدنا باستخدام عقول خبيثة لمواطنين يدينون بعقيدة الغدر والخيانة التي توارثتها جيناتهم الهجينة وحاولوا من خلال تكرار افتعال الأزمات مرة بإشعال الحرائق ومرة بالمساس بجيب المواطن من خلال لهيب الأسعار وأفعال أخرى حاولت دوما الدمار والهدم والاستفزاز فيما لا يمكن تصنيفه إلا ضمن خانة الخيانة العظمى، ناهيك عن جائحة كورونا التي أنهكت الاقتصاد العالمي وعرفت بلادنا كيف تواجهها برغم الخسائر المسجلة.

ولكن يأبى أبناء الوطن المخلصون إلا أن تزيدهم هذه الأزمات المفتعلة تناغما وتماسكا ومن هنا يمكن القول أن المرحلة تستوجب معالجة كافة الفجوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بجهود مضاعفة تمكن من تقوية الجبهة الداخلية، فلا يجوز لنا بأي حال من الأحوال أن نحمل الحكومة الجديدة تراكمات الحكومات المتعاقبة والمتهالكة وأن نطلب منها المستحيل وهي الباحثة في الأصل عن تسيير المرحلة وفتح آفاق جديدة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة إنما نضم أصواتنا نحو النقلة التي وعد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مختلف المجالات ولعل بوادرها أصبحت واقعا ملموسا من خلال الأرقام التي حققها الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من السنة الجارية، ثم قرارات تعويض ضحايا الحرائق، رغم الضائقة المالية، ثم قرار منحة البطالة وكلها تسمح من تلمس نية الحكومة وفق توجيهات رئيس الجمهورية في الحفاظ على الطابع والبعد الاجتماعي للدولة وترسيخ قيّم التكافل.

إن المرحلة القادمة، تستدعي إدراكا بالواقع المحلي ومحاولة ربطه بالتحديات الوطنية فكما يتابع المواطن جهود تكريس السيادة الوطنية وتعزيز مكانة الجزائر في الخارج والقرارات الوطنية القوية، فإنه يرجو من حكومته أن تدرك معاناته في كثير من المجالات، والتي تستدعي التدخل العاجل وتفعيل الاستشراف في الوقاية من ما من شأنه الإضرار بالوطن والمواطن، تجسيد المشاريع والتصورات الهادفة لتأمين كل المجالات وتكفلا أحسن بملف القدرة الشرائية، وغيرها من المجالات التي فصل السيد الوزير الأول في رؤية حكومته لكيفيات التكفل بها.

إن كل هذه المساعي يجب أن ترافق بعمل قاعدي، لابد من الجماعات المحلية إدراكه جيدا وتجسيده بكل ذكاء ومسؤولية من أجل إرساء الثقة بين المواطن والدولة، هذا المواطن الذي ينتظر الملموس وأكثر ما ينتظره قرارات شجاعة ومشاريع ملموسة تستجيب للاحتياجات المحلية حسب الأولوية.

السيد الرئيس،

جهود الدولة لابد أن تحظى بمرافقة إعلامية قوية وذلك لن يتأت إلا من خلال تقوية الإعلام العمومي وجعله جاهزا للمرافقة، بحيث يتمكن من أداء دوره في تعزيز مكانة الدولة وحضورها في قلب الأزمات للتصدي للمعلومة المغلوطة التي تهيج النفوس وتعمل على التحريض وتشجع العنف، كما على الإعلام العمومي أن يستهدف زيادة الوعي الجماهيري في مواجهة الأفكار الهدامة والأفعال التي تسعى للتخريب وتحطيم ميزان الاقتصاد وسلم القيم وهدم كل ما هو جميل عبر ربوع هذا الوطن الشامخ، إعلام نتطلع إليه يستثمر في رصيدنا التاريخي والمجد التحرري الذي يكفي أن يكون مصدر إلهام للأجيال المتعاقبة ومحفزا لبلوغ القمم وتشريف الراية الوطنية.

السيد الرئيس،

نتمنى من السيد الوزير الأول، الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الآتي ذكرها:

أولا: تحويل الاستشراف من ضرورة إلى حتمية،

ثانيا: ضرورة الاهتمام بجودة التخطيط الاستراتيجي الذي يتبعه الأداء المتميز في تطوير الخدمات الذكية التي تحاكي فعلا المستقبل،

ثالثا: اقتناص مسرعات استثمار الفرص المتاحة،

رابعا: وهو الأهم الإسراع في تشكيل هيئة وطنية لإدارة الأزمات والطوارئ والكوارث (هيئة قيادية) تحت مظلة المجلس الأعلى للأمن.

نعم نريد من الحكومة أن تحسن تجسيد مطامح الشعب من أجل بلوغ جزائر جديدة، تصورها رئيس الجمهورية بنظرة استشرافية مولودة من رحم المستقبل يسيرها رجال أكفاء هم كذلك عائدون من زمن المستقبل.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

44 - السيد عبد الرزاق بن بوط:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير الأول، والوفد المرافق له،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الصحافة الوطنية،
السلام عليكم.

لدي كلمة مختصرة جدا، مخطط عمل الحكومة تطرق إليه الزملاء بما فيه الكفاية، جئتكم شاكيا من ولاية أم البواقي.

النقطة الأولى تتمثل في موضوع الصحة، لدينا مستشفى سليمان عميرات، بعين مليلة الذي انتهت صلاحيته منذ أمد طويل. انتهت صلاحيته منذ مدة كما يعلم السيد وزير الصحة ذلك، وبالنسبة لأشغال المستشفى الجديد تسير بوتيرة بطيئة جدا.

مستشفى أم البواقي الذي كان عبارة عن محافظة في عهد الحزب الواحد، يعني كل من يذهب إلى هناك يتعب ولن يرتاح خاصة مستشفى عين مليلة ومستشفى أم البواقي.

الصحة مريضة، معالي الوزير الأول في ولاية أم البواقي.

بالنسبة للنقطة الأخرى، فبذهابنا وإيابنا عبر الطريق السيار (إسمحوا لي أنا أتكلم باللهجة العامية..) الطريق السيار أصبح مقبرة كبيرة، تشهد حوادث مرور يومية والمستفيد الأول هم سائقو شاحنات استرداد المركبات التي تعرضت لحوادث المرور. هذا الطريق السيار الذي أصبح مهترىء تنجم عنه خسائر مادية وبشرية جمّة، فالعابر الطريق المتوجه نحو ولاية قسنطينة عبر تلك الطريق؛ الحفر، التموجات...، لا يمكن لأي شخص أن يتخيل ذلك (الله لا يشوفك).

إن الشخص المتوجه من ولاية قسنطينة إلى الجزائر العاصمة لا يمكنه المشي بعد قطعه لهذه المسافة عبر هذا الطريق المهترئ الذي يحصد أرواحا كبيرة من الأبرياء.

نتطرق إلى نقطة أخرى تخص المياه الصالحة للشرب، ولاية أم البواقي بها 29 بلدية، منها بلديات استفادت من سد بن هارون وأخرى لم تستفد من الأنبوب المار عبرها من الشرق إلى الغرب، أرى بأن هذه البلديات (محقورة) مهمشة كيف لنا أن نرى بأن بلدية مستفيدة من الماء وأخرى بنفس الولاية ينعدم بها الماء!! نود أن يكون التوزيع العادل للمياه الصالحة للشرب.

زيادة على ذلك مشروع سد بن هارون يستعمل للسقي، توجد بلديات تنتج البطاطا في الثمانينيات نجدها بفرنسا والمسماة بطاطا عين الكرشة. اليوم

الانتاج منعدم هذا مأخوذ من الواقع معالي الوزير الأول.

نود أن تتكفل الدولة أو وزارة الموارد المائية بهذه القضية.

ضف على ذلك، الفلاح حاليا ترك زراعة البطاطا والطماطم واتجه نحو ما يسمى بالصفصفة إن كنتم تعرفونها أو علف الحيوانات، هذا مفيد للتسمين وللحليب خاصة فالبقرة بمجرد أكلها لهذا النوع من العلف (الصفصفة) يكون إنتاجها للحليب جد وفير.

واحد هكتار من زراعة هذا النوع من العلف (الصفصفة) تحصد 7 أو 8 مرات في السنة وتنتج ما يقارب 300 إلى 400 حزمة (بوطة) أو كما يقال بالعامية (bala).

بعض بلديات أم البواقي مناخ واحد، جو واحد، هناك البعض منها مصنف كمناطق ظل والأخرى لا، أتساءل أنا هنا لماذا؟

أنا من بلدية الحرمرية، كنت رئيس بلدية الحرملية، ملاعب كل البلديات بالعشب الاصطناعي إلا ملعب بلدية الحرملية، (هذه حقرة هذه)!!

نقطة أخرى يجب أن نتعرض لها وهي تجارة المخدرات، فالمدن الكبيرة كبلدية عين مليلة وعين البيضاء وأم البواقي وكذا... كثرت بها هذه الآفة أي ظاهرة تجارة المخدرات، عند غلق الحدود مع دولة المغرب فرحنا (ما أيجيك من الغرب إلا ألي أيسود القلب) ماذا نفعل بالمغرب نحن!! إنها تمنح فقط السموم لأبنائنا، نود من الدولة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، اسمحوا لي أنا لا أريد أن أطيل، فخير الكلام ما قل ودل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

45 - السيد محمد العيد بلاع:

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
ممثلي وسائل الإعلام،
حضورنا الكريم،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.
السيد الوزير الأول،

تذكرت في الحين وخلال مداخلتي بمناسبة عرض مخطط الحكومة السابق بأنني ذكرت أنه نظريا هو عبارة عن حلم كل جزائري، حتى أنني قلت حينها بأنه وكأنه يسعى لتحقيق المدينة الفاضلة (المدينة الأفلاطونية) التي لم يعد لها وجود حتى في مخيلاتنا.

قد لا أكرر نفس العبارة أو التعبير أو نفس الوصف على أساس أنه ورد في بداية مداخلتكم بأن هذا المخطط ذو طابع عملي ويرتكز على الواقع ويأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها العالم عامة وبلادنا خاصة.

أتوقع وأتمنى أن تكونوا قد أعددتم العدة رفقة طاقمكم الحكومي لمواجهة الصعوبات التي ستعترضكم وهذا أمر وارد ووارد جدا وطبيعي.

ما يطمئننا ولو نسبيا –السيد الوزير الأول– كونكم وزيرا أولا وأيضا وزيرا للمالية، هذه سابقة نأمل أن تعود بالفائدة من خلال توحيد الرؤى بين السياسة ووسائل تنفيذها ولا تطرح كما في السابق مشكلة التناقض بين الخطاب السياسي والوسائل المتاحة لتنفيذه خاصة المالية منها.

حقيقة انطلاق مخططكم في ظروف صعبة وصعبة جدا:

– أزمة اقتصادية عالمية ووطنية.

– أزمة وباء (كوفيد) وتداعياته.

نتج عن ذلك:

– ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

– إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

– ظروف طبيعية صعبة مؤثرة (حرائق، فيضانات، جفاف)..

– انخفاض العائدات البترولية.

– تكالب أعداء الوطن في الداخل والخارج.

أدى كل ذلك إلى: خفض سقف المطالب والطموحات.

والمطالبة بتوفير العيش الكريم لهذا المواطن البسيط لم نعد نتكلم عن الطرق السيارة، ولا خطوط السكك الحديدية، ولا المطارات، ولا المستشفيات الجامعية، فقط اكتفينا بتوفير لقمة العيش الكريمة للمواطن الجزائري وهو الحق الأكثر شرعية والذي لا يمكن التنازل عنه دون أن ننسى الأمن والسكينة.

السيد الوزير الأول،

ليس بالضرورة اللجوء في كل مرة إلى مبرر الأزمة الاقتصادية وعدم توفر الأموال لأن هناك من التصرفات ما يضر بالاقتصاد الوطني والمواطن أكثر من شح الموارد، وهناك من الإجراءات ما يغنينا عن هذه الموارد، إجراءات تعتمد على التسيير العقلاني للموارد المتاحة المتوفرة على الأقل وتفادي خسائر غير مبررة للاقتصاد الوطني، من أمثلة ذلك:

– كأن ننجز مشروعا بأكثر من 100 مليار في ملكية غابية عمومية دون الأخذ بعين الاعتبار للطبيعة القانونية وعدم التفرقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة لأملاك الدولة. وللطبيعة القانونية للوعاء العقاري. وفي النهاية استحالة استغلاله بعد مرور سنين عديدة، بل زاد تدهورا وتحطما (حدث هذا في خنشلة).

– أيضا كأن تنجز مشروعا بقرابة 1000 سكن ولا يستغله المواطن منذ سنين طويلة لعدم الأخذ بعين الاعتبار للتهيئة الخارجية مشروع (Immo-cnep) المحول إلى (AADL).

كذلك أن ننجز مركبا رياضيا ضخما ولا يستغله الشباب منذ سنوات عديدة لأننا لم نأخذ بعين الاعتبار الأرضية صالحة أو غير صالحة.

– كأن نمنح أيضا أراضي فلاحية بصحراء النمامشة ولا يصحبها منح العقود اللازمة وبالتالي فلا كهرباء ولا قروض.

– هذه المنطقة السيد الوزير الأول، سأتوقف عندها تماما كما توقفهم فهي من تنتج الحبوب بما يبهركم لو تطلعون عليها وكذلك الشأن بالنسبة لسهول الرميلة والحامة ومتوسة.

وهي التي ستتجاوب مع انشغالكم حين استأتم لاستيراد الحبوب بعد أن كنا مصدريها في السابق ونفس الشيء يقال عن الفلاحة الجبلية بمناطق بوحمامة وطامزة وغيرها.

أيضا كأن لا نقوم ببعض الأشغال كانت في السابق وسيلة ناجعة للحفاظ على ثروتنا الغابية مثل فتح المسالك الغابية (les postes de vigies +tranchées par feu) وإحصاء نقاط المياه الجبلية، وتحيين مخطط مكافحة الكوارث وخاصة حرائق الغابات بطريقة دائمة ومستمرة.

وأظن هذا ما كلف وطننا وولايتنا بالذات خسائر فادحة في الثروة والأرواح وبالمناسبة نحيي المجهودات والتضحيات التي قام بها أعوان الحماية المدنية بمساعدة إخوانهم من أفراد الجيش الوطني الشعبي والمواطنين الشرفاء ونترحم على من فقدناهم بتلك المناسبة، وبالمناسبة أيضا أرى السيد الوزير الأول...يجب التفكير بفعالية في تجديد هذه الثروة في أسرع وقت.

دعنا نختصر؛

وكما تلاحظون– السيد الوزير الأول– إن العمال والموظفين التابعين لقطاع الوظيف العمومي دائما ما كانوا هم الواقفون بالعمل والجد والتضحية، إلا أن ظروفهم المعيشية تزداد صعوبة يوما بعد يوم نظرا لاستقرار أجورهم عند المستويات الدنيا مقارنة بباقي القطاعات.

أقول السيد الوزير الأول، في النهاية، بأن كل ذلك لا ينقص من عزيمتكم ولا من عزيمتنا ولا في آمالنا خاصة في ولاية خنشلة التي بعث فيها السيد رئيس الجمهورية من جديد الأمل، حين أعلن السيد رئيس الجمهورية مؤخرا عن تذكيره بوعده السابق بأن يخصص برنامجا تنمويا خاص لهذه الولاية قناعة منه بأنها ولاية تستحق أن تحظى بحقها في التنمية لتلحق بركب باقي ولايات الوطن.

شكرا على متابعتكم.

46 - السيد أحمد خرشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الموقرين،
الزميلات والزملاء الأكارم،
سلام الله عليكم.

بودي في هذا المقام أولا أن أوجه رسالة شكر وعرفان من ابن ضابط جيش التحرير الوطني إلى ضابط جيش التحرير الوطني. رغم أن هذه الصفة تزعج الكثير لكن أحب في كل مرة وفي كل مداخلة أن ألح عليها لأنهم يريدون أن يجعلوا منا غرباء في هذا الوطن.

فتحية تقدير وعرفان إليك السيد رئيس مجلس الأمة، أو كما يحلو للجميع مناداتك عمي صالح. تحية لك على كل مواقفك الجريئة المدافعة على الجزائر وعلى وحدة صفها وعلى تاريخها الذي أزعج الكثير.

تحية تقدير على حكمتك وصبرك في تسيير الأزمات والوقوف دوما لنصرة بلدك دون تعب أو كلل. فرغم سنك لكن أثبت للجميع أن حب الجزائر هو قيم ومبادئ وليس مكاسب ومنافع .

تحية تقدير لك على جهادك بالأمس وجهادك اليوم في سبيل أن تبقى جزائر المليون ونصف مليون شهيد شامخة الرأس أمام العدو قبل الصديق، لك مني ومن له ذرة إيمان بهذا الوطن ألف ألف تحية عمي صالح.

لكل هاته الأسباب، ألتمس من السيد وزير المجاهدين أن يحظى المجاهد صالح قوجيل، بتكريم خاص في احتفالات الفاتح من نوفمبر إن لم ير في ذلك إحراج.

كما لا يفوتني أن أنوّه بكل النوايا الحسنة والمجهودات المبذولة من طرف كل الجهات المعنية سواء كانت حكومية أو حزبية أو مجتمع مدني، في المضي قدما نحو بناء مؤسسات دستورية جديدة تضمن للجزائر استمرارها في إطار الصرح الديمقراطي عبر انتخاب مؤسسات تبنى على أساس شفاف يعبر عن إرادة المواطن. لقد مرت الانتخابات التشريعية السابقة في جو هادئ وكانت جبهة التحرير الوطني الضحية الأولى التي نالتها مقصلة المجلس الدستوري من عملية زبر لعدة مقاعد. لكن حافظا على مرور باخرة الجزائر إلى بر الأمان، كان التزامنا مطلقا بكل القرارات الصادرة في حقنا إيمانا منا بأن مصلحة الجزائر تقتضي ذلك.

السيد الوزير الأول،

صحيح كل واحد منا يحب الجزائر حسب رؤيته وكل واحد منا يؤمن ويتمتع بوطنية لا تعلو عن وطنية الآخر، لكن لا نختلف جميعا أننا نعيش تحت سقف واحد وفوق أرض واحدة تجبرنا على التعايش والتآخي والابتعاد عن الأنانيات لنضمن أن نعيش في كنف الحرية بأتم معانيها. أفعال وليست أقوال، ممارسات وليس قوانين مهجورة.

صحيح سيدي الوزير الأول، كلنا يحلم بالجزائر الجديدة، كلنا يحلم بالجزائر الجديدة، هاته الجزائر التي تتحقق، إن شاء الله، بالابتعاد عن تصفية الحسابات وتجنب الولاءات واللوبيات والعصب، تتحقق بتجنب الممارسات المنطوية بالضغوطات أو سياسة الترهيب أو الترغيب. الجزائر الجديدة التي حلم بها آباؤنا وأصبحت حلم أبنائنا تتحقق بسياسة لم الشمل والصفح عند المقدرة وإرساء دولة القانون على الجميع. تتحقق بالشفافية في الممارسات والتعيين وفق الكفاءات والابتعاد عن الشعبوية تبنى وفق برامج ومخططات مبنية على أهداف معينة مع مراعاة الوسائل المتاحة، تبنى على المصداقية والمواجهة البناءة والمكاشفة والمصارحة حتى نكسب ثقة المواطن.

الجزائر الجديدة يتحمل الجميع مسؤولية بنائها سواء مؤسسات رسمية أو أحزاب سياسية أو فعاليات المجتمع المدني وفق مخطط مدروس يلتزم الجميع بالانخراط الجدي في تطبيقه.

السيد الوزير الأول،

نتمنى أن تكون أنت وطاقمك الحكومي والتي نعتبرها حكومة الجميع أو بالأحرى حكومة الوحدة الوطنية في مستوى ثقة الشعب ورفع كل المشاكل العالقة من أجل الدفع بعملية التنمية إلى مستواها الحقيقي.

وأنا على يقين أنه إن اجتمعت النوايا الحسنة إضافة إلى خبرة البعض وكفاءات البعض الآخر ضمن طاقمكم الحكومي، ستنتصر الجزائر لا محال.

السيد الوزير الأول،

أخبر السيد الرئيس، أن حزب جبهة التحرير الوطني، رغم كيد الكائدين لا يزال شامخا يسعى إلى زرع بذرة الخير والانخراط في كل المساعي النيّرة؛ هذا الحزب به رجال مخلصين، نزهاء يعملون جاهدين من أجل تنقية وتطهير الجو السياسي والدفع بوطنهم إلى مصاف الدول الكبرى.

السيد الوزير الأول،

لا يمكنني أن أختم مداخلتي دون المرور على انشغالات ولايتي والتي منحتني ثقة برلمانية لمدة 16 سنة وإلا أعتبر نفسي مجحفا في حقها، رغم أن سابق مداخلاتي كانت سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر عن آمال وآلام كل سكان الوطن.

قسنطينة التي كانت تعرف بعروس المدائن، تدعى الآن عجوز المدائن، فرفقة بها السيد الوزير الأول.

قسنطينة التي كان يحلم بزيارتها كل سائح، أصبحت الآن مرتعا للجريمة ومصرحا للفساد ومنبعا لترويج المخدرات وما شابه ذلك.

أصبحت قسنطينة عبر مدينتها الجديدة علي منجلي هاجس كل مواطن قسنطيني جراء الجرائم المتكررة وبؤر الفساد المعشعشة في أحشائها، والتي تعيشها في عز النهار قبل الليل وهذا جراء الكم الهائل من المواطنين الذين يقطنون بها في انعدام كافة وسائل الترفيه.

لحد الساعة لم يصدر قانون خاص بها رغم أنها ولاية منتدبة لكن ساكنتها لا تزال تابعة لبلدية الخروب، مما أثر سلبا على تسييرها، لذا:

نلتمس من وزير الداخلية الأخذ بعين الاعتبار قضية علي منجلي والإسراع في تسوية وضعيتها الإدارية.

نلتمس من وزير السكن والعمران والمدينة وهو ابن قسنطينة ومن خيرة أبنائها، أن يولي الاهتمام بهاته الولاية وهو أدرى من غيره بمشاكلها.

نلتمس من السيد الوزير الأول:

- رفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي الجديد.

- رفع التجميد عن مشروع المركب الأولمبي.

تزويد الولاية عبر البرامج القطاعية بالأرصدة المالية لتجسيد شبكة الطرقات الولائية والبلدية التي أصبحت جد بالية.

- ألتمس من وزير النقل إيفاد لجنة تحقيق إلى المديرية الجهوية لتسيير مطارات الجزائر بقسنطينة والتي عمّر مديرها الجهوي طويلا وأصبحت مرتعا للفساد والتعيينات العشوائية وإبرام الصفقات المخالفة للتشريع وذلك بناء على العديد من شكاوى موظفيها. وإن سمحت وتكرمت بتحديد لنا موعدا لإعطائك وتزويدك بكل المعلومات اللازمة.

- كما لا يفوتني في هذا المقام أن أوجه رسالة شكر إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي أبدى روحا عالية في التعامل والتواصل معنا في ظروف جد صعبة وهي مرحلة التسجيلات الجامعية.

كما لا يفوتني أن أنوّه بكل المواقف الدبلوماسية للجزائر عبر رئيسها ووزيرها. والتي أعادت لها حرمتها ومكانتها عبر باقي الدول والتي جعلت منها مركز ثقل لكافة الأقطاب التي تسعى جاهدة من أجل خلق توازنات دبلوماسية جديدة تتماشى مع النظرة الثاقبة والمواقف الثابتة للدبلوماسية الجزائرية.

وأختم مداخلتي هاته بأن أدعو الله أن يوفق الجزائر ويحفظها وينصرها ويلهمها الصبر في تحمل كل المؤامرات التي تحاك ضدها وأن يثبتنا الله في تجاوز كل المحن وإرساء دولة القانون والتآخي ولم الشمل من أجل أن تتحقق جزائر الشهداء التي تغنى بها الشعراء وكانت ملجأ كل القضايا العادلة.

في الختام وفقكم الله وسدد خطاكم السيد الوزير الأول.

47 - السيد الطاهر غزيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير الأول، لدى متابعتي لعرضكم لمخطط عمل الحكومة لاحظت عند تناولكم قطاع الفلاحة وخاصة فيما تعلق منه بإنتاج القمح، تلك الحصرة البادية عليكم والتي حزت في قلوبنا على ذلك الوضع الكارثي، الذي آل إليه إنتاج القمح في بلادنا والفرق الواضح بين الأمس واليوم، أين كنا سلة غذاء العالم في هذه الشعبة بالذات، صرنا أكبر مستورديها حينها تيقنت تماما بأنكم عازمين فعلا على النهوض بقطاع الفلاحة.

سيدي الوزير، لدي مقترحات وعلى مدى ثلاثة سنوات كل ما كنت تفكر فيه بحيث كنت تقرأ وأنت ساهيا تأثرت وكذا جميع الزملاء، لدي مقترحات لو تنجز على مدى ثلاثة سنوات نصبح نحن من يصدر القمح لا استيراده.

وتأثرك هذا كان نابع من تأثر الفلاحين.

سيدي الوزير الأول،

وصلتني إلتماسات من الفلاحين المستثمرين الذين يقومون بإنتاج القمح في جنوبنا الكبير، وبعد موسم الحصاد يتم بيعه للدولة (CLS) بسعر 3500 دج للقنطار، هذا القمح اللين أما القمح الصلب فيباع 4500 دج للقنطار للدولة، ولكن الدولة سيدي الوزير تستورد القمح من فرنسا بسعر حسب معدل البورصة من 6500 دج إلى 12000 دج للقنطار بدفتر شروط بمقاس فرنسا، هذا أمر أنتم تعلمون به.

سيدي الوزير، لعلمكم البذور الأولى التي تباع للفلاحين من طرف الدولة معظمها فاسدة تؤدي إلى ضعف الإنتاج ورداءة المنتوج، هذا ما جعل الفلاحين يشترونها من عند الخواص، وهنا يطرح السؤال سيدي الوزير، هل هذه القضية مفتعلة؟ حتى لا يكون الإنتاج المحلي من القمح؟ لم نطلب من الفلاح الذي ينتج القمح اللين (الفرينة) بسعر 3500 دج، فمستحيل أن ينتج الفلاح -معالي الوزير- بـ 3500 دج سيستفيد، لا عليه على الأقل يحسب القمح حسب سعره بالبورصة أو أقل لأننا جزائريين ووطنيين ودعوا الفلاحين يعيشون كباقي الفلاحين بالعالم. وبعد ثلاثة سنوات أخبرني عن الإنتاج. الكارثة التي يعاني منها الفلاحون لا يمكنني أن أصفها لك..

ولكي لا أطيل، ففي المجال الاقتصادي: يجب إعادة النظر في القانون الذي يسير الشركات العمومية والخاصة في الداخل والخارج وهذا بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية للشركات الجزائرية إلى اقتحام السوق الافريقية وتنويع مصادرها للحصول على العملة الصعبة وإنشاء بنوك جزائرية في إفريقيا.

سيدي الوزير، منذ أن تولى السيد رئيس الجمهورية الحكم وبالتحديد منذ ثلاث سنوات وكل توجهاته وخطاباته نحو إفريقيا ولكن إلى حد الساعة لا يوجد شيء، لا أعرف، لدي ثقة فيكم وفي رئيس الجمهورية، ولكن نجد أن الواقع شيء آخر. توجه السيد وزير التجارة، إلى ولاية تمنراست العام الماضي حاملين الأعلام سوف نصدر والصحافة تقوم بالتصوير، مائة صحافي يتابع الحدث وإذ بهم ركبوا في الطائرة، عادوا والشاحنات متوقفة داخل الموقف لمدة شهرين ولم تتوجه إلى النيجر كما كان مبرمج، الصحافة تتبع الوزراء والمسؤولين ولم تقم بتنبيه المسؤول الذي يمكنه أن يكون على إطلاع أو دراية بالأمر. لقد وصلتني مكالمة هاتفية في الحين من أساماتا من عين قزام، موالين يبكون ويطلبون الإغاثة كانوا ينتظرون عملية استيراد المواشي بغية تخفيض أسعار اللحوم، لكن حتى مواشيهم مكدسة في الحدود لا يمكنهم إدخالها أو إخراجها فهي تموت أو يموت الربع منها جراء الحرارة التي بلغت 45 درجة. لو أريك الفيديو المبعوث نتأسف لذلك، لم نفهم ذلك تم إقرار إدخال المواشي من إفريقيا، لكن الأمور تسير عكس ذلك إذن أتهم من !! إدارة الجمارك أم من؟ وعندما تريد أن تتقصى الحقيقة تجد أن لكل جهة ظروفها التي تعمل بها. كنت أتمنى لو الصحافة الجزائرية...

والأدهى والأمر السيد الوزير، برمجت حصة لشركة نفطال حول تصدير منتجاتها لدول غرب إفريقيا، وقلنا هذا المشروع سيكون فاتحة خير على الجزائر، لنتفاجئ بعد مرور 10 أيام من بث البرنامج إقالة المدير العام لشركة نفطال، وهنا نطرح سؤالا لا مناص منه، هل نقيل الإطار الكفء المنتج في مؤسسة؟ أم نرقيه في منصبه؟ أظن السيد الوزير الأول، إن ما جرى مع المدير العام لنفطال هو عكس توجهات رئيس الجمهورية الذي أمر بضرورة الولوج لإفريقيا وأسواقها، رأيته الصيف الحالي يعمل بجد من أجل تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية من خلال إرساله لوفد من الإطارات إلى إفريقيا، وبالرغم من توقف توجه الطائرات إلى إفريقيا يمرون عبر دولة تركيا، تفاجأنا بالبرنامج الطموح التلفزيوني الذي بث، فرحنا له كي توجه منتوجات نفطال إلى إفريقيا، تنشأ إثرها محطات، وتدشن إذ به يقال..

48 - السيد مليك خذيري:

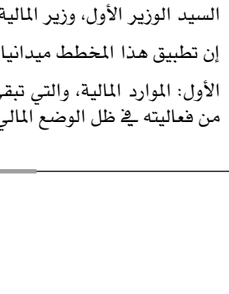

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد.
السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول ووزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي الفضلاء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الصحافة والإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أهنئ نفسي والشعب الجزائري برمته بتمكين أحد أبناء جيل الاستقلال من تولي مهام الوزارة الأولى، والسيد أيمن بن عبد الرحمن، واحد من الكفاءات الوطنية المخلصة والمثابرة والتي أبانت عن مقدرة عالية في التسيير وفي التحكم في مختلف المهام والمسؤوليات التي أنيطت به. والتهنئة تتضاعف بعد الإطلاع على مخطط عمل الحكومة والذي جاء من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المعروض أمامنا اليوم، وذلك أنه يحمل التوجهات العامة للحكومة في تعاطيها مع أهم صور النشاط الوطني في مختلف القطاعات، تتماهى مع البراغماتية وتكون بعيدة عن المواراة والنمطية.. على الرغم من تداعيات جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على السيرورة العادية للمشاريع التنموية التي تم مباشرتها.. فنجم عنها تعطيل أو تجميد البعض منها، الأمر الذي انعكس سلبا على الحياة المعيشية للمواطنات والمواطنين.

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية يعد بمثابة خارطة طريق زاوجت بين صدقية المعاينة وأخلاق المحسنين في التثمين الجيد، وتجاوز واستئصال مكامن الفشل والفساد وأسباب الركود والتردي.

وعليه، فأنا مستبشر بهذا المخطط.. إذ زيادة على برغماتية وارتباطه بحقيقة الوضع وملامسته لمكامن النهوض لتحقيق القفزة المرجوة نحو التطور والنماء.. فإن مدعاة التفاؤل الكبيرة هي مؤشرات القبول التي تمنحنا إياها أريحية الوزير الأول وقدرته العفوية على التواصل والإيصال وهي نقاط نحسبها لفراسة القاضي الأول في البلاد، السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في اختيار من يجسدون برنامجه من أجل تحقيق قدر الجزائر في التسيير والتغيير والرفعة والسؤدد.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن تطبيق هذا المخطط ميدانيا يحتاج إلى أمرين إثنين:

الأول: الموارد المالية، والتي تبقى من أهم المعوقات التي ستعمل على التقليل من فعاليته في ظل الوضع المالي الحالي وهنا لدي استفسار سيدي الوزير.

الأول، من أين سيكون التمويل لتجديد هذا البرنامج؟

أما الأمر الثاني، وهو عنصر الكفاءة وحسن التسيير وعصرنة الإدارة على المستوى المحلي.

السيد الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

ومن بين المحاور التي سأتطرق إليها ألا وهو المحور الاقتصادي والذي يعرف فيه قطاع الاستثمار ركود تام وخاصة في ظل أزمة كورونا والتي أتت على الأخضر واليابس وكبّدت الكثيرين خسائر كبيرة، بل الإفلاس والغلق للمستثمرين والمقاولين لنشاطهم. سيدي الوزير، هل وضعت خطة لتدارك هذا الوضع وخاصة ونحن نشهد ارتفاع جنوني لأسعار الكثير من مواد البناء مثلا، وهل ستكون هناك إعانات مالية لأصحاب الشركات المفلسة والمتضررة؟ وخاصة وأن السيد رئيس الجمهورية وهو مشكور قد أقر منحة البطالة والتي ستخفف من معاناة الكثير من العاطلين عن العمل.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

هناك بعض الشركات الوطنية العمومية ذات الطابع الاقتصادي لديها كل المؤهلات حتى تكون رائدة وخالقة للثروة، ولكن مع الأسف ما زالت تعاني وفي كل مرة يكون طلب مساعدة وعمليات تطهير مالي وكلامي موجه للسيد وزير النقل وعلى شركة الخطوط الجوية الجزائرية هاته الشركة الوحيدة والتي هي من بين أهم الشركات القادرة لدعم ورفع من مردوديتها ولكن الوضع الحالي مغاير تماما.

سيدي الوزير، ما هي استراتيجيتكم للتحسين من فعالية هذه الشركة وكذا شركات أخرى شركات خالقة للثروة كمركب الحجار، كلها شركات تعمل على تخفيف من معاناة النقص في الخزينة العمومية.

سيدي الوزير الأول،

إن البلاد تزخر بثروات كبيرة ومهمة وجب استغلالها على أقصى حدود منها الطاقة الشمسية وفيها أتساءل من هذا المنبر على المشروع الجزائري -الألماني ديزرتاك وأين وصل هذا المشروع؟ وكذا مشروع الفوسفات في بلاد الحدبة بولاية تبسة؟

هذه المشاريع كلها مهمة ومن شأنها التقليل من حدة الميزانية. وأعود لأقول إن الاعتماد على أن الإنسان هو المحرك أي اقلاع حقيقي لاقتصادنا.. كما أن دوران الماكنة الاقتصادية وأهم عناوينها: الاستثمار المدر للثروة يمر حتما عبر تثوير «عقلية» القائمين على التأطير إداريا باسم الدولة لهذا الموضوع.. ثروتنا هي الإنسان الجزائري ووعاؤها هو الفلاحة والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية وقبلها «المنظومة التربوية» و«المؤسسة المسجدية» اللذان يبقيان أهم أسباب التغيير الفعلي المرجو.. مهم أيضا القول أن صلاح حاضرنا يكون بما صلح به أسلافنا.. وأن قدر الجزائر وشعبها هي أن نكون أولين من بين أولين وليس أولين من بين آخرين.. نلج الفضاءات والمحافل من أبوابها.. وأبناء نوفمبر لن يرضوا سوى بالنجاح والفلاح..

السيد الوزير الأول،

لقد استعادت الدبلوماسية الجزائرية توجهها ومكانتها ووزنها الطلائعي و الريادي في الجوار والعالم.. وبدأت تلقي بثقلها على الملفات الحساسة والشائكة التي تجابه القارة الإفريقية والعالم العربي.. اعتمادا على حنكتها ورصيدها الدبلوماسي الذي سيمكنها من زيادة بريقها.

إن سياسة الجزائر الخارجية لطالما كانت وستبقى ثابتة على مواقفها من القضايا الدولية وتحترم عقيدتها الخارجية المبنية على احترام سيادة الدول وعلى عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للغير..

وبعيدا عن الانفعالات، فإن القرار الذي أصدرته الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب كان نابعا عن التأني والروية.. ذلك أن المملكة المغربية انساقت دون حصافة سياسية ولا دبلوماسية إلى إيواء ودعم كيانات إرهابية ومحاولة ضرب استقلال دولة واحدة موحدة بالاستناد على افتراءات وأسانيد باطلة ومردود عليها.. فهي بذلك لم تستحضر العقل الاستراتيجي في قراراتها ومقارباتها غير المدروسة..

وأضحت تنتهج نمطا جديدا من أنماط الدبلوماسية، ممثلة في «دبلوماسية المقايضة» وفي أحيان أخرى «دبلوماسية قطاع الطرق»..

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وباقي المؤسسات الدستورية في الدولة وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني كما يؤكد على ذلك بإيمان المجاهد صالح قوجيل.. ستمضي بخطى ثابتة وأكيدة في التصدي لمهامها على أكمل وجه.. وأن الشعب الأبي سيقف مثلما عودنا لما يتعلق الأمر بوطنه، سيقف إلى جانب دولته.. والمقام ها هنا يحتم على إسداء أبلغ آيات التقدير وأجمل التحايا وأبلغ العرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي التي تقدم في كل مناسبة، صورا رائعة وبليغة عن ارتباطها وتلاحمها بشعبها.. فلهم منا كل الاحترام والتبجيل.

وأشكركم على حسن إصغائكم ووفقكم الله في أداء مهامكم.

49 - السيد مبارك مولود فلوتي:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد؛ بقدر الأهمية التي تكتسيها الأفكار التي جاءت بها الوثيقة الموضوعة أمامنا المتضمنة مخطط عمل الحكومة، والتي صيغت بأسلوب راقي وجميل ومشوق يطبعه طموح كبير في نقل الجزائر من وضع اقتصادي متراهل واجتماعي متأزم بفعل الآثار السلبية لجائحة كورونا إلى وضع تفرج فيه الأزمات ويأمل فيه الناس على صحتهم وقوت يومهم ومستقبل أبنائهم، بقدر ما تشكل العقبات والإكراهات الموجودة حاجزا قد يعرقل لتحقيق هذا الطموح ما لم تجند الإمكانيات المالية والمادية الضرورية والموارد البشرية الكفأة والإدارة القوية والنية الخالصة والإصرار على بلوغ الأهداف المسطرة مهما كانت الصعوبات.

سيدي الرئيس،

في هذا الإطار إسمحوا لي بالمساهمة بالملاحظات التالية:

1 – تداولت خطط وبرامج الحكومات المتعاقبة مصطلح إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية أو إصلاح عمليات الدعم الاجتماعي ولا نشك أبدا في نية أصحابها، لكن يبدو أن هذا الأمر محكوم عليه بأن لا يرى النور قريبا ولا نعلم ما يحول دون ذلك، بينما يتواصل نزيف ميزانية الدولة بشكل كبير في صرف جزء هام من أموال الدعم على غير مستحقيها في انتهاك صارخ لمبدإ العدالة والإنصاف الاجتماعي.

فمتى بتجسد هذا الإصلاح سيدي الوزير الأول؟

2 – تشكل عصرنة وإصلاح النظام المالي والجبائي حجر الزاوية في النهوض بالاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات ويتسع الوضع الحالي بضعف الجباية مع الاعتماد على الجباية البترولية وعدم القدرة على التحكم في التهرب الضريبي الذي بلغ أرقاما خيالية مما يجعل معالجة هذه الوضعية ضرورة اقتصادية مستعجلة وذات أولوية قسوى، كما يشكل تغول السوق الموازية واستحواذها على حوالي 40٪ من النشاط التجاري وتوسع نمو سوق العملة الصعبة غير الرسمي تحديا آخر يجب أن يجد الآلية والأهمية اللازمة وأن يوضع حيز التنفيذ، آليات تقويم هذا الوضع المعوج بما يعيد لمؤسسات الدولة مصداقيتها وللاقتصاد جديته وجاذبيته.

3 – نثمن عمل الدولة والجهد المبذول في مجال حفظ الذاكرة ومعالجة ترسبات الفترة الاستعمارية، لكن يجب مضاعفة هذا الجهد في سبيل مواصلة استرجاع التراث والأرشيف الجزائري المسلوب والمحتجز لدى مستعمر الأمس باعتباره جزء لا يتجزأ من تاريخنا الوطني.

من جهة أخرى، أتساءل عن مخارج المفاوضات لتعويض ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء، والحصول على مخططات دفن نفاياتها التي ما زالت تهدد أمن وسلامة مواطنينا. كما نتساءل عن وضعية ملف المهجرين الجزائريين إلى ما وراء البحار أبناء الثورات الشعبية المجيدة وماذا فعلت جزائر الاستقلال لربط الصلة بهم وإنقاذهم من النسيان أولئك الذين هجروا من بلادهم ونفوا قصرا وظلما وانتقاما.

4 – في مجال الطاقة: رغم الجهد المبذول في تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء والغاز والعناية بالمناطق المعزولة والمحرومة، إلا أن ما يلاحظ على هذه العملية لاسيما التموين بالغاز الطبيعي هي الاختلال الواضح وعدم التوازن بين مناطق الوطن في التغطية بهذه المادة الحيوية، إذ لا يعقل أن تتجاوز نسب التغطية في بعض الولايات 90٪ بينما لا تتعدى في ولايات أخرى وبنفس التضاريس والمناخ حدود 40٪ كما هو الحال في ولايتي الغازية والبترولية وأعني بها ولاية سكيكدة التي تقدر نسبة التغطية بها 42٪ وهي أدنى من المعدل الوطني بكثير والبالغ 62٪، فهل هذا أمر منطقي ومعقول؟ في ولاية تموّن ولايات بعيدة، بينما تتواجد قرى وبلديات بجانب وبجوار المركبات الغازية وعلى مرمى حجر منها تعاني ويلات الحرمان من هذه المادة وبالمقابل تتهدد صحة ساكنيها التابعات الوخيمة المترتبة عن تلوث البيئة والجو المتسبب فيها هذه المصانع والمركبات.

في مجال الموارد المائية: نحيي اتجاه الدولة إلى إنجاز محطات تحلية مياه البحر بالمدن الساحلية بتدعيم القدرات التقليدية التي لا يجب التخلي عنها لاسيما في الولايات ذات النسب العالية في تساقط الأمطار على غرار ولاية سكيكدة التي تتوفر على إمكانيات مائية، سطحية تقدر ب1620 مليون م3 لا يستغل منها سوى 291 مليون م3 عن طريق 4 سدود أي حوالي 18٪ فقط، بينما يصب الباقي في البحر.

ورغم المحطة الوحيدة لتحلية مياه البحر الموجودة بعاصمة الولاية التي تبلغ طاقتها 100000 م3 يوميا وتزود 4 بلديات تساهم في تزويد السكان بالمياه العذبة في ظروف مقبولة خارج أيام العطب والصيانة الدورية، إلا أن الوضع يتحمل إلى جحيم للمواطنين بمجرد توقف هذه المحطة عن العمل وغياب سياسة فعالة لتخزين وسير المياه.

وعليه، فإن العودة لتموين السكان من السدود لإشراك تكميلي وتعويضي بات ضروري، إلى جانب تساؤل عن عدم رفع التجميد عن عملية ربط السدود فيما بينها وكذا عدم إنجاز مشروعي سدي بوشطاطة وواد زهور.

فيما يخص الجانب الثقافي: إن البرنامج لم يخصص الكثير عن الحديث على ترقية السينما التوغرافية وهنا أتساءل كذلك عن كيفية إستعادة دور السينما المغلوقة ونحن بولاية سكيكدة لدينا 6 قاعات للسينما حولت عن غرضها، كما أتساءل عن المسح الجهوي المغلق منذ سنوات بداعي الترميم والصيانة، لكن ذلك ما يزال على ما يبدو طويلا. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

50 - السيد عبد الكريم مباركية

السيد عبد الكريم مباركية
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الموقرون،
الزميلات والزملاء الأكارم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المقترحات التي نتقدم بها إليكم، السيد الوزير الأول، هي كما يلي:

– إعادة النظر في قانون التأمينات.

– المعطيات المهمة، سوق التأمينات الجزائري يسيطر عليه القطاع العام بنسبة 76٪، أهم الخصائص غياب الرقابة المستقلة وتداخلها مع وزارة المالية المالك للقطاع العام للتأمينات عن طريق الخزينة العمومية. نسبة رقم الأعمال بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) لا تتجاوز 0.6 من بين كل الدول العربية وجل الدولة الإفريقية. نسبة التعويضات لا تتجاوز في 2020 الـ 40 من عدد الملفات وهذا خطير على التوازن المالي للقطاع.

– رقم الأعمال في حدود المليار دولار بينما النسبة المقدرة للسوق الجزائري لا يمكن أن تنزل تحت 6 إلى 8 مليار دولار سنويا حسب تقديرات عدة خبراء الإتاوات الغير مدفوعة (Les créances) تتجاوز 150 مليار دينار بينما المصرح به 70 مليار دينار.

– الجزائر البلد الوحيد في العالم الذي يوجد عنده خلل في المنظومة القانونية خاصة المادة 17 من قانون التأمينات والتي تأخذ كذريعة للبيع بالتقسيط وهذا ما يتنافى مع مبدأ دولي وعالمي بدون دفع المبلغ.

– ليس هناك ضمان وتأمين (No Covers Non Pay).

– تحايل شركات التأمين وتلاعب المتعاملين جعل هناك إختلالات كبيرة في مالية الشركات وقد تعصف ببعضها إن لم تتخذ إجراءات لإصلاح الخلل.

– يجب إعادة صياغة المادة 17 وحذف كل ما يتيح هذه التجاوزات.

كذلك بالنسبة للصيرفة الإسلامية والتكافل، إذا أردنا أن نشجع الصيرفة الإسلامية يجب إعادة النظر في الشروط خاصة الحد الأدنى لرأسمال من 2 واملير دج إلى أقل من ذلك لاستقطاب المستثمرين. حتى البنوك المحلية يجب إعاذة النظر في الشروط التعجيزية وتخفيض رأسمال بالنسبة للبنوك الجهوية والبنوك المتخصصة لخلق عدد كبير وخلف ديناميكية في السوق المالية بدون سوق مالية ديناميكية ومعصرنة، لا يمكن تطوير سوق التأمينات على الأشخاص خاصة (takaful famille) والإدخار... الخ.

في قطاع الأشغال العمومية:

– مشروع الطريق الرابط بين ولاية عين الدفلى ولاية برج بوعريريج مرورا بولاية المدية في شطره الثاني بين البرواقية وبرج بوعريريج، لم يعرف النور رغم أنه مشروع يمر بعدة بلديات، مناطق الظل لخلق التنمية فيها ويخفف الضغط عن العاصمة.

قطاع الصحة:

السيد الوزير؛ كغيرها من باقي ولايات الوطن تعاني ولاية برج بوعريريج من تدني هذا القطاع أثبته الوضع الصحي الأخير ووباء كورونا الذي كشف وفضح ضعف وعدم قدرة قطاع الصحة بهته الولاية التي طالها مرض الكوفيد 19 بنسبة مرتفعة.

– مستشفى العظام عائشة بن عبيد، تم إنجازه وتهيئته ولم يدخل حيز الخدمة، نطلب إجابة واضحة ومقنعة.

– قطاع السكن:

نطالب بتخصيص حصة جديدة لولايتنا من السكن بجميع صيغ.

والسلام عليكم ورحمة الله.

51 - السيد فاتح قرواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم.

أعود ثانية لأحيي عمي صالح قوجيل النوفمبري العزيز، تحية ثورية خالصة من ابن رفيقك الشهيد قرواني محمد، ضابط في جيش التحرير المنطقة الأولى من الولاية الأولى، ذلك أن النظر إليك يهدأ النفس ويبث فيها طمأنينة اليقين، في هذه الأثناء التي يصرح فيها بأن استقلالنا منّة من المستدمر والذي يقوم في هذه الآونة بتكريم وتعويض وطلب الصفح من أعوانه الحركى، وهذا شيء لا يعنينا البتة من قريب أو بعيد، فقط أردت

ذكر مثل هكذا أحوال لما أجده في نفسي من غيض وامتعاض وأنا أطرد من بيت عائلتي السياسية التي لم أختار الانتماء إليها بل وجدتها في بيتنا بعدما وضعتني المجاهدة الحبيبة أمي، أطال الله في عمرها وهي التي قضت أكثر من 4 سنوات مع الشهيد الحامل لشهادة البكالوريا، كما يتم إبعاد أبناء الشهداء من الهياكل من هؤلاء الذين أبسط ما نقول فيهم أنهم لا يعرفون الفضل ولا الفضل والفضيلة تعرفهم.

آه، آه، آه، أدعو الله أن يتم قضاءه فيما نريد ولكم واسع النظر.

السيد الوزير الأول،

في سنة تسعين، أنا المهندس المعماري المختص منذ حين في علم الصوت المعماري والتعميري، كنت في زيارة لورشة عمل لإعادة تهيئة قاعدة المداولات الكبرى لمجلس قضاء سطيف مستطيلة الشكل وذات ارتفاع 9 أمتار، وهذا الحجم الكبير يسبب ظاهرة الصدى وانعكاس الصوت، فضولي كان موجه لما كان يتم فعله من أجل التصدي للظاهرة، فإذا بالمقاولة تلبس الجدران باللوحات الخشبية الجميلة على ارتفاع 4 أمتار دون أي مراعاة للمشكلة، فالعملية كانت تهدف للزينة والرونق وحاز في نفسي عدم تمكني من أي شيء والحل سهل وهو في متناول إذ وجب ثقب اللوحات لاستحداث فخخ الصوت مع وضع عازل يمتص الطاقة الصوتية، قلت وقتها هنا لا يقضى باسم الشعب وسمعها النائب العام الذي كان في الورشة ليس بالبعيد وصرخ في وجهي وإستاء لقولي فقلت له لا يقضى باسم الشعب لأن الشعب لا يتمكن من الإصغاء الجيد في المداولات، فما كان تعليقه وعن ثقة أن الحل سيكون بعد وضع مكبرات الصوت، فقلت أن ذلك سيزيد الطين بلة، كنت أنتظر أن يأخذني معه لنتبين الأمر، لكنه أبى وانصرف بمزيج من التأفف والغيض.

أين الحس الجمهوري؟ أين التواصل؟ يجب أن نتعلم الإصغاء لبعضنا البعض والهروب إلى ذوي الخبرة لتصبح حقا الحكمة ظالتنا، وعلينا قبل كل شيء استجماع كافة شروط التحاور والتواصل في كنف الحرية والأمن والأمان والطمأنينة وتكفؤ الفرص.

فبناء هذه الأجواء يعتبر ورقة طريق ذات بعد إستراتيجي كفيل مثلا بتحطيم ظاهرة الحرقة غير الشرعية وخاصة الشرعية التي تستنزف خيرة شبابنا المتعلم. أستطرد قائلا أنني أنوه وأشيد بمخططكم الذي يبرز هو الآخر نموذج حكامي يملأنا أملا واستبشارا بغد أفضل ومتميز يدخل الجزائر في معترك الاقتصاد الدولي ويقحم الأمة في النموذج الإنتاجي الفعلي، وأكثر من ذلك يكرس وينتهج الاقتصاد المعرفي.

هذه التصورات الصحيحة والأهداف المذكورة تنبأ بإلمام حكومتكم بما وجب وما يجب فعله، فأنتم مشكورون على ذلك كما لا يفوتني التنويه بالابداع القضائي المتعلق باسترجاع أموال الأمة المنهوبة شريطة الحد في الأخير من الحقوق المدنية لمرتكبيها.

أثمن إلتفاتتكم الصائبة إلى القانون الفذ المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي اتخذته الأداءات الحكومية مهجورا ويبقى منطق المقاربة القطاعية طاغ على هذه الأداءات كذلك ذكركم لمخطط تهيئة الولاية الذي وجب أن يكون بمثابة لوحة القيادة لأي إنجاز أو فعل على مستوى إقليمها أدعوكم إلى رد الإعتبار إلى أدوات التهيئة وعدها فعلا جمهوريا دستوريا من الدرجة الأولى.

السيد الوزير الأول،

أين نحن من منهجية التغيير؟ متى سندرك أن فعل التغيير يقتضي المعرفة والتعريف بسنه وشروطه؟ فهل فقهنا شروط النهضة وكيفيات الإقلاع؟ كيف لنا أن نتحول إلى عاملين كادحين فاعلين منتجين؟ الإشكالية الأساسية التي وجب أن تجند لها الإرادة السياسية كاملة هي اعتبار تغيير نموذج الحكامة أولوية الأولويات ويتم ذلك بعد استدعاء العلوم الإنسانية قصد التشخيص المدرك واتخاذ الوجهات الصحيحة المواتية لتفعيل وإدماج الديناميكيات الاجتماعية في عملية الانتقال.

يصطحب هذا التغيير خطاب دائم متكامل الأطراف المتجانس يعلي الوفاء للسردية الوطنية ومنتج للمعنى والمفاهيم التي ترتقي بالأداء الجماعي للأمة.

هذه المقاربة تفضي إلى بناء جديد للعقد الوطني يذعن إليه الجميع وتنفجر فيه الطاقات وتتحقق فيه أحلام الشباب، هذه السيرورة لا تمنع البتة السلطات العمومية من السعي قدما في تحقيق تطلعات الساكنة على قدر الإمكانات المتاحة، لكن في ظل إستراتيجية التغيير التي من مآلاتها الحد من الثقافة الشعبية المطلبية الصرفة والتي هي في الواقع في تناغم قوي وجدلية مستقرة، مع التطلع المفرط للسلطات التنفيذية في الاستجابة دون هوادة لجميع الاحتياجات ومتطلبات العيش الهنيء ودون الإلتفاتة لعنصر الزمن والتخطيط والابتعاد الكلي عن الضغط الراهن، للجوء إلى مواعيد عرقوب المفضية إلى إنتقاص الثقة وعدميتها.

ومن جهة أخرى أدعوكم السيد الوزير للابتعاد نهائيا عن إقحام الإدارة المركزية المتعب والمنهك في الفعل الاقتصادي المحلي، إلا نادرا.

كذلك التفكير الجدي في استقلالية تسيير الجماعات المحلية في الفعل التنموي لأقاليمها مرفوقة بإصلاح جوهري للمالية المحلية.

فتباين الأقاليم في ديناميكيتها عنصر للتنافسية وخلق للثروة لا يعقل أبدا أن تعترضه تشريعات عامة نموذجية بالية لا وعي لها به، ولا تؤمن إلا بجدارة أولوية الدولة المركزية ونموذج التنمية.

أنهي تدخلي بمثال أو بملاحظة قوية للدلالة على ما آلت إليه منظومة الحكامة، أيعقل أن تصبح عملية تنظيف البالوعات من جدول أعمال السلطة المركزية؟ نزولا عند الولاة ورؤساء الدوائر من أجل حث الأمير القيام بالعملية؛ وهي العملية القاعدية للبلدية بل مصلحة التنظيف، فماذا بعد البالوعات؟!

وفقكم الله السيد الوزير الأول، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

52 - السيد محمد راشدي:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
بادئ ذي بدء، نهنئ السيد الوزير الأول، على ترأسه ونيله ثقة رئيس الجمهورية لتولي رئاسة الحكومة، ونهنئ أيضا الفريق الحكومي المتواجد معه.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول ووزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة جاء في ظروف استثنائية كما ورد في الديباجة وفي ظروف جد استثنائية وهي جائحة «كوفيد 19» الموجة الثالثة، الذي أودى بحياة الكثير من الأرواح الغالية والعزيزة علينا نسأل الله لهم الرحمة والغفران.

إن القراءة المتأنية والمتمعنة لمخطط عمل الحكومة المستوحى من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي وعد به الشعب الجزائري، تبين جليا وبكل وضوح مدى طموح الدولة وعزمها على رفع التحديات التي تواجهها الجزائر على جميع الأصعدة، وتترجم بحق ومصداقية، التطلعات المعبر عنها بصفة سليمة، واضحة وحاسمة من طرف الشعب.

أساسها الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات في ظل احترام القانون وتطبيقه دون أي تمييز وهذا ما يبعث بالطمأنينة في نفوسنا ويعيد أواصر الثقة في مجتمعنا وخاصة بين الشعب والسلطة.

السيد الوزير الأول،

وللرجوع إلى مخطط عمل الحكومة نلاحظ ما يلي:

1 – إن هذا المخطط لا يتوفر على الآليات والميكانيزمات اللازمة لتطبيقه في أرض الواقع.
2 – نطالب من الحكومة تقديم حلول حقيقية وموضوعية للبطالة.
3 – تقديم رؤية واضحة لسياسة الأجور.
4 – إيجاد صيغ وحلول فعالة لبيروقراطية الإدارة.
5 – تقديم رؤية واضحة للنموذج الاقتصادي المراد إتباعه.
6 – الحكومة في مخططها عازمة على فتح رأس مال المؤسسات الوطنية وحتى البنوك. السؤال إليكم السيد الوزير الأول، ألا يعد هذا مجازفة؟
7 – ألم نستفد من تجارب الحكومات السابقة وخاصة في قضية الخوصصة التي حطمت المؤسسات العمومية؟
8 – إن عملكم يعتبر تقني بالدرجة الأولى. وعليه –السيد الوزير الأول– تحديد الوقت بصفة دقيقة والمبلغ المرصد للمخطط أو للمشاريع.
ولهذا في اعتقادي أن هذا المخطط يجب أن يراجع في بعض بنوده حتى يتسنى للمشرع أداء دوره الرقابي.
لدي السيد الوزير الأول، بعض الانشغالات التي تخص الولاية وهنا أشير إلى نقطة مهمة سيدي رئيس مجلس الأمة، كل السادة الأعضاء لا يمكنهم طرح انشغالات ولاياتهم لأن الوقت لا يسمح بذلك وكذلك الفرصة، وفي مثل هذا المشروع الذي يعرض عمل الحكومة، الأصل أننا نتحدث عن مخطط عمل الحكومة وليس عن الولايات ولكن متى تعقد جلسات استثنائية للحديث عن ولاياتنا 4 دقائق أو 3 دقائق أو 5 دقائق لا تكفي لذلك، وعليه سيدي الوزير الأول أوجه إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام،

الانشغال الأول، وكنت أتمنى لو كان حاضرا معنا.

– إن محكمة الخروب التي يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، زيادة على البلديات المجاورة كعين السمارة وأولاد رحمون وعين عبيد وابن باديس.. إلخ، زيادة على المدينة الجديدة علي منجلي التي يبلغ عدد سكانها 500 ألف، أيعقل أن محكمة واحدة وبحجم صغير تستطيع تلبية الساكنة؟ زيادة على ذلك الظروف الصعبة التي يعمل فيها السادة القضاة. وعليه؛ لدينا اقتراح نريد طرحه:

– نطلب منكم تحويل المركز الثقافي المغلق الذي بني في فترة الثقافة العربية سنة 2015، المتواجد بجوار الدائرة إلى العدالة مع العلم أن هذا المركز لا يشتغل وبالتالي يصبح محكمة...

بالنسبة للسيد وزير الصحة، إن المستشفى الجامعي الجديد بقسنطينة، رفع عنه التجميد، فلماذا لم ينطلق بعد؟ ألا ترون أن ولاية بحجم قسنطينة، عاصمة الشرق بالنظر للولايات المجاورة، نتحدث مع المواطنين، لكنهم لا يصدقوننا؟ تحدثت معك السيد الوزير الأول، وقلت لي بالحرف الواحد لقد رفعنا التجميد على هذا المستشفى، وعليه نرجو أن تنطلق الأشغال.لأن المستشفى المتواجد بدائرة عين عبيد، هذه الدائرة المجاهدة محكوم عليها بالإعدام، معالي وزير الصحة!

60 سريرا معالي الوزير طلبناها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ونحن نطالب بـ 60 سريرا، هذه الدائرة تبعد عن الولاية بحوالي 50 كلم، طلبنا وأعدنا الطلب لكن للأسف لم نتلق شيء.

معالي وزير الفلاحة، والسيد وزير السكن، هناك مشكل مطروح بدائرة عين عبيد، إنطلقت الأشغال بحي 2000 مسكن وبعد ذلك، أي بعد وضع الإسمنت المسلح والخرسانات، الشركة الأجنبية التي أسند إليها عملية الإنجاز غادرت. نحن نطالب بتحويل هذه الأرض الجاهزة إلى صيغة عدل أو صيغة أخرى.

53 - السيد محمد بوبطيمة:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد رسول الله.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة سأتعرض إلى بعض النقاط وبسرعة إلى ما ورد في مخطط عمل الحكومة الذي نعتقد أنه جاء خال من تحديد الزمن، زمن الإنجاز، خال من الأرقام، إلا أننا يمكن أن نعتبره بداية موفقة للطاقم الحكومي الذي نتمنى له التوفيق والنجاح ولكن لابد من الإشارة إلى أن أي نجاح وفي أي قطاع من القطاعات يعتمد اعتمادا كليا على النوع البشري.

السيد الرئيس السابق هواري بومدين، رحمة الله عليه، أتذكره في نقطة تاريخية كان يقول «القضية هي قضية رجال»، الآن القضية هي قضية رجال ولا يمكن ليس بالمعنى الذكوري لكن بمعنى الأخلاق والتفاني والجدية والعمل، وهذا لن يتأتى إلا إذا اهتممنا بقطاعين وهما: قطاع التعليم بمعنى ضرورة تحسين جودة التأطير ولا يكون ذلك إلا بالتكوين المستمر، لأن القطاع في المرحلة السابقة شهد عملية تفريغ من إطاراته بالتقاعد المسبق مع الأسف، واليوم نحن نقوم بعملية الترقيع أحيانا بخصوص المدرسة، وبالتالي لابد من العودة إلى تكوين الإطار الذي يخدم البرامج التي نحن بصدد التحدث عنها والاهتمام كذلك بقطاع الشؤون الدينية، لأنه قطاع حساس وضروري لأنه يخلق التربية في المجتمع والتوجيه الصحيح.

إذن، هذه القطاعات كلها وإن لم نتوصل إلى الفرد الصالح، الناجح والتوجيه الصحيح أي خوف وطاعة الله تعالى، لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة.

وبالتالي، السيد الوزير، سأعرج على بعض النقاط بسرعة.

قطاع الفلاحة؛ يشهد هذا القطاع اهتماما كبيرا وأنتم تعلقون عليه وكذا الجزائر تعلق عليه آمالا كبيرة، بحيث يأتي في الدرجة الثانية بعد البترول، لكن هل توجد دراسة في ترتيب الأولويات؟ أنا أقول أن الجنوب يشهد اليوم الاهتمام بهذا القطاع لكن مع الأسف بشكل عشوائي. أعطي مثالا عن التبذير الذي يمس الماء، بعد سنوات سوف نعاني من أزمة الماء التي ستكون الحرب في المرحلة القادمة بعد البترول، نحن نبذر بشكل عشوائي الماء في مناطق الجنوب.

أعطي مثالا يخص عملية إنتاج فاكهة (الدلاع) بشكل يستهلك كثير من الماء، لكن منتوجه ومردوده الاجتماعي وارع.

أعطيكم مثالا فقط من أجل لفت الانتباه فقط؛ كان الماء ببلدية حاسي الفحل بولاية غرداية، سابقا لما نحفر البئر يصعد الماء من دون وسائل إلى 20 أو 30 مترا، أما اليوم 200 متر ولا يصل، إذن لابد من ترتيب الأولويات وإعادة الدراسة في هذا الموضوع ويجب الحد من سيرورة الأمور كما هي عليه حاليا.

نتكلم عن الطرقات؛ نتطرق هنا إلى نقطتين وهما عدم الانسجام بين القطاعات؛ في الوقت الذي بينما نحن نستثمر فيه بالجنوب تبقى الطريق أحادية من المنيعة إلى غرداية، يعني نحن نطلب بازدواجية الطريق التي توصلنا إلى تمنراست وأدرار، نسير إلى حد الآن في طريق واحد وبالتالي لا يمكن لنا أبدا أن نصل إلى اقتصاد إذا لم نربط عامل النقل وعامل الطرقات وأولياهما اهتماما كبيرا خاصا بهما..

نتكلم عن قضية الصحة؛ بالنسبة لولاية غرداية أدرجها كنموذج المستشفيات التي بنيت في الثمانينيات بالبناء الجاهز، الآن هل توجد دراسة نحضر لها على مدى الـ 20 سنة أو الـ 25 سنة مدة صلاحيتهم، لنتمكن من تغييرهم أم لا؟

هذا السؤال يبقى مطروحا على وزارة الصحة.

ننتقل الآن إلى قضية التشغيل؛ وقد تطرق الإخوة في الكثير من المرات إلى قضية القطاع الخاص، هل لدينا إحصائيات مما يغطي القطاع الخاص من طلبات العمل؟ إذن هل يؤدي ما هو مطلوب منه؟ أعطي مثالا، قطاع السكن؛ أنا أقول بأن قطاع السكن لا يمكنه أن يلبي كل الحاجيات لأن جميع الإخوة المقاولين لما يشرعون في البناء، الدولة هي التي لا تسدد لهم، لا تدفع حسب الاتفاق نجد التأخر في التسديد، وبالتالي من أين يدفع للعاملين؟! ومن ثمة يغادرون، فالقطاع الخاص إن لم نهتم به كالقطاع العام من حيث التقاعد وحقوق الناس لا يمكن لأبنائنا العمل به، يشتغل الشخص لمدة 15 سنة أو 20 سنة وعندما يحال على التقاعد وهو فارغ اليدين، أين هو التقاعد؟ وبالتالي يجب ضبط هذا القطاع، ضبطه بالنسبة للقانون، أنا لا أتكلم عن القطاعات عامة بل بعض المؤسسات في القطاع الخاص التي تشغل العامل ثم تتركه يذهب، خاصة في قطاع البناء.

إذن، لما نتكلم عن هذه الأمور سيدي الوزير.. أتطرق إلى قضية الأموال، قيل والله الدولة..

نتكلم عن قضية التحصيل الضريبي ونحن لا نهتم بإطارات وزارة المالية خاصة على المستوى القاعدي ولا نمدهم بالإمكانيات بحيث هؤلاء الموظفين لا يجدون حتى إمكانية أو وسيلة التنقل إلى البلديات، لدينا السيد الوزير الأول، 4 مقرات بنيت بأقل من 16 مليار سنتيم تجدها تتحطم وكل مسؤول يرمي الكرة للآخر ويقول لست مسؤولا، يوجد مقر بمتليلي وآخر بغرداية وآخر بالقرارة، متى تفتح هذه المقرات؟ بعد أن تم تجهيزها وبناؤها بحوالي

20 مليار!! يتحطمون هم وسكناتهم ولا يجد الموظف مكتب يعمل به، وبالتالي لقد ألححت عدة مرات وتكلمت عنها كذا من مرة مع وزير المالية السابق ولكن للأسف دار لقمان باقية على حالها.

ختاما -ولو لدي كلام أكثر من هذا- أقول إن انعدام الاهتمام بالمنتخب خاصة الشخص الذي يريد أن يخدم وطنه وفي مقدمتهم النواب الذين نستمع إليهم ونعمل بالتنسيق معهم لا يمكننا أن نذهب بعيدا.

أعطي مثالا أختم به؛ نحن هنا بمجلس الأمة صادقنا على لائحة بعد عملية تمرير قانون إنشاء الولايات العشر الجديدة، نحن نشكر بالمناسبة السيد الرئيس على ذلك ونتمنى أن تكون فاتحة خير على سكاننا بالجنوب خاصة، أرفقنا لائحة مع القانون اقترحنا فيها زيادة 4 ولايات هي: كل من متليلي، بوقطب والدبداب وبوسعادة لم يصلنا أي خبر ولا أية معلومة، يعني وبالتالي لما يدرج العضو نقاط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، نحن نقول لك في الختام -إسمح لي سيدي الرئيس- لا نقول لك إذهب أنت وربك فقاتلا ها نحن هنا قاعدون، بل نقول لك إذهب ونحن معك من المقاتلين.

والله نحن معك قلبا وقالبا إن لم نستطع مساعدة الشخص المخلص ندعو له كأدنى حد بدعوة الخير والتوفيق.

أبدا أن نتصل بأي وزير بغية تحقيق مصلحة خاصة فأعود إلى مرجعي وهو السيد بومدين، الذي قال: نحن خُدام أحزاب وعمال الدولة وموظفين بسطاء، ولا نطلب من أحد مساعدتنا

وبالتالي، غيرتنا على وطننا كبيرة يجب.. السيد الوزير،

ختاما سيدي الوزير وكذا طاقمه الحكومي الشعب الجزائري يعلق عليكم آمالا كبيرة وإن خسرتم نكون قد فقدنا أملنا في المراحل القادمة لا نقول سوف نفقده بل كلما يعرض علينا مشروع قانون نقول عنه أنه نفس المشروع السابق وإسمح لي السيد الرئيس على الإطالة.

كان بودي أن أضيف.. شكرا وبارك الله فيك.

54 - السيدة رفيقة قصري:

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
أشكركم السيد الوزير الأول، على عرضكم لمخطط عمل الحكومة، الذي جاء لمواصلة تنفيذ تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
لدي بعض الملاحظات والتساؤلات:

1 - فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، التي وصل حجمها إلى 24٪ من ميزانية الدولة، يشير هذا المخطط إلى استكمال الدراسة التي تقترح آليات جديدة ترمي إلى دعم مستهدف، تستفيد منه الفئات المحتاجة فقط. هل من الممكن أن نتعرف سيدي الوزير الأول على كيفية تطبيق نتائج هذه الدراسة؟

2 - فيما يتعلق بالمعطيات التي تهتم بالعمل وسوق الشغل، يشير ملحق هذا النص إلى بعض الأرقام المتعلقة بالساكنة الناشطة والساكنة العاملة ونسبة البطالة. غير أنه تعود المعطيات المذكورة إلى شهر ماي من سنة 2019، لماذا لم يتم تحيين تلك المعطيات؟

3 - أرحب بمشروع تكثيف الشبكة المصرفية عبر التراب الوطني وإنشاء بنوك جزائرية في الخارج واستحداث بنك بريدي وبنك للسكن.. وهذا بدون شك سينال استحسان المواطن وخاصة المستثمرين.

فيما يتعلق بالتعاملات المصرفية، من الملاحظ أنه لم يعرف الدفع الالكتروني الانتشار الواسع الذي ننتظره منذ سنين. ما هي الأسباب التي تعرقل تعميم الدفع الالكتروني؟

4 - فيما يخص التجارة الخارجية، يشير ملحق هذا المخطط، إلى بعض المعطيات المتعلقة بالصادرات والواردات خلال السداسي الأول من هذه السنة. وقدر حجم الصادرات ب 16.4 مليار دولار من بينها 2.03 مليار دولار خارج المحروقات. وقدر حجم الواردات ب 18.8 مليار دولار.

وهكذا وصل معدل تغطية الواردات بالصادرات إلى 87.1٪، أعتبر أن هذا المؤشر جد إيجابي مقارنة مع السنوات الماضية. أتمنى أن تواصل الدولة جهدها في التحكم أكثر في الواردات، متى سنصل سيدي الوزير الأول إلى تغطية كاملة للواردات بالصادرات؟

5 - كما أثمن كل ما جاء في هذا المخطط فيما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والابتكار والإبداع، وخلق جسور بين مراكز ومخابر البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية عامة كانت أو خاصة، لتثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي..

ولتعزيز العلاقات بين قطاعي البحث والإنتاج، تم إبرام عدد من الاتفاقيات بين الوزارات المعنية والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات، أذكر من بينها: الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والانتقال الطاقوي، الانتقال الرقمي.. إلخ، أدعو الفاعلين في هذه المجالات إلى تقييم دوري لتلك الاتفاقيات والترويج بالنجاحات لتنوير الرأي العام بأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في خلق الثروة والقيمة المضافة بفضل جهود النخبة العلمية.

6 - في الأخير، في مجال الإعلام والإتصال، نلاحظ أنه يوجد إعلام موازي، مختص في نشر على بعض المواقع الإلكترونية، أخبار مزيفة وكاذبة، تستهدف نشر اليأس والإحباط وتحطيم المعنويات وزعزعة استقرار البلاد.

أملي أن تسخر الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمواجهة هذه الحرب من النوع الجديد التي تشكل خطر على أمن وسلامة وأمان البلاد والعباد. وشكرا.

55 - السيدة فوزية بن باديس

- السيدة فوزية بن باديس
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة.

يشكل «اقتصاد الثقافة» اهتماما خاصا من بين الاهتمامات الأخرى، التي تم الإعلان عنها ضمن مخطط عمل الحكومة.

ولعلنا نتساءل عن مفهوم اقتصاد الثقافة؟ إن هذا المفهوم هو موضوع اقتصادي يهتم بدراسة الجوانب السياسية الاقتصادية المرتبطة بالثقافة والمؤسسات الثقافية.

بالفعل، فإن النشاطات الثقافية والفنية تلعب دورا اقتصاديا متزايدا بصفتها قطاع نشاطات يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الحضرية والإقليمية، بل إن هذه النشاطات الثقافية والفنية تعتبر عاملا للإبداع والابتكار بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى.

كما ينص مخطط عمل الحكومة على وضع آليات تسمح بتوفير ظروف ملائمة وفعالة لاطلاق صناعة سينماتوغرافية حقيقية، تقوم على تحفيز الاستثمار وتحرير المبادرات بما يجعل الجزائر قطبا للانتاج والتصوير السينمائيين إقليميا ودوليا.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحكومة تعتزم مراجعة الترسانة القانونية الموجودة بغية تحقيق الجوانب الخاصة بهذا المشروع.

وكجزء من هذه الجوانب، من المقرر أن تتم مراجعة الترتيبات التدريبية الخاصة بالقطاع السينمائي، لاسيما المحتوى البيداغوجي للمعهد العالي للمهن الترفيهية والسمعي البصري.

وفي نفس هذا السياق، من المقرر أن يتم تنظيم مهرجانات في ميداني السينما والسمعي البصري، من أجل تعزيز القدرات الثقافية والسياحية للجزائر، على الصعيدين المحلي والدولي.

نتساءل في هذا الصدد، حول وجود دورة تدريبية لتقنيات العرض ضمن البرنامج البيداغوجي للمعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري، لاسيما المادة الخاصة بتعليم الشروط المادية واللوجيستية لتنظيم العروض وكذا البروتوكول الذي ينبغي أن تراعيه المؤسسات المستقبلة للجمهور (ERP)؟

بالفعل، ثمة قانون يتناول نفس الموضوع، ألا وهو القانون رقم 19 02- المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1440، الموافق 17 جويلية سنة 2019، المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع.

وقد تم تلافي الفجوة الموجودة في القانون سالف الذكر، من قبل المشرّع سنة 2019، حيث تم توضيح وضعية المستغل بالشكل الآتي ضمن المادتين 12 و 13:

المادة 12: «يجب على مستغل المؤسسة المستقبلة و / أو العمارة المرتفعة أو المرتفعة جدا، أن يوفر كل التجهيزات للتواجد داخل مؤسسته أو عمارته».

المادة 13: «يتعين على كل مستغل مؤسسة مستقبلة للجمهور أن يمتنع في أي حال من الأحوال أثناء تواجد الجمهور عن غلق أو تعطيل أو سد منفذ أو منافذ النجدة المحددة عند تسليم رخصة الاستغلال».

لم يتم إرفاق هذا القانون الطموح بنصوص تطبيقية، مما يضطرنا للتساؤل حول مصيره؟

من جهة أخرى، ينص مخطط عمل الحكومة في فصله الثاني، لاسيما الفقرة 2.62 في النقطة الثامنة على: «تنظيم مهرجانات في مجالي السينما والسمعي البصري، لترقية قدرات الجزائر الثقافية والسياحية». هل يعني ذلك أن اقتصاد الثقافة يشمل محور صناعة السينما وحده، دون قطاعي المسرح والموسيقى؟

كما لفت انتباهنا في الصفحة 85 من الوثيقة الخاصة بمخطط عمل الحكومة، لاسيما الفقرة 12 «ثقافة وفنون» تحت بند «تعيين» غياب حيز مخصص للمكسبين الكبيرين، ألا وهما أوبرا الجزائر وقاعة العروض الكبرى أحمد باي بقسنطينة؟

في الختام، نحن نعلق آمالا كبيرة على توسيع اقتصاد الثقافة إلى العروض الحية، بما يواكب التقدم المحرز في هذا المجال.

وتفضلوا السيد الوزير الأول، وزير المالية، بقبول فائق التقدير والاحترام.

56 - السيد علي طالبي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول ووزير المالية،
السيدات والسادة ممثلي الحكومة ومرافقيهم المحترمين،
زميلاتي، زملائي المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وكما هو معروف، تعتبر المخططات الحكومية خريطة طريق تضعها الحكومات والدول لتنفيذ برامجها الاقتصادية وتطبيق سياساتها الاجتماعية في مختلف القطاعات والمجالات التنموية.

فالمخططات الحكومية بصفة عامة، هي أرضيات واستراتيجيات علمية وعملية، تسعى من خلالها السلطة التنفيذية لتجسيد أفكارها النظرية وبرامجها الانتخابية ميدانيا لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للجميع.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا للمناقشة احتوى على العديد من المحاور الأساسية والنقاط الضرورية والتي نرى أنها مهمة لتحريك الوضع الاقتصادي المتذبذب والدفع بعجلة التنمية العالقة، وقد تحدث بإذن الله الطفرة الاقتصادية المرجوة والمأمولة والمنتظرة، فاقتصادنا المعتمد في أساسه على المحروقات تأثر كثيرا بتراجع أسعار البترول على المستوى العالمي وزادته تأثيرا الحالة الوبائية جراء كورونا.

السيد الوزير الأول،

إن البرنامج المطروح علينا اليوم ورغم ما جاء فيه من نقاط مهمة ينبغي على الحكومة دعمه وإثرائه بالاقتراحات القيّمة والملاحظات البناءة التي قدمها أعضاء البرلمان بغرفتيه، لأن الوضعية الاقتصادية للبلاد تستدعي منا جميعا كبرلمان وحكومة ومختلف القوى الحية في المجتمع التجند والعمل لإنجاح هذا المخطط لتجسيده على أرض الواقع خدمة للمواطن الذي حاصرته الظروف الاجتماعية الصعبة من كل الجهات.

السيد الوزير الأول،

إن تنفيذ المخططات الحكومية وتحقيق البرامج التنموية يستلزم توفر الإمكانيات المالية والكوادر البشرية، هذه الأخيرة تعتبر أساس أي تنمية ومفتاح أي تقدم، وكلما كانت هاته الكوادر مستقرة ومحضرة، كلما كانت النتائج إيجابية وأفضل.

أقول هذا الكلام لأننا لاحظنا عدم استقرار الإطارات المسيرة، سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى المحلي، إذ كلما يعين وزير جديد يقوم بتغيير شامل لهاته الإطارات، خاصة في قطاع الموارد المائية، والنتيجة نشهدها حاليا، فيقوم الوالي الجديد بتكوين المدراء ويزرع الثقة فيهم لأنهم، بعد حراك 22 فيفري 2019، مترددون في أخذ القرارات.

لذا أول عمل يقوم به الوزير الجديد في القطاعات، خاصة المذكورة أعلاه هو الشروع في إبعاد الإطارات التي عملت مع الوزير السابق، وكثيرا ما يجد العديد من الإطارات أنفسهم إما مقالين أو محولين أو محالين على التقاعد رغم كفاءتهم ونزاهتهم، لذلك على ممثلي الحكومة اعتماد مبدأ الموضوعية في تقييم الإطارات. لا ننتقد فقط أشكر السيد وزير الصحة ووزير الصناعة الصيدلانية على كل ما قاموا به في مرحلة جائحة كورونا.

السيد الوزير الأول،

لا أحد ينكر الموقع الاستراتيجي لميناء تنس وقد يكون بديلا للعديد من الموانئ كالعاصمة ووهران للمتعاملين الاقتصاديين. وقد تزداد قيمة هذا الميناء في حالة ربطه بخط للسكك الحديدية مع ولاية الشلف التي لا تبعد عنه سوى 50 كلم. وقد سبق للحكومة وأن تحدثت عن هذا الخط سنة 2005 وبقي الحال على حاله لحد اليوم، لذلك نطلب من السيد الوزير الأول أخذ هذا المشروع بعين الاعتبار نظرا لأهميته الاقتصادية والتجارية مستقبلا.

السيد الوزير الأول،

لقد تقرر إنجاز طريق اجتنابي بين تنس والشلف وانطلقت الأشغال به سنة 2014 وتسجل منه سوى 26 كلم، بنسبة إنجاز قاربت 40٪ والمشروع حاليا متوقف والشركة طالبت الفسخ (TIKSIRA) ولا إجابة من القطاع المختص، وبقي المواطن يعاني الازدحام والحوادث المرورية لكثرة مستعملي الطريق القديم، خاصة في فترة الاصطياف.

هذا المشروع ليس الوحيد المتوقف، بل هناك العديد منها، مثل الطريق بين سطيف وجيجل والطريق الرابط بين معسكر والطريق السيار، طريق الخميس- البرواقية والذي يمتد حتى ولاية برج بوعريريج، وهذا الأخير في حالة الانتهاء من الأشغال به، سيفك الاختناق المروري على ولايتي البليدة والجزائر العاصمة.

وتجب الإشارة إلى أن الكثير من المشاريع المتوقفة كانت تسيرها شركات أجنبية ذهبت بسبب نقص الموارد المالية. وتنجح هذه المشاريع بتقديم السيولة المالية وبالأخص الزيارات الميدانية.

وبالتالي، فإن الشركات الوطنية سواء العامة أو الخاصة لها من الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية لإتمام هاته المشاريع المتوقفة والدليل على ذلك أن مشروع طريق الحمادنة مستغانم -ميناء أنجزته شركات وطنية عمومية وخاصة وبصورة جيدة.

السيد الوزير الأول،

أتمنى صادقا أن تتمكن الحكومة من تجسيد هذا المخطط حتى يرى نتائجه وأثاره المواطن البسيط في حياته المعيشية ومحيطه الاجتماعي ونفرح كلنا، وشكرا.

57 - السيد عبد الحق بن بولعيد

– السيد عبد الحق بن بولعيد
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
دولة الوزير الأول المحترم،
أصحاب المعالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام.

بودي في البداية أن أتقدم بتهانيّ الخالصة لدولة الوزير الأول وأعضاء الحكومة، على الثقة التي شرفهم بها السيد رئيس الجمهورية، بتعيينهم في الجهاز التنفيذي للدولة، متمنيا لهم كل التوفيق والسداد في مهامهم، وهي ليست بالهينة، بالنظر إلى التحديات الكبرى التي ينبغي على البلاد رفعها والرهانات التي عليها مواجهتها.

لقد اطلعت على مخطط عمل الحكومة الذي قدمه السيد الوزير الأول، أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وهو مخطط جد طموح ينتظر منه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد هيأ الظروف اللازمة لذلك. كما تابعت تدخلات زملائي أعضاء المجلس الذين أقاسمهم انشغالاتهم، لاسيما تلك المتعلقة بتحسين ظروف حياة المواطن.

سوف لن أعيد ما سبقني إليه الزملاء وأريد أن أركز في تدخلي هذا على نقطتين:

1 – إن مخطط عمل الحكومة، رغم توجهاته الطموحة إلى إحداث قفزة معتبرة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلا أنه لم يأخذ في الاعتبار النمو الديمغرافي الذي يعرف أعلى معدل في العالم، بحيث أن عدد المواليد في الجزائر يبلغ تقريبا مليون مولود جديد في العام. وحسب آخر الإحصائيات فإن عدد السكان يقارب 46 مليون ساكن، ويتوقع أن يصل العدد مع آفاق 2024 إلى 50 مليون نسمة.

2 – بخصوص برنامج الإسكان، الذي يتوقع منه إنجاز مليون سكن مع سنة 2024 مما يعني زيادة استثنائية في استهلاك الطاقة بأكثر من 10٪ في العام وهذا من شأنه أن يؤثر على مداخيل البلد من تصدير المحروقات التي تشكل، كما يعلم الجميع 97٪ من مداخيل البلد.

وسؤالي، هو ماذا أعدّ المخطط من وسائل لضمان التكفل بهذين الجانبين: زيادة ديمغرافية متسارعة مع تناقص في مصادر الدخل؟

تفضلوا، السيد الرئيس المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

58 - السيد عياش جبابلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه الميامين.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول ووزير المالية، أيمن بن عبد الرحمن الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله.

يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) صدق الله العظيم.

سيدي الوزير الأول،

أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم النبيلة والصعبة في هذه المرحلة الهامة التي تمر بها بلادنا وأيضا الطاقم الحكومي للوقوف على تجسيد مخطط عمل الحكومة لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، فالشعب الجزائري ينتظر منكم جهدا كبيرا للخروج من هذه الأزمة الخانقة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن أحسن دليل، وخاصة في الآونة الأخيرة.

ولنا الثقة التامة أن الانطلاقة الحقيقية والفعلية ستكون مباشرة بعد استكمال بناء مؤسسات الدولة وهي الانتخابات المحلية ومن هنا أدعو جميع المخلصين والوطنيين في المشاركة بقوة في هذه الانتخابات واختيار الأنسب لتسيير شؤون الشعب، فالبلدية هي الحجر الأساس واللبنة الأولى في بناء جزائر جديدة.

وأنا كمناضل في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، وما أدرك ما حزب جبهة التحرير الوطني، ومن الأوراس الأشم أؤكد التزامي الدائم بالعمل على تقوية أسس الدولة الجزائرية وتغليب المصلحة العليا للدولة في كافة النقاشات المطروحة على الساحة الوطنية والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون خدمة للوطن والمواطن.

السيد الرئيس،

قد احتوى مخطط عمل الحكومة على نقاط هامة ومحاور رئيسية مست كل القطاعات إلا أن المخطط وحسبما لاحظناه أنه يفتقر للتدقيق الرقمي والحالي وآجال التنفيذ والتقييم والمخطط يتطلب تحديد آليات وأدوات يجب الاستناد إليها بوضوح، من أجل التنفيذ حتى يمكن تقسيم أداء الحكومة في شكل مخطط: فعوض جرد الأهداف ضمن فصول يستحسن ترتيبها تبعا للأولويات الملحة، الواحدة تلوى الأخرى بطريقة مباشرة ونحن لا نشك بأن هناك نية صادقة وإرادة سياسية قوية في القضاء على المخلفات السلبية وإرساء قواعد جديدة للحوكمة والتسيير وهي مؤشرات تجعلنا نتفاءل بالسلطة التنفيذية الحالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أيعقل في جزائر 2021 تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنسج وهي التي كانت إبان الحقبة الاستعمارية تغذي أوروبا بكاملها، والحمد الله أن الجزائر تتوفر على أراضي خصبة وخيرات طبيعية كبيرة وموارد بشرية هائلة خاصة الشباب؟! فأين يكمن الخلل؟

وهنا أقدم جملة من الاقتراحات التي أرى من شأنها حلحلة الوضعية الحالية.

– تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من القيود البيروقراطية.

– إعادة النظر في تسيير المؤسسات المصرفية ومراجعة قانون القرض والنقد والقوانين المسيرة للبنوك والبنك المركزي.

– القضاء على المعاملات الموازية وإدخال الكتلة النقدية المتواجدة خارج البنوك عن طريق تحفيزات ومصالحة جبائية.

– إعادة النظر في مناهج التعليم وإعطاء المعلم حقه كاملا.

– تحسين وضعية الإمام لما يقدمه كمرشد ومربي ومصلح وإعطاء المسجد دوره.

– أيضا تحسين الخارطة الصحية.

– تعزيز استقلالية القضاء وتحسين الظروف الاجتماعية للقاضي.

ولدي سيدي الوزير الأول العديد من الاقتراحات سأرسلها لمصالحكم كتابيا لاحقا لضيق وقت المداخلة.

السيد الوزير الأول، لدي إشكال سأطرحه الآن والمتمثل في:

– فتح مراكز دبلوماسية للدول الإفريقية التي ليس بها سفارات مثل: رواندا، افريقيا الوسطى، البوروندي.. فإفريقيا تعد بعدا استراتيجيا للجزائر وهنا أتكلم عن (الدبلوماسية الاقتصادية).

إن انشغالات سكان ولاية باتنة التي سبق لنا أن قدمناها من هذا المنبر ما تزال قائمة إلى غاية اليوم رغم التأكيد عليها في المحطات السابقة، لكن دون جدوى، فإن ثقتنا اليوم في حكومتكم، أخذها بعين الإعتبار خاصة في مجال القطاعات

الحيوية من هياكل صحية، فلاحية، الري الفلاحي، المياه الصالحة للشرب وإعادة الاعتبار للطرق المهترئة التي أصبحت كابوسا مرعبا لمستعملي الطريق.

أيضا سيدي الوزير الأول، أمام شبه التعتيم الإعلامي المفروض على الأوراس من طرف القنوات الرسمية ومراوحة مركز باتنة للتلفزيون الجزائري بين فتحه وإغلاقه أصبح لزاما أكثر من أي وقت مضى على فتح هذا المقر. تصور سيدي الوزير الأول، أن باتنة مفجرة ثورة التحرير يتوفى أحد مفجري الثورة المباركة، المجاهد عمار بن شايبة، تتصل عائلته بمحطة قسنطينة الجهوية التي رفضت نقل خبر الوفاة وتغطية الجنازة في مشهد يطرح علامة الاستفهام؟! والأمر هنا يتشابه ويتقاطع في أكثر من شق ها هو مطار مصطفى بن بولعيد الذي أصبح كمدينة للأشباح بفعل مركزية التسيير، وكما يعلم الجميع أنه ملحق بمؤسسات مطارات قسنطينة.

في الأخير سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وبصفتي عضو مجلس الأمة، منتخب عن حزب جبهة التحرير الوطني، أندد بالمخططات الفاشلة التي تستهدف ثرواتنا الغابية واستقرار بلدنا بشكل تخريبي ممنهج يستهدف ضرب اقتصادنا الوطني واستقرار جبهتنا الاجتماعية ولن يزيدنا هذا إلا عزما ويقظة بتفويت هذه الممارسات الإجرامية الدنيئة وتدعونا إلى الالتفاف بقيادتنا الرشيدة وتفويت الفرصة على أعداء الجزائر كما نستنكر مناورة نظام المخزن التي تأتي في هذا الظرف بالذات بتواطؤ من بعض الجهات ظنا منهم أن الوقت مناسب لاغتصاب حق الشعب الصحراوي، التي كانت الجزائر وما تزال تدافع عن حقوقه الشرعية وفقا للوائح الأممية ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنوه على المجهودات الجبارة للسيد وزير الخارجية، الذي أعاد الدبلوماسية الجزائرية إلى سكتها والشكر كل الشكر إلى السيد الرئيس في قراره، بقطع العلاقات مع المغرب في هذا الظرف بالذات وأمام التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر، أقف وقفة عرفان وتقدير أمام المجهودات الجبارة التي يقوم بها جيشنا الباسل، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذي رافق جل التحولات التي شهدتها وتشهدها جزائرنا الحبيبة بكل احترافية فهو السد المنيع لحماية الوطن في وضع إقليمي متوتر، وهنا أترحم على كل شهدائنا الأبرار من شهداء الوباء والحريق وشهداء الجيش الوطني الشعبي، وأترحم على روح فقيدي الجزائر، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الدولة المجاهد عبد القادر بن صالح. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

59 - السيد محمد بن طبة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

بداية ورغم ما سبق من ملاحظات حول هذا المخطط ورغم ما ذكر من مؤاخذات عليه من حيث الأرقام والآجال، والآليات إلا أننا نثمنه بعد توضيحات الوزير الأول، التي ذكرها في عرضه المختصر ووضح أن المخطط إنما هو إثبات للخط التوجيهي العام والخطوط العريضة التي ستترجم لاحقا إلى أوراق طريق تحدد فيها الأرقام والنسب والمخصصات المالية والآليات، وستتاح مناقشته في تفاصيله مما يخصص كل عموم ويزيل كل غموض، ومن هنا جاء تثمينه إضافة إلى ما نلمسه من نيات صادقة لدى الوزير الأول وطاقم الحكومة، وكذلك لثقتنا من الكفاءة التي يتمتع بها السيد الوزير الأول، والتي لا شك ستكون دافعا قويا لكل الطاقم الحكومي ليجسد طموحات الشعب في الميدان.

ومن هنا نطرح السؤال: هل سيكون الميدان سهلا والتطبيق ميسرا؟

فالجواب: لا، وذلك نظرا للمعطيات التالية:

1 – الناس في المسؤولية بين فاسد لا يرجى صلاحه وخائف لا ينتظر منه إبداع وثالث عوان بين ذلك اكتفى بالضروري من كل شيء ولا زيادة.

أما الفاسد فمطلب الشعب أن يضرب على يده رأسا كان أو ذنبا حتى يستأصل الفساد من جميع مظانه.

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها

إذا كنت شهما فاتبع رأسها الذنبا

هم جردوا السيف فاجعلهم له جزرا

وأوقدوا النار فاجعلهم لها حطبا

وأما الخائف فالمطلب أن نسارع بالقوانين التي تؤمنه وهو يمارس مهامه. القوانين التي تفرز الخطأ عن الخطيئة، وسوء التسيير عن تعمد العرقلة وإهدار المال العام والسرقة والنهب والغصب وغيرها من المخزيات التي عمت وطبت.

فالخائف وإن جد في العمل فإنه لا يحقق الإبداع ولا الإحسان اللذين نطمح إليهما في الجزائر الجديدة التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية.

2 – فقدان المواطن للثقة في المسؤولين على جميع مستوياتهم. وهنا يجب على الحكومة أن تطرح على نفسها الأسئلة التالية:

– كيف نسترجع ثقة الشباب الذين تخرجوا من المعاهد والكليات منذ عقد وأكثر ولم يحصلوا في بلاد العزة والكرامة على منصب عمل يقيهم الذلة والمهانة؟

– كيف نسترجع ثقة شباب على أبواب الكهولة وفيهم الأب لاثنين وثلاثة وأربعة وأدنى من ذلك وأكثر ولا سكن له لائقا أو غير لائق، بل في الصحاري الواسعة لم يحصل على شبر من الأرض يقيم عليه قبة تقيه أو يحفر مغارة تأويه وتحتويه؟

– كيف تسترجع ثقة الأرامل والمطلقات وقد حفت أقدامهن مشيا لدور العدالة طلبا لحق ضائع أو نفقة لم تسدد لشهور وأحيانا لسنوات فلا يعدن من هناك إلا بخفي حنين؟!

– كيف تسترجع ثقة الفئات العريضة من الناس وفي رأس كل واحد جمهورية لها قوانينها ومشاريعها وجيش من المدافعين عنها؟!

أبالتعليم، ولم يصبح اليوم اختيارا كما كان أيام زمان، بل وظيفة ككل الوظائف لمن ظفر؟!

أبالتربية وقد أزيحت من عالم القيم وصارت فايسبوكية مستوردة؟

أبالعمل وقد أصبح أعز من بيض النعام؟

بربكم كيف تسترجع هذه الثقة الضائعة وهل فكرتم جيدا في مهرها؟

3 – غياب العدالة تعرفون السيد الوزير الأول، أن العدل أساس الملك وأن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة.

السيد الوزير،

إن غياب العدل والعدالة، هو بعض ما جعل الناس تفترق شيعا، كل يفكر في نفسه، وكل يعمل على شاكلته، وبعد أن كنا جزائريين فقط أصبح كل واحد يضع نجمة خاصة به انتماء إلى عرف أو جهة أو ربع أو فئة رغم أن نداء الحق يتكرر في كل ثانية الله أكبر... لا إله إلا الله، وأن ما في سماء هذا الوطن وأرضه يردد: الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

السيد الوزير الاول،

«إن الله يأمر بالعدل والإحسان» والعدل ليس المساواة فالمساواة بين غير المتساويين لا يكون عدلا بل هو الظلم نفسه الذي نناشدكم بالعمل على رفعه حتى يستوي الناس في الفرص..

أيكون عدلا أن نسوي الواحد بالعشرة؟

أيكون عدلا أن نقيم جامعة لألف طالب ولا نقيم جامعة ولا ملحقة ولا معهدا حتى لأكثر من عشرة آلاف طالب؟!

أيكون عدلا أن مدينة كان تحتوي على مطارين قبل الاستقلال واليوم مطارا واحدا يصغر ولا يكبر يتراجع ولا يتقدم؟

أيكون: كيسنور عبد الله بيع بدرهم صغيرا فلما شب بيع بقيراط؟

والقيراط أقل من الدرهم.

قبل الختام، نوصيكم معالي الوزير بالولايات الجديدة والقائمين عليها، فهي تحتاج من طاقكم الكثير زيارة ومعونة ومرافقة جادة ومستدامة فهي بحاجة إلى من يحضنها حتى تلتحق بالركب وتتلخص من كان وبعض أخواتها وتكون حلفا مع صار وأضحى وأصبح..

في الختام السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي، بعد النيات الصادقة، والعلم والعمل الميداني الجاد نهمس لكم إن كل ذلك يكون ناجحا بين الاستغفار والشكر، ويقول سبحانه وتعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفارا* يرسل السماء عليكم مدرارا* ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) ، ويقول سبحانه وتعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد).

فاقرأوا باسم ربكم وابدأوا باسم ربكم وانطلقوا باسم ربكم ستكون إرادتكم من إرادة الله ومشيئتكم من مشيئة الله، رحم الله غازي القصيبي وهو يقول:

وتشاء أنت من البشائر قطرة
ويشاء ربك أن يغنيك بالمطر
وتشاء أنت من الأماني نجمة
ويشاء ربك أن يناولك القمر
وتشاء أنت من الحياة غنيمة
ويشاء ربك أن يسوق لك الدرر
وتظل تسعى جاهدا في همة
والله يعطي من يشاء إذا شكر
والله يعطي من يشاء إذا شكر
وفقكم الله وسدد خطاكم، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

60 - السيد فتاح طالبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله.

تدخلي ينصب على جملة من الملاحظات فبعد قراءة متأنية لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية سجلت:

أن المخطط يحمل أفكار جيدة وتصب في مصلحة الوطن والشعب.

ولكن في نفس الوقت هذه الأفكار تحتاج لأن نتوقف عندها وقفة تأمل وتدبر.

حيث أن هذه الأفكار جاءت خالية من آليات تطبيقها وكيفيات تجسيدها، وحتى الفترة الزمنية لإنجاز هذا المخطط غير معلومة.

أيضا لاحظت الحديث عن سن قوانين وإعادة مراجعة قوانين، هنا نفتح قوسين لأقول قبل أن نفعل ذلك يجب تفعيل الكثير من القوانين والسهر على تطبيقها لأن المشكلة ليست في سن القانون بحد ذاته بقدر ما هي في تطبيق هذه القوانين.

لكم في قانون المرور مثلا، الذي سن وعدّل خير شاهد وغيره من القوانين، قانون المرور موجود ولكن مفعّل في جوانب فقط، إذهبوا إطلعوا على القانون مثلا فيما يخص المهملات، القانون في جهة والواقع في جهة أخرى.

السيد وزير الداخلية، البلديات بصدد إنجاز وأنجزت ممهلات بعضها جبال وبعضها هضاب دون مراعاة القياسات القانونية، وأشياء أخرى كثيرة كسحب الرخص بالتنقيط و... هذا مثال فقط سادتي لأن الوقت لا يسمح بالتطرق إلى كل شيء.

أيضا عند الحديث عن القدرة الشرائية ومسعى الحكومة نحو رفع الأجور خاصة في قطاع الوظيف العمومي، لابد أن نكون واقعيين من أين ستأتي الأموال المخصصة لذلك؟ ونحن نعرف عجز الميزانية، هذا من جهة، من جهة ثانية تحسين القدرة الشرائية في ظل التضخم يحتاج إلى زيادة معتبرة في الأجور هل الحكومة على استعداد لهذه الزيادة؟ أم الزيادة ستكون رمزية لا تغني ولا تسمن من جوع؟

موضوع الحراقة إلى أين، نرى أنه موضوع جدير بالطرح لأن البحر التهم جثث الكثير من أبناء هذا الشعب ولا زال، هذا الموضوع يحتاج إلى وقفة صارمة وهامة لوقف معاناة آلاف الشباب والعائلات وخاصة هذه الأيام التي تعرف فيه الظاهرة تزايد وتنامي بشكل لافت بعدة مدن منها مدينة وهران بالأخص.

إلى جانب ما سبق ذكره، لم نجد في مخطط الحكومة ما يشير لمحاربة واحدة من أخطر الظواهر التي تنخر المجتمع الجزائري من الداخل وهي ظاهرة المخدرات التي وصلت وانتشرت حتى في أوساط تلاميذ المدارس البراءة إلى أين؟

إعلموا سادتي،

إن لم نكثف من المجهودات والآليات وطرق مكافحة هذه الظاهرة التي أدت إلى بروز العديد من الظواهر السلبية الأخرى كالسرقة، القتل، تردي الأخلاق، التعدي على حرمة الآخرين... إلخ.

سادتي، إن تفشي الظاهرة ينبئ بالخطر القادم الأسوأ فلنكثف من الجهود.

السادة وزراء الداخلية والسياحة،

كيف نطور السياحة ونتكلم عنها كبديل عن النفط وخاصة الداخلية وهناك عصابات الشواطئ التي تعود في كل سنة لاحتلال الشواطئ وإزعاج وحرمان المواطن من حقه في الولوج للشواطئ مجانا، رغم التصريحات التي تطلق عند بداية كل موسم اصطياف، إلى أين نتجه بقطاع السياحة في ظل هذه الممارسة التي عجزنا في محاربتها؟ وشكرا والسلام عليكم.

61 - السيد ناصر بن نبري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول والطاقم المرافق له،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا وقبل كل شيء أترحم على أرواح واجب الوطن الطاهرة الذين وافتهم المنية؛ السيد عبد القادر بن صالح وكذلك رئيسنا السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة (الله يرحمهم الله يرحمهم برحمته الواسعة).

لقد كان قدر الجزائر أن لها أعداء بالأمس، وأعداء الأمس هم أنفسهم أعداء اليوم، إلا أن شراسة أعداء اليوم أكبر من شراسة أعداء الأمس، فهم يريدون أن يحطموا الجزائر بضرب أساسيات هويتها الدين واللغة، منذ فجر الاستقلال، وكأنه استعمار في ثوب جديد، تحت عنوان الديمقراطية، حرية التعبير وحماية الأقليات ولسنا ندري عن أي أقليات يتحدثون.

لكن هيهات.. فنحن لهم بالمرصاد، شعبا وحكومة جيشا ومؤسسات.. ونحن اليوم صف واحد أكثر من أي وقت مضى.

أعود لمخطط عمل الحكومة، هذا المخطط الإطار، الذي يرسم معلم مرحلة قادمة في مسار الجزائر الجديدة يستوجب منا الوقوف خلفه لأن نجاحه يعنينا أولا وأخيرا.

سيدي الوزير الأول،

- هل هذا البرنامج يقضي على البطالة؟
- هل هذا البرنامج يقضي على أزمة السكن؟
- هل هذا البرنامج يقضي على الغلاء الفاحش للأسعار؟

- هل هذا البرنامج يقضي على أزمة الماء؟
- هل هذا البرنامج يقضي على الحرفة؟
- هل هذا البرنامج يقضي على التراكمات والفضلات المنزلية والصلبة المتراكمة في كل أحياء مدننا؟
- هل هذا البرنامج يقضي على مكافحة تغيير المناخ؟
- هل هذا البرنامج يؤمن الأمن الغذائي للمواطنين؟

سيدي الوزير،

الأمور تتفاقم، الأمور تزيد تعقيدا المشاكل بالجملة، المشكل ليس مشكل رجال أو كفاءات أو ضمير فلولا هؤلاء الرجال لما بقيت الجزائر واقفة حتى اليوم، المشكل الرئيسي والوحيد في كل المشاكل التي تجري في البلاد هي الإدارة والقوانين المعمول بها في كل قطاعات الدولة.

هذه الإدارة التي تدير شؤون المواطنين وتؤطر المشاريع وتسير شؤون الدولة أصبحت معطلة، فاشلة، مريضة، تتماطل.. أصبحت لا تستطيع تقديم الخدمات، بل أصبحت تخاف، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى القوانين التي تسيرها، أصبحت دون جدوى، دون فعالية، لا تتماشى مع الوقت الحالي، حتى لا نقول منتهية الصلاحيات.

وهنا أريد أن أقول وأقترح على الدولة أن تعتمد سياسة وطنية شاملة لكل القطاعات وليس بالأمور الترقيعية، مع فتح ورشات لجميع قطاعات الدولة من أجل صياغة قوانين جديدة تتماشى مع متطلبات واقتراحات الشعب، والقطاع (هذا ليس بقرآن لا يتغير. القانون نحن من يضعه ونحن من يغيره).

- فتح نقاش وحوار مع إطارات كل القطاعات من مهندسين وخبراء وتقنيين وهذا بمراعاة القانون الحالي المعمول به.
- إقتراحات أو النظرة الشاملة والاستراتيجية للقطاع من طرف الخبراء والاختصاصيين.
- النظر في قوانين بعض الدول المتقدمة «كفكرة».
- كذلك مراعاة جميع الاتفاقيات مع الدول.
- أخيرا نصوغ أو نخرج بقانون جديد يتماشى مع متطلبات الشعب والوطن، ونقدمه للبرلمان للمناقشة والإثراء، ويصبح قانونا رسميا يُعمل به.

ملاحظة:

نعم توجد قوانين في البلاد نعمل بها، لكن جل القوانين دون نصوص تطبيقية، وإذا وضعنا اليوم قانونا يجب أن يكون بالنصوص التطبيقية، سيدي الوزير.

(إذا وصلنا إلى تحقيق هذا العمل الجبار سنصل بإذن الله تعالى إلى تشييد الجمهورية الجديدة أو الجزائر الجديدة).

دون تغيير الأشخاص دون صياغة قوانين تتماشى مع الوضع الواقعي لا يؤدي هذا إلى نتيجة، أما تغيير الأشخاص وصياغة قوانين جديدة لكل قطاعات الدولة تتماشى مع الواقع المعاش وطنيا ودوليا بدون شك سنقفز قفزة نوعية ونشيّد بإذن الله الجزائر الجديدة أو الجمهورية الجديدة.

هذا فيما يخص الشأن الوطني، أما دوليا فأتحدث عن نقطتين أساسيتين – نصف دقيقة سيدي الرئيس – يعتبرهما العالم موضوع الساعة وهما: الأمن الغذائي وتغيير المناخ.

يجب أن ندعم قطاع الفلاحة وقطاع الغابات سيدي الوزير، إن أردنا أن نصل إلى نتيجة.

واختتم تدخلي هذا ببعض الانشغالات المحلية:

قطاع الصحة: في ولاية بومرداس، المنطقة الشرقية منعدمة من عمال الصحة.

قطاع الأشغال العمومية: سيدي الوزير؛ الطريق الوطني رقم 24 توقفت الأشغال به منذ سنتين، نطلب منكم سيدي الوزير إعادة اطلاق الأشغال به.

كذلك قطاع السكن والعمران والمدينة، لدي السيد وزير السكن ملف بخصوص السكن الريفي، هناك سكان ثابتين في أماكنهم ، نطلب منكم سيدي الوزير رخصة استثنائية، 500 ملف بولاية بومرداس، نطلب منكم منحهم رخصة استثنائية تسمح لهم لبناء مساكنهم، وبالتالي يستفيد 500 ساكن آخر، أما فيما يخص البيئة لدينا مركز..

62 - السيد نور الدين بالأطرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السلام عليكم جميعا.
في البداية، السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
الحضور الكريم.

إستوقفني مشهد، بعد أن تصلوا عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهو جالس وإذا بجنازة تمر عليه جنازة يهودي وقف الرسول صلى الله عليه وسلم (واقفا على رجليه) سأله الصحابة على هذا المشهد فقالوا له أوليس يهوديا؟ فقال لهم إنها روح، هذا يهودي وهذا سيد الخلق، ونحن مسلمون لا بد أن نترحم وما بالنا بمشهد الرسول صلى الله عليه وسلم، إذا رحمة الله على شهدائنا، شهداء الثورة، شهداء الواجب وعلى عبد العزيز وعلى بن صالح وعلى كل من هو غيور على هذا الوطن، أما أمر ثان آخر شدني إليه وهو وحدة الوطن، فكان لابد أن نتكلم على وحدة الوطن.

سهام حادة، عدة، وجهت إلى الوطن الحبيب، تحالف فيها الكائدون من بعيد ومن قريب، لكن هذا الوطن القارة سيظل بعد الذي خرج من رحم العواصف، سيظل شامخا مكابرا لا يلين، بالله عليكم أسألكم اليوم هل هنا في الجلسة أو من شعبنا العظيم الذي يعمر هذا الوطن شاهد، رجل أو امرأة برتبة شهيدة أو شهيد؟ كلا لا أحد، الشهداء رحمهم الله وقّعوا على وحدة هذا الوطن، وضعوا وحدة هذا الوطن بأرواحهم فداءا وصعودا إلى السماء، الشهيد عميروش من تيزي وزو- حتى نقطع دابر الناس الذين يشككون في وحدة الوطن- يستشهد في صحراء الجزائر ببوسعادة، بن عبد المالك رمضان من الشرق وبالتحديد من قسنطينة يستشهد في مستغانم، بالأطرش عبد الكريم من عين تادلس ولاية مستغانم يستشهد بتنس ولاية الشلف، هل أخطأ شهداء الوطن هؤلاء؟! وبالتالي فالجزائر ستظل مرابطة وستظل تؤكد على السيادة الداخلية للأوطان وعلى تقرير مصير الشعوب، ثم دعوني أقول في هذه اللحظة، جيش شعبي عظيم يسهر على راحتنا في عز الشتاء، عندما يكون الواحد منا مستلقيا على فراشه يشاهد تلفازه، وفي ذلك البرد القارص والعواصف هناك رجال يقومون بحراستنا، فتحية تقدير لجيشنا الوطني الشعبي، الذي لم تغويه السياسة ولا مناصبها، وراح يرافق الشعب الجزائري في خياراته، الشعب الجزائري العظيم أيضا الذي يصنع دائما –أقول– نماذج الديمقراطية وما الحراك السلمي عنا ببعيد والهبة التضامنية جراء الحرائق، أرادوا أن يضربوا الجزائر في عمقها، بالحرائق، بقطع الماء، بإغراقها بالمخدرات لكننا سنبقى صامدون، سنبقى صامدون في هذا الوطن وسنصد كل هذه السواعر التي تتمنى في وطننا الحبيب.

أيها السادة، أما عن التنمية أردت أن أطرح سؤالا، ومنه أبدأ ما الذي حال دون تحقيق التنمية؟ إذا لم نُجبْ عن هذا السؤال في ورقة 27–21 لا نستطيع أن ننهض بالتنمية في بلد قارّة ، مساحته 2 مليون و381 ألف و741كلم2.

لدينا قطاعين هامين لا ثالث لهما، وهما قطاع السياحة وقطاع الفلاحة. فهم أجدادنا في الفلاحة بأنهم بحاجة إلى خبز فزرعوا قطع أرضية متناثرة هنا وهناك، وكانوا بحاجة إلى حليب ولحم فربوا المواشي وكانوا بحاجة إلى الطاحونة فصنعوها من حجر وأدركوا حق المعرفة والعلم فرتلوا في الكتاتيب والدواوين ترتيلا، ثم لا تعجبوا بعد ذلك.. وبصدور عارية وبوسائل واهية قدموا للوطن وللشعب وطنا واحدا حرا، يا سادة إن نحن تكلمنا عن التنمية في البلد، استوقفتني كلمة وأنت منبهر السيد الوزير الأول، ومتأثر بها حين قلت بأن الجزائر كانت خزان وبأن كل دولة تنتظر دورها، فما الذي يحول دون تحقيق هذا؟ لدينا أراضي شاسعة، لماذا لا نقيم شراكة مع دولة لها السبق ولدينا أيضا السبق، وتميز مشهود لنا به في بقاع الأرض مع دولة لها سبق من هو الأفضل؟ إقامة شراكة في إطار السيادة أم تبعية غذائية للحبوب كمادة استراتيجية؟!

وبهذا نكون قد قضينا على الحرقة وعلى البطالة ونمتص غضب الشعب.

أما فيما يخص السياحة سيدي الوزير الأول؛ السياحة مورد هام والله تعالى قد أبدع في الجزائر ونحن نختبئ وراء إبداعاتنا، أبدع في الجزائر ونحن نختبئ

وراء إبداعاتها، أنا أعتبر بأن المواطن الجزائري هو السائح الأول في إطار سياحة متاحة تنافسية، أعتبر أيضا أن المهاجر بمعنى الجزائريين المغتربين أو الجالية الجزائرية التي تدفع تذاكر الطائرة... أنا أواصل انشغالاتي شفاهة وليس لدي ما أقدمه مكتوبا سيدي الرئيس...

أن أعتبر بأننا قد قطعنا على المهاجرين صلة لرحمهم في الوطن، فإن جعلناها 100 يورو فقط سيدي الوزير، يجلب معه هذا الأخير 1000 يورو ويخلق مجالا للسياحة، من سيسبقنا إذا روجنا للسياحة، إذا لم يروج لها المهاجر الجزائري الذي يأتي معه صديقه وجاره7 ملايين مهاجر جزائري، ربما يوجد منهم من فقد أمه أو أبوه بسبب عدم استطاعته المجيئ إلى الوطن؟ من سيسبقنا للسياحة إن لم تروج لها الجالية الجزائرية؟

لدي أسئلة متناثرة من هنا وهناك أسأل السيد الوز ير الأول، لماذا تراجعنا في الرياضة؟ لماذا غاب نشيد قسما والعلم الوطني عن الدوي في سماء العالم الساهية؟ لماذا لم يرفرف العلم الجزائري؟ لأننا أهملنا الرياضة المدرسية ولأننا لم ننشئ معهدا وطنيا نصقل فيه المواهب الرياضية الجزائرية.

لماذا تراجعنا في التعليم؟ لأن المعلم أصبح يُضْرَبُ ويُهَانُ ويُجَرُ في المحاكم ويُدان، والتلميذ يمشي حافيا على الأقدام ربما أتكلم عن المداشر والدواوير؛ يمشي حافيا على الأقدام –سيدي الوزير– ويصل إلى المدرسة باردا، أين التركيز حينها يفقد التركيز وأيضا التحصيل؟!

فيما يخص الصحة، فقد تكلمت عنها مع السيد الوزير الذي يقوم بمجهودات جبارة، لا يمكننا أن ننكر –السيد الوزير الأول– قلت لابد من إقامة مستشفى كبير يليق بمقام الجزائر في نقطة يتساوى فيها كل الجزائريين، يقولون مستعجلون والتمويل، أقول شراكة بين العام والخواص وبأسهم ربما تشارك بها جاليتنا والهبة الشعبية؛ الجزائريون كما قدمت لهم أو رميت لهم الثورة إلى الشارع إحتضنها والله العلي العظيم، السيد الوزير الأول، ويا سادة لو تعرض هذه الفكرة على الجزائريين لأنه ليس للصحة بديل، نتضامن ونبني هذا المستشفى ونسميه مستشفى الشعب، وفي نقطة يتساوى فيها ونقيم كذلك مدينة صحية بها مطارات وجامعات..

الجزائر ـ سيدي الوزير الأول ـ لا نحتاج إلى عبقرية خارقة، نحن نحتاج إلى حسن تدبير، ولكي لا نكون جاحدين وفي كل مرة نقول الجزائر، أزمتنا ليست بأزمة رجال أو مال بل هي أزمة قرار شجاع، أتكلم عن آخر نقطة السيد الوزير الأول، وهي قطاع العدالة؛ ولدت لدينا هلع المسؤولين التنفيذيين والإطارات، لم يبدعوا أو يبادروا لماذا؟ لأنهم يخافون دائما من توقيع تلك الوثائق التي قد تجرهم إلى الحبس أو السجن، أنا أزكي مبادرة السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص الرسائل المجهولة التي أنهكتنا والتي استعملت لضربنا في عمقنا وحطموا بها الاقتصاد وذهب حلم الجزائريين وربما هي السبب في تأجيل التنمية.

أخيرا سيدي الوزير الأول، سأقدم لكم هذين المشروعين، اللذان تكلمت لكم عنهما ولا نبتغي وراء ذلك مصلحة ولا أبتغي وراء ذلك مصلحة، فمصلحتنا هي الغيرة على هذا الوطن.

مشروعان بإمكانهما امتصاص البطالة والقضاء على «الحرقة»، وستكون «الحرقة» إن شاء الله، عكسية من أوروبا إلى الجنوب، هذا ما وددت قوله سيدي الوزير الأول، وشكرا.

63 - السيد رشيد معلم

السيد رشيد معلم
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الوزير،

إن مخطط عمل الحكومة الذي حضره السيد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، والذي هو شامل وكامل ولم يهمل أي جانب من جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإن كانت هناك بعض الهفوات فالنية خالصة، الكمال لله سبحانه، وأتمنى أن يجسد في أرض الواقع ولا يزول بزوال الرجال ولا بزوال الحكومات.

السيد الوزير الأول،

أناشدكم أن تلتفتوا إلى ولاية قالمة، الولاية الثورية المعروفة برجالها منهم سويداني بوجمعة، الرئيس الراحل هواري بومدين ومثلهم كثيرون.

فإنه منذ سنة 2004 نعاني التهميش من السلطات الوطنية.

السيد الوزير،

تملك ولاية قالمة مجموعة من المصانع كانت لها قدرة إنتاجية عالية في السابق، إلا أنها اليوم تعرف عجزا كبيرا لما تعرفه من عراقيل ومنها مصنع الدراجات والدراجات النارية، مصنع الخزف ومصنع الخميرة المغلق منذ سنوات، والأسباب راجعة لأطماع وحسابات ضيقة من المسيرين بالمجمع الصناعي (Hoolding) والهيمنة على تسيير المصانع.

السيد الوزير،

كما أن الولاية تعاني في فصل الصيف من ارتفاع في درجة الحرارة التي تتجاوز 50°، ولم يستفد صندوق الدعم الصحراوي، كما تنخفض في فصل الشتاء لتصل إلى 6° تحت الصفر وغلق الطرقات من الثلوج في بعض البلديات التي تقع في مرتفعات يتراوح علوها مابين ألف متر إلى ألف وثلاثة مئة متر على سطح البحر ومنها بلدية راس العقبة، بلدية الركنية، بلدية بوحمدان، بلدية حمام النبايل، بلدية الدهوارة، بلدية عين العربي، بلدية عين مخلوف، وبلدية باجي مختار، لم تستفد من صندوق الهضاب العليا.

وكما يقول المثل الشعبي «لحزتها صيف صحراء ولا صيف التل».

ولهذه الاسباب أناشدكم سيدي الوزير الأول، بالالتفات إلى ولاية قالمة بعين الرحمة وإدراجها ضمن الصناديق.

كما لا يفوتني أن ألفت انتباهكم فيما يخص في بطء وتيرة الإنجاز للمشاريع في أوقاتها المحددة وهذا راجع إلى التأخر في تراخيص الدفع في بعض القطاعات كالأشغال العمومية والري والبناء وبجميع أصنافه.

السيد الوزير الأول،

إن ولاية قالمة تعاني من نقص كبير في ميدان الصحة، ويتمثل على سبيل المثال في المستشفيات، لعلمكم أن مستشفى حكيم العقبي، الذي تم تشييده في سنوات السبعينات عندما كانت ولاية قالمة بها عدد سكانها لا يتجاوز 120 ألف نسمة، أما اليوم أصبح عدد سكانها يفوق 650 ألف نسمة، لما أصبحت الولايات الأخرى تملك أجهزة (IRM) ولاية قالمة تملك جهاز سكانر واحد وتم اقتناءه على عاتق ميزانية الولاية وهذا يعتبر إجحافا في حق مواطن ولاية قالمة.

وفي هذا الشأن نطالب بمستشفى جامعي والكل يعلم أن المواطن القالمي يتنقل إلى المستشفى الجامعي عنابة، أما فيما يخص الطرقات كالطريق الرابط بين قالمة عنابة، من أجل ازدواجية على 62كلم، حصة قالمة 30كلم والكل يعلم بأن الأشغال متوقفة به لأن هذا المشروع أُسند آنذاك إلى شركة متابعة قضائيا (حداد)، أما فيما يخص السكن بجميع أنماطه نطالب بحصص إضافية من أجل تعويض الحصص الضائعة سابقا، خاصة في البناء الريفي تلقى إقبالا كبيرا من طرف المواطنين وخاصة المتضررين من العشرية السوداء الذين هجروا وتركوا سكناتهم وأراضيهم خوفا من الإرهاب والآن يريدون الرجوع إلى مشتاتهم ومداشرهم.

وفي الأخير، فإنني أثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة، الذي أراه المرآة العاكسة لدولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، فهو يرسي لحوكمة متجددة ولمزيد من الأداء والشفافية، ومواصلة أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد والتي تعد التزامات قطعها السيد رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب.

«المجد والخلود لشهدائنا الابرار» السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكرا.

64 - السيد بلقاسم عبد العالي

في مداخلتي هاته، أود أن ألفت الانتباه إلى نقطتين متصلتين بالجانب الاقتصادي من برنامج الحكومة، وذلك بغرض تدعيمه لا غير، النقطتين هما:

أولا: التنمية الفلاحية للمناطق الصحراوية التي هي ضرورة تفرض نفسها على الجميع، إنما يجب أن نضمن انطلاقا سريعا وفعليا عن طريق وضع برنامج خاص للهياكل القاعدية المرافقة لهذا الفعل الاقتصادي. إذ يجب وضع برنامج مندمج لوضع كل التسهيلات الميدانية من طرق معبدة وخطوط للسكك الحديدية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية الشمسية، ومراكز حياة ريفية لإيواء العمال وحتى مدن جديدة تكون موجهة للتموين والتخزين.

ثانيا: التحول الاقتصادي وبعث إنتاج الطاقات المتجددة من الأولويات التي وردت في البرنامج، حيث من المنتظر أنها ستفتح آفاق واسعة أمام الاقتصاد الوطني، أردت هنا أن ألوح إلى ملاحظتين وهما:

– إنتاج الألواح الشمسية: ورد الحديث منذ 10 سنوات عن إمكانية إنتاج مادة السليسيوم بواسطة رمال الصحراء وذلك على إثر برنامج تعاون علمي مع اليابان برنامج (SBB) لكن لم تتجسد هذه الفكرة حتى اليوم.

– وورد في برنامج الحكومة الحالي أن فكرة الهيدروجين الأخضر مطروحة للدراسة مع التعاون الأجنبي، هذه –بالطبع– فكرة جيدة تقع في لب التحول الاقتصادي المنتظر، بينما نحبذ أن تلتزم الحكومة بالعمل على الشروع في الإنتاج الفعلي للهيدروجين النظيف خلال فترة ثلاث (3) سنوات المتبقية.

شكرا على الإصغاء.

65 - السيد امحمد عامر

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بهاته المناسبة والتي يصعب التعليق عليها ووصفها كونها جاءت في ظروف خاصة عالمية ووطنية فرضتها أوضاع قاهرة خارجة عن إرادة البشر، عطلت الحياة الطبيعية وأخرجتها إلى حياة استثنائية، أثرت سلبا على أهداف الدول والشعوب، وغيرت منحنى الاقتصاد والحقوق والواجبات وحتى ممارسة الشعائر الدينية.

ورغم ذلك لا نريد أن نجعل منها مبررا ونبخس من ميزان الحق في العيش الكريم للمواطن بكل معانيه، الاجتماعية والصحية والتعليمية والدينية.. إلخ، والتي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية.

السيد الوزير الأول،

كان لزاما على سيادتكم طرح عمل أو مفهوم مقارناتي وتقييمي للعمل الحكومي الذي سبقكم، والذي تلى انتقال الجزائر إلى رسم مسار جديد وتعيين حكومة جديدة زاولت مهامها قرابة 19 شهرا، وخاصة الالتزامات تجاه رفع الغبن عن مناطق الظل، رغم الأمل الذي رسمه الجميع على الحكومة الفارطة ويرسمه الآن أيضا على حكومتكم.

السيد الوزير الأول،

إن السيد رئيس الجمهورية، حريص دائما وأبدا على النهوض بالقطاعات البديلة عن الاقتصاد الريعي المبني على عائدات البترول.. والتوجه إلى اقتصاد منتج وفعال بعيد المدى ينهض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الجزائري.

ومن بين القطاعات التي كان يركز عليها السيد رئيس الجمهورية، قطاع الفلاحة، كون الجزائر تمتلك جميع المؤهلات المناخية والإقليمية لذلك، وكون الجزائر كانت في وقت سابق قفة للعديد من الدول في تغطية حاجياتها الغذائية.

إن حكومتكم الآن وأكثر من أي وقت مضى، وبوجود الإرادة السياسية لذلك، لابد عليها أن تسعى لوضع منهجية وخطة عمل ميدانية لاستغلال خيرات البلاد أحسن استغلال وذلك بما يلي:

1 – استدراك العجز والذي يقدر بنسبة حوالي 20٪ في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50 % من احتياجات دعم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار.

كما أن مؤشر الأراضي الزراعية المروية يقدر بنسبة 2.6٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهو مؤشر ضعيف جدا ودليل على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.

ولذلك لابد من إيجاد حلول عملية ميدانية عن كيفية تزويد هاته الأراضي بمياه السقي.

2 – تسوية الوضعية العقارية للأراضي التابعة للدولة التي أصبحت رهينة سياسة زراعية وفلاحية تلت سنوات 1987 مقننة بقانون –87 19 فلا الفلاح تحسنت وضعيته ولا الدولة عاد عليها هذا القانون بالإيجاب.

بحيث يجب على الدولة الآن وضع قوانين صارمة، وتطبيق مفهوم «الأرض لمن يخدمها» وتغيير الفكر الوظيفي للمستفيدين منها، بعدما كانت الجزائر سابقا وعلى نفس هاته الأراضي تمارس مخططا زراعيا محكما ومتنوع الإنتاج بمنتجات نادرة كزعفران ومواد أولية زراعية للتحويلات الصناعية كالزيوت الغذائية.

كما أن نفس هاته الأراضي غطت وكفت منتجات البقوليات والخضر، إذن لابد على الجميع أن يتجند ويبحث عن الخلل الذي حل بعد قانون –87 19 سواء بمراجعته أو إصدار قانون جديد يحمّل الجميع مسؤولياته الأخلاقية والمهنية تجاه ملكية جماعية عمومية يعول عليها المواطن والدولة كثيرا.

ومواصلة للتفكير في باقي الشُعب الفلاحية، نعرج على شعبة تربية المواشي والأبقار المنتجة للحليب واللحوم الحمراء، والتي يمارسها طبقة متوسطة وميسورة الحال من فئة الفلاحين الذين أصبحوا يعانون الويلات جراء غلاء الأعلاف والأدوية وجراء تبعات الغلق الناجمة عن الظرف الاستثنائي لوباء كوفيد 19. كما أن فئة مربي الدواجن تكاد تتقرض من الميدان بعد غلاء الصيصان وكذا الأعلاف الموجهة لتربية الدواجن.

ولكي نكون عمليين يرجى منكم مراجعة ما يلي:

1 – فتح سوق الاستيراد ومنع الاحتكار لفئة محدودة للمواد الأولية المركبة لمنتجات الأعلاف خاصة مادة الصوجا والتي تعد المادة الضرورية لذلك.

2 – كذلك مادة الذرة التي ما زلنا نواصل استيرادها رغم وجود إنتاج محلي لها، وبفعل عدم التشجيع والمرافقة، أصاب منتجيه الاكتئاب والعزوف عن إنتاجه بحجة أنه نوع غير مجدي في تركيب الأعلاف عكس المنتوج الخارجي من الذرة.

3 – تشجيع إنتاج البيض الملقح الخاص بتفقيس الصيصان، والذي أصبح يزيد من فاتورة إنتاج اللحوم البيضاء بعد غلاء استيراده فأصبح سعر الوحدة الواحدة من الصيصان 150 دج، وزد على ذلك تكاليف تربيته إلى غاية بيعه والتي تصل إلى 450 دج للدجاج الواحد، وهذا أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وأدى إلى مقاطعة هاته المهنة وشعبة تربية الدواجن.

لهاته الأسباب كلها:

نرجو من سيادتكم الموقرة، السيد الوزير الأول، التدخل العاجل بغرض فك الشيفرة للحلقة المفقودة والتي كبحت من طموح الجميع في وضع حلول عاجلة وفعالة وتكاد تلغي فئة من الفلاحين ومربي الدواجن والتي يعول عليها الاقتصاد الجزائري.

كما ننبهكم السيد الوزير الأول، بوجود تعليمة تحتاج إلى إعادة النظر فيها، وهي تعليمة رقم (3) خاصة بعملية استرجاع الأراضي الموجهة للإعمار والمدمجة في النسيج الحضري بمخططات التهيئة والتعمير (PDEAU)، هاته التعليمة أصبحت عائقا على تنمية مستدامة لإنجاز مشاريع حكومية كونها تحتاج إلى رأي لجنة وزارية مشتركة يتجاوز الرد على ملفاتهم أحيانا 24 شهرا، وتعطل وتجمد مشاريع تنموية (مؤسسات تربوية، صحية، مرافق عمومية) بحجة الأراضي المدمجة ذات طابع فلاحي، رغم تصنيفها أراضي غير منتجة، وغير صالحة تماما للزراعة (صخرية وطينية) وخير مثال ولاية سعيدة، التي تعطل بها حوالي 3000 قطعة بناء بها تجهيزات عمومية منذ 7 سنوات.

ولهذا الغرض ندعو سيادتكم إلى إرجاع عملية الاسترجاع إلى تحقيق محلي مشترك بين الجماعات المحلية (البلدية، المجلس الشعبي الولائي) والهيئة التنفيذية المختصة وعلى رأسها الوالي.

66 - السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بالترحم إلى كل رؤسائنا وكل أبناء الوطن جراء الحرائق الأخيرة.

أبدأ تدخلي السيد الوزير الأول،

توسمنا في شخصكم خيرا وأملا كبيرا لصراحتكم وتواضعكم وتجاوبكم مع أعضاء مجلس الأمة والشعب الجزائري، مثلكم مثل السيد رئيس الجمهورية، حين تقلد قيادة الوزارة الأولى، وكان مخططه القضاء على ناهبي المال العام.

ودامت المرحلة ثلاث أشهر ولكن كانت إيجابية وشفافة ومنها تجاوب الشعب الجزائري معه والنتيجة الانتخابات الرئاسية.

السيد الوزير الأول،

نشكركم وطاقمكم الوزاري على هذا المخطط الذي ألم بجميع النقاط التي من شأنها الوقوف على تطوير وترقية البلاد.

- ولكن، هل هناك آليات وميكانيزمات لتطبيقه على أرض الواقع؟ وأين الأموال المسخرة لتنفيذه في ظل انخفاض المداخيل الوطنية؟

- هل نعتمد كل مرة على البترول؟

- فكيف يمكن القضاء على البطالة في تزايد الحرفة؟

- كيف يمكن القضاء على بيروقراطية الإدارة؟

- كيف يمكن القضاء على ضعف القدرة الشرائية للمواطن؟ وما مصير مشروع مراجعة سلم الأجور وفتح رأسمال المؤسسات العمومية؟

أقول، هذا نظرا لانخفاض قيمة الدينار وارتفاع معدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وبلغة الاستشراف السنة المقبلة «علاش نطلوا»؟ ما هو المأمول، وهل يمكن إرجاع الأمل للشعب الجزائري؟

إن المحور الثاني المعنون بتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، والذي ينطلق من خلال عصرنة النظام المالي والمصرفي، فلا أرى سبيل الحوكمة المالية إلا عبر المرور بالاقتصاد الرقمي للقضاء على أخطبوط الإدارة المعرقل لكل ما هو إصلاح، سواء إداري أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي وتحقيق الحوكمة المنشودة لعشرات السنوات الماضية.

فالقطاع المصرفي يراوح مكانه مثلما سماه السيد الرئيس بالشباك، وأهم خدمة مفروض القيام بها هو تشجيع ومرافقة الاستثمار من مخاطرة لدعم المؤسسات الناشئة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة.

ولكن هيهات بين الواقع والمأمول فمن المفروض أول قطاع يرقمن هو النظام البنكي، وللقضاء على مشكل السيولة والأموال من السوق الموازية والتي تفوق 50 مليارا دون تحفيزات لعمال هذا القطاع.

إذن، السبيل الوحيد لجمع السيولة وجمع الأموال في السوق الموازية هو رقمنة القطاع وتقديم تحفيزات جبائية لمستخدمي البطاقة البنكية.

ونحن كأعضاء مجلس الأمة لا نعرف حجم القيمة المالية الحقيقية التي تم طبعها؟ وهل توقف الطبع؟! وما حجمه؟ وما علاقته بالزيادات الأخيرة للسلع؟

سيدي، أظن أن مشكلتنا هي رقمنة كل الاقتصاد الوطني للقضاء على الدعم الاجتماعي الذي يقدر بحوالي 16 مليار ولا يصل منه إلى المواطن إلا 20 ٪ من دعم الصادرات ودعم الواردات ودعم الفلاحين والصناعيين والقطاع السياحي وحسب وزراء المالية السابقين فإن هذا الدعم يصل إلى أكثر من 40 مليار دولار.

سيدي، السوق الموازية لا تواجه بل ترافق بقوانين استثمار مرنة، مرقمنة، بسيطة، سهلة وبامتيازات ضريبية لأنها سوق منتجة تهربت من القوانين لأنها شاهدت اللاعدالة في الاستثمار في القطاع المالي والجبائي والعقار الصناعي.

سيدي، ما هي استراتيجية الدولة في مجال التعليم في أطواره الابتدائية، المتوسط والثانوي؟ حقيقة مرة نعيشها اليوم المدرسة لم ترسخ مبدأ الوطنية في قلوب أبنائنا نعم هجرت آلاف حاملي شهادة البكالوريا، أكبر دليل على ذلك أرقام رهيبة تثير الفزع والغضب... هاجر أبناؤنا نحو دول أكثر جاذبية وإغراء سعيا وراء نماذج تعليمية واجتماعية تظهر، حسبهم، أنجع مما تقدم الجزائر، المدرسة كانت رسالتها زرع روح الوطنية وتجنيد النفوس للنهوض بالوطن، أما الآن فالنفوس تجندت للفرار مهما كانت الوسائل.

فالمدرسة اليوم تُكوّن نوابغ خدمة لدول أجنبية، والشؤون المختصة بذلك يمكنها إفادتنا بالأرقام المفزعة لعدد حاملي شهادة البكالوريا الذين سافروا في شهر سبتمبر الحالي، وحتى السنوات الماضية.

السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي استراتيجية قطاع التربية في ترسيخ مبدإ الوطنية والإيمان بأسس تبنى بسواعد فتية طاهرة؟ والخروج من مبدإ النقاط والمعدلات التي أثبت فشلها من خلال فرار أبنائنا نحو نموذج غربي بحت فضلا عن النموذج الآسيوي الذي ينغرس شيئا فشيئا في أوساط مجتمعنا.

إن هذه الهجرة كانت لها البداية بخريجي المدارس الوطنية والجامعات سعيا وراء مستقبل مرسوم على النماذج ذاتها، ولم يكن ذلك لو عملت الدولة في خلق آليات حقيقية وفعالة توفر الجو التحفيزي وخلق علاقة متكاملة بين الجهاز التكويني والجهاز الصناعي، وتكريس ثقافة الأهداف القابلة للتنفيذ التي ترتكز على دراسات علمية دقيقة وتحديد آجال لتنفيذ هذه الأهداف.

رغم توفر المورد البشري الهائل - سيدي الوزير الأول - يبقى إهماله سبب تأخر قاطرة التطور في البلاد، العمل الأنجع لرفع عجلة التنمية والتطور، فالبرمجة البشرية تساهم بشكل واضح في تحقيق الأهداف، فضلا عن انتقاء نوعي للمكونات القيادية والسياسية للوصول إلى الحوكمة الرشيدة، وحتما الاعتماد على الإمكانيات العلمية في برمجة المشاريع والتكيف مع الطرق الجديدة للتخطيط.

إن تطوير التواصل مع المواطن بما يتماشى مع التطورات الرقمية الحديثة من شأنه التقليل من البيروقراطية.

السيد الوزير الأول،

في المجال الفلاحي، أين نحن من الأمن الغذائي؟ هل مازلنا نعتمد على فلاحة الأمطار التي قلت وعزت في ظل تغييرات مناخية قاسية؟ متى سيجسد مشروع القرن الماضي» بنك الجينات«؟

السيد الوزير الأول،

-أين هو التنوع الاقتصادي والقطاع السياحي يحتضر؟

- طالبنا في عدة مناسبات بتغيير العملة ولم نجد حكومة صاغية!

-أين الشفافية في تقسيم الأموال العمومية على مختلف مناطق الوطن؟ ما هي المعايير؟

- ما هي التدابير المتخذة للقضاء على البطالة دون إنعاش اقتصادي؟

- أين هو قانون الاستثمار الحقيقي؟

- ماهي التدابير المتخذة للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية وسياسة الجهوية؟

السيد الوزير الأول،

تكلمتم على مكافحة الجريمة الإلكترونية وعن إدخال الرقمنة إلى الإدارة العمومية وعلى النظام المصرفي والمالي، وكل هذا مربوط بنظام رقمي شامل لجميع القطاعات الاستراتيجية، فأين وصل مستوى حفظ البيانات «Data centre» التي 50 ٪ منها مُوطّن في دول أجنبية وهذا حسب تصريحات وزيرة البريد والمواصلات السابقة؟

السيد الوزير الأول،

هل نحن في مأمن من القرصنة والجوسسة، من البرامج التي استهدفت الجزائر وأخص بالذكر برنامج (Pegasus)؟

السيد الوزير الأول،

جاء في مخططكم تطوير الاقتصاد وتحسين استغلاله، هل تقصدون إعادة هيكلة المؤسسات التي أفلست عدة مرات؟ كما صرحتم في ردّكم على نواب المجلس الشعبي الوطني؟

أعطي مثالين:

- شركة (ENIEM) أعيدت هيكلتها منذ أشهر قليلة وأفلست من جديد.

- الخطوط الجوية الجزائرية التي تعاني الإفلاس، عدد عمالها يبلغ حوالي 12000 عامل بينما شركة بنفس الحجم على الصعيد الدولي توظف 3000 عامل.

السيد الوزير الأول،

ما نوع النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر؟

السيد الوزير الأول،

إن ظهور الأوبئة الجديدة الخطيرة على غرار كورونا وإيبولا كشفت ضعف وهشاشة الأنظمة الصحية العالمية وفي هذا المجال نقترح عليكم تعزيز القطب الجامعي الجديد بسيدي عبد الله بمدرسة وطنية عليا على غرار مدرستي الذكاء الاصطناعي والرياضيات وبمخابر بحث في مجال بيولوجيا الفيروسات ودراسة وإنتاج اللقاحات الحديثة وكذا مراقبة نوعية اللقاحات المستوردة، بمواصفات المخابر والمعاهد العالمية وتمكن من الولوج في عالم الاستشراف المبكر للأوبئة الجديدة والخطر البيولوجي.. أركز على الخطر البيولوجي.

السيد الوزير الأول،

الوقت لا يكفي لمناقشة كل المجالات فلنا فيها ما يقال الكثير، الصحة، الثقافة، السياحة.. كلها قطاعات تحتاج معالجة دقيقة وسديدة.

نأمل في المستقبل أن نُكون في الجزائر سياسة ودولة لا تزول بزوال الرجال بعيدا عن السياسة العرقية والمحسوبية والجغرافية، وأن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، والحوكمة الرشيدة المبنية على السياسة التشاورية والتشاركية مع كافة الأطراف المكونة للمجتمع.

نناشد من خلالكم السيد رئيس الجمهورية، أن تكون مصالحة وطنية اقتصادية، وسياسية، ومعالجتها حالة بحالة.

وهل حقيقة تم منح مصنع الزيت بجيجل لشركة اختصاصها التبغ وهي شركة أجنبية؟

السيد الوزير الأول،

نطلب من هذا المنبر تفعيل اللائحة التي بموجبها تتم ترقية بوسعادة وبوقطب ومتليلي إلى ولايات بجميع الحقوق.

السيد الوزير، نطلب تكملة إنجاز الطريق الاجتنابي الرابع (4eme Rocade) الرابط بين برج بوعريريج والمدية على مسافة 265 كلم... (ربط المسيلة بالطريق السيار شرق غرب.

إنجاز نموذج (concession) للطريق السريع الهضاب بين تبسة وتلمسان على مسافة 1100 كلم).

ضرورة مواصلة الإصلاحات من أجل إرساء دولة القانون وإعادة بناء الإقتصاد الوطني

أكد رؤساء المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة في ختام جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة على ضرورة مواصلة الإصلاحات من أجل إرساء دولة القانون وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتكريس مبدأ الطابع الاجتماعي للدولة.

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:
..بعث الاقتصاد الوطني عبر إعطاء أولوية للثالوث الاقتصادي

ثمن رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي السيد علي جرباع, الجهود المبذولة لتفعيل إصلاح العدالة عبر فتح العديد من الورشات العديد من القوانين قصد تكييفها لإرساء نظام قضائي «صلب وفعال قادر على الإستجابة لتطلعات المواطن ويساهم في بناء دولة قوية.

كما أشاد رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي, بتركيز المخطط على التنمية المحلية التي دعا اليها رئيس الجمهورية في برنامجه الرئاسي, مؤكدا أن ذلك لن يتحقق دون اعتماد صلاح «شامل» للمالية والجباية. داعيا في نفس السياق إلى تحيين منظومة الخدمة العمومية وتوسيع الوعاء الضريبي وكذا رقمنة الإدارة الجبائية وإدماج النشاطات الاقتصادية الموازية إلى جانب محاربة التهرب والغش الجبائيين.

ولفت السيد علي جرباع إلى بعض النقائص التي تعاني منها الجماعات المحلية لاسيما ما يتعلق بالأدوات القانونية والمالية الضرورية لتسييرها مشددا على ضرورة التسريع في مراجعة قانون البلدية والولاية لتمكين المسؤولين المحليين من أداء دورهم على أكمل وجه.

ولبعث الاقتصاد الوطني شدد على ضرورة إعطاء أولوية للثالوث الإقتصادي عبر إيلاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة, وكذا تصحيح الاختلالات التي تعاني منها بيئة الاستثمار واسترجاع ثقة المتعاملين الاقتصاديين, مطالبا في الأخير الحكومة الإسراع في الافراج عن قانون الاستثمار الجديد.

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي :
..ضرورة التأسيس لمرحلة زراعية جديدة

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي,السيد ساعد عروس, أكد خلال مداخلته أن مخطط عمل الحكومة هو بذرة لنهضة الأمة من خلال تجديد سياسي ومؤسساتي وإنعاش وإقلاع اقتصادي, سيجسد عبر إجراءات وتدابير غاية في الدقة والحكمة .

مثمنا في هذا السياق كل القرارات والإجراءات التي جاءت في مضمون المخطط لاسيما في القطاع الفلاحي باعتباره «عصب الاقتصاد» وأساس كل إستراتيجيات التنمية المستدامة و«مؤشر سيادة» لأي بلد واستقلالية القرار, مطالبا بتكثيف الجهود وترشيد السلوك من أجل التأسيس لمرحلة زراعية جديدة ومزدهرة تليق بالمقدرات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

كما نوه رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بالقرارات والالتزامات التي أقرها رئيس الجمهورية الرامية إلى تشجيع مناخ الاستثمار وتخفيف الأعباء البيروقراطية و كذا رقمنة الإدارة, فضلا عن رفع التجريم عن فعل التسيير, مكافحة البيروقراطية وتحرير المبادرات. و مواصلة الإصلاح الشامل للعدالة عبر ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها.

وفي ختام تدخله تطرق ممثل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي إلى ضرورة تفعيل كافة الإجراءات القانونية المتاحة لاسترجاع الأموال المنهوبة باللجوء إلى التشريعات المحلية والدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة و بالوقاية ومكافحة الفساد.

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:
.. إيلاء العناية اللازمة لمناطق الظل والمناطق الحدودية

أما رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني, بوحفص حوباد, فقد ركز في مداخلته على ضرورة منح العناية اللازمة لمناطق الظل المناطق الحدودية والتكفل بساكنة هذه المناطق مع أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى التخفيف من عبء البيروقراطية التي لا طالما كانت عائقا أمام التنمية.

واعتبر في نفس السياق أن تجسيد هذا المخطط «الطموح» لن يتم دون إضفاء الشفافية على النشاط العمومي وأخلقة الحياة العامة وتكريس قيم الحرية والمساواة والديمقراطية, وترسيخ دولة القانون وإحترام حقوق الإنسان وتعزيز رأس المال البشري إضافة إلى العمل على إيجاد مصادر جديدة لتمويل مشاريع الإنعاش الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

مؤكدا في الأخير أن تنفيذ هذا المخطط على أرض الواقع يتطلب جهدا كبيرا من الطاقم الحكومي, ويحتاج أيضا تضافر جهود جميع الجزائريين والجزائريات لبناء هذا الوطن والحفاظ على وحدته .

السيد علي جرباع
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛
أسرة الإعلام، الحضور الكريم؛
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة، أهنئ وأبارك للسيد الوزير الأول، وزير المالية، على الثقة التي خصّه بها السيد رئيس الجمهورية، وتكليفه بحمل هذه الأمانة والمسؤولية الجسيمة، وهذا عرفانا للكفاءة العالية والنزاهة والالتزام التي عرف بها، ويحضرني في هذا المقام ما قاله السيد رئيس الجمهورية أثناء تكليفه بتشكيل الحكومة، حيث قال (أنت أهل للمهمة لما هو قادم مستقبلاً، اقتصادياً واجتماعياً، وأنت على دراية بكل الملفات المالية وكما وفقت في مهامك كوزير للمالية ستوفّق - إن شاء الله - في هذه المهمة) وكفى بها شهادة.

والتهنئة والتبريك موصولان للسيدات والسادة أعضاء الحكومة واحدا واحدا (مع حفظ الألقاب)، سائلا الله تعالى أن يمّنكم ويمدّكم بعونه وتوفيقه في أداء هذه الأمانة وحمل المسؤولية، متمنّياً لكم كل النجاح والموفقية.

السيد الرئيس؛

بودي إن سمحتم أن أعرج على مقدس من مقدساتنا إنها الثورة التحريرية المجيدة، لقد صنع الشعب الجزائري نموذجا ملهما في القرن العشرين عبر ثورة التحرير المجيدة، تلك الملحمة التاريخية التي غيرت مجرى العالم الإنساني بإسقاط فرنسا أكبر قوة إمبريالية في تلك الحقبة وإعادتها إلى حجمها الجغرافي المحدود، ثورة عظيمة بقدر عظمة شعب أظهر للعالم أجمع ما يمكن أن يقوم به شعب لاستعادة وطنه المسلوب من المستدمر، بفضل من فجروا الثورة فمنهم من استشهد وحققوا أمانيهم بخاتمة الاستشهاد فإننا نذكرهم لأن حياتهم جزء من تاريخ هذا الوطن الغالي، فالشهيد هو الوقود الذي أشعل لهيب الحرية وهو المصباح الذي أنار درب السيادة والاستقلال فرحم الله شهدائنا الأبرار، ومنهم من توفي بعد الاستقلال فرحمهم الله جميعا و بوأهم مع إخوانهم جنة الخلد، ومنهم من ينتظر وقاموا بالدور نفسه وأدوا الواجب فهم تاج على رؤوسنا متمنيين لهم موفور الصحة والعافية وطول العمر.

شعب كتب تاريخا جديدا بتضحياته الجسيمة وروحه القويمة وأهدافه العظيمة، شعب كان بحق القدوة للشعوب المضطهدة في العالم مخلدا تلك الصورة البهية في التاريخ البشري

عبر قانون بشري ذهبي مفاده بطل واحد الشعب، فاستقطبت الثورة كرمز آمال وأحلام كل أباة الضيم والطامحين للتحرير والتحرر والكرامة.

لقد بات الشعب الجزائري أكثر وعي من خلال ما عاشه خلال العشرية السوداء، وأثبت عبر التاريخ أن الجزائريين أبطالا عند المحن، فقد فوتوا الفرصة بالأمس واليوم على من يريد إشعال نار الفتنة بعد إشعال نار حرائق الغابات، وأصبح يفرق بين الغث والسمين، بين الصالح والطالح، من هذا المقام أترحم على أرواح كل الشهداء، شهداء الحرائق التي مست العديد من ولايات الوطن فرحمهم الله جميعا.

فقد تم اختبار هذا الشعب بالنار فخرج من الامتحان قويا موحدا، فالشعب الذي لم يفتت الاستدمار وحدته سيعرف على المدى الأبدي إن صحت هذه العبارة كيف سيقف في وجه حرائق الفتن والمؤامرات.

ففي هذا الباب فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ننوه بالقرار السيادي للدولة الجزائرية المتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية مع جار السوء المملكة المغربية، المتآمرة على أمن الوطن ووحدته ونسيجه المجتمعي، هذا الجار المتحالف مع الكيان الصهيوني البغيض المحتل للأراضي الفلسطينية.

كما نثمن السياسة الخارجية الاستباقية لجهازنا الدبلوماسي، وهي مواقف عبر عنها حزب التجمع الوطني الديمقراطي في العديد من المحطات واتجاه كل القضايا التي تهم البلد، قلت هذا البلد لا يؤمن بالتمييز والعنصرية والحقد، بل يؤمن وفقط بالوحدة والتعايش السلمي لا غير، فعلى هول الحرائق التي مست العديد من ولايات الوطن فقد كانت الهبة التضامنية ضخمة، والتي دعى من خلالها السيد رئيس الجمهورية إلى جعلها رصيدا يعزز الوحدة الوطنية، ومكسبا لبناء جزائر متضامنة، موحدة، قوية، عصية على أعدائها. فتحية احترام وتقدير وإكبار لهذا الشعب العظيم على ما برهن عليه من مدى حسه الوطني الكبير.

سيدي الرئيس؛

يأتي عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، فبعد محطة الانتخابات التشريعية المسبقة التي جرت شهر جوان الماضي، والتي أفرزت مجلسا نيابيا جديدا سيطلع بمهامه الدستورية لا محالة، هذه الانتخابات كانت وفاء بواحد من التعهدات التي قطعها السيد الرئيس على نفسه أمام الشعب غداة الانتخابات الرئاسية.

إذن، نحن نسير بخطى ثابتة وأكيدة نحو الغاية التي ألتف حولها الشعب الجزائري، وهي جزائر جديدة تعكس آمال الجميع، بدون إقصاء أو تهميش أو تحييد، فبعد التشريعيات ها نحن نخطو خطوة نحو محطة ذات أهمية كبرى وبالغة في حياة الشعب الجزائري، إنها الانتخابات المحلية التي دعى إليها السيد الرئيس في الـ 27 نوفمبر القادم لتكتمل حلقة المسار الديمقراطي، فهي لبنة تضاف لمسار التغيير، وبناء جزائر ديمقراطية أقرب للمواطن .

نعم سيدي الرئيس، لقد شهدت الفترة الأخيرة، حراكًا رسميا إضافيا بترقية التناصف بين الرجال والنساء في عالم الشغل، وتمكينها في مناصب المسؤولية، وتمكين الشباب في شتى

المجالات من خلال دفع الطاقات الواعدة، وتحفيز العمل الشباني المثمر، بضمانات حقيقية يتوجب أن تحصن بضمانات دستورية وهو ما تم فعلا.

هذه الإنجازات وغيرها كثير على أهميتها ومفصليتها، ما كانت لتحدث لولا ذلك التلاحم المبهر والمشهود بين الشعب والجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير - كما كنت تقول سيدي الرئيس - بحق وجدارة والذي لم ينفصل يوما عنه بتقديم التضحية والبذل والعطاء، والخدمة المتميز للشعب في كل الظروف والأحوال، فهو جيش وطني دفاعي عصري متطور له إرادة فولاذية لا تلين، جيش مهاب الجانب ويرعب كل من تسول له نفسه الاقتراب من حدودنا، أو العبث بأمن الوطن تماشيا مع مسار بناء الجزائر الجديدة، إنه مفخرة الشعب، فتحية تقدير واحترام وإكبار وإجلال لجيشنا الوطني الشعبي ولقيادته الرشيدة ولكل الأسلاك الأمنية الأخرى وشبه الأمنية.

السيد الرئيس؛

من أجل تعزيز العدالة بصلاحيات أوسع، يعكف المسؤول الأول على هذا الجهاز وطاقمه، وهم مشكورون ببذل جهودًا حثيثة لتفعيل إصلاح العدالة عبر تكييف القوانين مع متطلبات المرحلة ووفقا للأحكام الدستورية الجديدة، ففتح العديد من الورشات من أجل مراجعة وتكييف وتحيين العديد من القوانين ذات الصلة من أجل ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومساواة الجميع أمامها ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية من أجل إرساء دولة الحق والقانون والعدل.

وبهذه المناسبة، فإننا نشدد على ضرورة مواصلة هذا المسار تعديلا وتتميما ولا يساورنا شك في

ذلك، مع توفير أفضل الظروف لمنتسبي هذا القطاع الحساس وحمايتهم دون إغفال جانب عصرنته وتمكينه من الأدوات المادية والفنية والعلمية والعملية.

إن إرساء قواعد نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن، يساهم فعلا في بناء دولة قوية.

إذن، ومن خلال مخطط عمل الحكومة هذا، الحكومة عازمة على إرساء دولة الحق والقانون، وتعزيز الآليات نحو ذلك بهدف تصالح المواطن مع مؤسسات بلده الدستورية، واسترجاع ثقته، وهو ما نثمنه وندعمه في مجموعتنا البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بودي معالي وزير العدل، حافظ الأختام وأنتم ابن القطاع وعلى دراية بدقائق الأمور، أن أتطفل على قطاعكم قصد التوضيح طبعا هل يمكن لدائرتكم الوزارية الولوج نحو ما يسمى تصنيف الجهات القضائية؟

السيد الرئيس؛

لقد كانت التنمية المحلية من أولى أولويات برنامج السيد رئيس الجمهورية، وإذ نحن اليوم نقف على مشارف محطة الانتخابات المحلية المسبقة فإن الالتفات لتسيير الجماعات المحلية يفرض نفسه كاستحقاق يجب التعامل معه كأولوية، في إعادة النظر والإصلاح الشامل للمالية والجباية المحلية وهو ما يستدعي منا تحيين الخدمة العمومية وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في المعلومة الجبائية وتعبئة الموارد.

إذن، شخصنة النظام الجبائي يجب أن تمكن من رفع مستوى الإنصاف في تحمل عبئ الضريبة لاسيما من خلال رقمنة الإدارة الجبائية، وإدماج النشاطات الاقتصادية الموازية، هاته النشاطات إن تفاعلت مع السياسة الموازية هنا يكمن الخطر كما قلتم سيدي الرئيس، ومحاربة التهرب الضريبي والغش الجبائيين بشكل فعال.

السيد الرئيس؛

الكل يعلم الثغرات والنقائص التي تعاني منها الجماعات المحلية في ما يخص الأدوات القانونية والمالية لتسييرها، وهذا من أجل تأطير عملية الحوكمة وتسيير الإدارة الإقليمية والجباية المحلية.

إن مراجعة قانوني البلدية والولاية، إضافة إلى قانون الجباية المحلية ستتمكّن الجماعات المحلية من إيجاد مصادر تمويل جديدة ستدفع بعجلة الاقتصاد المحلي للتحرك.

إن الإرادة السياسية القوية للمضي في هذا الجانب، أي تعديل هاته القوانين سيسمح للمنتخب المحلي بأداء دوره على أحسن وأكمل وجه.

السيد الرئيس؛

فعلا الحكومة أخذت مسألة تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافقة خاصة بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، أخذتها على محمل الجد مع انتهاج سياسة اجتماعية فعالة وعادلة.

هذا الاهتمام الرسمي أعطى جرعة أمل لملايين الجزائريين القاطنين في حوالي 15 ألف منطقة تحتاج إلى تأهيل وتنمية، إلى جانب الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها وتحسين التكفل بالسكان الأكثر هشاشة.

وفي هذا الباب بودي أن أشير إلى نقطة أراها من منظوري الخاص مهمة، وهي تمكين المسؤولين المحليين من الأدوات المادية والقانونية للإطلاع بمهمة تجسيد مشاريع فك العزلة ولا يساورنا شك في ذلك من تمكينهم من قبل السلطات العليا في البلد.

السيد الرئيس؛

لا يمكن أن يتم بناء المؤسساتي للدولة، ولا يمكن الحديث عن أخلقة الحياة السياسية، أو الذهاب بعيدا في مشروع التجديد الوطني، بمعزل عن الجانب الاقتصادي الذي هو عصب كل تغيير، وعليه يجب إيلاء هذا الجانب العناية التي يستحقها.

فمستقبل الاقتصاد يكمُن في بناء صناعة تنافسية، وفلاحة متنوعة، وقطاع خدماتي متطور، يكون بديلا حقيقيا للخروج من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات، مع المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة بالطبع.

ولتحقيق ذلك يجب إعطاء أهمية بالغة للتصدير نحو الدول الإفريقية، خاصة مع توقيع الجزائر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ووضعه حيّز التنفيذ، هذا بالتوازي مع العمل على رقمنة قطاع المالي، لا سيما إدارة أملاك الدولة وإدارة الضرائب وإدارة الجمارك، للوصول إلى الشفافية التامة. ولخلق فرص عمل فإن الحاجة إلى الطاقة المتجددة وتزايد انتشار أنواعها يمثل نقطة تحول غير مسبوقة في هذا الشأن، فاللجوء إلى هذا النوع من الطاقة سيساعد لا محالة على حماية اقتصادنا من الصدمات الخارجية في ما يتعلق بالأمن الطاقوي.

السيد الرئيس؛

إن مخطط عمل الحكومة يحمل مؤشرات قوية لإعادة بعث الاقتصاد الوطني من خلال القرارات والتوجيهات الهامة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية للحكومة بالتكفل بانشغالات المواطنين والمواطنات والاهتمام بالتنوع الاقتصادي، من خلال إعطاء أولوية للثالوث الاقتصادي، فإيلاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بالإضافة إلى ما احتواه مخطط عمل الحكومة على أفكار ومضامين توحي بالرؤية الجيدة للحكومة في إدارة اقتصاد عصري، مبني على أسس الحكامة والمقاربة التشاركية.

إن حرص الحكومة على تصحيح الاختلالات التي تعرفها بيئة الاستثمار وإرجاع الثقة للمتعاملين الاقتصاديين، يوحي بما لا يدع مجالا للشك في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وعليه، نلتمس من معاليكم السيد الوزير الأول، وزير المالية، ومعالي وزير الصناعة، الإسراع في الإفراج عن قانون الاستثمار، أيضا رفع التجميد عن المشاريع المجمدة على مستوى العديد من الولايات.

سيدي رئيس المجلس؛

السيد الوزير الأول، وزير المالية؛

هناك انشغالات محلية كثيرة تتعلق بولاية المدية، أقدمها لكم سيدي الرئيس مكتوبة.

وفي الأخير، لا يسعنا كمجموعة برلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي إلا أن نثمن ونؤيد مخطط عمل الحكومة بمحاوره الخمسة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة مستقرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد ساعد عروس

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس الموقر،

– السيد الوزير الأول، وزير المالية

– السادة الوزراء كل واحد باسمه ومقامه

– أساتذتي أعضاء مجلس الأمة

– أسرة الإعلام المرئية والمكتوبة

– إطارات وموظفي مجلس الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نناقش اليوم بكل اعتزاز ومسؤولية مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، هذا المخطط الواعد المجسد لتطلعات وآمال الشعب الجزائري الأبي بكل فئاته المعبر عن مرحلة حاسمة أخرى تضاف إلى مسار التغيير والتجديد والإصلاح.

هذا المسار التاريخي الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بعزم وصدق وصرامة، من أجل بناء الجزائر الجديدة التي أسس لها برنامجه الإنتخابي الكبير، فأقام دعائمها وحدد معالمها وكرس قيمها ضمن منظومة سياسية حكيمة تستند على الديمقراطية خيارا ومنهجا وممارسة.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيدينا اليوم يعتبر بذرة وثمرة في آن واحد فهو ثمرة لنوايا وطنية مخلصة للسيد رئيس الجمهورية ولمنهجه الإصلاحي العميق الذي يمس كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التزاما بالأمانة ومراعاة للعهد كما حث عليه ديننا الحنيف مصداقا لقوله تعالى : « الذين هم لأمانتهم وعهدهم راعون» صدق الله العظيم. ثم هو بذرة لنهضة الأمة عبر تجديد سياسي ومؤسساتي وإنعاش وإقلاع اقتصادي يتجلى من خلال بنود مخطط عمل الحكومة المنبثق عن برنامج السيد الرئيس بكل ما يحمله من إجراءات وتدابير غاية في الدقة والحكمة وسعة الأفق.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إننا نشهد مرحلة تاريخية عظيمة تصطف فيها لبنات الجزائر الجديدة بكل مرونة وانسيابية وترتيب يناسب متطلبات المرحلة، وفق إرادة سياسية صادقة ترتكز على الشرعية وتدعمها ثقة شعبية غالية وكاملة منحها الشعب الجزائري لرئيسه الذي وعد فأوفى وعاهد فالتزم وعمل فتجسدت جهوده في سلسلة إصلاحات إقتصادية تتوالي بنجاح في بلادنا رغم الظروف الصعبة التي يعيشها العالم جراء تحديات جسيمة تواجه الإنسانية جمعاء، وأدت إلى تغيير جذري في أجندات الدول والحكومات، ورغم إنكماش اقتصادي عالمي يهدد إنجازات التنمية بالتراجع أبرز هذه التحديات التغييرات المناخية الخطيرة وانتشار فيروس كورونا المستجد والأعباء الإضافية التي فرضها الحجر الصحي دوليا وإقليميا ومحليا ولأول مرة بلغت صادرات الجزائر خلال الثمانية (08) أشهر من هذه السنة 3 مليارات دولار خارج المحروقات وستكون بإذن الله آخر السنة أكثر من 5 مليارات دولار.

السيد الرئيس،السيد الوزير الأول،

إن مجال الفلاحة والتنمية الريفية يعد عَصَبْ الاقتصاد وأساس كل استراتيجيات التنمية المستدامة وقبل هذا مؤشر لكمال السيادة،واستقلالية القرار لا سيما مع الأزمة الحادة التي عرفها العالم جراء هذا الوباء،والذي فرض ظروفا خاصة تأكدت فيها الحاجة بالنهوض بهذا القطاع الحساس تنويعا للإقتصاد، وتقليصا للإسترداد وتحقيقا للإكتفاء الذاتي وحماية أمننا الغذائي المستدم.

وفي هذا الإطار نثمن التدابير والإجراءات التحفيزية الحكيمة التي تضمنها مخطط الحكومة في سعيه على ترقية القطاع الفلاحي واستعادة مكانته في قاطرة النمو الاقتصادي الوطني من خلال تمكين الفلاحين والمستثمرين من آليات العمل، والتمويل، والتوجيه، والتأطير، والعصرنة، والتقييم، منها استصلاح الأراضي في إطار الامتياز وتوسيع المساحة الفلاحية،واستغلال الأراضي المهملة وتشجيع المستثمر ين الخواص.

تحدي جديد يتطلب منا تكثيف الجهود وترشيد السلوك من أجل التأسيس لمرحلة زراعية جديدة ومزدهرة تليق بالمقدرات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر. رغم كل هذا فإن الجزائر تسير في الطريق الصحيح يستعمل فيها النمو الاقتصادي وتنتعش المشاريع الإستراتيجية

الكبرى ويتواصل دعم الانتقال الطاقوي، تتعزز فيها العدالة الاجتماعية وتسترجع فيها هيبة الدولة وكرامة المواطن وسلطة القانون، وتتكرس قيم المواطنة والتضامن والحرية والسلام، في إطار بناء مؤسساتي منيع بدأ مع مجموعة استحقاقات وطنية هامة دعا إليها السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، انطلقت مع تعديل الدستورثم تنظيم انتخابات مُسْبقة وصولا إلى انتخابات محلية قادمة يختار فيها الشعب ممثليه في المجالس البلدية والولائية بكل حرية وشفافية وسيادة تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة للإنتخابات.

السيد الرئيس ، السيد الوزير الأول ، وزير المالية،

لقد باء هذا المخطط وفق عرض منهجي دقيق في مقدمة عامة و05 فصول مركزا على تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة والإنعاش والتجديد الاقتصادي والتنمية البشرية والسياسية والاجتماعية المدعمة وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة للجزائر.

إننا مدركون بأن حكومتكم ستتمكن بعون الله من التصدي لمهامها على أكمل وجه ومن تحقيق الأهداف المنشودة في مخطط الحكومة هذا كما تثمن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي القرارات والإلتزامات المعبّر عنها من طرف السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء ومختلف المناسبات الرامية إلى تشجيع مناخ الإستثمار، وتخفيف الأعباء البيروقراطية، ورقمنة الإدارة، فضلا عن رفع تجريم السيء بالنسبة للمسؤولين على مستوى المحلي والعمل على نهج ذهنيات جديدة، والبحث عن تحرير مبادرات تخص الخواص من عوائق الإستثمار عبر توفير العقار بضمان التمويل وترتيب الأولويات ومحاربة الفساد والتبذير، كما يحثون الحكومة على تسريع تفعيل الإجراءات القانونية لإسترجاع الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد باعتماد كافة السبل المتاحة في تشريعنا الوطني والدولي لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد التي صدقت عليها الجزائر والمضيء قدما في محاربة كل أنواعه تكريسا لدولة القانون.إلى جانب مواصلة الاصلاح الشامل للعدالة من خلال ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومواساة الجميع امامها ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية وتنصيب المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء قبل نهاية السنة كل ذلك وفق آليات تأخذ بالاعتبار خصوصية الواقع والفرد والمجتمع الجزائري، حكومة تتحمل عبء الوفاء للتعهدات التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية والتي سبق الحديث عنها.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الجزائر بخير رغم الكيد والإساءة والتضليل تتقوى لحمتها الوطنية تحت قيادة رشيدة من السيد الرئيس وحماية جيشها الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وتستلهم عمق ديبلوماسيتها من تاريخها الثوري المجيد الرافض للظلم والاستعمار.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد عرفت الديبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة وبقيادة السيد رئيس الجمهورية وبتوجيهاته عودة الجزائر إلى سابق عهدها على الصعيدين الإقليمي والجهوي والدولي،أين استعادت بريقها وأصبحت قِبْلة ومقصدا للدول الشقيقة والصديقة وبدأتَ تلقي بثقلها على الملفات الحساسة والشائكة التي تجابه القارة الإفريقية والعالم العربي وسيشكل تنظيم الجزائر لفعاليات القمة العربية خلال الأسابيع المقبلة للنظر في مختلف الآليات لدفع الجهود الذي طالت القضية الفلسطينية «أم القضايا» وستكون فرصة أيضا لإعادة النظر في آليات العمل العربي المشترك الذي يعرف حالة ركود ونقص فعالية وقلة تأثير.

السيد الرئيس،السيد الوزير الأول وزير المالية،

إن الجزائر لطالما كانت وستبقى ثابتة على مواقفها من القضايا الدولية وتحترم عقيدتها الخارجية المبنية على احترام سيادة الدول وعلى عدم قَبُول التدخل في الشؤون الداخلية للغير وهنا أفتح قوس سيدي الرئيس إن سمحتم لي على السقطات المتتالية للديبلوماسية القاصرة والمناورة وغير مستقلة للجارة الغربية التي ارتكبت في الآونة الأخيرة زلّات بكل المقاييس الديبلوماسية وسوء تقدير ووقاحة عابرة للحقب والأزمنة وبتهور وانحراف خطير وغير مسبوق وصل التهريج بالمخزن المغربي إلى أحد المندوب المعتوه للمملكة بانحراف خطير وغير مسؤول من خلال التطرق في الشؤون الداخلية للشعب الجزائري محاولا تزييف وتحريف الحقائق. فقد شنّت أجهزة الأمن والدعاية والصحافة المغربية حرب إعلامية دنيئة وواسعة النطاق ضد الجزائر وشعبها وقادتها دون تردد في نسيج سيناريوهات خيالية وخلق إشاعات ونشر معلومات مغرضة مع ذهابها إلى التعاون البارز والموثق للملكة المغربية مع المنظمتين الإرهابيتين اللّذين ثبت ضلوعهما في الجرائم الشنيعة المرتبطة بالحرائق المهولة التي شهدتها العديد من الولايات الجزائرية مؤخَرًا، ناهيك عن الفضيحة الخطيرة المتمثلة في عمليات التجسس التي تعرض لها مواطنون ومسؤولون جزائريون من قبل الأجهزة الإستخبارتية المغربية مستعملة في هذه التكنولوجية الاسرائيلية لبرنامج بغاسوس. فقد عمد المخزن إلى إغراق الجزائر بآلاف الأطنان من المخدرات والأقراص المهلوسة منذ سنين ونحن ندق ناقوس الخطر نحن لا نشك في كل ما تبذله المصالح الأمنية من قوات الجيش الوطني الشعبي وعلى رأسها القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد رئيس الجمهورية الذي أزدى تعليمات صارمة في تامين الحدود الوطنية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وخاصة عصابات تهريب المخدرات. فالقرار الذي أتخذ من طرف الدولة الجزائرية بقطع العلاقات الديبلوماسية المغربية نابع عن معطيات متراكمة أوصلت تلك العلاقة إلى طريق مسدود.

السيد الرئيس،السيد الوزير الأول وزير المالية،

إن الجهود الجبارة التي يبذلها السيد الرئيس من أجل جزائر جديدة قلبا وقالبا وعلى ثباته وحنكته والتزامه وتفانيه في قيادة البلاد إلى مزيد من الاستقرار في مواجهة غير هيّنة مع مختلف التحديات الدولية الاقليمية والمحلية. هذا الجيش النابع من عمق الشعب متكون من ابنائه متشبع من ثقافته وأصالة مجتمعه في جيناته حميّة أسلافه الثائرين على كل أنواع الاستبداد والاستغلال والظلم والتطاول،هذا الجيش قيادة وفردا أبان في العديد من المناسبات عن اتصاله العميق بوطنه وشعبيه وكان تضامنه المَهيبُ مع الجزائريين في مواجهة الوباء وفي حرائقَ الغابات صورة مشرّفة تدعو إلى الفخر ورسالة واضحة لدعاة الفتنة والتفرقة، والكراهية،والشقاق، باسم شعارات مغرّرة مسمومة لم تعد تنطلي على الجزائريين من كل جيل.

نشّد على أيديكم السيد الوزير الأول من خلال الثقة الغالية التي وضعت من طرف السيد الرئيس في مساعكم وجهودكم وأنتم أهلا لها والطاقم الحكومي لتنفيذ بنود هذا المخطط الوطني الطموح وكل استراتيجية وطنية تهدف لاستكمال بناء جزائر جديدة تُرقى عظمة حاضرها إلى مجد ماضيها،ونؤكد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي وعد به الشعب وندعو كل الوزارات كل في دائرة اختصاصه إلى التعبئة والتجند والرقابة المستمرة لإنجاح هذا المخطط الطموح المعول عليه كثيرا في هذا الظرف بالذات.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول وزير المالية،

أنتم صرحتم في قناة تليفزيونية خاصة وموثقة بمجلة مجلس الأمة أنكم كنتم حاضرين عند استشهاد أحد الرفقاء فكانت أخر كلمتهم عند خروج الروح «أنتهلاو في الجزائر» ونحن كجيل الإسقلال نقول لهم ولكم هذا عهدنا على أن نسير في دربهم ونحافظ على هذا الوطن المسقي بدمائهم الزكية تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية.

شكرا السيد الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيّد حوباد بوحفص

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح قوجيل؛
السيد الوزير الأول،وزير المالية المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛
أسرة الإعلام؛
الحضور الكريم؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بدايةً أترحمُ على رئيس الدولة رئيس مجلس الأمة السابق المجاهد عبد القادر بن صالح، الذي وافته المَنِيّة اليوم كما أتقدم بتعازيّ الخالصة بإسمي وبإسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري لعائلته الكريمة .

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تتقدم بتهانيها الخالصة، الى الوزير الأول وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان والطاقم الحكومي نظير الثقة التي منحها إياهُم السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وتتمنى لها التوفيق والسداد وستجِدُونا دومًا الى جانبكم في تطبيق هذا المُخطط على أرض الواقع بما يسمح بإعادة الثقة بين الحكومة والمواطن.

السيد الوزير الأول،وزير المالية المحترم:

لا يختلف إثنان في أن مشروع مخطط عملٍ الحكومة المعروض على مجلسنا الموقر،يَحْمِلُ في طيّاته تعهّدات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون التي كان قد أطلقها خلال حملته الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي شكّلت لحَالِهَا تَحَوّلاً في الفعل السياسي في الجزائر الجَديدة، تعهدات هدفت الى تغيير حياة الجزائريات والجزائريين وهو ما لمسناه في الإرادة المُعبّر عنها في برنامج الحكومة .

إذْ تُعبّر المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني عن إرتياحها لتعهدات الوزير الأول بإيجاد حلول ومَخْرجات لأمّهات القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، وأجوبة لتساؤلات لطالما رفعها المواطن حول ظُرُوف معيشته رغم إيماننا ومعرفتنا بالظرف الصعب الذي تم فيه إعداد هذا المخطط خاصةً مع إستمرار جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وهنا ننحني إجلالاً وإكبارًا أمام جهود الأطقم الطبية التي لاتزال واقفة تُواجه الجائحة بكل ثقة وتفَانٍ وساهرة على معالجة مرضى كوفيد 19 وهي فرصة أيضا نترحم فيها على موتى الجائحة وندعو الله بالشفاء العاجل لمرضانا،ونشُدُّ في نفس الوقت على أيدي مواطنينا من أجل الإلتزام بالبروتوكول الصحي الذي أقرته الدولة ومواصلة عملية التلقيح لمواجهة هذا الوباء لأنه السبيل الوحيد للرجوع الى النشاط والحياة العادية.

كما أن مشروع مخطط الحكومة جاء في سياق إصلاحات سياسية جد هامة بادر بها رئيس الجمهورية بدأت معالمها تتّضح بتعديل الدستور الذي صحّح مفاهيم عِدّة وأقرّ إجراءات غير مسبوقة في مجالات عديدة ثم جاء تنظيم الانتخابات التشريعية التي أفضت الى انتخاب برلمان جديد ضمَّ مُختلف التيّارات السياسية في البلاد وقد ساهمت أي الانتخابات التشريعية دون شك في إرساء دَعائم الصّرح المُؤسساتي للدولة،والمَسعى الإصلاحي هذا سيتواصل مستقبلا بتنظيم الانتخابات المحلية في السابع والعشرين من شهر نوفمبر المقبل على أن تنتهي سلسلة الإصلاحات السياسية نهاية السنة الجارية بإجراء انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة لتكون بذلك الجزائر قد قطعت أشواطاً جديدة في مسار بناء دولة المؤسسات وعلى أُسُس صحيحة كما حلم بها الشهداء والأخيار في هذا الوطن المُفَدَّى في إنتظار تكييف القوانين السارية المفعول مع ما أَقَرَّهُ الدستور الجديد للجمهورية ،خاصة ماتعلق منها بقانون البلدية والولاية والأحزاب السياسية والمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء ومراجعة قوانين عديدة ننتظر نزولها الى البرلمان بغرفتيه للنقاش والإثراء وذلك وفق مُقارباتٍ جديدة.

إن النموذج الاقتصادي المنشود القائم على إصلاح شامل للمنظومة المالية والمصرفية وعصرنتها وتوسيع مصادر التمويل وتنويعها بعيدا عن التبعية المُفرطة لقطاع المحروقات تَعْتَبِرُهُ المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني المسار الأمثل لزيادة النمو الاقتصادي في البلاد بما يُسْهِمُ في الأخير بخلق مناخ مناسب للإستثمار وخلق فرص للشغل وتطويرَ البنى التحتية بما يزيد من حركية الاقتصاد الوطني.

إن إلتزام الحكومة من خلال مخطط عملها بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وإيلاء العناية الخاصة للفئات الهشة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم والتحكم في السوق هي كلها مساعي يدافع عنها حزب جبهة التحرير الوطني

بل إنها تُشَكِّلُ في قناعاته وعقيدته ركائز لا يمكن بكل حال من الأحوال الخروج أو الحياد عنها.

السيد رئيس مجلس الأمة:

السيد الوزير الأول السادة الوزراء:

لقد شكّلت مداخلات أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني إضافة حقيقيّة للنقاش الذي دار حول ما تضمنه المشروع المُقدم أمامنا وقدّمت من خلالها إقتراحات عقلانية يمكن للحكومة الإعتماد عليها في سبيل دعم مُقوّمات هذا البرنامج الطموح،إقتراحات وبدائل وإسهامات نابعة من معرفة هؤلاء للواقع المُعاش من جهة وإيمانهم بالمساهمة الجماعية في دعم كل ما من شأنه تغيير حياة الجزائريين نحو الأحسن من جهة ثانية متشبعين في ذلك بثقافة الدولة وإيمانهم أيضا بأن الجزائر تستحق منا جميعا التضحية والجهد والعمل الدؤوب.

وفي هذا السياق جاء حرص أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني على تنبيه الحكومة بضرورة إيلاء العناية اللازمة لمناطق الظل ومواصلة جهود الدولة في التكفل بساكنة هذه المناطق وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم من طرق وماء وكهرباء وغاز وغيرها من ضروريات الحياة بالإضافة الى تركيزهم أيضا على مسألة تنمية المناطق الحدودية للبلاد وإعطائها الأهمية التي تستحقها مع التّركيز على مسألة الإسراع في طرح جُملة من مشاريع القوانين تماشيا وهذه الإصلاحات خاصة منها قانون الاستثمار وإصلاح الجماعات المحلية وتطوير البُنى التحتية مع تشجيع المستثمرين وإعطاء الأهمية لقطاعات لا تزال غير مستغلة بشكل واسع على غرار قطاع المناجم والسياحة والصناعات التقليدية والإهتمام أكثر بمسألة دعم الشباب وتسهيل عملية خلق المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة.وقبل هذا وذاك محاربة كل أشكال البيروقراطية خاصة الإدارية منها التي تقف دوما عائقا أمام كل تغيير منشود وهي بيروقراطية مقيتة تعطل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تُشيد بعودة الدبلوماسية الجزائرية الى الواجهة ولعب دورها كلاعب أساسي في المنطقة وفاعل لايمكن بأي حال من الأحوال تَجاهُله وهو الأمر الذي يُجدّد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون التأكيد عليه في كل مناسبة مستنداً في ذلك على تاريخ ومكانة الجزائر إن على الصعيد العربي أو الإفريقي أو العالمي وفي هذا الصدد نعبر عن إرتياحنا لقرار السيد الرئيس بدعم البعثات الدبلوماسية بمستشارين إقتصاديين سيعملون على إستكشاف الأسواق العالمية وتسهيل عملية وصول المستثمرين والمُنتجين الجزائريين الى مختلف هذه الأسواق للترويج للمنتوج المحلي وبالتالي خلق الإضافة وزيادة فرص العمل في مجالات عديدة.

إن عودة الدبلوماسية الجزائرية الى واجهة الأحداث الإقليمية والعربية والدولية لم تعجب بعض الأطراف التي سعت الى ضرب استقرار وسلامة التراب الوطني ونحن من هنا نعبر عن تأييدنا المطلق لقرار الدولة الجزائرية قطع علاقتها مع المملكة المغربية التي ثَبَتَ بالدليل القاطع تنسيقها مع منظمات إرهابية لضرب وحدة الجزائر التي ستضل عصيّةً على أعدائها بفضل وحدة الشعب وتجنيد أفراد الجيش الوطني الشعبي في حماية البلاد والعباد بعدما قطع أشواطا كبيرة نحو الاحترافية.

ولأن التّكالب الإعلامي على الجزائر أضحى ظاهراً لِلْعَيَانْ فإن الضرورة تَقْتَضي الإسراع في عرض مشروع قانون الاعلام على البرلمان من أجل تحديد المسؤوليات وتنظيم المجال وإعطاء دفع جديد لوسائل الاعلام السمعي البصري وايلاء الأهمية الكافية لوسائل الاتصال الجديدة خاصةً ما تعلّق منها بالجرائد الالكترونية التي تحتاج الى تنظيم ودعم خاصة في مجال الإشهار لنصل في الأخير الى تَخَنْدُقُ الجميع في خَنْدَقٍ واحد وهو الدفاع عن الجزائر.

وهي مناسبة نعبر فيها أيضا عن دعمنا المطلق لجيشنا الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بكل جدارة واستحقاق وبكل الأسلاك الأمنية نضير جهودهم في صَوْن حُرْمَة الجزائر ووقوفهم الدائم الى جانب الشعب الجزائري في كل المناسبات الوطنية وأيضا في المِحَنِ والشّدَائِدْ.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تُنوه بدعم الحكومة المستمر للجيش الوطني الشعبي في مَسْعَاهُ الرامي الى إكتساب أسباب التفوق وعصرنة وتطوير الصناعات العسكرية حتى تُواكب التطور التكنلوجي الحاصل في هذا المجال. وهو ما يحرصُ عليه رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطنَي القائد الأعلى للقوات المسلحة.

السيدات والسادة:

رغم التحديات الكبيرة التي تُواجه الجزائر والقُيود المُرتبطة بالوضع الرّاهن إلاّ أننا نلتمس منكم عزماً وإرادة صادقة لتجسيد هذا المسعى المُتضمن في مخطط عمل الحكومة ضمْنَ مُقاربة جديدة تقوم على إضفاء شفافية أكبر على ألنشاط العمومي وأَخْلَقَةُ الحياة العامة وتكريس قيم الحرية والمساواة والديمقراطية وترسيخ دولة القانون وإحترام حقوق الانسان وتعزيز رأس المال البشري والبحث عن مصادر تعزيز المالية العامة لتمويل مشاريع الإنعاش الاقتصادي وبالتالي الوصول الى إكتفائنا الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي للجزائريات والجزائريين وهو في حد ذاته أولوية يضعها السيد رئيس الجمهورية ضمن أولوياته ويُشدّد عليها في كل مرة.

وفي الأخير تُؤكّد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أنّ تنفيذ برنامج الحكومة على أرض الواقع يتطلب جهداً كبيراً من الطاقم الحكومي، و يحتاج أيضا الى تضافُر جهود جميع الجزائريين والجزائريات إيمانا منا جميعا أن الجزائر تُبنى بسوَاعد أبنائها وبناتها والحفاظ عليها وعلى وِحْدَتِهَا واجب علينا جميعا حِفْظاً لأمانة الشهداء.

عاشت الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم جميعا

«برنامج الحكومة... برنامج تنموي ونهضوي»

بعد استماعه لانشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة و كذا رؤساء المجموعات البرلمانية ، أثنى الوزير الأول ، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان خلال رده على المستوى الرفيع للنقاش والاهتمام الذي أولاه الأعضاء لمخطط عمل الحكومة من خلال النقاط التي أثيرت خلال الجلسات، وهو دليل على إدراك أعضاء مجلس الأمة حجم التحديات التي تواجه بلادنا، والإرادة التي تحدوهم للعمل مع الحكومة ومساعدتها بالآراء والاقتراحات والانتقادات البناءة التي ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط .

مؤكدا خلال رده أن مخطط الحكومة قد تضمن كل النقاط والمسائل والأهداف الإستراتيجية لبرنامج رئيس الجمهورية، وهي ترقية العنصر البشري باعتباره المحدد الرئيسي والأساسي لأي برنامج تنموي ونهضوي، رفع الأداء الحكومي والنهوض بمستويات التشغيل ودعم التماسك الاجتماعي ودعم برامج تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة الفئات الهشة في إطار العدالة الإجتماعية وسيادة دولة القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم
وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيد رئيس مجلس الأمة،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
- السادة الحضور، أسـرة الإعـلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أستسمحكم في البداية لأعبر عن شكري الخالص وتقديري لجميع أعضاء مجلس الأمة وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والمحترم، المجاهد صالح قوجيل، على الاهتمام الذي أوليتموه لبرنامج عمل الحكومة من خلال النقاط التي أثيرت، وهو دليل على إدراككم لحجم التحديات التي تواجه بلادنا والإرادة التي تحدوكم للعمل مع الحكومة ومساعدتها بالآراء والاقتراحات والانتقادات البناءة التي ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، والتي سنسعى معا لتحقيقها إن شاء الله.

كما أستسمحكم قبل الشروع في الرد على تساؤلات الأخوات والإخوة المتدخلين الأفاضل، بالتذكير بالوضعية العامة التي في ظلها تم إعداد هذا المخطط.

لا يخفى على أحد منكم، الأزمة المزدوجة التي مرت بها بلادنا على غرار العديد من بلدان العالم، أزمة بدأت إرهاصاتها منذ السداسي الثاني من سنة 2014، مع بداية الانخفاض المحسوس لأسعار النفط والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في الثلاثي الأول من سنة 2020 وتزامنه مع الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار وباء كورونا كوفيد19.

وقد كانت لهذه الوضعية تداعيات كبيرة، لازالت مخلفاتها تؤثر على جميع الأصعدة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، وزادتها حدة تراكمات سنوات عديدة من سوء التسيير واستغلال غير عقلاني لثروات البلاد ومواردها ونهب ممنهج لها، مما أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة تجلت آثارها،لاسيما في مستويات العجز الذي عرفته مختلف الحسابات العمومية للدولة، وكذا حجم النقائص والاختلالات التي تعرفها العديد من قطاعات النشاطات.

إن هذه الوضعية، قد دفعت السيد رئيس الجمهورية، بناءًا على تشخيص دقيق، إلى تحديد جملة من الإجراءات الاستعجالية الواجب القيام بها، وكذا البرامج الخاصة التي ينبغي تنفيذها، لتتوسع إلى إصلاحات هيكلية كبرى يجب الشروع فيها وفق رزنامة زمنية مدروسة تأخذ في الحسبان ترتيب الأولويات لإنجاح مسار بناء الجزائر الجديدة، كهدف أسمى وعد به السيد رئيس الجمهورية الشعب الجزائري وسنعمل جميعا، كحكومة وبرلمان، من أجل تحقيقه.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

سأحاول الآن، التطرق لأكبر قدر ممكن من القضايا والانشغالات التي أثيرت من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد أشار بعض المتدخلين إلى وجوب وضع إطار قانوني للتعامل مع البرلمان، وبهذا الصدد، أذكر بأن وزارة العلاقات مع البرلمان أنشأت لتكون همزة وصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وتلكم علاقة تسعى الحكومة إلى تدعيمها بهدف ترقية ممارسة النشاط البرلماني وتكريس الممارسة الديمقراطية وفق أحكام الدستور التي أخذت هذه النقطة بعين الاعتبار مسألة الآجال القانونية للرد على أسئلة النواب، وكذا الآليات القانونية التي تسمح بالاستجابة للرقابة البرلمانية وهو ما تضمنه مخطط عمل الحكومة.

كما أن مخطط الحكومة يستجيب إلى عدد من انشغالات الإخوة المتدخلين بخصوص وضع رزنامة لإعداد النصوص التطبيقية، حيث تلتزم الحكومة باستدراك جميع النصوص التطبيقية التي لم تستكمل بعد، وللتكفل بهذا الإشكال بصفة نهائية، سيكون إعداد هذه النصوص من الآن فصاعدا، إلزاميا بالموازاة مع إعداد أي قانون.

نحو ترشيد النفقات والتحكم في آليات الاستيراد .. لتمويل اقتصاد وطني ناجح

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

بخصوص مسألة تمويل المخطط التي أثيرت في بعض التدخلات، أستسمحكم بالإشارة إلى أن الحكومة قد أعدت جملة من الآليات المتكيفة مع متطلبات تمويل الاقتصاد مع مراعاة تقليص الاعتماد على عائدات المحروقات.

وتعتمد هذه الآليات والأنماط الجديدة لإنعاش الاقتصاد وتنويعه إضافة إلى الموارد الميزانياتية، على اللجوء لاسيما إلى السوق المالية عبر تنشيط البورصة وترقية دور البنوك في مرافقة ودعم الاستثمار والمؤسسات، بما في ذلك فتح رأسمال البنوك العمومية وفتح بنوك خاصة جديدة.

كما اهتمت الحكومة أيضا بإرساء قواعد التمويل البديل وترقية التمويل الإسلامي، إلى جانب اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل مشاريع تجهيزات قاعدية اقتصادية مهيكلة وخلاقة لمناصب الشغل.

يرمي هذا المسعى إلى تطوير أدوات أخرى من شأنها أن تثري التمويل المصرفي الذي يعتبر إلى الحين الأسلوب السائد في تمويل الاقتصاد، حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك كما سبق وذكرنا، في نهاية جوان 2021، ما قيمته 10 387 مليار دينار جزائري، منها 5065 مليار دينار، مُنحت للقطاع الخاص.

وستعمل الحكومة أيضا على تطوير الأدوات المالية الأخرى على غرار الإيجار المالي والرأسمال الاستثماري وسوق رؤوس الأموال التي تبقى تشكل أحد أولويات السلطات العمومية ضمن المقاربة الجديدة في تمويل الاقتصاد الوطني.

كما تعكف الحكومة بشكل متواصل وحثيث على تشجيع اللجوء إلى التمويل الإسلامي الذي بات يشكل أداة مهمة لتعبئة المدّخرات وتمويل الاقتصاد، بما تتيحه أدواته من تسهيلات في مجال الشمول المالي وكذا امتصاص السيولة المكتنزة أو المتداولة في السوق الموازية، لاسيما من خلال العمل على تجسيد الإصدار السيادي لسندات تمويل تشاركية من نوع «صكوك»، بعد تعديل القانون التجاري، وتكييف منتجات المدخرات والقروض مع تطلعات متعاملي هذا النوع من الخدمات المالية.

وفي السياق ذاته، أود التذكير باللّبنات الأولى لتوسيع نطاق التمويل الإسلامي من طرف البنوك العمومية، حيث بلغ عدد الشبابيك المفتوحة من طرف البنوك المحلية العاملة في التمويل الإسلامي نهاية ماي 2021، 310 شباك، مع فتح 15000 حساب، بإيداع ما مجموعه 9,5 مليار دينار، مع عرض عشرة منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مصادق عليها من طرف اللجنة الشرعية للبنك والهيئة الشرعية

الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

وعلى صعيد آخر، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة، والتي من شأنها أن يكون لها عائد على الاستثمار على المدى المتوسط، أداة بديلة لأساليب التمويل التقليدية، مما سيسمح للسلطات العمومية باللجوء إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص من أجل تمويل وإدارة واستغلال المرافق العمومية، وفقا لمبادئ النجاعة والفعالية المالية، مع الإشارة إلى أن مشروع القانون الذي ينظم هذه الشراكة في التمويل والتسيير والنصوص التطبيقية له، سيتم تقديمه للمناقشة على مستوى البرلمان في الأسابيع القادمة.

وأود الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الظرف الاقتصادي و المالي العالمي والمحلي الذي أملته، لا سيما، جائحة كوفيد – 19 فإن الدولة الجزائرية لم تتوجه، لا إلى طبع النقود كما سبق و أن سمعنا في بعض المداخلات، و لم تتوجه لسياسة الاستدانة الخارجية و لن تفعل، بل توجهت إلى ترشيد النفقات و التحكم فيها و تنظيم الواردات بعيدا عن البذخ و الفساد الذي كانت تعرفه عمليات الاستيراد في وقت سابق، حيث بلغت على سبيل المثال فاتورة الاستيراد في 2014 أكثر من 64 مليار دولار بينما سوف تبلغ هذه الفاتورة في آخر 2021 ما مقدراه 30.4 مليار دولار. ولكم أن تقدروا حجم الفساد والتبذير الذي كانت تعرفه عمليات الاستيراد.

فبترشيد النفقات والتحكم فيها وفي آليات الاستيراد، يمكننا تمويل اقتصاد وطني ناجع مبني على أسس النجاعة والشفافية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد أثيرت مسألتي التنمية المحلية، وكذا مراجعة قانوني البلدية والولاية في العديد من تدخلات الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، حيث سبق لي وأن أعلنت في ردي على زملاءكم في المجلس الشعبي الوطني، عن تنصيب ورشات إصلاح قانوني البلدية والولاية بداية من شهر أكتوبر القادم، سيتم فيها إشراك جميع الفاعلين من منتخبين ومسؤولين محليين وممثلي الجمعيات والمجتمع المدني والخبراء والمختصين.

وسنرحب باقتراحاتكم البناءة في بلورة الإطار القانوني المنظم لسير البلدية والولاية بشكل يجعل الجماعات المحلية فاعلا اقتصاديا حقيقيا ضمن مسعى السلطات العمومية الهادف إلى تكريس لامركزية حقيقية تعالج مسألة التنمية المحلية ومتطلباتها من إصلاح للمالية المحلية وطرق تسيير المرفق العام على المستوى المحلي وتجعل من المواطن، وكذا جمعيات المجتمع المدني شركاء حقيقيين في تسيير الشأن العام على المستوى المحلي ضمن مسعى ترقية الديمقراطية التشاركية.

أما بخصوص مسألة مركزية الرسم على النشاط المهني(TAP) واستفادة الولايات الجنوبية من الجباية البترولية، التي أثارها بعض الإخوة المتدخلين، يجب التنويه بأن توزيع إيرادات هذا الرسم الذي تؤديه المؤسسات الكبرى (منها الشركات البترولية) والمحصّل على مستوى مديرية كبريات المؤسسات التابعة للإدارة الضرائب، التي تتكفل بتخصيصها لفائدة البلديات التي حُقّق فيها رقم الأعمال عن طريق حساب مخصص لأمين الخزينة الولائية، والذي يتكفل بدوره بتحويلها خلال ظرف زمني قصير إلى الولايات والبلديات المستفيدة، مع مراعاة حصة كل بلدية من هذا الرسم حسب حجم رقم الأعمال المنجز في نطاقها، وبالتالي لا تؤثر هذه المركزية بتاتا وبأي شكل من الأشكال على إيرادات البلديات.

كما تجدر الإشارة إلى انه فيما يتعلق بناتج الرسم على النشاط المهني الخاص بنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فإن هذا الأخير تستفيد منه الجماعات المحلية بصفة حصرية، كذلك حيث أن 66 % من ناتج هذا الرسم يوزع على البلديات التي تجتازها هذه الأنابيب، والباقي منه يعود إلى الولاية بنسبة (29 %) وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بنسبة (5 %).

..إصلاح عميق وهيكلي وشامل للمنظومة الصحية الوطنية وفق معايير جديدة

أما بخصوص قطاع الصحة، فقد استمعت إلى العديد من التدخلات، فيها من وصفت قطاع الصحة بالهياكل بدون روح، والكثير منها تكلمت عن رفع التجميد عن بعض المشاريع الخاصة بالقطاع ومنها من أثارت مسألة التغطية وكذا التأطير، وإذ أشارككم البعض من هذا التشخيص حول الوضعية ، العديد من عناصر تشخيص الوضعية التي آلت إليها منظومتنا الصحية، والتي زادت صعوبة جراء قرابة السنتين من الجهود في مواجهة الأزمة الصحية، فإنني أشير إلى أن الحكومة عازمة على الشروع، وفي أقرب الآجال، في إعادة النظر في كل المنظومة الصحية، من خلال إدخال إصلاح عميق و هيكلي وشامل يرتكز أساسا على مراجعة الخارطة الصحية الوطنية وتصويبها باعتماد معايير جديدة تأخذ في الحسبان الحاجيات الفعلية لكل منطقة، بناء على تشخيص دقيق ومعطيات موضوعية.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

لقد سبق لي وأن أعلنت بأن الحكومة، طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، تعتزم تنظيم « الجلسات الوطنية حول المنظومة الصحية» التي ستكون محطة كبرى وفاصلة لتشخيص دقيق لأوضاع الصحة في الجزائر والخروج بحلول عملية، سيتم الشروع الفعلي في تطبيقها ميدانيا مباشرة.

إلا أنه ورغم كل الانتقادات التي طالت القطاع، يجب التنويه من باب الاعتراف، بما بذله ويبذله أفراد الجيش الأبيض الذين يستحقون منا ومنكم الإشادة بمجهوداتهم وتضحياتهم.

كما لا أنسى، في هذا الإطار، أن أوجه تحية إكبار وإجلال وتقدير لجيشنا الشعبي الوطني الذي حافظ على أمن البلاد واستقرارها في أحلك الظروف، وكذا كل الأجهزة الأمنية العاملة.

كما يجب ألاّ نغض الطرف عن الأمور الإيجابية والمتمثلة في حجم الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة، وكذا الإمكانات التي يحوزها القطاع من هياكل ومستوى تأطير، بما في ذلك هياكل القطاع الخاص والتي ساهمت في وضع الجزائر في مقدمة ترتيب الدول العربية والإفريقية في التنمية البشرية.

ومن هذا المنبر، أطمئنكم ومن خلالكم الشعب الجزائري العظيم، بأن مسألة ضمان تغطية صحية شاملة وذات جودة ونوعية تصون كرامة المريض، تحظى بأهمية بالغة من السيد رئيس الجمهورية الذي أسدى تعليمات صارمة من أجل الإسراع في عصرنة القطاع، وجعله في مستوى تطلعات المواطن.

وبالموازاة مع ذلك، سنولي أهمية قصوى لجانب حوكمة وتسيير منظومة الصحة سواء على المستوى المركزي أو المحلي أو على مستوى المرافق ذاتها، وهذا قصد تطوير وتحسين آليات التسيير بالاعتماد على التخطيط وإدخال نظم المعلومات وكافة آليات المحاسبة والتقييم، وكذا مراقبة التسيير الإداري والمالي لهذه المؤسسات.

مراجعة قانوني البلدية والولاية .. لتكريس لامركزية حقيقية للتنمية المحلية

تحسين مناخ الأعمال لتوفير فرص حقيقية للاستثمار وبيئة جذابة تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

كثيرة هي التدخلات التي أثارت العديد من الانشغالات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال ورفع العراقيل التي تعترض المستثمرين في تجسيد مشاريعهم، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعكف حاليا على إتمام قانون الاستثمار وفق مقاربة تشاركية تأخذ بآراء جميع الفاعلين لاسيما المتعاملين الاقتصاديين والخبراء والمختصين، كما سيتم الأخذ بعين الاعتبار بجميع الاقتراحات البناءة التي تفضل بها السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه.

هذه المراجعة من شأنها تكريس مبدأ « الأمن القانوني» ووضع مناخ أعمال أكثر ملائمة يوفر فرصا حقيقية للاستثمار وبيئة جذابة تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، كما تسمح بوضع الميكانيزمات والضمانات الكفيلة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإرساء شراكات حقيقية قوية وفق مقاربة جديدة تضمن للجزائر تحويل التكنولوجيا والمحافظة على عملتها الصعبة، هذه الشراكات التي من شأنها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

ودائما ضمن مسعى تحرير المبادرات وتسهيل إجراءات الفعل الاستثماري، تعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث أذكر على سبيل المثال لا الحصر، إحصاء أكثر من 367 نشاط خاضع لطلب اعتماد أو رخصة، منها 273 ذو طابع اقتصادي، قامت القطاعات المعنية برقمنة جزء كبير منها، من الإجراءات المتعلقة بها والتي توجد الآن عبر الخط.

كما تحضر الحكومة لإطلاق «الشباك الوحيد للإستثمار» المخصص للاستثمارات الكبرى.

وفي هذا الإطار، أشير بأن باب الاستثمار مفتوح، خاصة بالنسبة لبعض القطاعات التي كانت ممنوعة بشكل غير رسمي، والآن هي مفتوحة بشكل رسمي، وأدعو كل أصحاب الرساميل الخاصة إلى الولوج في هكذا استثمارات خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري، فهناك ملفات وضعت على مستوى السيد وزير النقل، و نرجو من كل المستثمرين الذين يرغبون في الولوج إلى هذه الميادين إلى أن يتقدموا بمشاريعهم. هذه المجالات من الاستثمارات مفتوحة على مصراعيها لكل الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بإشكالية توفير الأوعية العقارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية، وكذا تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات وتجهيزها بمختلف الخدمات والوسائل الضرورية للإنتاج، أود الإشارة إلى قيام الحكومة مؤخرا بعملية جرد واسعة على مستوى مختلف المناطق الصناعية للوطن ومناطق النشاطات لإحصاء وتحديد الأوعية العقارية غير المستغلة أو تلك التي منحت لمستثمرين لم يقوموا بتجسيد المشاريع المبرمجة، بهدف استرجاعها ودمجها ضمن العرض العقاري الموجه للمستثمرين الحقيقيين.

وقد خلصت هذه العملية إلى إحصاء مساحة إجمالية غير مستغلة تقارب 3900 هكتار على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، منها أكثر من 1400 هكتار ممنوحة في إطار نظام التنازل، والباقي ضمن نظام الإمتياز على الأراضي المطبق حاليا.

وبهذا الشأن، وفيما يتعلق بالأراضي الممنوحة في إطار الإمتياز، أعيد التأكيد بأننا سنواصل تطبيق الإجراءات القانونية لإلغاء عقود الامتياز للمستثمرين الذين لم ينجزوا المشاريع إلى يومنا هذا، واسترجاع الأراضي محل الامتياز، مما سيسمح بتوفير أوعية عقارية سيتم منحها للمستثمرين الحقيقيين والجديين.

أما فيما يتعلق بالأراضي المتنازل عليها وغير المستغلة، فبالإضافة إلى التدابير الحالية المتعلقة بفرض غرامة سنوية على أصحاب هذه الأراضي لحثهم على إنجاز مشاريعهم أو التنازل عنها، فإننا نعمل حاليا على دراسة الآليات والمقاربات القانونية المتاحة لاسترجاع هذه الأراضي.

وبالموازاة مع ذلك، تعكف الحكومة على مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لتسيير العقار الموجه للاستثمار لتسهيل حصول المستثمرين على الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع وإزالة وضعية الانسداد التي تعرفها حاليا عملية منح العقار الصناعي.

كما يهدف الإطار التشريعي الجديد إلى وضع آليات من شأنها ضمان إستغلال الأوعية العقارية الممنوحة، وكذا استرجاعها في حالة عدم استغلالها أو الوفاء بالالتزامات المحددة في دفاتر الشروط.

.. نحو إرساء أسس فلاحية عصرية لبلوغ أمننا الغذائي

أما بخصوص تسيير العقار الفلاحي، فيدخل في إطار سعي الحكومة إلى إرساء أسس فلاحة عصرية تتسم بالنجاعة والفعالية والتنافسية تؤهلنا لبلوغ أمننا الغذائي المنشود، ولهذا سيتم وضع حيز التنفيذ التدابير التنظيمية لتأطير العقار الفلاحي وتسييره.

وضمن هذا الإطار، تم إنشاء شباك وحيد على مستوى الديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية بهدف تسهيل جميع العمليات الإدارية المتعلقة بدراسة ملفات الإستثمار، إضافة إلى المنصة الرقمية لإيداع الملفات مما يضفي شفافية أكبر، وقد سخرت الدولة وعاء عقاريا فلاحيا قدره 163.000 هكتار وضعت تحت تصرف الديوان.

وفي إطار عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، مست هذه العملية 80389 مستثمرة فلاحية منشأة وفقا للقانون رقم 87 -19المحدد لدفتر شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، والتي يستغلها أكثر من 200 ألف مستثمر فلاحي بمساحة إجمالية تقدر بحوالي مليونين (02) و200 ألف هكتار.

يضاف إلى هذه المستثمرات، تلك الممنوحة خارج إطار القانون المنوه إليه سابقا، والمقدرة بأكثر من 6200 مستثمرة بمساحة تقدر بـ65200 هكتار.

وقد بلغت عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز نسبة معتبرة تقدر بـ 96 % أغلبها تحصلت على عقود الامتياز.

..وضع مقاربة جديدة في مجال تسيير مساهمات الدولة وتكييفها مع متطلبات التجديد الاقتصادي

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

بخصوص وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من المؤسسات وبالرغم من استفادتها من عمليات تطهير متعددة على عاتق الخزينة العمومية، إلا أنها لم تتمكن من تحسين وضعيتها، حيث بلغ الغلاف المالي الموجه للتطهير المالي لهذه المؤسسات من سنة1991إلى سنة2021، حوالي 2791.2 مليار دينار.

وفي هذا الشأن، فإن الحكومة بصدد الانتهاء من وضع مقاربة جديدة في مجال تسيير مساهمات الدولة في إطار تحسين الحوكمة، خاصة من خلال تكثيف عمليات التدقيق في حسابات رؤوس أموال القطاع العمومي التجاري، كما سنعمل على مراجعة وتحيين الإطار القانوني الذي ينظم مساهمات الدولة والمؤسسة العمومية والشراكة من أجل تكييفه معا لمتطلبات الجديدة لمسار التجديد الاقتصادي.

كما سنعمل على إعادة بعث نشاطات المؤسسات الاقتصادية العمومية المتوقفة خاصة من خلال إعادة تأهيل أصولها غير المستغلة، وكمرحلة أولى فقد أسديت التعليمات لوزير الصناعة بجرد شامل لجميع وحدات الإنتاج الصناعي المتوقفة على المستوى الوطني بهدف إعادة تأهيلها أو إستغلال أصولها في مشاريع أخرى ذات جدوى.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على وضع الآليات اللازمة لتحسين حوكمة المؤسسات العمومية من خلال وضع عقود نجاعة للمسيرين، مبنية بأهداف محددة، وكذا تحرير المبادرات عن طريق تفعيل رفع التجريم عن فعل التسيير.

والله تجتاحني الرغبة في العودة بذاكرتكم إلى سنوات التسعينيات، حيث تخلينا عن النسيج الصناعي الوطني، بوضع آلاف من العمال في بطالة، وفرطنا في قدراتنا الصناعية وكل ما أنجزته الجزائر منذ الاستقلال، وتركنا مجال تمويل الاقتصاد الوطني للإيستيراد الذي قضى على الثروة الحقيقية للجزائر، ألا وهي

ثروة الإنتاج والإنتاجية.

فمن هذا الباب قررت الدولة أن تسترجع كل المؤسسات الصناعية التي يمكن أن تساهم في التنويع الاقتصادي الحالي ونحن بصدد القيام بتحديد كل هذه المؤسسات والمنشآت الصناعية التي يمكن أن نسترجعها ونضعها على سكة الإنتاج والإنتاجية وفق معايير ودفاتر شروط صارمة تضع النجاعة والمردودية كأول معيار لإعادة تنشيط هذه المؤسسات، وحتى بالشراكة مع القطاع الخاص الجدي.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على وضع الآليات اللازمة لتحسين حوكمة المؤسسات العمومية من خلال -كما قلت- وضع عقود نجاعة للمسيريين مبنية بأهداف محددة، وكذا تحرير المبادرات عن طريق تفعيل رفع التجريم عن التسيير.

..الإسراع نحو التحول الرقمي للدفع بعجلة التنمية الوطنية

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

من الطبيعي جدا أن تنال مسألة الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية اهتمام الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، أولا لارتباطها بمكافحة البيروقراطية و الفساد وتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، ومن جهة أخرى لدورها في تحسين مناخ ممارسة الأعمال والاستثمار وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الوطنية.

وبهذا الخصوص، أريد الإشارة إلى أن السلطات العمومية، إيمانا منها بأهمية هذه المسألة، قد قطعت أشواطا كبيرة في سبيل تحقيق مسار التحول الرقمي، وقد وضعت الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين كأولوية، أستسمحكم للإشارة إلى مستوى التقدم الذي بلغته العديد من القطاعات كالداخلية والعدل والعمل والضمان الاجتماعي.

كما أعلمكم بأن مسار رقمنة قطاع المالية، يسير بوتيرة متسارعة من أجل استدراك التأخر في مجال رقمنة الإجراءات، حيث تسعى الحكومة إلى تنفيذ برنامج طموح في إطار عصرنة لاسيما الإدارة الجبائية (الضرائب و الجمارك)، وكذا إدارة أملاك الدولة التي بادرت بتحيين ورقمنة السجلات العقارية، والانطلاق في عملية رقمنة الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية، ما من شأنه تسوية العديد من الملفات العالقة منذ مدة والمتعلقة خاصة بعقود الملكية.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة من أجل إنجاح هذا التحول الرقمي من بنى تحتية مواتية ومستوى تغطية وولوج للأنترنيت بالتدفق والتدفق العالي المطلوبين، وكذا وضع الآليات الضرورية من أجل ضمان الأمن الرقمي وتطوير التحكم في التكنولوجيا بعيدا عن التبعية التكنولوجية.

كما تلتزم الحكومة بإنشاء بوابة حكومية تتيح الولوج إلى مجمل الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية مع تفعيل التصديق الإلكتروني والهوية الرقمية، وكذا تجميع المنصات الرقمية بين الإدارات لتقاسم البيانات من خلال إنشاء آليات التشغيل البيني بين الهياكل التي تسمح بالاستخدام المشترك للبيانات وأدوات العمل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد تم التطرق في العديد من التدخلات إلى مسألة استقبال المواطنين والرد على

انشغالاتهم، أود التأكيد بأن الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، وإيمانا منها بأنه لا يمكن لأي برنامج تنموي أن ينجح ما لم يكن مدعوما بقبول تام وانخراط للمواطنين، تضع المواطن وتطلعاته في قلب السياسات العمومية.

وضمن هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أنه تم لأول مرة في الجزائر وبموجب دستور 2020 تكريس حق المواطن في تقديم ملتمسات وإلزام الإدارة بالرد عليها.

كما تعكف الحكومة على وضع الآليات العملية لذلك من خلال تنصيب خلايا استماع للمواطنين على مستوى كافة الهيئات والإدارات العمومية

ويتم حاليا، في إطار لجنة وزارية مشتركة، التحضير لإطلاق منصة رقمية وطنية موحدة، لإيداع شكاوى وتظلمات المواطنين وتسمح لهم، بتتبع مسار هذه الشكاوي ومعالجتها، كما تلزم جميع الهيئات العمومية بالبت فيها و الرد عليها في أقرب الآجال.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات و الأفاضل.

لقد أشار العديد من المتدخلين إلى مسألة العدالة الاجتماعية، عمليات إدماج أصحاب العقود، مسألة التكفل بالفئات الهشة وغيرها من جوانب السياسة الاجتماعية، أستسمحكم بالتذكير بما تضمنه الفصل الثالث من مخطط عمل الحكومة الذي ركز على ضرورة تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق رفع القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها، وكذا تحسين التكفل بالفئات الهشة، خاصة ذوي الهمم والمسنين والعائلات عديمة الدخل وذات الدخل الضعيف، وهي من ثوابت السياسة الاجتماعية للدولة.

وللإشارة، فقد بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية1900 مليار دج مدرجة في قانون المالية لسنة 2021 بما يعادل 9,4% من الناتج المحلي الإجمالي و23,78% من ميزانية الدولة، مما يدل على أهمية النفقات ذات الطابع الاجتماعي في مجمل النفقات العمومية، دون احتساب الدعم غير المباشر.

ولهذا، شرعت الحكومة في مسار إصلاح نموذج الدعم من أجل استهداف أمثل يضمن أكثر عدالة اجتماعية، وهذا من خلال الانتقال إلى نظام التحويلات النقدية لصالح الأسر المحتاجة مباشرة، والتي ستستفيد من دخل إضافي في كتعويض عن تعديل الأسعار المرتبطة بالتخلي عن نظام الدعم العام. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الجانب التقني لهذا المشروع قد شار ف على الانتهاء لاسيما ما تعلق بالجوانب الخاصة بتحديد الأسر المعنية بالاستفادة من التحويل النقدي، ويظل سهر الحكومة على التطبيق التدريجي لهذا الاصلاح، بصفة سلسة تأخذ بعين الاعتبار التقييمات الدورية لنجاعة مشروع إصلاح سياسة دعم الدولة للمواد واسعة الاستهلاك.

وكما أشرت إليه في تقديمي للمخطط، فالحكومة توشك على الانتهاء من إعداد « السجل الاجتماعي الموحد» الذي سيسمح أيضا بإضفاء المزيد من الشفافية والنجاعة والعدالة واستهداف أمثل للدعم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

بخصوص مسألة الارتفاع المحسوس في أسعار بعض المواد الاستهلاكية، وهو ما لمسناه ، خاصة في الفترة الأخيرة.

وكما سبق لي وأن ذكرت، لن أطيل في تدخلي حول شرح الأسباب، والتي الكثير منها معروف، حتى لا يفهم من تدخلي بأنني أدافع أو أقدم تبريرات لذلك، بقدر ما سأركز على الإجراءات التي اتخذتها الدولة وستتخذها في الأيام المقبلة إن شاء الله بهذا الخصوص.

إسمحولي أن أشير إلى أن معدل التضخم قد بلغ 5,1% في شهر أوت الماضي مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بشهر جويلية أين بلغ 4,5 % ، وأشير أيضا إلى أن العديد من دول العالم سجلت معدلات تضخم مرتفعة جدا، وهي حالة ظرفية ناجمة عن تداعيات الأزمة الصحية العالمية، التي أدت إلى انتقال التضخم المستورد لعدة دول.

ولا يخفى على أحد منكم ارتباط أسعار بعض المواد الغذائية المستوردة كالبقول الجافة بالأسواق العالمية والتي عرفت ارتفاعا محسوسا جراء الأزمة الصحية التي عرفها العالم، هذه الأخيرة أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل الدولي، وكذا ارتفاع أسعار بعض المدخلات وعوامل الإنتاج التى أدت إلى زيادة في أسعار الخضر والفواكه الطازجة وكذا اللحوم خاصة البيضاء منها.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أشير، بالنسبة للنقل الجوي...الفترة التي عرفناها سابقا والتي كانت تتميز بالتهاب وباء كورونا، عرف النقل البحري للبضائع إرتفاعا رهيبا، حيث كانت الحاويات ذات 40 قدم تنقل بحوالي 2700 إلى 3000 دولار، في هذه الفترة انتقل السعر إلى أكثر من 10500 دولار، وهذا ليس حصرا على الجزائر بل على مستوى كل دول العالم، ولكم أن تقارنوا مثلا ما يجري على مستوى ميناء «روتردام» الذي يعتبر من أكبر الموانئ عالميا لتلاحظوا مدى ارتفاع أسعار النقل والشحن البحري، وسوف أعود إلى هذا فيما بعد.

إن ارتفاع الأسعار، وإن كان راجعا نسبيا إلى الأسباب التي سبق ذكرها، يجدر أيضا التنويه بأنها راجعة كذلك إلى بعض الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية لبعض من باعوا ضمائرهم من أجل غايات مشبوهة.

وبغرض التحكم في ارتفاع الأسعار، وفضلا عن الجهود التي تبذلها الدولة في تطوير القطاعات التي تضمن تموين السوق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، بالكمية والنوعية المطلوبتين، كقطاع الفلاحة، والصيد البحري، والصناعة والصناعة الصيدلانية وغيرها من القطاعات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الاستعجالية قصد ضمان التموين المنتظم للسوق بهذه المواد، وكذا استخدام جميع آليات الضبط من أجل كبح ارتفاع الأسعار، كما ستعمل على تكثيف عمليات و آليات الرقابة وتشديد الإجراءات الردعية ضد المخالفين ومحاربة الممارسات الاحتكارية والمضاربة، التي تعتبر من العوامل الرئيسة في ارتفاع الأسعار.

و أعترف أمامكم أن الحل الوحيد الذي يضعنا في منأى عن تقلبات الأسعار وفجائية النظرة هو الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل السلع التي نحن بحاجة إليها.

وبخصوص مسألة إدماج المنتسبين لجهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الإجتماعي، يجب التذكير بالطابع الاستثنائي والبعد الوطني لهذه العملية التي تم تكريسها بداية من سنة 2019، حيث تم إلى غاية أواخر شهر أوت 2021، تسجيل إدماج 78.280 مستفيد والعملية مازالت متواصلة.

تثمين الأجور .. وفق مقاربة شاملة وتشاركية ضمن عملية إصلاح واسعة لمنظومة الوظيفة العمومية

أما بخصوص مسألة إعادة النظر في شبكات الأجور وتثمينها، فيجب التنويه بأن العملية تخضع لجملة من الإجراءات والمعايير، وتدخل فيها العديد من العوامل والاعتبارات خاصة ما تعلق بالإنتاجية الوطنية ومعدل التضخم والوضع الاقتصادي والمالي العام للبلاد.

وضمن هذا الإطار، فالحكومة أخذت مسألة تثمين الأجور بالجدية المطلوبة، وسجلتها كمحور هام في برنامجها وستعالجها وفق مقاربة شاملة وتشاركية ضمن عملية إصلاح واسعة لمنظومة الوظيفة العمومية، حيث ستعمل على إنجاز تقييم دقيق لسياسات الأجور بناء على تحقيقات ودراسات تخص جميع قطاعات النشاط، بما فيها القطاع الاقتصادي، من شأنها أن توجه خيارات الحكومة في مجال سياسات الأجور والمداخيل المعمول بها على مستوى الوطن.

ونحن على يقين بأن الحل الجذري لمشكلة القدرة الشرائية والتضخم، يكمن في إنعاش الاقتصاد ودعم نموه وزيادة حركية المؤسسات الاقتصادية، مما سيفضي إلى زيادة الثروة وخلق فرص العمل، وهو أساس برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع، لأن ذلك هو الحل الجذري لمعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الحلول الظرفية الترقيعية.

أما بخصوص مسألة التكفل بالمنحة المالية والتغطية الاجتماعية للأشخاص ذوي الهمم المسجلين، أود التذكير فقط بأن ذلك يتم بطريقة آلية، عبر الاعتمادات المالية السنوية المخصصة في ميزانية التسيير لقطاع التضامن الوطني حيث تم بعنوان سنة 2021، تخصيص اعتمادات مالية قدرت بـ 32مليار و646 مليون دخ، للتكفل بـأكثر من 268ألف شخص من ذوي الهمم. وقد تم تسجيل، إلى غاية31أوت2021، ما يقارب 260ألف مستفيد من هذه المنحة أي بمعدل استغلال للاعتمادات المالية المخصصة لباب المنحة بـ95.5 %، وذلك بعد عمليات التطهير الدوري لقوائم المستفيدين من منحة ذوي الهمم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

لقد استمعت بتمعن لتدخلاتكم وآراءكم واقتراحاتكم، وكلي يقين بأنكم تقاسموننا التطلع إلى إنجاح مسار التحول إلى جزائر جديدة، كما أتفق معكم في الكثير من نقاط التشخيص التي تطرقتم إليها، كما أتفق معكم أيضا على ضرورة إتباع النهج الميداني العملياتي بعيدا عن لغة التسويف وعبارات الأماني، وهي عقيدتنا في العمل، وهو ما عاهدنا عليه الشعب الجزائري ورئيس الجمهورية الذي شرفنا بتسيير هذه الحكومة.

إتباع النهج الميداني العملياتي هي عقيدتنا في العمل

الأخوات الفضليات، الإخوة الأفاضل،

رغم كل النقائص والتي لا ننكرها، إلا أن بلادنا كانت ولا تزال غنية بثرواتها ومواردها، غنية بسواعد شبابها ونخبها المخلصة الخيِّرة، هم في حاجة إلى شحن الهمم، وليسوا في حاجة إلى تثبيط العزائم، هم في حاجة إلى تغذية الأمل، وليسوا في حاجة إلى زرع اليأس والسودوية.

يتطلب ذلك، بالتأكيد استرجاع الثقة في مؤسسات الدولة، وهي كما قلت، أولوية الأولويات في برنامج السيد رئيس الجمهورية ووضعناها في الحكومة أول الأهداف الكبرى، بل و الفاصلة التي لن ندخر جهدا في سبيل استرجاعها.

إن المرحلة تتطلب العمل على تثمين المكتسبات والإرتكاز على ما يزيد من الهمة والعزيمة بعيدا عن السلبية المقيتة وتسويد الوضع، الذي لا يخدم أحدا بقدر ما يسيء لسمعة بلادنا أمام الأمم.

لقد تضمن برنامج الحكومة، كل النقاط، وأقول كل المسائل والأهداف الاستراتيجية، أولها ترقية العنصر البشري باعتباره المحدد الرئيسي والأساسي لأي برنامج تنموي ونهضوي، رفع الأداء الحكومي والنهوض بمستويات التشغيل ودعم التماسك الاجتماعي ودعم برامج تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة الفئات الهشة، في إطار العدالة الاجتماعية وسيادة دولة القانون.

يحضرني الآن مخلفات جائحة كورونا على مستوى العالم، وخاصة على مستوى أعتى اقتصاديات العالم، حيث توجه وزير الخزينة في أكبر دولة في العالم، وأكبر دولة اقتصادية بطلب عاجل إلى البرلمان، من أجل طلب رفع التسقيف على المديونية الداخلية التي بلغت 28400 مليار دولار، أترك لكم ولمخيلة كل واحد منكم الولوج والإبحار في هذا الرقم الهائل 28400 مليار دولار من المديونية الداخلية، ولم يتم تسويد الوضعية، ولم يقولوا أن الوضع كارثي، والمؤشرات الاقتصادية سوداء وسلبية و...، ولكن يفعلون كل شيء من أجل استعادة الانعاش الاقتصادي وحماية مكتسبات اقتصاديتهم. ونحن في الجزائر نعمل دائما على تسويد الوضع والمضي..الحمد لله ليس لدينا استدانة خارجية، ومؤشرات النمو الاقتصادي إيجابية، بل وهي أحسن من فترة قبل 2019، وهذا كله بفضل الصرامة الاقتصادية التي نتبعها بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، فالرجاء الإقلاع عن تسويد الأوضاع والمضي قدما بالنظر إلى جزائر جديدة. نعمل جميع على بنائها إن شاء الله .

.. المرحلة تتطلب العمل على تثمين المكتسبات والارتكاز على ما يزيد من الهمة والعزيمة

إن الجزائر لديها فعلا ما تفتخر به وسنعمل على استغلاله كعامل محفز يجعلنا نتطلع لتغيير الوضع وفي أقرب الآجال:

– فبلادنا، تملك مورد هام وقوة قوامها أكثر من 10 ملايين تلميذ، وملايين الجامعيين ومئات الآلاف في التكوين المهني، سنعمل على ضمان نوعية تعليمهم وتحسين تنافسيتهم؛

– بلادنا من البلدان القلائل التي حافظت على نهج سياسة اجتماعية ثابت، تنفق ربع ميزانيتها في التحويلات الاجتماعية وتوزع ملايين السكنات الاجتماعية، سياسة دعم سنجعلها أكثر شفافية وعدالة ونجاعة حتى تصبح مدعمة للتماسك الإجتماعي بعيدة عن غرس روح الاتكال وثقافة الريع؛

– بلادنا تملك منشآت قاعدية وبنى تحتية لا تملكها الكثير من الدول، سنعمل على استغلالها أحسن استغلال في دفع عجلة التنمية، وأنا على يقين بأنكم إطّلعتم على الملحق وما ورد فيه من إحصائيات تعبر بصدق عن قوة كامنة سنعتمد عليها في الإقلاع الاقتصادي:

– أكثر من 30.000 منشأة مدرسية وتكوينية و600 منشأة جامعية؛

– أكثر من 6000 منشأة رياضية؛

– أكثر من 10.000 منشأة صحية بمختلف الأحجام والتخصصات بما فيها التابعة للقطاع الخاص؛

– 85 سد والعديد من محطات التحلية؛

– 1500 كلم من الطرق السيارة، 4000 كلم من السكك الحديدية، وشبكة طرقات تعادل شبكة طرقات كل بلدان المغرب العربي. هذا المكسب لا يجب نكرانه، حتى شبكة السكك الحديدية تعادل ما هو موجود في ثلاثة بلدان من المغرب العربي.

وتأتي بلادنا في صدارة الدول العربية والإفريقية في مؤشر التنمية البشرية والتي أشادت بها حتى العديد من التقارير الدولية في مجال التنمية البشرية، التي تعتبر الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية، بتسجيلها مؤشر التنمية البشرية IDH (0.784).

ويترجم هذا التحسن في الواقع عبر العديد من المؤشرات الاجتماعية، التي لا يجب الاستهانة بها، مقارنة مع العديد من الدول التي مازالت تعاني تأخرا كبيرا في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، معدلات الربط بالكهرباء التي قاربت 99 % وكذا الربط بالغاز الطبيعي الذي تجاوز 65 % ، الربط بشبكات المياه 98 %، والربط بشبكات التطهير الصحي بـ 91 % معدل التمدرس الذي فاق 98 %.

السيد رئيس مجلس الأمو الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات و الأفاضل.

ذلكم هو أيها السيدات والسادة، أهم ما أردت إبلاغكم به ردا عن سامي تساؤلاتكم وانشغالاتكم، إضافة إلى ما تم تقديمه في مخطط عمل الحكومة.

كما ستكون لكم فرصة أخرى قريبا لمناقشة ترجمة هذه المحاور إلى مخططات قطاعية تتضمن الأهداف الكمية والتخصيصات المالية، وهذا بمناسبة دراسة قانون المالية والميزانية لسنة 2022 الذي سيعرض على البرلمان بغرفتيه قريبا.

تحيا الجزائرعزيزة قوية أبية، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار
شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«مخطط يؤسس لمرحلة جديدة يُميّزُها الشروع الفعلي في تنفيذ البرنامج الإنتخابي الرئاسي الواعد للسيد رئيس الجمهورية

بعد الإستماع لردود السيد الوزير الأول، وزير المالية على مضامين مداخلات ومقترحات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ورؤساء المجموعات البرلمانية حول المخطط.. اختتم مجلس الأمة أشغاله بإصدار لائحة حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، طبقا للدستور (المادة 106) منه، ومقتضيات القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة.. اللائحة قرأها نائب رئيس مجلس الأمة، السيد الحاج عبد القادر قرينيك.

– بناءً على أحكام المادة 106 (الفقرة 4) من الدستور؛

– وبمقتضى أحكام المادة 50 (الفقرة 2) من القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

– وعملاً بأحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

– وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة مخطط عمل الحكومة التي مُكّنُوا منها سلفًا؛

– وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثَّلة في مجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، وزير المالية عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يتقدّمون، في البداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الثقة التي خصَّهُ بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرًا أوّل؛ والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام؛

– ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي، المنعقد يوم الإثنين 30 أوت 2021؛ الذي يستمد مرجعيته من الالتزامات الـ 54، التي تعهّد بها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية وتضمّنها برنامجه الانتخابي الرئاسي؛

– كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، وطاقمه الوزاري على الثقة والموافقة اللتين حظي بهما مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

– ويُعبِّرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، وزير المالية أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يرتكز على خمسة (5) محاور مدعمة بملاحق وفق مقاربة تشاركية؛ تقوم على تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، بعد فصل المال عن السياسة، والعمل على تعزيز الحريات وعصرنة العدالة؛

– ويُنوِّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون العرض الذي تفضّل السيد الوزير الأوّل، وزير المالية بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط، وهي تدخلات جاءت شاملة ووافية، عكست حقيقة المأمول في التواصل بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وحملت بالفعل روحًا برلمانية مستجدة ووثابة، حيث شكّلت لحظات للمكاشفة والصراحة بلغة وصدقية شفافّة، همّها الرئيس خدمة الشعب من خلال تقديم الأفضل، ذلك أنّ أولوية الأولويات هي استعادة ثقة الشعب.

ويأتي مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، تتويجًا للاستحقاقات التشريعية المسبقة التي جرت يوم السبت 12 جوان 2021، في إطار التجديد الوطني للصرح المؤسساتي للبلاد، الذي وعد به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وهي الانتخابات التي انبثقت عنها أغلبية رئاسية، مكّنت رئيس الجمهورية، طبقًا لصلاحياته الدستورية، من تشكيل حكومة وتعيين وزير أوّل، يُنسِّق أعمالها في وضع البرنامج الرئاسي الطموح حيز التنفيذ، حيث يُعَدُّ هذا المخطط بمثابة «الخط التوجيهي السياسي» الذي تبني عليه الحكومة أعمالها ونشاطاتها وبرامجها القطاعية والتي راعت فيه الجانب «العملياتي مع ترتيب الأولويات» في إطار المقاربة الجديدة للحوكمة المنتهجة، والقائمة على الإنجاز على أساس الأهداف والالتزامات وتحقيق النتائج والغايات، في إطار بناء أسس الجزائر الجديدة التي سطرها رئيس الجمهورية ضمن التزاماته.

فهو «مخطط سياسي» بامتياز يؤسس لمرحلة جديدة يُميِّزُها الشروع الفعلي في تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي الواعد للسيد رئيس الجمهورية وإحداث القطيعة مع الممارسات الماضية التي أضرت كثيرًا بالدولة ونظام الحكم.

وبهذا، تكون الجزائر قد قطعت شوطًا كبيرًا وخطت خطوة عملاقة – في ظرف أقل من سنتين وفي ظل ضغوطات جمّة وتداعيات عدّة للأزمة الصحية العالمية – على طريق إعادة بناء صرح مؤسساتي شرعي، قانوني ودائم؛ قائم على المفهوم الصحيح للدولة والحكم، باعتبار أنّ الدولة قائمة ومستديمة، في حين أنّ الحكم يتغيّر وفق رغبات الشعب الذي يُعَدُّ مصدر كلّ السلطات.

وفعلا، بعد انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسًا للجمهورية، في 12 ديسمبر 2019، باشر في تجسيد ما وعد به في برنامجه الانتخابي تحت شعار «بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون»، الذي تضمن أربعة وخمسين (54) تعهدًا، تيمنًا بثورة الفاتح نوفمبر 1954؛ وهو اليوم يسعى جاهدا إلى الوفاء بها وتجسيدها في الميدان وفق رؤية استراتيجية واضحة ورزنامة محددة؛ جاء في مقدمتها تعديل الدستور، القانون الأسمى للبلاد، وإجراء مراجعة عميقة لأحكامه.

وبتعديل الدستور في استفتاء أول نوفمبر 2020، يكون رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون قد جسّد أحد أبرز التزاماته وتعهداته، وتكون الجزائر قد ودّعت به مرحلة سياسية شابها الكثير من مظاهر الفساد والانحراف وولجت مرحلة جديدة تتسم بتغيّرات واسعة ولافتة، لاسيما من الناحية السياسية، تكون أولى خطواتها تجديد المؤسسات المنتخبة؛ وسيُتيحُ ذلك انطلاق ورشات كبرى لإعادة النظر في جملة من نصوص المنظومة القانونية المسيّرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وهكذا، كانت الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021 أولى خطوات تجديد المؤسسات المنتخبة بعد المراجعة العميقة للدستور، وبمثابة اللبنة الثانية في بناء الجمهورية الجديدة، جاءت لتجسيد المواد 7، 8 و9 من الدستور القاضية بأن السلطة تعود للشعب، يمارسها عن طريق المؤسسات التي يختارها لنفسه.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– وإذ يُباركون كل هذه الأشواط الكبيرة التي قطعتها عملية تجديد الصرح المؤسساتي للبلاد لغاية اليوم، فإنهم ينوهون في ذات الوقت بالتزام الحكومة بمواصلة مسار هذا التجديد المؤسساتي أفقياً وعمودياً، تكريسًا للعهد الجديد وإرساءً لدعائم الجمهورية الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حيث ستشكّل الانتخابات المحلية المسبقة المقررة يوم السبت 27 نوفمبر 2021 اللبنة الأخيرة والرئيسة ضمن هذا المسار، بالإضافة إلى تنصيب المحكمة الدستورية وكذا المجلس الأعلى للقضاء قبل نهاية السنة الجارية؛

– ويُرحبون بقرار السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، والقاضي بمراجعة قانوني البلدية والولاية، في إطار تطوير وترقية أداء الجماعات المحلية وعصرنتها من حيث فلسفة وجودها وأسس اللامركزية لهذا المرفق العمومي الهام ضمن مؤسسات الدولة وكذا الصلاحيات المخوّلة لها، باعتبار أنّ البلدية هي الخلية الأساسية للدولة والمجتمع؛ ويحثون في ذات الوقت على وجوب الاستئناس بالخبرات المكتسبة في هذا المجال منذ استعادة السيادة الوطنية؛

– كما يؤكّدون على ضرورة مواصلة جهود تنمية مناطق الظل والمناطق الحدودية وإيلائها كامل العناية قصد تمكينها من أسباب التقدّم والرفاه على غرار المناطق الأخرى في ربوع وطننا في إطار التهيئة والتنظيم الإقليميين، وباعتبارها أيضًا واجهة معابرنا الحدودية من جهة، وحامية للثغور من جهة أخرى؛

– ويدعون كافة الفواعل الوطنية إلى مزيد من التلاحم والتآزر، والتحلي بروح المسؤولية وقيم المواطنة والوطنية، والإسهام في تعميق الممارسة الديمقراطية، حيث ما فتئ رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل يؤكّد على ذلك في أكثر من مناسبة، لاسيما بالاسترشاد والاستلهام من مثل ومبادئ بيان الفاتح من نوفمبر 1954؛ ومن ثمَّ يدعون المواطنات والمواطنين إلى المشاركة الواسعة والفعّالة في الانتخابات المحلية المقبلة تجسيدا للديمقراطية التشاركية التي تمنح فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للجميع؛

– كما يدعون أيضا في هذا المقام إلى تكريس الديمقراطية حقيقةً لأنّ في ذلك قوة الجزائر لاسيما في مثل هكذا ظروف عصيبة، وتكالب الحاقدين والكائدين، في الداخل والخارج، فلا يرضيهم أن تدخل الجزائر إلى الديمقراطية من بابها الواسع سواء من حيث التداول على السلطة أم في التمكين لدولة الحق والقانون أم في بناء الدولة للجميع والتفريق بين الدولة والحكم أم في تمكين الشعب من تحديد معالم دولته بكل حرية، وغيرها من قيم ومثل الديمقراطية التي اعتمدتها بلادنا كخيار شعبيٍّ ورسميٍّ يتماهى ومرجعيتها الوطنية وإرثها النوفمبري الخالد وموروثها الحضاري؛

– ويدعون بهذه المناسبة إلى مزيد الوعي بصعوبة الظرف على أكثر من صعيد والمخاطر المحدقة بوطننا وإلى اليقظة لمجابهة الحاقدين والخائنين والكائدين والمتربصين به، والالتفاف حول مؤسسات الدولة تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون؛

– إنّ الجزائر مستهدفة على الدوام ولا مناص لها في مواجهة الصعاب وتخطي المُلمَّات والتصدي لكل ذلك سوى بالنهل من رصيدها الوطني الحافل بالأمجاد والبطولات خلال تاريخها الطويل والتمسك بمرجعيتها النوفمبرية الوطنية وموروثها الحضاري الزاهر بمظاهر التضامن والتلاحم والتعاون والتكافل؛ مثلما هو دأبها على الدوام خلال أوقات المحن والشدائد والبلاء؛

– لذا، وجب الاستلهام من ذاكرتنا الجماعية لشحذ الهمم وتقوية العزم وزرع الطاقة الإيجابية والأمل في غد مشرق وواعد؛ ومحاربة السلبية والنظرة السوداوية والتشاؤم؛ ففي ذلك وحده مناعتنا المؤسساتية والمجتمعية في آن واحد؛ لأن معرفة ماضينا تساعدنا على رفع تحديات الحاضر وكسب رهانات المستقبل ذلك أنّ الحاضر جنيُّ الماضي والمستقبل غرسُ الحاضر؛ لتأسيس «جمهورية جديدة»، تتسع لجميع أبنائها وتحفظ لهم كرامتهم، وتكون «دار الجميع» مثلما عبّر عنها المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وقالها بلسانه الأمازيغي الفصيح: (ذا خام أنّاغ أكُل)؛ وتستمد قيمها من مبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة؛ هدفُها – أي الجمهورية الجديدة – «إنقاذ الوطن» الذي يُشكِّل واجبًا وطنيًا وحقًا مشروعًا لكل الجزائريات والجزائريين، مثلما كان بالأمس هدفها هو «تحرير البلاد» من ربقة الاستعمار الغاشم وتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية؛ وهذا هو المعنى الحقيقي لنوفمبر يعود، لأن البداية نوفمبر والنهاية نوفمبر؛

– كما يكون لزامًا في هذا الإطار مضاعفة الجهد لترسيخ مكونات الهوية الوطنية – ونقصد بها مرجعيتنا الدينية ولغتينا العربية وتمازيغت وموروثنا الحضاري والثقافي – وترقيتها وحمايتها والحفاظ عليها خاصّة في ظل ما يُحاك ضد بلادنا، في الخفاء وفي العلن، من دسائس ومؤامرات تستهدف المساس بها.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُثمنون المقاربة الجديدة للحكومة في المجال الاقتصادي القائمة على «حوكمة متجددة» تستهدف إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني من خلال القيام بجملة من الاصلاحات من أجل تجسيد الإنعاش والتجديد الاقتصاديين، ضمن منظور شامل يرتكز على تحرير المبادرة وتشجيع الاستثمار وتنويع وتعديد مصادر الدخل والتمويل؛ وهو ما من شأنه أن يُحرِّرَ نظرة أو رؤية الحكومة من هواجس «الحذر المُفرط» ويتبنى تدابير وآليات ومفاهيم تبغي الواقعية في معالجة الراهن والمستجد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتواءم ومقدرة الجزائر الطبيعية وغيرها ومقدرات الجزائريات والجزائريين لاستغلالها على أكمل وجه؛

– ويؤكّدون على أهمية تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية ومواصلة الإصلاحات الجبائية وتشجيع الصيرفة الإسلامية، وتكريس مفهوم الشمول المالي ابتغاء احتواء الاقتصاد الموازي لما يُشكِّله من خطر يُهدّد كيان الدولة ويُنسِفُ كل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، حيث ينبغي التعاطي بصرامة وبأدوات قانونية من أجل استئصال كل أشكال التحالف المريب ما بين الاقتصاد الموازي ورديفه من العمل السياسي الذي يُمارس خارج الأطر القانونية أو القنوات الرسمية، كل ذلك مدفوعًا بالإعلام الموازي، سواءً في الداخل أم في الخارج؛

– ويؤكّدون على وجوب العمل الجاد من أجل تطوير وترقية الصناعات التحويلية والبتروكيماوية وكل القطاعات المساهمة في التنمية المستدامة المحلية والوطنية، وتفعيل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة وكذا عصرنة قطاعي الفلاحة (بجميع شُعبها) والموارد المائية من خلال توظيف العلم والتكنولوجيا واستغلال المراكز البحثية والمخابر العلمية في إيجاد الحلول والبدائل،لاسيما في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار ضمان الأمن القومي للبلاد وصون سيادة القرار السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية؛

– ويدعمون انتهاج خيار عصرنة الإدارة ومكافحة الممارسات البيروقراطية والفساد وتطهير مناخ الاستثمار من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات في إطار القانون والشفافية والمساواة والإنصاف وكذا تطوير المرفق العام؛ ولا يتأتى ذلك إلاّ بتسريع وتيرة الرقمنة في جميع المجالات وبأخلقة الحياة العامة.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يجدّدون طلبهم للحكومة بتسريع تفعيل الإجراءات القانونية وإيجاد الآليات والميكانيزمات لاسترداد الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والمختلسة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد، وهذا باعتماد كافة السبل المتاحة في منظومة تشريعنا الوطني بما في ذلك خيار «التسوية الوديّة» أو دراسة «حالة بحالة»، التي تنطبق على الأشخاص المعنويين فقط دون غيرهم.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُساندون توجّه الحكومة نحو إيجاد وترقية آليات جديدة للدعم الاجتماعي تقوم على استهداف أكبر للمستفيدين والمستحقين، بغية ترشيد الإنفاق وتحقيق الاستدامة، دون الإخلال بالطابع الاجتماعي للدولة، المكرّس في بيان أوّل نوفمبر 1954؛

– كما يُثمّنون مراهنة الحكومة على الاستثمار في الرأسمال البشري والاهتمام بالإنسان عمومًا، في جميع المستويات، باعتباره المحرك الرئيس لأيّ إقلاع وفي أيّ مجال، فهو الثروة الحقيقية للبلاد، وذلك من خلال اعتماد معايير العمل والكفاءة والاقتدار المقرونة حتمًا ببذل الجهد في تقلّد مناصب المسؤولية وتولي الوظائف؛ وكذا تشجيع المبادرات وتثمين الابتكار والتميّز، على أن يكون ذلك مشفوعًا بالمكافأة والترقية والتركيز على اقتصاد المعرفة وتحسين جودة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي؛

– ويُثمنون بالمناسبة قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بإنشاء مدرسة عليا للرياضيات وأخرى للذكاء الاصطناعي وتعزيز دورهما في تكوين وإعداد نوابغ عالية التأهيل وطنيا ودوليا؛

– ويحثون على دعم الرياضة والاهتمام بالتربية البدنية في مختلف أطوارها، وردّ الاعتبار إلى الرياضة المدرسية والجامعية، وإيلاء كل الرعاية والمرافقة المطلوبتين لرياضيي النخبة، والرياضيين ذوي الهمم، الذين يُشرفون الجزائر ويرفعون رايتها في المحافل الرياضية الدولية.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– في مجال السياسة الخارجية، يشيدون بتنشيط المنظومة الدبلوماسية الجزائرية بإشراف وتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والاضطلاع بدورها الطلائعي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، من خلال تبني مقاربات تعيد ترتيب الأولويات وتواءم بين الموروث الجزائري في العلاقات الثنائية والدولية والواقعية التي أضحت تفرضها الوقائع المتسارعة في الجوار والإقليم والقارة والعالم، وهي مقاربات تبغي تغيير طريقة التعاطي مع المستجد من «نموذج ردّ الفعل» إلى «نموذج الفعل والاستشراف والاستباق»، بما يتناسب وتاريخ الجزائر ومكانتها وقوتها؛

– كما يُثمنون مسعى الحكومة في ترقية دور الجالية الجزائرية في الخارج وتعزيز رابطة انتمائها لبلدها وتفعيل وتنشيط دورها في خدمته وتنميته؛ ومرافقة الأداء الدبلوماسي بدبلوماسية اقتصادية، تكون رافدًا ونشطة هي الأخرى وفعّالة، من خلال إعادة تنظيم ممثلياتنا الدبلوماسية وتدعيمها بكفاءات وخبراء ومختصين في المجال الاقتصادي والترويج للمنتوج الوطني لاسيما في عمقنا الإفريقي والعربي واستجلاب الاستثمارات وتوظيف كل الإمكانات المتاحة والمتوفرة لاسيما ما تعلّق منها بالدبلوماسية البرلمانية في خدمة الجزائر والدفاع عن مواقفها ومصالحها؛

– ويؤكّدون بالمناسبة على التزام الجزائر الثابت بمبادئ وقيم وعقيدة سياستها الخارجية القائمة على مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي رفض تدخل الآخرين في شؤونها الداخلية، والثبات على المسلكية المنتهجة في المرافعة على الحلول السلمية التفاوضية في فضّ النزاعات وتعزيز احترام الشرعية الدولية.

– ويدعون المجموعة الدولية إلى القيام بواجبها الأخلاقي والسياسي تجاه الشعب الفلسطيني المقهور ويؤكدون حقّه غير القابل للتصرف في إقامة دولته السيّدة والمستقلة وعاصمتها القدس؛

– ويؤكّدون في هذا السياق على أنّ قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية آخر مستعمرة في القارة الإفريقية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفق الشرعية الدولية للأمم المتحدة وكذا الاتحاد الإفريقي؛

– كما يدعمون الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للوضع في ليبيا وسوريا واليمن، حتى تتمكن هذه الدول الشقيقة من استعادة السلم والاستقرار على أراضيها، وفي جميع بؤر النزاعات والصراعات في العالم.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– في مجال الدفاع الوطني، يُوجّهون أسمى آيات التقدير والإكبار والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهوده المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاه الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمحظورات والتهريب والهجرة غير الشرعية، وتعزيز تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية المديدة؛

– ويُشيدون بالمهام الإنسانية النبيلة التي يتولاها الجيش الوطني الشعبي عبر كامل التراب الوطني لاسيما في أوقات المحن والشدائد والبلاء والكوارث؛ وهو في الحقيقة ديّدانُ أفراد جيشنا الوطني الشعبي على الدوام؛

– وينوهون بدعم الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون للجيش الوطني الشعبي، وتمكينه من امتلاك أسباب القوة والتفوّق والجاهزية، وذلك من خلال مواصلة جهود العصرنة وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراته في مجال الأمن السيبراني لحماية مجموع الأنظمة المعلوماتية والمؤسسات والهياكل القاعدية الحسّاسة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم خاصة في مجال الإعلام والاتصال والاختراق الإلكتروني.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– بهذه المناسبة، يُسدون أسمى آيات التقدير والاعتبار والامتنان لجميع منتسبي «الجيش الأبيض»، أولئك المجاهدين الأشاوس الأبطال الذين دافعوا وما زالوا يُدافعون ببسالة عن «عرضنا الصحي» وسلامتنا الجسدية في مقدمة الصفوف في المؤسسات الاستشفائية؛ فإنهم يهيبون بالمواطنات والمواطنين من أجل معاضدة جهود الدولة برئاسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في مجابهة هذا الوباء إلى أن يرفعه الله جلّت قدرته عنا؛ ولا يفوتهم هنا أيضًا استحضار أولئك الذين قضوا في الحرائق التي ضربت عدة ولايات من الوطن، مدنيين وعسكريين، سائلين الله أن ينزلهم منازل الشهداء، وأن يُشفي الجرحى والمصابين، ويفرغ جميل الصبر والسلوان على المنكوبين والمكروبين؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– وبخصوص العلاقة مع الحكومة، يُبدون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيًا مع التزام الحكومة بتدعيم علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ويدعون الحكومة إلى الإسراع في الإفراج عن مشروع القانون العضوي الذي يُحدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، بما يتواءم ودستور 2020 وكذا كلّ النصوص الأخرى ذات الصلة؛ وتسهيل انسياب ووصول المعلومة إلى البرلمان ووضعها في متناوله في إطار ممارسة مهامه؛

– ويُدركون أنّ التجسيد العملي لمضامين مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الطموح، يستوجب منّا جميعًا – حكومة وبرلمانا – العمل بإيمان وصفاء وإخلاص، من خلال مضاعفة الإحساس والفهم والوعي والإدراك بوجوب وأهمية النهوض ببلادنا، تكليفًا وتشريفًا، وذلك إبراءً للذمة أمام الله والتاريخ والضمير، ووفاءً لرسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُثمنون في ذات الوقت خارطة الطريق والآلية اللتين تعتزم الحكومة تبنيهما لمتابعة تجسيد مخطط عملها هذا وتقييم تنفيذه بصفة دورية ودائمة، وذلك من خلال تكليف كلّ دائرة وزارية بإعداد «أوراق طريق» قطاعية وتحديد «مصفوفة النشاطات» لضبط أهداف نشاطاتها وآجال إنجازها في إطار الفعالية المطلوبة في الأداء الحكومي ومنهجية العمل المعتمدة.

إنّ أعضاء مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

– يُجدّدون انخراطهم الكامل في مسعى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لإرساء دعائم جزائر قوية، مهابة الجانب في الداخل والخارج، ويؤكّدون دعمهم ومساندتهم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامجه، بما يُحقّقُ، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمواطن؛

– كما يشدون على يد الوزير الأوّل، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان؛ ويؤكّدون له كامل دعمهم واستعدادهم التام للإسهام في تجسيد وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وهو الذي ينتمي إلى جيل الاستقلال ويُجسّد رغبة السيد رئيس الجمهورية في التأسيس لجمهورية جديدة، بالمباشرة بالفعل بالتمكين للأجيال الجديدة من الولوج إلى مناصب المسؤوليات والقرار، مواءمةً مع تطلعات وطموحات شعبنا الأبي في غد واعد ومُشرق، تتجلى فيه معالم المواطناتية المسؤولة والمتشبّعة بقيمنا ومُثلنا النوفمبرية الخالدة.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– واعون ومُدركون أيضًا أنّ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بما تضمّنه من مُعاينة لم تغفل أهمية تثمين ما أنجز وتحقّق ولم تتجاوز لفت الانتباه والوقوف على الأخطاء من أجل استئصالها عبر تصويب السياسات والبرامج القطاعية في مختلف المجالات؛

– ويؤكِّدون مرّة أخرى أنّ نجاح تجسيد مضامين هذا المخطط يستوجب تجنّد جميع الجزائريات والجزائريين وتعبئة عقلانية لجميع الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المُسطّرة لإقلاع اقتصادي تلج الجزائر بواسطته بر الازدهار والرفاه والرخاءَ كما أرادها وحلم بها الشهداء رحمهم الله ويعمل من أجلها كل الوطنيين المخلصين الغيورين على وطنهم لأنّ قدرنا الوحيد هو النجاح والريادة والسيادة كما كان دأب أسلافنا على الدوام؛

– ولتكن الذكرى الـ 60 لاستعادة السيادة الوطنية وانبعاث الدولة الجزائرية في الخامس من جويلية لعام 2022 محطة فارقة للوقوف على نجاح هذا المخطط والتوجّه نحو المستقبل بخطى واثقة، يتضاعف ويتعاظم فيه إيماننا وحبّنا لوطننا وإخلاصنا له، وتزداد فيه مقومات التحصين عبر التشبث بماضينا الزاخر وبقيم ومبادئ ثورتنا المباركة.

– الفخر والاعتزاز بما يتحقق لنا في جزائرنا المستقلة التي كانت وما تزال وستبقى حرّة، سيّدة، أبيّة، شامخة، سامقة، لأنّ مُثل نوفمبر فيها كانت ومازالت وستبقى على الدوام بإذن الله تعالى ومشيئته؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

– وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الأحكام والإجراءات القانونية المُشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.

أعضاء مجلس الأمة ينخرطون في مسعى إرساء دعائم الجزائر الجديدة

نهنئ أنفسنا، وأهنئ الحكومة، وأهنئ الجميع ..

جرت العادة أن ألقي كلمة في ختام جلسات تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المعروض علينا وتلاوة نص اللائحة التي أصدرها مجلس الأمة بشأنه، ولكننا اليوم نكتفي باللائحة التي من خلالها تطرقنا إلى كل الجوانب التي يمكن الحديث عنها..

.. ضرورة التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والعمل معاً

الأمور اليوم واضحة كما أن المهام واضحة ومحددة، والشيء الضروري الآن هو التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو العمل المنتظر والذي له كل الأهمية، وما قاله السيد الوزير الأول في كلمته الأخيرة عند ردّه على انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة حول الورشات المنتظرة شجعنا كثيرا، لإعطاء المفهوم الحقيقي للتكامل بين الحكومة والهيئة التشريعية.

هناك مشاريع قوانين من المنتظر مناقشتها عقب تزكية مخطط عمل الحكومة من خلال لائحة الدعم والمساندة التي أصدرها مجلس الأمة بشأنه منذ قليل، وأهم هذه المشاريع مشروع قانون المالية لسنة 2022، وسوف تتضح الأمور والأولويات أكثر فأكثر، وما هي قاعدة انطلاق كل المشاريع وفي كل الميادين.

.. الانتخابات المحلية القادمة .. هي استكمال لبناء مؤسسات الدولة

طبعا، الشيء المنتظر كذلك هو استكمال بناء مؤسسات الدولة، من خلال الانتخابات المحلية القادمة، والتي لها أهمية قصوى بحكم اللامركزية المطبقة في نظام الجماعات المحلية لاسيما على مستوى البلدية والمجلس الشعبي الولائي، والمشاركة المباشرة للمواطنين من خلال المجتمع المدني، ومن خلال ما يسمى بالديمقراطية التشاركية على مستوى هذه الجماعات المحلية.

إننا مسرورون جدا لإعلان السيد الوزير الأول، أمام المجلس الشعبي الوطني، عن فتح ورشات للتطرق إلى مستقبل أو آفاق الجماعات المحلية وذلك في شهر أكتوبر القادم، والتي سينبثق عنها قانوني البلدية والولاية، اللذين نعطي لهما الأبعاد والمفاهيم الحقيقية، التي جاء بها الدستور، وهذا العمل لا يعني الحكومة والبرلمان فقط، بل يعني كل المجتمع، نشكر السيد الوزير الأول، على هذه المبادرة والتي كانت مطلبنا منذ سنوات في مجلس الأمة.

مسؤولية كبيرة تنتظرنا بعد أن توسعت صلاحيات مجلس الأمة، فمشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تودع لدى مكتب مجلس الأمة أوّلا، وهذا استثناء، كون كل مشاريع القوانين الأخرى تودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، وهذا ما يعبر عن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقنا، لنشارك مشاركة فعّالة ودقيقة بحكم التجربة التي عشناها منذ 1962 إلى يومنا هذا.

بناء الدولة الجزائرية وهياكلها بدأناه سنة 1967، خمس سنوات من قبل كانت الهياكل الإدارية تتكون من الولايات، الدوائر، ورئيس بلدية معين، وتم مراجعة كل هذا. وأتت مراحل أخرى، وبالمناسبة كنت قد تحدثت مع السيد الوزير الأول والسيد وزير الداخلية بخصوص تجربتي 1967 و1969 حول الميثاق البلدي وقانون البلدية، وكذا الميثاق الولائي وقانون الولاية، ولكن أحداث العشرية السوداء حالت دون تجسيد ذلك في الميدان، وللتذكير فإنّ الانتخابات المحلية لاسيما البلدية منها خلال تلك الفترة كان قد فاز بها حزب معارض، وقام بتغيير الشعار الذي كان موجودًا «من الشعب والى الشعب» بشعار آخر هو «بلدية إسلامية» !! فقاموا بالتالي بنزع شعار ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 وتعويضه بآخر.

وبعد مرور عشر سنوات كانت هناك محاولات لاسترجاع مفاهيم دور البلدية والولاية ولكن لم تستكمل، وإن شاء الله سوف تستكمل خلال الفترة الحالية.

في الحقيقة، أردت الحديث حول مواضيع كثيرة، كالدبلوماسية البرلمانية، ومواقف الجزائر، ومكانة الجزائر، واستقلالية القرار السياسي للجزائر، واستقلالية الاقتصاد الجزائري، لأن السياسة في بعض الأحيان عندما تأتي من الخارج تكون عن طريق الاقتصاد.

.. علينا الحذر من إلتقاء الاقتصاد الموازي بالسياسة الموازية

وددتُ الحديث أيضا عن الاقتصاد الموازي وتحدثت مع السيد الوزير الأول حول هذا الموضوع، لابد من إحصائه والتغلب عليه، لأنه حتى ولو كان مقبولا في فترة ما، لم يعد كذلك اليوم لأنه عند التقاء الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية، هنا يكمن الخطر، هذا الجانب كذلك له كل الأهمية، وليست هذه مسؤولية الحكومة وحدها فقط، بل مسؤولية المنتخبين والأحزاب والإعلام، كونه يتعلق بمصير البلاد، خاصة إذا حصل هذا الاندماج بين الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية من الخارج.

أردت أن أتطرق إلى كلّ هذه الجوانب وإن شاء الله ستكون لنا فرص أخرى لنتطرق إليها بتفصيل من خلال اللقاءات والمناقشات والجلسات، ومن خلال كذلك اتصالاتنا من أجل التنبيه والتنويه بهذه الجوانب.

وأستطيع القول إن الجزائر اليوم بفضل رجالها وبفضل انتخاب رئيس الجمهورية، عن طريق انتخاب حقيقي ونزيه وشفّاف وديمقراطي، وهذه ليست ديماغوجية، لأول مرة في تاريخنا الرئيس يُنتخب ومعه أربعة مترشحين، هذه قلناها عدة مرات ونعيد قولها مرة أخرى لأهميتها، والذكرى تنفع المؤمنين، المترشحون الأربعة المنهزمون كلهم صرحوا واعترفوا بنتائج الانتخابات الرئاسية وبفوز السيد عبد المجيد تبون، والأكثر من هذا حضروا حفل تنصيب رئيس الجمهورية الفائز بالانتخابات، وهذا المشهد مرّ كأنه لا حدث بالرغم من أهميته سواء في الداخل أم في الخارج، ولا أحد أشار إليه، بالرغم من أنّه يحدث لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة !!

إذن، بهذه اللائحة التي أصدرها مجلس الأمة وصادق عليها أعضاؤه بالإجماع، يكون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمّة قد أعلنوا عن اخراطهم في مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لإرساء دعائم جزائر قوية، ويؤكدون دعمهم ومساندتهم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامجه، وبدورنا نتمنى للحكومة كل النجاح في أداء مهامها، ونحضر أنفسنا للمساعدة والمساندة والتنبيه والتصحيح بحكم مهامنا كبرلمانيين، وبهذا نكون قد أنهينا أشغالنا.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، رُفعت الجلسة.

الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان يصرح للصحافة:

البرنامج الحكومي سيعطي للجزائر انطلاقتها الحقيقية في مسار بناء الاقتصاد المنشود

صرح الوزير الأول، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان، بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة من قبل أعضاء مجلس الأمة، أن الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تضع المواطن وتطلعاته في قلب السياسات العمومية في إطار هذا البرنامج الحكومي الذي سوف يعطي للجزائر انطلاقتها الحقيقية الشاملة بتظافر جهود جميع المواطنين في مسعى بناء الجزائر الجديدة.

« لقد أتممنا اليوم آخر مرحلة في مسار مناقشة والمصادقة على برنامج عمل الحكومة المستمد من التزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية، فقد تمت المصادقة على هذا البرنامج بمحاوره الخمسة، هذا البرنامج الذي سوف يعطي للجزائر انطلاقتها الحقيقية بتظافر جهود كل الخيريين وكل المواطنين الصادقين الذي سيكونون كيد واحدة في هذا المسعى، مسعى بناء الجزائر الجديدة.. أشكر عضوات وأعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل وعلى رأسهم السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة ..

..سوف نعمل ابتداء من اليوم ، وسوف تزداد مثابرتنا وسوف نزيد من جهودنا في تطبيق هذا البرنامج من أجل إخراج الجزائر من الوضع الاقتصادي الحالي، والانطلاق بها للإنعاش الاقتصادي المنشود الذي سوف يضعنا في منآى عن الاضطرابات وسوف يحقق للجزائر الاكتفاء الذاتي ، والأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن والاستقلال الاقتصاديين.

..كما حقق أسلافنا الاستقلال السياسي ، سوف تعمل هذه الحكومة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود ، وسوف نعمل جميعا كرجل واحد على تحقيق التزامات السيد رئيس الجمهورية ، الذي وضع السقف عاليا مما يتطلب منا مضاعفة الجهود للوصول لتطبيق كل هذه الالتزامات ، وفقنا الله جميعا لخدمة البلاد والعباد...»

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ⵜⴰⵣⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵣⵣⴰⵢⵔⵉⵜ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵔⵜ ⵜⴰⵡⵉⵖⴰⵍⵜ

تريد التغيير

ⵜⴰⵄⴰⵡⵉⵏ ⴰⵙⵏⵖⵉⵔ

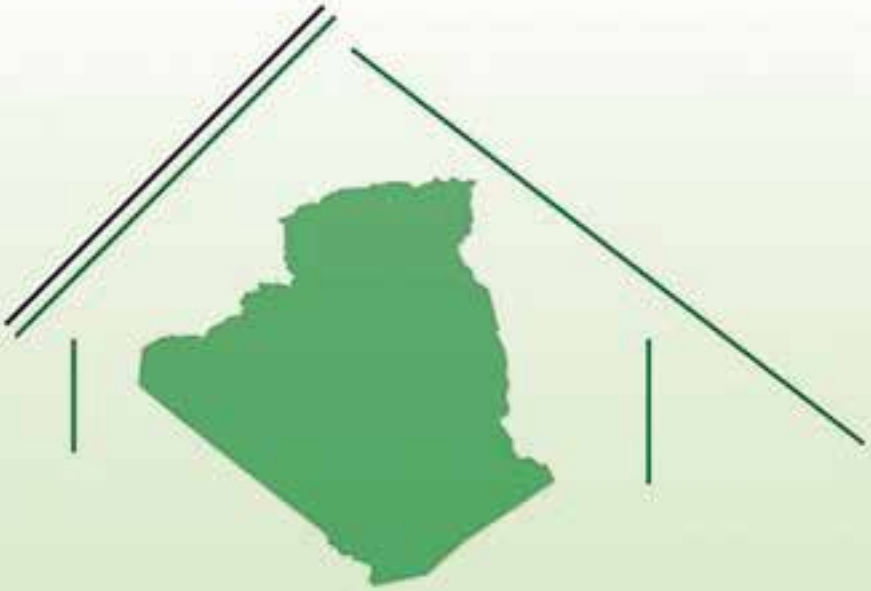

أتمم

ⵜⵙⵓⵛⵛⵙⵏⵙⴻ

و

أبصم

ⴰⴱⵢⵙ

البناء المؤسساتي

ⴰⵙⵙⵏⴻ ⵏ ⵜⵙⵓⴰⵍⵉⵜ

27 نوفمبر 2021

إنتخابات المجالس
الشعبية البلدية والولائية

ina-elections.dz